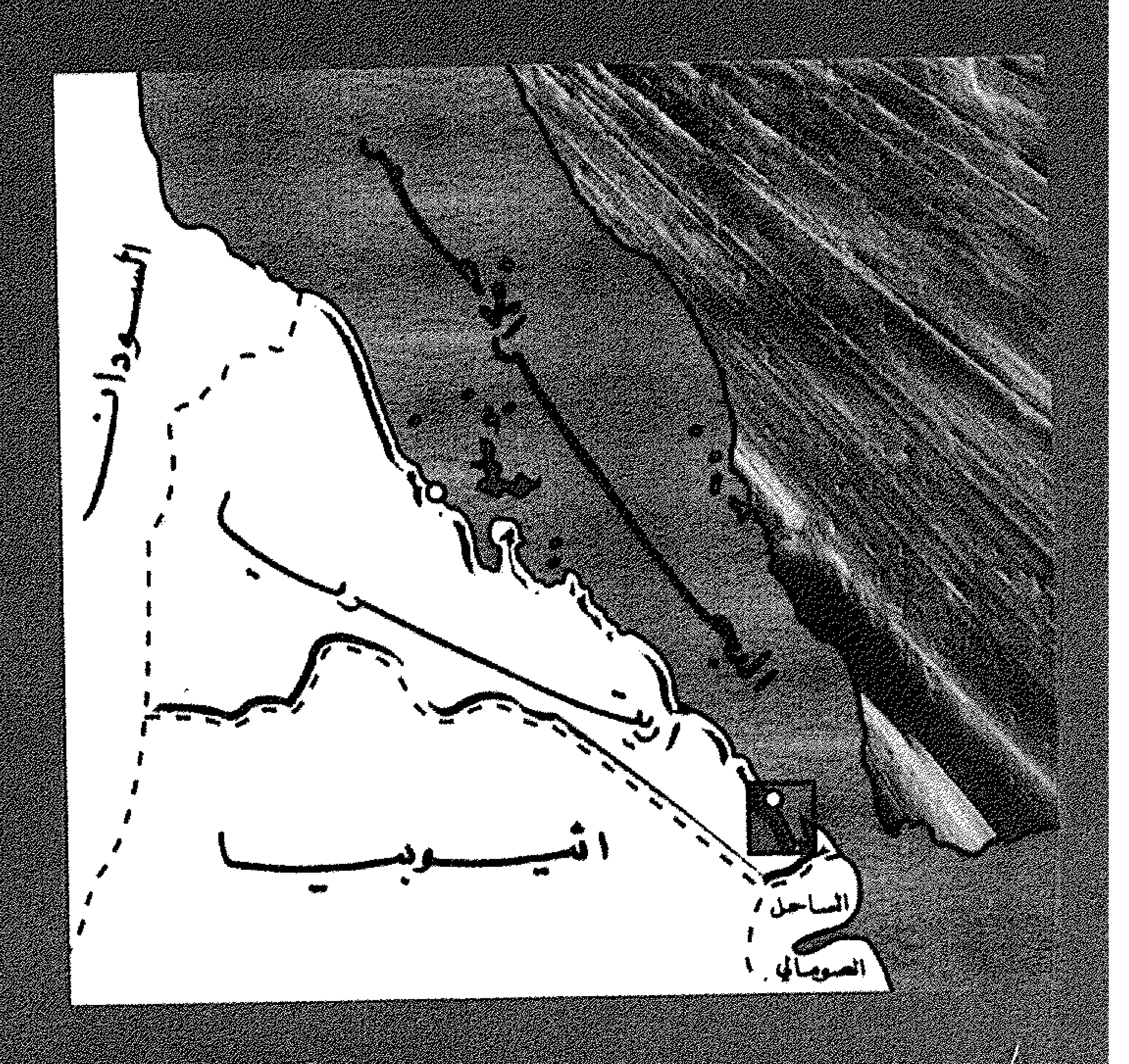
قضية
الديمقراطية والتعددية السياسية
في إريتريا

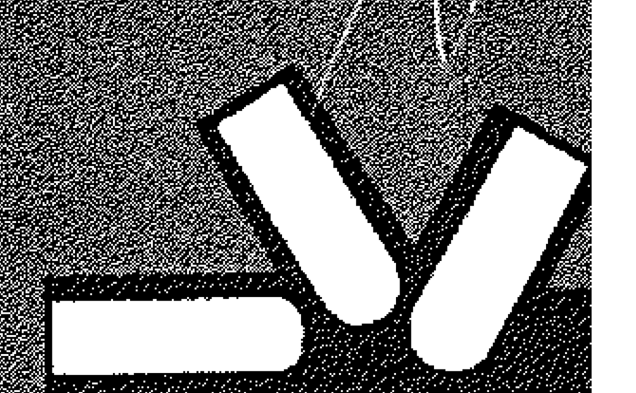
دراسة حالة من قلب الواقع الشمولي
في إفريقيا والقرن الإفريقي

محمد عثمان أبو بكر



تقديم

أ.د. : السيد فليفل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر



الناشر : المكتب المصري لتوزيع المطبوعات

محمد عثمان أبو بكر

قضية الديمقراطية والتعددية السياسية

في

إريتريا

دراسة حالة من قلب الواقع الشمولي في أفريقيا والقرن الأفريقي

تقديم

الدكتور / السيد فليفل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

الناشر
المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات
٥ ش مصطفى طموم - المنيل - القاهرة
ت : ٣٦٥٥٤٨٧

رقم الإيداع ٩٨/٣٤٨٨
الرقم الدولى 9-08-5841-977

١٩٩٨

إهداء

أهدى هذا الكتاب إلى أمير الجهاد والاستشهاد المجاهد الكبير عثمان صالح سبى بطل القرن الأفريقى الأسطورى الذى جاهد بنفسه وبلسانه وقلمه عن منطقة القرن الأفريقى لإظهار الحق والعدل والدفاع عنه فى المحافل الدولية لتنال شعوب هذه المنطقة الحريه والاستقلال والأمن والأمان حيث كان الزعيم الوطنى عثمان صالح سبى من دعاة الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة لبلاده وإلى كل المناضلين والشهداء من أبناء منطقة القرن الأفريقى طلاب الحريه والاستقلال والوحدة والديمقراطية والعدالة والمساواة فى منطقتنا .

من أقوال الزعيم الوطني

عثمان صالح سبي، عن الديمقراطية

«* أنا ديمقراطي وليبرالي أؤمن بضرورة تعدد الآراء والأحزاب لصالح التطور الطبيعي للمجتمع».

«خصومي هم خصوم هذه الأفكار يؤمنون بالقمع والدكتاتورية»

«* نحن كقوات التحرير الشعبية الإريتريه، نظرتنا نحو الحكم بعد الاستقلال في إريتريا نظام ديمقراطي ليبرالي ولا ننسى أن المجتمع في إريتريا متعدد الفئات ولابد لكل المجموعات والآراء من التعبير بحرية ليسود السلام والعدل وهذا بالتالي يعني أنه لابد من نظام برلماني وفق دستور ديمقراطي يطلق الحريات مع الضوابط اللازمة بالطبع. وإريتريا بها مسلمون ومسيحيون، ونحن نسعى للتعايش بين الجميع خاصة وأن جميع الطوائف والديانات ظلت تتعايش هنا منذ مئات السنين. دون أن يكون بينها صراع أو تناحر ونريد لهذا التعايش أن يستمر حفاظا على وحدتنا الوطنية».

ويقول سبي عن السلطة في أريتريا

«قضية السلطة في إريتريا هي قضية قائمة وحيه ومهمة، وبعدم الوصول إلى حل محدد حولها بين الأطراف الإريترية المعنية - تفسح المجال لاستمرار الصراع حول السلطة والتسلط» .

بين يدى القارىء الكريم كتاب الصديق محمد عثمان أبو بكر أحد قيادات الحركة الوطنية والطلابية الإريترية، والذي عايشها منذ كانت فكرة بظهر الغيب وبقلب ووعى الوطنيين الإريتريين المخلصين، وكان أحد رموزها بالقاهرة، إلى أن صحبها في قلب الوطن الإريتري، وعاش بنبض قلبه حركتها، صعودا وهبوطا، نجاحا وإخفاقا، إلى أن أمكن للخطة التاريخية الملائمة أن تكشف الحقيقة الإريترية، التي تضافرت كافة المؤامرات على إخفائها، ومن الله على الشعب الإريترى بالنصر، بعد صمود قارب نصف القرن، ضح خلاله ببنيه وبناته، وقدم فتياته زهرة العمر والشباب، حتى وصلوا إلى سن الشيخوخة والكهولة يحملون السلاح، لاتلين بهم قناة. ونجحوا ليس فقط في الظفر باستقلال وطنهم، ولكن أيضا في تغيير أحوال الإمبراطورية الإثيوبية، التي أرادت أن تحقق مافشل فيه الإستعمار الأوروبي، وأن تستذل شعبا أبيا، وتستغل إمكانياته وثرواته. فإذا بدولة الإستعمار الأفريقية الوحيدة - إثيوبيا - تعانى من صدع ظاهر، بسبب القتال على جبهات إريتريا وأوجادين وارومـيا، وإذا بنظام هيلا سلاسي، يتهاوي. ثم إذا بالديكتاتور الأحمر منجستو خيلا مارسام، يحاول بالعصبية الماركسية، ما فشل فيه هيلا سلاسي بالإمبراطورية التاريخية، وإذا بالماركسية الإثيوبية تخوض صليبية حمراء لاتقل ضراوة عن الصليبية الأمهوية. بيد أن صبر الشعوب - وهو ليس قبولا بالتبعية ولا بالمهانة - إذاب النظام الماركسي كما أذاب النظام الإمبراطوري من قبله.

وسرعان ما أفرز التغيير الذي جرى في القرن الأفريقى في مطلع التسعينيات نظامين جديدين في كل من إثيوبيا واريتريا. وتوشك سنوات العقد الأخير من القرن العشرين أن تنحسر عن النظامين، ليدخلا جديدا هو القرن الحادي والعشرين؛ وهو قرن ليس ككل القرون السابقة، إذ يشرق فجره والعالم يمر بما يحلو للبعض تسميته بحالة العولمة والتى تعنى كما

يقولون ترابط العالم بشكل يجعله قرية صغيرة يعلم من فى أطرافها مايدور في مركزها. ويظن البعض أن مركزها هو الأطلنطى، وحضارة البيض الأوروبيين والإمريكان علي شاطئين. ويعني هذا تنكرا واضحا لحضارات رائعة تنهض علي سواحل الهادي والهندي، واحتمالات انبعاث حضارى عربى وأغريقى جديد بعد التحولات الديمقراطية الهادفة في العالم العربي وفي أفريقيا، سيما بعد انضمام جنوب أفريقيا إلى قارتها، تحت رئاسة قيادة تاريخية سابقة للمناضل الحبيس داخل سجون العنصرية لربع قرن ونيف. نيلسون مانديلا، والذي أثبت أن خصومه كانوا في سجن العنصرية، يعانون بأشد مما عاني في سجونهم.

ليس في العولمة شك كبير، لكن المشكوك فيه والمختلف عليه في أن واحد هو مركز قيادة العالم.

فإذا كان ما يسمي بالنظام العالمي الجديد يطرح قيمه للتداول والاستهلاك، سيما قيم الديمقراطية والتعددية السياسية، وحرية الإنسان وحقوقه، وحقوق الأقليات وحماية مصالحها، والسوق المفتوحة، وحرية التجارة، وحماية البيئة، وسد ثقب الأوزون الذي كان دعاة النظام العالمي الجديد أكثر الناس مسئولية عنه وعن توسيع مجاله، وتلويث الكوكب الأرضي، إذا كان ذلك كذلك، فبوسع أي منصف محاكمة هذا النظام من قيمة ومبادئه.

إذ كيف تتلخص حقوق الأقليات في حقوق الأوروبين؟ وكيف تسوق الدنيا بسوق مفتوح وأنت تغلق سوقك؟ وكيف تدفع الناس لرتق ثقب الأوزون وأنت تواصل توسيعه وتمزيقه؟ وكيف ترى الديمقراطية ناصعة في إسرائيل، بينما هي تعربد علي أرض فلسطين تحتلها وتمزق أوصاله إذ

ترفض تنفيذ مبادىء الشرعية الدولية وتأبى أن تنسجت طبقا للقرار ٢٤٢، واتفاقات اوسلو.

والنظام العالمي الجديد في حالة القارة الأفريقية مصاب بحول بين، بل وعور ظاهر. فهو يحاصر الشمولية علي حد قوله في ليبيا والسودان، لكنه كان حليفا لموبوتو، وهو لايرى أيضا نفس الحالة فى اريتريا وإثيوبيا، حيث تعانى جماعات كاملة من التهميش السياسي، وحضارات أصيلة من التضييق والإذلال.

وفى أقرب الدول إلى هاتين الدولتين - أعنى في الصومال - تدخل النظام العالمى الجديد تحت مسمى إعادة «الأمل» ، فإذا به يبدأ كل الصوماليين من كافة الفصائل، بل وشارك جنود من أمريكا وكندا وإيطاليا في جريمة شي بعض المواطنين الصوماليين، كما تشوى الشباه. فهب الصوماليون ينافحون عن وجودهم، فانحسر النظام العالمى الجديد تاركا إياهم للجوع مرة أخرى، مستمرا في ذات الوقت في مد العون لبعضهم ليقتل البعض الآخر. وهكذا ضاع كل «أمل» في النظام العالمى الجديد.

من هنا لانظن هذا النظام العالمي الجديد ديمقراطيا في حقيقة الأمر، وإلا لقبل تأهيل مجلس الأمن ليصبح أكثر ديمقراطية، ولأنصاع لرغبة شعوب الدنيا وحكوماتها في رفع الحصار عن العراق وليبيا، حرصا علي حياة مواطنيهما.

ولهذا أيضا لم يتدخل هذا النظام من أجل دمقرطة الحياة السياسية في بلد ما، إلا لو كان هذا في صالحه.

ومن هنا تأتى خطورة الكتاب الذي بين أيدينا. إنه يوشك أن يكون قراءة سياسية ناضجة لظاهرة التحول الديمقراطى في أفريقيا، مع التركيز على دول القرن الأفريقى الرئيسية أثيوبيا والصومال واريتريا، ثم يعكف

كاتب في مناقشة الوضع الاريتري تفصيلا. محاولا البحث عن أزمة المعارضه مع القيادة السياسية في إريتريا منذ الاستقلال والانتصار حتى الآن.

وفي رأيي فإن الكتاب، يثير عددا هاما من القضايا في محاولة لإجابة على أسئلة حيوية وخطيرة يأتي على رأسها هذه الأسئلة.

١ - هل الانتصار الاريتري الذى تحقق علي الاستعمار الإثيوبى هو مفخرة للنظام الحاكم وحده؟ أم هو نتاج حركة وطنية مستمرة ومتعاقبة جيلا بعد جيل؟

٢ - هل وجود قوى معينة على رأس النظام يعطى لها الحق في فرض رؤاها على الجميع مهما كان حجم إسهامه وإسهامهم في الحركة الوطنية؟

٣ - وهل يملك أى نظام الاستمرار في فرض رؤاه؟ وبأية وسيلة سيستمر في ذلك؟ وإلى أى مدى؟

٤ - وهل من أسقط نظامين استعماريين في إثيوبيا - هيلا سيلاسي ومنجستو - يعجز عن مواجهة الطغيان يوما ما؟

٥ - هل معضلة التعددية الساسية والثقافية في اريتريا تستدعى اللجوء للعنف أم أن تجربة السودان والصومال أدعى أن تلجىء الجميع إلى الحوار؟

٦ - وهل الحوار القومى في اريتريا ممكن؟ وما هي محدداته؟

٧ - وهل التعايش بين الجماعات السياسية والثقافية أو الإقليمية في إريتريا متاح؟

٨ - وهل يقوم هذا التعايش على فكرة بناء وطن واحد، وتحقيق تنمية إريترية تكون نموذجا فريدا للنهوض الوطني.

عزيزي القارىء:

ليس الكتاب الذي بين يدينا بحثا عمليا بالمفهوم الأكاديمي، بل هو رؤية سياسية شاملة، يطرحها صاحبها للحوار، مدعما إياها بالأدلة العلمية كلما احتاج إلى ذلك، لكن كثيرا ماكان يتدفق في طرح رؤاه بغض النظر عن الإشتراطيات الأكاديمية للبحث العلمي، بحكم أنه يطرح هذه الرؤى من واقع خبرة نضالية خاصة به من ناحية وبحكم أنه يستشرف بها المستقبل الذي يتعذر وضعه في معمل البحث أو حلقة الدرس من ناحية أخرى.

في رأيى أننا قد نختلف هنا أو هناك مع محمد عثمان أبو بكر، حول هذا الرأى أو ذاك، لكنني شخصيا أحترم إسهامه هذا، وأتفق إلى أبعد مدى مع طرحه لفكرة الحوار القومى في إريتريا، ومع تأكيده علي قيم العدل، ورفض الظلم ومقاومته، وعلى ربط الحرية السياسية، بالحرية الاجتماعية، وعلى رفض التحريش على الآخر فكرا ووجوداً، بحجة القانون والسيادة، وباستخدام آليات القهر والعسف والحجر على أراء الآخرين، وتصعيد التوتر واستفزاز العصبيات والغرائز.

كما أتفق إلى أبعد مدى مع ضرورة أن تركز إريتريا علي دعم قيم الولاء والانتماء بين كافة جماعات الوطن، وعلى تجديد الذات الوطنية، وتعميق التعايش بين هذه الجماعات، وتحقيق الاندماج الوطني، مع ترك مساحة كبيرة للتعبير الثقافى عن كل الجماعات، في إطار من العدالة والمساواة، وتبنى برنامج شامل للتنمية الوطنية المجتمعية على صعيد التعليم ومحو الأمية، والنهضة الاقتصادية، والارتباط بالنظام الاقتصادى الدولى تدريجيا، وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتحقيق طفرة تنموية حقيقية.

وأعتقد أن هذا لن يتأتى لاريتريا مطلقا إذا ما انخرطت في تحالفات دولية مريبة، أو إذا انصرفت إلى إثارة قلاقل إقليمية، أو إذا حاولت التنصل من مجالها الإقليمي، والخروج من جلدها الحضارى العربي الأفريقي، بغرض الالتحاق بقوى دخيلة وغريبة عن نسيج المنطقة.

وأخيراً فإنني أثق ثقة كاملة في أن بصيرة الثوار والمجاهدين الإريتريين التي أبصرت استقلال الوطن قبل نصف قرن من إنجازه، وعبر محن هائلة، وكفاحات شاقة، قادرة على أن تنفذ إلى عمق الحقيقة الوطنية وتبنى وطنا أفريقيا فريدا في نجاحه، وروعة إنجازه.

وختاما. فإنني أطرح علي الإريتريين أسئلة يجيبون عليها عبر الأيام: هل تبنون الوطن الإريتري الفريد؟ هل يبنون الوطن النموذج والأمل في القرن الأفريقي؟ هل تدعمون التفاهم بين الشعوب وتساندون مطامحها في الاستقرار؟ هل تتغذي بعطائكم الفكرى والثقافى الحضارتان العربية والأفريقية مثلما كنتم عبر تاريخكم؟

هل تكونون جسر الاتصال العربى الأفريقي مجددا؟

أثق أنكم سوف تفعلون .

تحريراً في ١٥ يناير ١٩٩٨

د/ السيد فليفل

أستاذ/ التاريخ المعاصر

معد البحوث الأفريقي

جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (١). صدق الله العظيم

المقدمة

إن قضية القرن الآفريقى والمشاكل التى تواجهه هي اليوم قضية الساعة، وهى تشمل مجموعة قضايا متفرعة فى المنطقة وتنتقل فيما بينها. وقد تناولتها في هذا الكتاب بإسهاب. وتتأثر بها أيضا سياسات دول المنطقة، بصورة مباشرة وغير مباشرة؛ نظرا لأهمية هذه المنطقة لما لها من أهمية استراتيجية كبيرة، نتيجة لموقعها الجغرافى، الذى يجعلها تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ولقد وضحت هذه الأهمية منذ فجر التاريخ، وإن المراقب الذى واكب تطور هذه المنطقة المتوترة من العالم الثالث رأى كيف تسارعت الأحداث فيها خلال السنوات السبع الماضية منذ بداية عام ١٩٩٠ لترسم صورة جديدة تماما، صورة قد تبدو غير مألوفة أو متوقعة بالنسبة للكثيرين .. وبالتالى، فهى مفتوحة على تطورات يصعب التنبؤ بأبعادها في المرحلة الراهنة خاصة وأن أجواء الشك وعدم الاستقرار لا تبدو فى سمات القرن الأفريقى وحده، وإنما تمتد إلى معظم أجزاء القارة وخاصة منطقة البحيرات العظمى:

الجوار الجغرافى، والتداخل البشرى وعلاقات القربى والتفاعل التاريخى والحضارى بين المنطقة العربية والقرن الافريقى، عبر قرون طويلة

(١) قرآن كريم: سورة النساء، الآية ٥٨ .

من الزمـان والمكان المشتـركين بكل تفاعـلاتهـمـا، التـاريخيـة والدينيـة والثقافية وعلاقات المصالح المشتركة ..

وحتى إذا ما غمضت العيون عن ذلك كله أو أشاحت الأنظار بعيدا، كما فعلت عديد من الدول العربية خلال العقود الماضية، فإن هناك أسباباً استراتيجية: أخرى بالغة الأهمية لن تتحقق بالتجاهل أو الابتعاد عن المنطقة نظرا لأن أمن المنطقة العربية يتقاطع فى عدة حلقات مع القرن الافريقى من منظور: الأمن الاستراتيجى بمفهومه العريض بالنسبة لكل آسيا العربية ووادى النيل، وأمن النفط، وأمن الماء، وأمن البحر الأحمر بكل ما يعنيه كعقدة مواصلات حيوية ترتبط بالأمن الغذائى والاقتصادى لكل دول الخليج العربية . بالإضافة إلى التقاطع البالغ الخطورة أيضا مع الصراع العربى - الإسرائيلى.

وكما هو معروف عند أى حديث عن القرن الافريقى، تقفز إلى الأذهان مباشرة أربع دول حسب التقسيم السياسى المعترف به دوليا حتى الآن، وهى الصومال وجيبوتى وإريتريا وإثيوبيا. ولكن القراءة المتعمقة للبنية الجغرافية والبشرية والتاريخية والاقتصادية وحركة السكان، تدفع إلى هذه الدائرة على الفور بكل من كينيا والسودان، وقد تتسع أيضا لأوغندا وتنزانيا.

فإذا اكتفينا لأغراض هذا الكتاب بالحقبة الأكثر ترابطا، والأعنف مخاضا الآن، يمكن الحديث عن القرن الأفريقى كوحدة جغرافية - سياسية إقليمية تضم الصومال، وإريتريا، وجيبوتى، وإثيوبيا، والسودان، وإذا كان من الصعب استبعاد كينيا بأى مقياس من المقاييس، وخاصة لأنها

تضم منطقة الصومال (الكينى) المتنازع عليها؛ فإن كان الهدوء الذى تشهده يغرى بتجاهلها.

ولقد تناولت فى هذا الكتاب التحديات السياسية والوحدة الوطنية، التى تواجه منطقة القرن الأفريقى عموما وإريتريا والصومال وإثيوبيا فى القرن الحادى والعشرين. وكان التركيز على إريتريا كنموذج، مع تناول باختصار عن تجربة التحول الديمقراطي فى إثيوبيا والصومال؛ لأن هموم هذه المنطقة واحدة وما يحدث فى إحداهما ينعكس سلباً أو إيجاباً إلى الأخرى ولقد حظيت أريتريا بكثير من التركيز؛ باعتبارها دولة حديثة الاستقلال وتستحق منا الدراسة.

لا شك فى أن التطورات الراهنة وكل المستجدات التى مرت بها قضيتنا الوطنية في إريتريا تتطلب منا وقفة جاده مع النفس، بعد أن تم انجاز الاستقلال الوطنى والانتقال من المرحلة الانتقالية منذ عام ١٩٩١ - ١٩٩٧ تحت حكم الجبهة الشعبية للعداله والديمقراطية إلى مرحلة جديدة إلى تأكيد الديمقراطية والتعددية السياسية التى تحقق وتؤمن بالعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة، وخلال الانتقال بشرعية الدولة الدستورية، وإن الهروب من مواجهة هذه الحقائق أو تجاهلها، يعرض بلادنا وشعبنا إلى مخاطر كثيرة تهدد مستقبل إريتريا برمته آجلاً أم عاجلاً.

ولهذا، فإن المعركة الحالية لشعب إريتريا لا تختلف عن معارك شعوب العالم الثالث عموما وشعوب أفريقيا على وجه الخصوص، هذه المعركة هى معركة التطوير المستمر والتقدم بالوطن خطوات إلى الأمام، عن إيمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم، والتقدم

لا يحدث تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند إطلاق الشعارات، وإنما القوة الدافعة لهذا التقدم فى إطلاق جميع الإمكانات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا، إلى سجل أسمى آيات الكفاح فى حركة متناسقة ومتحدة.

لقد خاض شعب إريتريا تجربة تلو أخرى، وقدم أثناء هذه التجارب الكثير واسترشد خلال ذلك بتجارب الإنسانية جمعاء وطنية وقومية وعالمية عبّرت عن تجربته الأخيرة فى هذا الانتصار العظيم.

ويجب ألا يغيب عن الذهن حرية الإنسان الإريترى، عن إدراك لحقيقة عليا وهي أن إنسانية الإنسان وعزته: هو الشعاع الذى هدى خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى.

إن كرامة الفرد إنعكاسٌ طبيعى لكرامة الوطن، وذلك أن الفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن، وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته تكمن مكانة الوطن وقوته وهيبته.

إن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في الوقت ذاته.

إن تحالف وانصهار فئات الشعب وطوائفه هى صمام الأمان لتقدم الوطن.

وضمن هذه المعطيات فمن حقنا أن نحلم بمستقبل أفضل، لنا ولأبنائنا وأحفادنا من بعدنا، من حقنا أن ندق الناقوس من الآن فصاعداً، فالتقدم لا يأتى مصادفة، والحرية لا تهبط من السماء مع أمطار الشتاء.

لكنهما - التقدم والحرية - من صنع الإنسان من نتاج فكره وعمله، حلمه، وأمله، قوته وإبداعه.

دعونا نحلم بأن نقفز فوق السدود والأشواك والعقبات، نقفز فوق الماضى والحاضر، ونتطلع إلى مستقبل زاخر بالديمقراطية وتكنولوجيا التقدم فى بلادنا.

وهناك من يحاول اليوم إغماض العين عن دروس التاريخ، والتغاضى عن خطايا التخلف والقهر والاستبداد.

وفى هذه العجالة نتقدم بالمقارنه بين التقدم والتخلف، وبين الحرية والاستبداد ومساوئ كل منهما، وبين الديمقراطية الحديثة والحكم الفردى، بين الدستور والرأى المطلق، بين الأحزاب كمؤسسات سياسية والمنافقين الموالين للسلطات، وبين حقوق الإنسان وحقوق الحكام، وبين استنارة المثقفين وخضوع المنافقين، بين سيادة القانون وسيادة السيف.

ليست من مصلحة أحد زرع أسوار العداء، وألغام التناقض. هؤلاء المنافقون أنصاف المثقفين هم الذين يضعون العقبات أمام التقدم الحقيقى لبلادنا، ويضعونها على شكل ألغام فكرية وسياسية، ودينية، وأخلاقية، واقتصادية واجتماعية، عندما يروجون بأن إريتريا لا تصلح فيها الديمقراطية، ويختلقون مبررات وهمية، ويعلنون الحرب على الديمقراطية، ويزرعون التناقض بين أبناء المجتمع الواحد.

إن الديمقراطية الحقيقية اليوم، تهزنا من الأعماق حاضراً ومستقبلاً وسوف تصبح إعصاراً عاتيا، لا يصده الزيف والادعاء الكاذب والتلبيس الملفق.

فدعونا نتابع بعض ملامحها والتى أوردتها فى هذا الكتاب، وخاصة بعد بزوغ شمس الحرية واكتمال الشروق فى إريتريا الدولة، والتى

كان يحلم بها الجميع. وبعد أن حدثت تطورات فى منطقة القرن الأفريقى من تحول ديمقراطى فى إثيوبيا بعد عهد الاستبداد وحكم الفرد. ولذلك من باب الأجتهاد الشخصى والإسهام المتواضع، رأيت من واجبى بعد المرحلة الانتقالية التى مرت بها بلادنا أن أطرح هذا الكتاب أمام مناقشة علنية واسعة أمام جماهيرنا لتأكيد مفهوم الديمقراطية، التى نريد أن يرتديها شعبنا، بعد أن أنجز استقلاله الوطنى فرصة لترسيخها علي أسس قانونية ودستورية وخاصة أنه ثبت بالدليل العلمي أن حقوق الإنسان والحريات العامة، هي سمة العصر وشعاره وصيانتها أفضل وأسهل من إهدارها، ولذلك ندعى أنها لا تصان فقط بالنصوص القانونية وحدها، ولكنها تصان بالممارسة السلمية والتراكم التاريخى المستمر جيلاً وراء جيل، وقد أثبتت التجارب أن الاتجاه نحو الديمقراطية بكل أشكالها وأساليبها هو الاتجاه الغالب في عالمنا المعاصر، ولم يعد في مقدور أحد - مهما بلغت سطوة سلطته وجبروت قوته - أن يوقف هذا التيار، أو أن يقف في وجهه، وإلا ضاع في الزحام وهكذا. إن جوهر هذا التوجه الغلاب نحو الديمقراطية، يمكن من مبدأ تداول السلطة وتبادل المواقع، وحق الجميع فى المشاركة، في صنع القرار هذا وإلا سوف تدخل إريتريا في نفق مظلم لا يعلم مداه إلا الله، كما أن أزمة الديمقراطية سوف تجرنا إلى فوضى وعدم الاستقرار والأمن الذى ننشده جميعا، ومن هنا ينبع اهتمامنا بالديمقراطية في إريتريا، وبقية دول القرن الأفريقى.

يجب أن ننظر إلى واقعنا نظرة واقعية، إلى المستقبل السياسى فبحكم معطيات الواقع الداخلى والدولى، لن يتمكن أى طرف من الانفراد بالحكم والاستئثار به ولو صعد إلى السلطة على سلم طويل من جماجم الطرف الآخر، أو استمر فى الصراع الدموى لسنين عديدة، حيث تحتم

المعاناة الإنسانية للمجتمع مع استنفاد طاقة الضعف والتوصل إلي نهاية عملية للصراع، والعودة إلي الصيغ السياسة العملية الجامعة لمختلف القوى المجمعية والسياسية.

قال تعالى: • ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ۝٢٤ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾

وفى صفحات هذا الكتاب مادة متواضعة كتبتها في فترات متقطعة في أثناء مناقشة مفوضية الدستور الإريترى؛ ولمواجهة تساؤلات وإثارة نقاشات داخل الجماهير الإريترية قاطبة؛ وذلك من أجل تعميق مضمون الثقافة الديمقراطية فى إريتريا بصدد الاستفادة من «الحوار ودروس التاريخ».

والحوار يفترض الجدل ويستهدف إقناع الآخرين بأخطائهم. والحوار في معناه الأفلاطونى قائم علي مبدأ أن كل الأفكار والثقافة موجودة فى عقل الإنسان. تقدمت بهذا الكتاب بعد أن انتهت دولة إريتريا من مرحلة الشرعية الثورية الناشئة والانتقال في البدأ بنظام الشرعية الدستورية، بعد أن تم انجاز الدستور الاريترى، والذى كان من المفترض أن تراعى فيه الدولة الإريتريه ونخبتها الحاكمة، تعميق الأسس السليمة لقيام دولة حديثه ديمقراطيه، تؤمن بالتعددية السياسة، وتعبر بصدق عن شعبها المناضل الذى قدم مئات وآلافاً من التضحيات لقيام مثل هذه الدولة، التى كان يحلم بها كل مواطن فى الداخل والخارج، ولكن مع الأسف! لم يتم

(١) قرآن كريم : سورة الغاشية، الآيات ٢١ / ٢٦ .

إقرار بعض الأمور، التى تعد من الثوابت الوطنية وأهمها مسألة إقرار التعددية السياسية وتحديد اللغة وغيرها من الأمور، التى كان يجب أن تكون واضحة دون لبس صراحة؛ لأن التشريع لا يمكن أن تكون فيه اجتهادات. وتغير المواد القانونية بالمزاج وفق الأهواء لا يجوز فيها، وهذا ما يحز فى أنفسنا فبعد ثلاثون عاماً من النضال نعود إلى النقاش فى هذه الأمور من حيث بدأنا لا من حيث انتهينا.

ولقد كان نضال الشعب الإريتري نضالاً فريداً، من حيث إنه وقف أمام القوى الداخلية سواء منها ما كان ظاهراً أو متخفياً، وكذلك أمام المعتدى الخارجى، لهذا فإن انتصار إريتريا فى النهاية هو انتصار متعدد الوجوه والأبعاد، من حيث إنه انتصار على قوى الاستعمار بأشكاله المختلفة سواءاً كانت ثقافية أم اقتصادية أم سياسية.

ولهذا، فإنه يقع التزام كبير على فئات هذا الشعب وشرائحه الواعية ونخبته الحاكمة أن تعطى المثل الأكبر فى الاستقرار؛ لتعبر عن هذا الشعب أصدق تعبير وأول هذه التحديات كانت معركة وضع الدستور ليلائم الجميع، الذي يعتبر المرآة الحقيقية للشعب ونظام حكمه، ولكن ما أقر لا يتفق مع الواقع مع الأسف الشديد!.

حيث كنا نأمل أن يأتى الدستور متماشياً مع ظروف وواقع الشعب الإريترى، وكان يتعين على واضعى الدستور الإقرار بواقع الشعب الإريترى، حيث إنه يشمل طائفتين، تدين الأولى بالإسلام من ناحية، والطائفة الأخرى لا تقل أهمية عن الأولى تدين بالمسيحية، ولهذا كان يجب أن يؤخذ هذا الواقع في الاعتبار، حتى يظل هذا الشعب وحدة واحدة - كما كان عندما حمل السلاح للدفاع عن أرضه، وهذا الواقع يتمثل فى

الطائفتين الكبيرتين من هذا الشعب تدين إحداهما بالإسلام وتتكلم اللغة العربية ، والأخري تدين بالمسيحية وناطقة باللغة التيجرينية، هذا الاختلاف في لغة التعبير لا يعد مع ذلك اختلافاً في الثقافة. فكلتا الطائفتين لهما ثقافة واحدة من حيث إنهما تكونان أحد شعوب أفريقيا التي عاشت تاريخا يكاد يكون واحداً، وهما أيضا تمثلان شعبا من شعوب القرن الأفريقي. وعندما أؤكد بأننا مسلمون ومسيحيون ليس من باب التعصب ولكن من باب الا نقفز فوق الواقع بحجج واهية، قد يكون لها انعكاس في مجريات الأحداث في إريتريا في المستقبل القريب. وتظهر هذه الانعكاسات عندما تستأثر فئة ضد فئة وتهميش فئة على حساب الفئة الأخرى وهذا ما لا يجب أن يكون.

وهنا، قبل أن أختتم هذه المقدمة أود أن أعبر عن سروري لترجمة هذا الكتاب باللغة الإنجليزية؛ لتتاح الفرصة لعدد كبير من أبناء وطننا للاطلاع عليه، وخاصة في هذه اللحظة المناسبة من تاريخنا المعاصر، بعد أن عبرنا حق تقرير المصير إلي بناء الدولة الحديثة، والتي نتمنى أن تكون علي أسس ديمقراطية تمشياً مع روح العصر الذى نحن فيه، وآمل أن تكون ردود فعل القراء - وخاصة من أبناء - وطننا مصدر إثراء للخطاب الأفريقي حول حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية السياسية، والتي نتمنى أن تسود بلادنا بعد أن أنجزنا استقلالنا الوطني. وكلي أمل أن أوفق فيما عرضت من الحقائق وتحليلها بصدق وموضوعية، كما أتمنى من صميم قلبي أن يسهم هذا الكتاب في خدمة مستقبل بلادنا ولولا إيماني به لما تجشمت عناء إصدار هذا الكتاب، وأختتم كلمتي بقوله تعالي:

• إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ.(١)

صدق الله العظيم

(١) قرآن كريم: سورة النحل، الآية ١٢٤

وما ذكرته عن إريتريا أيضا ينطبق على كل دول منطقة القرن الأفريقي، سواء كان فى إثيوبيا أو الصومال وجيبوتى وإريتريا، لأن مشاعر وهموم أبناء هذه المنطقة واحدة لا تتجزأ، ومن هنا كان اهتمامى أيضا بها وتناولتها فى هذا الكتاب لأن القضية مشتركة والهم واحد.

﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٨٦﴾ [1]

﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ [2]

صدق الله العظيم

إذا أردنا أن نكون حريصين على وحدة الشعب؛ فليعلم الجميع من الذين يؤمنون بأن الدين لله والوطن للجميع ولكن بحقوق متساوية وعادلة فى جميع المجالات بما فيها السلطة وصنع القرار فى بلادنا.

---

(١) قرآن كريم: سورة يونس الآيتان ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) قرآن كريم سورة الحج، الآية ٣٩.

الفصل التمهيدى

المحتويات:

١ - نبذة موجزة عن «إريتريا».

٢ - الأثر الجغرافى فى تكوين سكان إريتريا.

٣ - الموقع.

٤ - تسمية إريتريا قديما وحديثا.

١ - نبذة موجزة عن إريتريا :

لأريتريا تاريخ حافل بالأحداث الممتدة فى عمق التاريخ، حيث كانت ما قبل القرن الرابع الميلادى، تتكون من عدة أقاليم: أكلى قوزاي، حماسين، سراى فى الهضبة إضافة إلى الأقاليم الشرقية والغربية.

وكانت تلك الأقاليم، تتمتع بالاستقلال الذاتى، وكان يحكمها ملوك وسلاطين أهلها، الذين أوجدوا فيما بينهم نوعاً من التحالف لحماية أرضهم وممتلكاتهم، من الغزوات المتكررة من الشمال والجنوب، فذلك حتى القرن الثامن الميلادى.

ثم توافدت عليها الحملات الاستعمارية البرتغالية، والتركية، والإيطالية، والبريطانية، ثم الاستعمار الأثيوبى، فى مختلف مراحله.

لكن إريتريا هذا الرمح الملتهب، لم تخنع أو تخضع لكافة أشكال الاستعمار، فكانت بحق مقبرة للغزاة، الذين لم يهنأوا بالراحة أبداً[١].

الأثر الجغرافى فى تكوين سكان إريتريا :

كثيرة هى البلدان التى يتأثر وجودها، ومصيرها بموقعها الجغرافى وبما يشمله ذلك الموقع من المناخ وظواهر طبيعية (صحارى وغابات وجبال - أنهار وشواطىء... إلخ) وما يرافق ذلك من إمكانيات تحت الأرض (بترول - معادن وغيرها) أو فى البحر (أسماك - أصداف لؤلؤ)) وفوق

---

(١) حسين الحسني: إريتريا ميلاد أمة وتاريخ إسلامي عريق، مجلة منار الإسلام - الكويت غرة المحرم ١٤١٥ هـ الموافق ١٩٩٤.

هذا وذاك استراتيجية الموقع وما يمكن أن يمثله من مركز جذب لأهتمام ومصالح الآخرين»[(١)].

وإريتريا تتميز بأنها تجمع بين كل ما أشرنا إليه، وربما غداً كان وما يزال وسيكون نتيجته ذلك الموقع الجغرافى المتميز. صحيح أن «التاريخ هو المحرك الأساسى لنضاله»، ولكن «الجغرافيا» لها دورها الهام خاصة وإذا كانت فى مثل إريتريا.

والتاريخ فى نهاية المطاف ما هو إلا حصيلة مجهودات الإنسان ونضاله وطموحاته وانجازاته، التى تتأثر بدورها بما يكون من توافر فى الواقع «الجغرافيا»، وما يحيط بذلك على المستويين الإقليمى والدولى[(٢)].

وتبلغ مساحة إريتريا ١٢٤,٣٢٠ كيلو متراً مربعاً، وتمتد الجزر الإبترية وعددها ١٢٦ جزيرة إلى منتصف البحر الأحمر، وتتحكم سواحلها الممتدة على طول ألف وثمانية كيلو مترات فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر شمال باب المندب، هذا الموقع الإستراتيجى الهام جعل إريتريا عبر التاريخ محط أنظار الغزاة الطامعين، وكان من الطبيعى أن يكون تاريخ البلاد سلسلة من الحروب بين أهل البلاد من جهة، وموجات الغزاة المتعاقبة من جهة ثانية.

---

(١) محمد عثمان أبو بكر: بحث غير منشور عن جغرافية إريتريا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية - القاهرة ١٩٩٦/٦/٦.

(٢) جبهة التحرير الإريترية: دائرة الإعلام: إريتريا بركان القرن الأفريقي. منشورات الاعلام الخارجي - دمشق ١٩٨٢.

وكـان لابد من هذه الإشـارة قـبل أ ن نعطى لمحـة صـغـيرة عن الموقع الجغرافى.

٣ - الموقع:

تقع إريتـريا Eritrea على السـاحل الغـربى للبحـر الأحمـر، المقـابل لشبـه الجـزيرة العـربيـة، وبين خطى عـرض ١٥ - ١٨م شـمـالاً، وطول ٤٣/٣٦م شرقاً، وتبلغ مساحتها ٥٠٠٠٠ ميل مربع تقريبا على امتداد ٨٠٠ كم، وتشكل مثلثا غير منتظم الأضلاع وطوله من القاعدة وارتفاعه زهاء ثلاثمائة ميل، وينحدر من الطرف الشرقى للقاعدة لسان أو ممر طويل ضيق ملاصق للبحر الأحمر[١].

وتقع فى المنطقة المدارية الشـمـاليـة من الكرة الأرضـيـة بين دائرتى العرض ١٨,٢ غرب درجة رأس قصار على الحدود السودانية من الشمال، و١٢,٢٤ درجة على حدود جمهورية جيبوتى وذلك فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية[٢]، وتأخذ إريتريا شكل مثلث ممتد من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ترتكز قاعدته على حدود السودان بينما تنتهى خلفها الطويل برأس يمتد على حدود جمهورية جيبوتى بمقدار ٥٠ كيلومتراً[٣].

وإن موقع إريتريا بين خط الاستواء جنوباً ومدار السرطان شمالاً، يجعلها تصنف بصورة عامة ضمن المنطقة الشمالية.

---

(١) مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٢) عثمان صالح سبى: جغرافية إريتريا، دار الكنوز الأدبية ص ١٨-١٩، بيروت ١٩٨٣.

(٣) نفس المصدر السباق، ص ١٩.

بتنوع المناخ واختلاف التضاريس الطبيعية - فإلى جانب السهول في الجزء الغربي التى تتشابه مع صحارى السودان الشمالى - نجد غابات شبه استوائية هى مناطق الجاش، وهضابًا مرتفعة فى الوسط، وصحراء بركانية فى منطقة دنكاليا فى الجنوب هكذا.

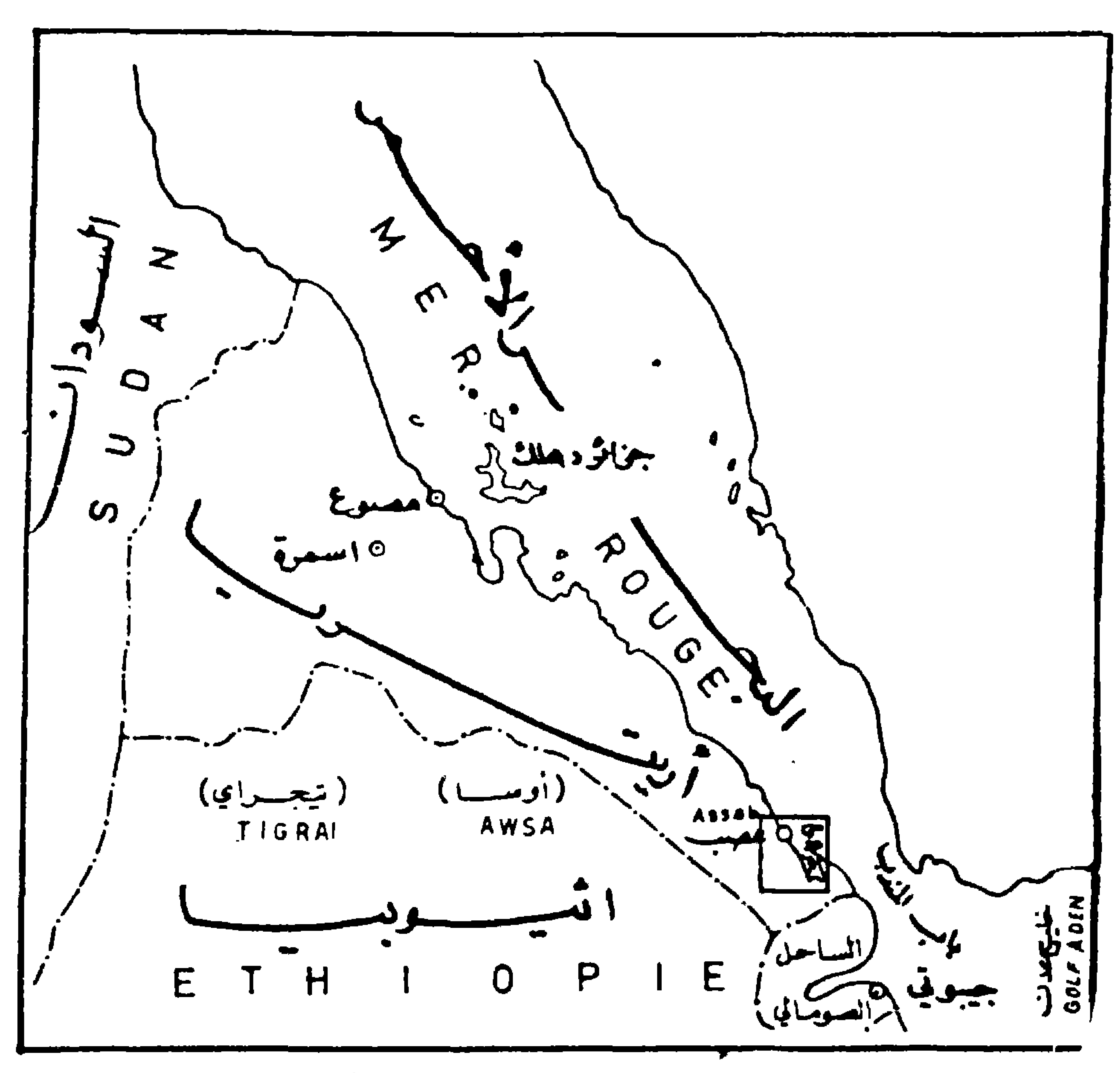
وتكوين إريتريا الجغرافى وتضاريسها، ينعكس أكثر من أى شيء آخر على الظروف السكانية[1].

وفى الخريطة تظهر إريتريا على شكل مثلث غير متناسق الأضلاع، تمتد قاعدته من الشرق إلى الغرب، ويتجه رأسه إلى الشمال وضمن هذا الإطار المثلث الشكل[2].

---

(١) أنظر كتاب جغرافية إريتريا، للمناضل عثمان صالح سبي.

(٢) س.ف. نايدل: التركيبة السكانية في إريتريا، العناصر والقبائل، دار المسيرة بيروت يناير ١٩٤٤، ص٩.



أريتريا .. على الخريطة الافريقية

وتنقسم إريتريا إلى عدة أقسام بالمصطلح الجغرافى إلى السهل الشرقى الغربى للهضبة الوسطى، والتلال الشمالية، هذا التباين من التضاريس ينعكس على الظروف المناخية.

٣ - تسمية إريتريا:

عرفت إريتريا فى عهد الفراعنة المصريين واليونانيين والرومان، حيث أطلق عليها اسم البحر الأحمر نسبة إلى البحر الأحمر. وكان فى اليونان قديما جزيرة تحمل اسم إريتريا تجاه الشاطىء الشرقى لبلاد الإغريق، وفى أيام مجدها الساطع سينوس إريتريوم على البحر الأحمر وشواطئه، التي سيطروا عليها عندما خضعت أدوليس لنفوذهم.

كما عرفت إريتريا فى العصور الوسطى وفى بداية العصور الحديثة بـ «بحرى مدرى Bahrmeder أو مدرى بحرى Medribahri، أى بلاد الشاطىء أو الأقاليم المطلة على البحر الأحمر، وهى تسمية محلية إريترية كما عرفت أيضا أجزاء منها لدى المؤرخين المسلمين ببلاد الطراز الإسلامى، أو بلاد الجبرت. وعندما احتل الإيطاليون سواحل البحر الأحمر، الممتد من رحيتا جنوبا إلى رأس قصار شمالاً، فأطلقوا عليها اسم إريتريا تجديداً للتسمية الرومانية القديمة لساحل أدوليس، وذلك بالمرسوم الذى أصدره إمبرتو الأول ملك إيطاليا فى ١/١/١٨٨٩[١].

---

(١) رجب حراز (دكتور) إريتريا الحديثة. ١٥٥٧-١٩٤١ المنظمة العربية للتربية والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٤.

وهكذا فإن إريتريا، جغرافيًا، من أهم البلدان المطلة على المدخل الجنوبى للبحر الإحمر، وتظهر أهمية ذلك بالمدى الذى تتضح فيه أهمية التراب الجغرافى والاستراتيجى بين البحر الأحمر وحوض البحر المتوسط، هذه حقيقة تاريخية أثبتتها وقائع الأحداث القديمة والمعاصرة. وقد ابتدأ بها التاريخ الإريترى، وخاض حساب الرهان بها. ومشكلة إريتريا كانت فى الأساس - كما أوضحت - هى مشكلة موقعها الجغرافى وارتباط تاريخها به. وهى جزء من الشرق الأوسط بحكم موقعها فيه وهى.. جزء حيوى من أجزائه بحكم إطلالتها الساحلية على البحر الأحمر ومضيقه الجنوبى. فأضافت إلى أهمية موقعها الجغرافى العام أهمية موقعها الساحلى الخاص، ومن ناحية أخرى تضيف إريتريا إلى هذه الميزة الجغرافية موقعها كإحدى بلدان القرن الأفريقى، حيث تمتد إلى الداخل بعمق يعادل ١٢٠ ألف كم مربع، تلامس شمالاً وغرباً السودان، وتتدرج فى الارتفاع جنوبًا، حتى تندمج فى بدايات الهضبة الإثيوبية الشمالية، وتمتد أطرافها الساحلية المنحدرة لتتلاشى فى الشرق الصحراوى الضيق، حتى تنتهى لدى العمق الجنوبى عن جيبوتى[١]. وبحكم هذا الموقع الجغرافى، جمعت إرتيريا بين الخلفية الأفريقية والإطلالة الساحلية على الشواطىء العربية الأسيوية فاكتسبت عدة سمات حضارية وتاريخية مشتركة، جعلت منها قاسما مشتركا من حضارات الشعوب من حولها، وللأحداث التاريخية التى عاشتها، وهكذا أصبحت إريتريا محطة للتفاعلات دوما بين مقدمتها الساحلية العربية وخلفيتها الأفريقية، وفى إطار هذا التركيب

---

(١) مصدق سابق، ص ١٣٤.

الجغرافى ذى الأبعاد المزدوجة وذى الصباغ الزمانى التاريخى المتصل بكل الشعوب والحضارات، التى امتد تأثيرها إلى حوض البحر الأحمر وإريتريا، سواء الحضارى والاجتماعى والثقافى. وهكذا، كانت إريتريا بحكم موقعها الجغرافى مسرحاً دائماً لموجات متتالية من الهجرات البشرية سامية، حامية، زنجية، حتى يمكن أن يقال: إن الشعب الإريترى هو مزيج من هذه الشعوب العربية، إلا أن الانصهار على مدى التاريخ والترابط فى إطار المصالح والتعدد. والتى لا تنفرد بها إريتريا وحدها، فنادراً ما يوجد فى العالم الواحد تجانس فى إطار التعدد سمة مألوفة فى كل أقطار الدنيا[(١)] وهكذا ، فإنه من الواضح أن صلة الساحل الغربى بنظيره الشرقى كانت قوية، إذ تشير الكتابات المعاصرة إلى حدوث هجرة عربية، شملت قبائل بأكملها أو بطوناً كثيرة قبل الميلاد، وذلك مثل هجرة قبيلة حبشات وقبيلة الاجازيان فالأولى عرفت بلاد الساحل الغربى باسمها، فيما بعد وهو الحبشة، والثانية عرفت لغة المنطقة، وهى اللغة الجئزية [(٢)].

وتعطى هذه الموجزات مؤشراً على عمق الاتصال العربى الأفريقى فى هذه الفترة بين اضطلاع العرب بدور مهم والتجارة بين الساحلية واستقرار بعضهم، بل وتزايد أعدادهم بمضى الوقت، وتوغلهم فى قلب الحبشة نفسها حتى ظهرت محطات تجارية عربية فى مناطق متفرقة، ولاسيما فى شمال أثيوبيا بإقليم تجراى، حالياً، والتى صارت تضم أرستقراطية عربية،

---

(١) المزيد من التفاصيل انظر كتاب «تاريخ إريتريا أرضا وشعبا» للمؤلف، القاهرة ١٩٩٤.

(٢) السيد علي أحمد فليفل (دكتور): معالم التاريخ الإريتري، حتى نهاية الاستعمار الإيطالي، في كتاب «إريتريا، دراسة مسحية شاملة»، أعده معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٦.

تتـولى الحكم والإدارة بفـضل تفـوقـهـا الحـضـارى. وقـد دخلت هذه الأرستقراطية فى مصاهرات مع العناصر الحامية من سكان المنطقة[1].

ويشـير الدكتـور سيـد فليـفل فـى بحثـه قـائلاً: «إنه من المؤكـد أن الاستقرار العربى قد سبق ببضعة قرون قيام مملكة أكسوم الحبشية، التى ظهرت إلى الوجود فى القرن الأول».

وهكذا كانت إريتريا بحكم موقعها الجغرافى مَعَبراً لشعوب عدة، تركت كلها سماتها الواضحة، كما أوضحنا، فى المجموعات البشرية التى تسكن كل القسم الغربى من ساحل البحر الأحمر، بما فيها إريتريا الذى يمثل خليطاً من العناصر السامية والحامية والزنجية[2].

(١) انظر لمزيد من التفاصيل الدراسة التي قدمها الدكتور سيد علي فليفل حول معالم التاريخ الإريتري في المصدر المذكور. ١٩٩٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) آمال إسماعيل شادر (دكتورة): إريتريا دراسة جغرافية نفس المصدر السابق، ص١٨.

الفصل الأول

ظاهرة التحول الديمقراطى في أفريقيا

المحتويات:

ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا:

تعيش أفريقيا منذ منتصف الثمانينات تحولاً جديداً فالإقبال المتزايد على الديمقراطية التعددية، يمكن اعتباره واحدا من الأحداث الكبرى فى التاريخ الأفريقى المعاصر - وخاصة فى ظل المتغيرات الدولية التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وكساد الفكر الشيوعى، ومحاولة النظام الدولى الجديد ونبشه قيم الليبرالية والديمقراطية فى بقية أنحاء العالم[١].

إن الحلم الديمقراطى يقتضى كفاحا متواصلا وعزيمة لا تكل مهما يكن الثمن، فجنين الديمقراطية ينمو لا محالة من خلال نضال الجماهير الأفريقية.

لا شك فى أن أفريقيا اليوم تعيش لحظة ديمقراطية، تتضح ملامحها فى تزايد المطالب الشعبية المنادية باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإضفاء الطابع الديمقراطى على مؤسسات الحكم والسياسة، ويؤكدها كذلك انهيار كثير من النظم التسلطية، والاتجاه المتزايد نحو الأخذ بنظم التعددية الحزبية[٢].

إن عملية الانتقال نحو الديمقراطية التعددية فى أفريقيا، لا يمكن

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر: جان - ماريل نزوانكو، أفريقيا والديمقراطية، المجلة الدولية الاجتماعية، عدد ١٢٨، مايو ١٩٩١، ص ١٢٩ .

وانظر أيضاً : ريتشارد جوزيف، أفريقيا: ميلاد جديد للحرية، مجلة الديمقراطية ، الكتاب الأول، ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) انظر:

Claud Ake, Rethinking Africa Democracy, Journal of Democracy, Vol. 2, No. 1 Winter 1991, PP. 32 - 44 .

النظر إليها باعتبارها انعكاسا لمتغيرات دولية خارجية، أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة، كما يشير إلى ذلك بعض أنصار نظام الحزب الواحد كمبرر للاستمرار في الحكم[1].

إن التحول الديمقراطي بمعناه التعددي محكوم بعدة عوامل أساسية أبرزها:

١ - مصالح الطبقة البيروقراطية البورجوازية المهيمنة ومدى استعدادها للتفاوض السلمي من أجل الإصلاحات الديمقراطية.

٢ - مدى انتشار الثقافة الديمقراطية والوعي الديمقراطي بين المواطنين الأفارقة.

٣ - القدرة على إيجاد تسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة، والتي تأخذ شكل الحروب الأهلية والدولية في عدد من المناطق الأفريقية، مثل القرن الأفريقي وجنوب السودان، ولعل هذه العوامل ترتبط بمجموعة أخرى من القضايا، التي تمثل مداخل أساسية لدراسة عملية التطور السياسي والاجتماعي في أفريقيا، ومن ذلك: طبيعة الدولة بعد الاستعمار، وإشكاليات مؤسسات المجتمع المدني في ضوء الانقسامات العرقية والاثنية الحادة، وحقيقة الصراعات الاجتماعية وشكل الحكم في أفريقيا[2].

وهنا يجدر بنا أن نسلط بعض الأضواء على الآراء المختلفة: حتى

---

(١) حمدى عبد الرحمن حسن (دكتور): ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٣، ص ٨ .

(٢) حمدى عبد الرحمن حسن (دكتور) : مرجع سابق ، ص ١٠ .

نصل في النهاية من خلال المناقشة الموضوعية لجميع الآراء المطروحة، مثلا بعض المثقفين والنخبة يرون أن طبيعة مرحلة ما بعد الاستقلال وما تفرضه من متطلبات لبناء الدولة القومية، تقتضي الإسراع بعملية التنمية الشاملة، وهذه الآراء تتفق تماماً مع وجهة نظر بعض الزعامات الأفريقية، الذين أخذوا بنظام الحزب الواحد. إذ نظرت إليه باعتباره إطارا تنظيميا موحداً ملائماً للبناء الاجتماعي السائد في أفريقيا.

أما التعدد الحزبي فقد اعتبر عامل تقسيم وتجزئة فهو يقوم على الاختلاف وليس التوفيق.

غير أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على التحرر من الاستعمار، بدأت الدول الأفريقية تفيق من وهم نظام الحزب الواحد، حيث أدركت بما لا يدع مجالا للشك أنه معوق أساسي يقف أمام نهضتها وتقدمها[1].

ولقد بات واضحا أمام الأفارقة أن القول برفض الديمقراطية التعددية لمجرد كونها تعبر عن تراث حضاري مغاير، هو غير دقيق ويدل على عدم الفهم[2] فإن سوء الفهم هذا مرده الخلط بين مبادئ الديمقراطية وإطارها المؤسسية، إذ تتضمن مبادئ الديمقراطية مشاركة شعبية واسعة النطاق، ورضاء من جانب المحكومين، ونوعًا من الرقابة العامة على هؤلاء الذين يتولون السلطة، ولا شك أن هذه المبادئ قد تتخذ أشكالا وترتيبات سياسية متنوعة؛ طبقا للظروف والأحوال التاريخية.

(١) نزوانكو: يرى أنه «يفرض أيديولوجية أحادية على الدولة، ويسعى إلى تأليه شخصية الفرد تبعا لغاية حددت سلفا، بالإضافة إلى أنه يقيم من نفسه وصيا على الناس محددا لهم ما يفكرون فيه وكيف يفكرون، والحزب الواحد يعلم الناس أن يخفوا أفضليتهم وراء صيغ وكليشيهات جوفاء، ظاهرها يوهم أنها تعكس رغبة الشعب».

(٢) انظر: نزوانكو: مرجع سابق، ص ١٣١ .

القول بأن التعددية الحزبية هي عامل تقسيم وتجزئة وتثير الصراعات الاثنية والعرقية فى المجتمعات الأفريقية، قول مردود عليه وخاصة فى بعض البلدان مثل إريتريا، التى مارست الديمقراطية منذ الأربعينات إبان حق تقرير المصير لإريتريا والقضية ليست إثنية وعرقية. ولكنها قيادة سيئة، فليس هناك شيء صراعى موروث يتعلق بالانقسامات الإثنية، إنها تقود للصراع فقط عند تسيس، النخب السياسية هى التى تقوم بعملية التسييس تلك فى سعيها للحصول على السلطة والدعم السياسى، كما يستخدمون خطر الصراعات الاثنية والعرقية لتبرير التسلط السياسى.

الديمقراطية والتنمية:

أما فيما يتعلق بالربط بين قضيتى الديمقراطية والتنمية فى أفريقيا والدول النامية، فإن القول بأن التعددية الحزبية مسألة ترفيه ليست المجتمعات الأفريقية فى حاجة إليها قبل أن تحقق برامج التنمية والتحديث المطلوب، هو إدعاء مضلل. فلو كان صحيحا أن الديمقراطية تتعارض مع التنمية، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة أن يكون الأفراد أكثر اهتماماً بتحسين أحوالهم المعيشية أكثر من اهتمامهم بالتصويت فى الانتخابات أو أن يكونوا أكثر اهتماماً بأحوالهم الصحية أكثر من الاهتمام بالمشاركة السياسية .. على أن القضية الأساسية لا تكمن فى أن الحصول على طعام أفضل يعد أكثر أهمية من التصويت فى الانتخابات. ولكن فى تحديد من له الحق فى أن يقر أيهما أكثر أهمية؟

وأيا ما كان الأمر، فإن خبرة التنمية الفاشلة فى أفريقيا توضح أن تأجيل الديمقراطية لم يحقق التنمية، خلال العقود الماضية من التسلط

السياسى، وأن المشاركة الشعبية فى جهود التنمية أمر ضرورى كما أكد على ذلك الميثاق الأفريقى - من أجل المشاركة الشعبية فى التنمية والتغيير، كما هو معروف، وأنه بعد ثلاثين عاما من الاستقلال فى أفريقيا لا توجد أدنى علاقة مقنعة بين نظم الحكم التسلطية أو الديكتاتورية أو الشمولية وتحقيق معدلات تنمية، اقتصادية مرتفعة فى أفريقيا، وأن الديمقراطية مهما يكن من أمر تقوم على دعامتين أساسيتين.

الدعامة الأولى: تتمثل فى أن الديمقراطية تعنى أن يقتصر دور الدولة على وظيفة «المنسق العام للمجتمع»؛ تاركة قضايا التنمية للقطاعات الأهلية غير الحكومية.

الدعامة الثانية: الضغوط الخارجية:

فى أبريل عام ١٩٩٠، صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية «بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادى وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطى قد أضحى شرطا ثالثا لتلقى المساعدت الأمريكية». ونصح كوهين الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربى للديمقراطية.

وفى يونيو من العام نفسه أكد وزير الخارجية دوجلاس هيرد نفس المعنى السابق حينما قال: «إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التى تتجه نحو التعددية، وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السوق».

وفى يونيو ١٩٩٠ أثناء المؤتمر الفرنسى الأفريقى، أشار الرئيس ميتران إلى أن المساعدات الفرنسية فى المستقبل، سوف تمنح للدول التى

تتحرك صوب الديمقراطية، ولا شك أن استخدام الضغط الغربى سواء من خلال العلاقات الثنائية أم من خلال المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لفرض التحول الديمقراطى "Political Con-ditionality"، أضحى يطلق عليه اسم «المشروطية السياسية لمنح المعونات والقروض».

وهكذا مجمل القول .. فإن استخدام سلاح المعونات من قبل الدول الغربية، يعد وسيلة ذات بأس فى عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا.

فلا يخفى أن منح المعونات والمساعدات، كما كانت سابقا للنظم الشمولية أو الاستبدادية، أمر يدعم من قبضة النخبة الحاكمة فى مواجهة شعوبها، أما منع هذه المساعدات فإنه يعمل بالمقابل على إضعاف هذه النخب المتسلطة وقد يساعد على إسقاطها.

وعلى سبيل المثال، فإن الضغوط الغربية ساعدت فى إحداث تحول ديمقراطى مهم فى الكاميرون وكينيا وسيراليون وزامبيا وزائير وغيرها من الدول الأفريقية. حقيقة علينا أن نتذكر أن المعونات الخارجية التى حصلت عليها النظم الحاكمة فى أفريقيا منذ الاستقلال، لم تساعد على تحقيق تنمية. وعليه، فإن القول بمنع هذه المعونات سوف يؤدى إلى إضرار بمصلحة الشعوب الأفريقية هو قول مردود عليه.

النظام الأمثل لأفريقيا:

ويؤكد الجدل السابق على أن الديمقراطية تمثل مطلبا شعبيا لا يمكن إنكاره فى الواقع الأفريقى الراهن، وهنا يطرح البعض تساؤلات عن أفضل نظام سياسى للحكم والتنمية يتوافق مع الخصوصية الأفريقية؟ وللإجابة

على ذلك، لابد من الإشارة إلى قضية أساسية تعد مقدمة لازمة، وهى أن الديمقراطية نظام سياسى يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكلية من أبرزها الحرية السياسية، وهى تدعم وتؤكد الكرامة الفردية من خلال إطلاق العنان لحرية العقل والروح والأكثر من ذلك، أنه فى ظل النظام الديمقراطى يصبح من حق المرء أن يخطىء وهو يمارس حرياته الأساسية[1].

وأيا كان الأمر، فإن أى نظام ديمقراطى لابد وأن يشتمل على العناصر الآتية:

١ - **تعدد الإرادات الفاعلة** فى عملية صنع القرار، إذ لا يمكن أن يصير القرار عن إرادة واحدة مهما كانت حكمة أو قدسية هذه الإرادة. وعلى ذلك يؤكد معنى أن الديمقراطية تعنى حكم الشعب، فلا وصاية لفرد معين مهما علا شأنه، كما أن تميز نخبة أو جماعة معينة فى المجتمع لا يفرض أدنى تأثير على مبدأ الأغلبية فى عملية صنع القرار.

٢ - **تعدد القنوات الشرعية التى تربط الحاكم بالمحكوم:** وهو ما يعنى أن تكون العلاقة السياسية مباشرة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعدد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وحرية وسائل الإعلام بحيث لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات الهامة.

٣ - **الرقابة السياسية:** وهى تتحقق من خلال إجراء انتخابات دورية على كافة المستويات المحلية والوطنية، وينبغى أن تجرى هذه الانتخابات عن طريق الاقتراع العام السرى، ولا شك فى أن

---

(١) أحمد عبد الرحمن حسن: مرجع سابق، ص ١٥ .

الانتخابات بهذا المعنى تمثل الضمان الأساسى لمشاركة الشعب فى عملية صنع القرار، وتؤكد كذلك على مبدأ الرقابة السياسية.

٤ - **الإيمان بضرورة وجود معارضة قانونية للحكومة المنتخبة**، وذلك يسمح لأحزاب المعارضة بأن تؤهل نفسها لتولى السلطة فى حالة فوزها بالانتخابات. إنه ييسر من عملية تداول السلطة بشكل سلمى.

٥ - **احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**: فالفرد له حقوق أساسية باعتباره فردا، وتتضمن هذه الحقوق حق الحياة، وحق اعتناق أية عقيدة يريدها، وأن يكتب ويتكلم بحرية، وأن ينضم إلى منظمات كالنقابات والأحزاب السياسية إن شاء، وينص أن تقوم الدولة بالمساواة فى المعاملة بين الجميع.

وهكذا، إن توافر العناصر السابقة هو أمر لازم لخلق أى نظام ديمقراطى، ويمكن تدعيم ذلك النظام فى ظل ثقافة ديمقراطية مدنية تعم المجتمع، كما يمكن تكريسه قانونيًا من خلال إقرار دستور ديمقراطى، ينص تفصيلا على العناصر السابقة وآليات تحقيقها فى الممارسة السياسية.

تحديات التحول و آفاق المستقبل فى أفريقيا:

إذا سلمنا بمقولة أن أفريقيا تمر بلحظة ديمقراطية وأن التحولات التى تشهدها دولها تعكس بحق حالة «ورشة عمل للديمقراطية» على حد تعبير سكلار Sklar، فإن ثمّ مجموعة من القضايا والمشكلات بشأن تدعيم واستمرار الديمقراطية فى أفريقيا على وجه عام، ومنطقة القرن الأفريقى على وجه الخصوص، تعد جديرة بالدراسة والتحليل وذلك على النحو التالى: .

- تعد قضية الديمقراطية محور أزمة التطور السياسى فى أفريقيا منذ الاستقلال، فقد فشلت استراتيجيات التنمية التى تبنتها الحكومات التسلطية فى تحقيق المهام السياسية والاقتصادية التى حددتها. فبدلا من وصول المجتمع إلى حالة الوحدة والتجانس، دفعت به إلى حالة الانقسام والتمايز العرقى، وبدلا من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد وعدم المساواة فى المجتمع، وبدلا من تحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادى والانحراف، وبدلا من تأسيس أنظمة سياسية فعالة، خلقت اتجاهات انفصالية وانقلابات عسكرية وحروبًا أهلية[1].

ولا شك فى أن هذا الأداء السيىء للنظم الشمولية والتسلطية فى أفريقيا بعد الاستقلال يعزى إلى غياب الديمقراطية، ولو أن المواطن الأفريقى أُعطى حق الاختيار بحرية، لاختار نهج الديمقراطية والمسئولية السياسية، بدلا من الديكتاتوريات التى تتسم بالعجز والفساد.

وعلى هذا الأساس، فإن جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الأفارقة، لم تعد على استعداد مرة أخرى لكى تصبح ضحية لنظم حكم استبدادية. إن جميع الجوانب النظرية والأخلاقية فى أفريقيا الآن، تقف وراء البحث عن بديل للمأزق السلطوى القائم وإنما يعكس كذلك المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير[2]. وأن حركة الإصلاحات الديمقراطية فى

---

(١) انظر :

Richard Sklar : "Democracy in Africa" Africa Studies Review, 26 September December 1983. PP 11 - 24

(٢) انظر:

Robert Eatton, Liberal Democracy in Africa Political Science Quarterly, Vol. 105. No. 3. 1995 P. 455

أفريقيا منذ عام ١٩٨٩ قد تؤدى إلى عدة احتمالات ممكنة، تتراوح بين استمرار بعض الزعماء المتسلطين، والأنظمة الشمولية وتصل إلى حد ظهور حلقات متتابعة من الحرية السياسية وانعكاساتها تؤدى فى النهاية إلى تعميق وتأصيل الحكم الديمقراطى. وقد أثار هذا التحول موجة من التفاؤل لدى المهتمين بالشئون الأفريقية، الذين رأوا فيه ثمرة طيبة لكفاح الأفريقيين من أجل حقوقهم وحرياتهم المشروعة، التى صارت عليها نظم الحكم التسلطية لعقود طويلة بعد الاستقلال. كما تطلعوا إلى أن يكون هذا التحول بداية لإصلاح سياسى حقيقى بواكب - سياسات الإصلاح الاقتصادى التى أخذت بها الدول الأفريقية فى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة، التى اشتدت وطأتها منذ أوائل الثمانينات بصفة خاصة[١].

الانتقال الديمقراطى والممكنات:

وبعد أن أنجز شعبنا استقلاله الوطنى وإنجاز أهداف الثورة والتى استمرت أكثر من ثلاثون عاماً، وجب عليه بعد الاستقلال الانتقال إلى بناء النظام الديمقراطى، والانتقال من عصر الثورة إلى عصر الدولة وهناك اختلاف كبير كما هو معروف يمكن تسميته. فكان الارتباط بين الديمقراطية والثورة؛ لأن الثورة مرادفة للعنف دائماً والانتقال الديمقراطى. بوصفها منافسة إجتماعية سلمية تؤمن بمادئ التوافق والتراضى قاعدة للصراع السياسى، بين أطراف الحقل السياسى، وبين السلطة والمعارضة.

---

(١) عراقى عبد العزيز الشربينى (دكتور): الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطى في أفريقيا.

تعريف السياسة كمنافسة مدنية نظيفة من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح والثقافة السياسية الجديدة، التى تفترضها استراتيجية الانتقال الديمقراطى، وهى باختصار - الثقافة التى تحل النزعة النسبية فى وعى الساسة محل النزعة الشمولية وتحل التوافق، والتراضى والتعاقد، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار، والإلغاء .. إلخ، فيتفتح المجال السياسى - بذلك - أمام المشاركة الطبيعية للجميع .

وتتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمى عليها، ثم الانتقال إلى الشرعية الدستورية الديمقراطية، بدلاً من الاستناد إلى شرعية القوة للحفاظ على سلطاتها، من خلال تكريسها المفاهيم الثقافية السياسية الديمقراطية لإنجاز حلقة التحول الديمقراطى، لأن التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة لم يقدم ضمانه لحمايتها من الغضب الاجتماعى، عكس ما أوهمت النخبة الحاكمة نفسها به طويلاً فى أفريقيا، بل نتج عن ذلك كله ردود فعل دفاعية تراكمت وقائعها إلى المدى الذى أدخل المجالين السياسى والأجتماعى فى مغامرات غير محدودة العواقب، ومن ضمنها الحروب الأهلية التى تعيشها اليوم أفريقيا فى أكثر من قطر، ذلك أن إقفال المجال السياسى على نخبة السلطة، بشكل حصرى دفع جماعات اجتماعية عديدة اللجوء إلى أساليب عديدة منها إلى المجال الدينى، بديلاً لممارسة السياسة وللتعويض عن غياب أو عن مصادرة المجال (الطبيعى)،

---

(١) عبد الإله بلقزيز (دكتور) الانتقال الديمقراطى في الوطن العربى فى الأصل ورقة قدمت إلي المؤتمر القومى العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٧» - *الناشر المستقبل العربي في* ٥ / ١٩٩٧.

والبعض الآخر إلى اللجوء إلى أساليب العنف فى التعبير عن مطالبها فى كل الأحوال، قاد ذلك التسلط إلى تعريض الاستقرار السياسى للتصدع والوحدة الوطنية للانفراط، وهكذا لم تعد السياسية تعبر عن نفسها على نحو طبيعى، بل باتت تستعير الحسم الفكرى والعنف وتقاليد العراك غير المدنى! وعلى ذلك لم يعد ثمة بدٌ من تنفيس التعبنة النفسية العامة، وإرجاء الصراع السياسى إلى قواعده الطبيعية، طريقاً للخروج من منطقة الفتنة والحرب الأهلية، وليس من شك فى أن ضغط هاجس الحرب الأهلية، الداخلية يؤسس لشرعية عملية الانتقال الديمقراطى ويفرضها مخرجاً من النفق المظلم[1]، الذى تعيشه هذه الدول. ونحن حينما نذكر هذه الحقائق الواقعية فذلك للأخذ فى الاعتبار ما سيحدث من حولنا، ولتجنب المخاطر التى تحدث من جراء الانفراد بالسلطة وتجاهل الآخرين؛ مما يحدث فى المستقبل القريب فجوة عميقة فى الوحدة الوطنية والتى نحن فى أمس الحاجة إليها قبل كل شيء؛ لأنها تمثل صمام الأمان لأمننا واستقرارنا.

أردت من هذه النصيحة أن أنبه النخبة الحاكمة فى بلادنا؛ لكى تفيق من نشوة الانتصار وتعود إلى الواقعية لمعالجة الأمور الوطنية العليا بموضوعية وبتقبل آراء الأخرين والإقرار بمبدأ المشاركة فى صنع القرار، قبل وقوع الكارثة على رؤوس الجميع من جراء التعنت اللامبرر مهما كانت المسببات لأن الوحدة الوطنية ومصلحة الوطن أسمى من كل شيء.

الضغط الدولى:

إن الضغط الدولى يعد من العوامل التى تساعد فى بعض الأحيان على الانتقال الديمقراطى وخاصة فى العالم الثالث، حيث كانت فى

الماضى النخبة الحاكمة فى أفريقيا، تستطيع أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية فلا تعيرها أى أنتباه، بل كانت تستطيع حتى الإقدام على ممارسة جميع أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولى، وقد اطمأنت طويلاً إلى صمت الحكومات الغربية التى بادلتها التواطؤ المعلن والخفى، بحجة مواجهة الشيوعية واستئصال قواها المحلية ، أما اليوم فقد تغير الوضع، وإن هذه المرحلة من الراحة الدولية الممنوحة انصرمت، إذ باتت الدول الكبرى مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أفريقيا - تحت وطأة ضغط رأيها العام ومنظمات حقوق الإنسان فيها، وتحت وطأة ضغط المؤسسات المالية العاملة، ومع أنه من باب الأمانة القول إن نضال وضغط الرأى العام ومنظمات حقوق الإنسان فى أفريقيا عموماً، أثمر نتائج مادية مؤكدة فى تحسين أوضاع الحريات العامة إلى حد ما. وهكذا وفى ظل الوضع العالمى الجديد، فى مواجهة السيطرة وإساءة استخدام السلطة من قبل دولة الحزب الواحد وتعزيز وإدراك الشعب فى ظل هذا الوضع العالمى بأن الديمقراطية والتعدد الحزبى أصبحت من النظم السياسية الشرعية المقبولة[1].

ولقد مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة فى النظام الدولى تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الأفريقية، كما كانت بمثابة إنذار للنظم السلطوية والاشتراكية منها أو الماركسية على وجه أخص.

---

(١) محمود محمد أبو العينين (دكتور): أفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولى، ومصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - «أعمال الندوة» الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦ . وهو من الأساتذة المتخصصين في القضايا الأفريقية والقرن الأفريقي وإريتريا علي وجه الخصوص ومن الذين لهم إسهاماتهم في هذا المجال.

وتجسدت التحديات والضغوط الجديدة أساسا فى جانبين رئيسيين: الأول تمثل فى الانهيار السريع المفاجئ لدول الكتلة الاشتراكية، التى كانت الحليف الأساسى لكثير من النظم والحكومات الأفريقية.

أما التحدى الثانى:

فيتمثل فى ضغوط القوى المنتصرة فى الحرب الباردة، وهى دول الغرب (الديمقراطية الليبرالية)، التى سارعت بفرض شروط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع الدول أو الحكومات فى أفريقيا.

وللإفصاح أكثر، إنه خلال أقل من خمس سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٥، وهى فترة متزامنة مع التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى، حيث انتهت نظم حكم الحزب الواحد فى أفريقيا تقريباً، وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية نظماً ديمقراطية ولو شكلا. خلافاً لما كان عليه الوضع قبل هذه الفترة الوجيزة، وبذلك استطاعت الحركات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدنى والنخبة الجديدة أن تواجه الجيوش وسيطرة نظم الحكم الشمولى بسطوته وجبروته، وتم خلع العديد من الحكام الدكتاتوريين فى أنحاء عديدة من القارة بالقوة أو عن طريق صناديق الاقتراع. وهكذا، أصبحت أفريقيا فى الفترة الوجيزة القليلة الماضية بمثابة «ورشة عمل للديمقراطية»[1] والضغط الغربى لم يقتصر على انهيار دول المنظومة الاشتراكية والتخلى عن التزاماتها تجاه حلفائها الأفارقة، بل سارعت القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة بفرض ضغوطها، وقد انفردت بالساحة، من أجل إجبار النظم المختلفة على التحول نحو

(١) محمود محمد أبو العينين (دكتور) مصدر سابق ص ٢٧٧ .

الديمقراطية، وتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج السوفييت من أفريقيا كقوة مناوئة، وأعيد ترتيب الأولويات الغربية في ظل «النظام الدولي الجديد»، وأصبح الإصلاح السياسي (الديمقراطية وحقوق الانسان) أحد العوامل الهامة للقرب أو البعد عن نظام دولة أفريقية ما.

الولايات المتحدة الأمريكية:

مثلاً، هي القوة العظمى الأولى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ربطت موقفها من قضايا الصراع الداخلي سواء في أنجولا أو جنوب أفريقيا أو إثيوبيا، ببرامج للتحول الديمقراطي وإجراء انتخابات حرة خاصة في عهد الرئيس «بوش»[1]، كما ربطت التنازلات عن قدر من الديون والتسهيلات في عمليات الجدولة للديون الرسمية الأخرى، بالإصلاحات الاقتصادية السياسية. وفي هذا الإطار، تم تنازل الولايات المتحدة عن نحو ١٣٠٠ مليون دولار للدول الأشد فقرا في أفريقيا، كما تم تخصيص ميزانيات جديدة في حدود ٧٨ مليون دولار للهيئات الأمريكية، العامله في مجال تعزيز برامج مساندة الديمقراطية الأفريقية (كالوكالة الأمريكية للتنمية، وهيئة الاستعلامات الأمريكية وغيرها »، كما تربط المساعدات الانمائية لدول أفريقيا بمدى الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتعزيز حقوق الانسان والحكم المدني[2]. واستمرت

---

(١) George Bush "The U. S. A and Africa The Republican Record - Election" in Africa Report Vol. 37 No 5 September October 1992, PP. 14 - 17 .

(٢) محمود محمد أبو العينين : (دكتور): أفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي - أعمال الندوة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القارة ١٩٦٦ .

إدارة كلينتون فى نفس الاتجاه ولكن بشكل أكثر تركيزا على الديمقراطية من الإدارة السابقة، حيث أعلن «كلينتون» ثم وزير خارجيته «سابقا» وارين كريستوفر بأن التحول الديمقراطى وإنجاح التجارب الديمقراطية فى أفريقيا، على رأس أولويات الإدارة الأمريكية.

فرنسا:

بدأت أيضاً الإدارة الفرنسية فى تخصيص مساحة من الاهتمام المتزايد، ابتداء من عام ١٩٩٠ بمسألة الإصلاحات الديمقراطية فى أفريقيا، باعتبارها شرطا لتقديم أو الاستمرار فى تقديم المساعدات [١].

بريطانيا وكندا:

حددتا موقفهما من عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا على نفس النحو المشابه، ففى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث، الذى عقد فى هارارى عام ١٩٩١ وضعت مسألة الديمقراطية والإصلاحات السياسية وتدعيم حقوق الإنسان فى أولويات الكومنولث، استجابة للتطورات الجارية فى النظام الدولى، وفى هذا السياق أكد «چون ميچور» رئيس وزراء بريطانيا للحاضرين بأنه «ينبغى اللحاق بموجة حقوق الإنسان والديمقراطية التى تنتشر فى معظم أنحاء العالم اليوم»، «أننا لا نستطيع أن نتجاهل ذلك» وقد حاول «ميچور» أن يساير التيار السائد، فقال بضرورة مواكبة الديمقراطية للتنمية [٢].

(١) Tomy Chapter "French African Policy, To Wards Change" In: African Affairs, No. 91, 1992, PP. 46 - 47 .

(٢) محمود أبو العينين (دكتور): أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى ـ أعمال الندوة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٦٦.

ولقد أعلن رئيس وزراء كندا موقفا مماثلا، حين قال عن نفس الاجتماع: «إن كندا لن تكون حجر عثرة فى سبيل التحول الديمقراطى»، بل وأضاف، أكثر من هذا «أن كندا ستزيد مساعداتها للدول التى تحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية، وأكد وزير الخارجية البريطانى «هيرد» فى مناسبة أخرى على «أن المساعدات البريطانية لن تمنح إلا للدول التى تتجه نحو التعددية واحترام القانون وحقوق الإنسان وآليات السوق»[١].

أما موقف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد)، و(البنك الدولى)، فكان أكثر صرامة وأكثر تعبيرا فى نفس الوقت عن الضغوط الحقيقية التى تمثلها العوامل الخارجية النابعة من النظام الدولى فى مرحلة النمو، خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، التى تزامنت مع موجة التغيرات الراهنة.

وفى اعتقادى أن هذه الضغوط من قبل القوى المنتصرة فى الحرب الباردة والتطبيق من قبل المؤسسات المالية، خاصة فى شأن المشروطية السياسيه والاقتصادية أمام هذه الأنظمة الشمولية المتسلطة وعدم مسئولية هذه الأنظمة استجابة للمتغيرات الدولية، يحقق أهدافاً شعبيه مقبوله على نطاق واسع فى القارة الأفريقية والتى شهدت التحولات الديمقراطية نتيجة لهذه الضغوط فلا شك أن التشدد فى هذا الاتجاه أمام تعنت الأنظمة الدكتاتورية الفردية فقط، يكون فى صالح الديمقراطيه ومحببا من الشعب الذى ينشد التغيير والتفاعل مع التحول الديمقراطى فى العالم.

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٨٧ .

الانتقال الديمقراطى وعوائقه:

ويجدر بنا هنا أن نشير أننا سنحاول فى الفقرة التالية أن نقف على بعض مصادر تلك الإعاقة، التى تواجه عملية الانتقال الديمقراطى فى أفريقيا.

١ - من تلك العوائق: أزمة الشرعية التى تقوم عليها سلطة النخبه الحاكمة فى البلاد الأفريقية، بوصفها الأزمة التى تجعله انتقالاً محجوزاً هنا وعسيراً هناك ... الخ

٢ - أزمة الشرعية: بسبب من أن الشرعية السياسية للسلطة فى بعض البلدان الأفريقية لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية الحديثة، فإنها (شرعية) تعانى من أزمة مزمنة تلقى بذيولها على مجموع الحياة السياسية الداخلية، وتضع الكوابح فى سيرورة التطور والتقدم فى المجال السياسى، ومن هنا لا نضيف جديداً حين نقول إن النظام السياسى العصبوى[١]. لنظام مغلق، وليس من شك فى أن نظاماً سياسياً يستهل شرعيته من امتياز فوق - اجتماعى، مزعوم، لقبيله أو عشيرة يفرز كل شروط الكبح والحجز أمام إمكانية التطور الديمقراطى، بل هو يؤسس البنية التحتية الناجزة للتسلط السياسى والدكتاتورى.

٣ - الشرعية الوطنية الثورية:

وهذه محاولة مكشوفة من الأنظمة الحاكمة للتعويض عن الشرعية السياسية الديمقراطية المفتقدة، حيث يجنح بعض النخبة الحاكمة فى الد. ـ الأفريقيه حديثة الاستقلال إلى تبرير شرعيتها باسم الثورة والوطنية

---

(١) العصبوية : تمثل العصبية الأهلية (القبلية أو العشائرية أو الطائفية) وهي تعد في أفريقيا واحدة من أكثر مصادر الشرعية لسيادة الدولة اليوم.

بدعوى أن نهوضها بمهمة انجاز برنامج وطنى سياسى وتنموى - تحررى لأنجاز معركة البناء والتعمير. ولقد أثبتت التجارب فشل هذه الأنظمة التى تعتمد على هذه الشرعية وهى بعيدة عن الجماهير والديمقراطية؛ ولذلك نستطيع أن نقول إن الشرعية الوطنيه هذه تمثل اليوم على الأقل، وفى طبقتها العسكرية -عائقاً حقيقياً أمام إمكانية الانتقال الديمقراطى.

٤ - مقاومة الطابور التسلطى والمنتفع:

ومما لا شك فيه أن من العوائق التى تعترض عملية الانتقال الديمقراطى فى الدول الأفريقية عملية المقاومة الشرسة التى تنظمها قوى سياسية واجتماعية عديدة - داخل المجتمع السياسى تتنفع من بقاء نظام حكم الحزب الواحد أو الشمولى، وهى قوى أفرزتها التطورات السياسية والاقتصادية المستمرة فى ظل سلطة النخبة الحاكمة منذ الميلاد الحديث للدولة الوطنية الثورية فى أفريقيا ، ومع أن كثيراً من هذه القوى نمى وترعرع على الهامش، وفى الهامش إلا أنه يمثل اليوم - ما يشبه اللوبى السياسى الضاغط ضد أى إصلاح سياسى ديمقراطى والقادر - حتى الحد الأدنى - على إرباك أى توافق ممكن بين الدولة والمجتمع، بين النظام والمعارضة، بسبب تغلغله فى نسيج السلطة والاقتصاد ، وقدرات التأثير النافذ لديه على مراكز القرار وهو يمثل - بجميع المقاييس - الاحتياطى الاستراتيجى القوى، والذخيرة الحية الضارية لإرادة التملص من ضرورات الانتقال الديمقراطى الآخذة فى تكريس نفسها[1].

ووفق ما تقدم ذكره فى مسألة الانتقال الديمقراطى فى هذا السياق وفى ظل التوجه السياسى الدولى الجديد، تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى

(١) مصدر سابق ص ٢٤ .

إعادة وعى خيار الانتقال الديمقراطى فى منطقة أفريقيا والقرن الأفريقى بصفة خاصة على نحو جديد، أى بوصفه مخرجاً تاريخياً من الانسداد السياسى العام الذى تمر به منطقتنا، بل مخرجاً مشرفاً - للسلطة والمعارضة على السواء - من واقع الإخفاق الذى منيت به سياسة السيطرة وسياسة الثورة على حد سواء.

ب - ممكنات الانتقال الديمقراطى:

إن الديمقراطية فى هذا العصر، أصبحت ضرورة لا غنى عنها واختياراً لا مفر منه كونها تتيح المجال لكل الخيارات الأخرى وعلى الأصعدة كافة: السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ...؟ ومن هنا، فإن الانتقال السلمى نحو النظام الديمقراطى، بات أمراً ضرورياً للأسباب وللأهداف التى ذكرتها آنفاً فى أفريقيا وباتت اليوم مهيأة أكثر من ذى قبل لتشهد ألوانا من التوافق السياسى، على قواعد الانتقال الديمقراطى السلمى. وما دفعنا للاعتقاد فى ذلك هما أمران :

أولاً: تنامى الاعتراف بفشل العنف فى فرض الشرعية أو فى الاستيلاء على السلطة.

ثانياً: تنامى الشعور العام فى أفريقيا بالحاجة إلى إجماع وطنى لمواجهة تحديات التنمية والأمن.

الأول يعبر عن اعتراف مادى صريح بفشل أسلوب العنف فى حيازة السلطة أو فى الاحتفاظ بها ، كما هو واضح الآن فى العديد من الدول الأفريقية التى كانت تقوم على أساس نظام الحزب الواحد الشمولى، وبدأت

تتهاوى وفى أزمنة قصيرة تتجه لهذا النهج؛ مما أدى لإقرار مبدأ التعايش بين المعارضة والسلطة فى التوافق السياسى بينهما على بناء مسلسل الانتقال - متفاهم عليه - نحو النظام الديمقراطى.

أما الأمر الثانى، فيعبر عنه تزايد الاعتراف بصعوبة حماية الأمن الاستراتيجى والاقتصادى والسياسى من مخاطر التدخل الخارجى أو الهيمنة، أو عدم الاستقرار الوطنى الداخلى ... إذا لم يجرِ حوار وطنى موسع يقترح تصورات وبرامج عمل تحظى بموافقة الجميع وتسمح بمشاركة الجميع فى تنفيذ ومراقبة سياساتها، فى إطار التعايش والتوافق والتوازن والوفاق فى سبيل بناء المستقبل .

وخلاصة القول:

أن السياسة أو الثقافة الديمقراطية لا تتساوى فى الممارسة إلا إذا قامت على اعتراف الأقوياء بالضعفاء، واعتراف الأكثريه بالأقلية، والأغنياء بالفقراء، والسلطة بالمعارضة، والدولة بالمجتمع المدنى.

وفى هذا الصدد يرى الدكتور محمد وقيدى أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون وسيلة إلا إذا اتخذت كغاية وأن إغفال صفتها كغاية من شأنه أن يفسد كل محاولة للتوصل بها إلى الغايات الأخرى، ولهذا فهو يعتبر[1] «أن الديمقراطية غاية» فإذا كانت الديمقراطية، كما هو معلوم، وسيلة التنوع، وتهدئة الاختلافات، ووسيلة للتعايش ولتحقيق أهداف النمو والتقدم المشترك، فغايتها برأي الدكتور وقيدى هى فى «توازن المجتمع وحضور بعده الإنسانى»[2].

---

(١) حبيب معلوف: الديمقراطيات النامية وراء عثرات ثقافاتها الكبيرات - جريدة الحياة ١ / ٦ / ١٩٩٧ .

(٢) محمد وقيدى: البعد الديمقراطى دار الطليعة - بيروت ص ٩٦ - ١٩٩٧ .

والخلاصة إن الديمقراطية توحد . حيث تكون هناك تعدديه سياسية في المجتمع وتغيب حيث تغيب هذه التعددية، ولابد النظر إليها كاختيار عقلاني وأخلاقي لأفضل الممكنات في تنظيم المجتمع. هذا البعد الديمقراطي هو الذي يجعل الحياة الانسانية ممكنة داخل كل مجتمع مع تواجد الاختلاف فيه، وهو المجال الذي تتحقق بفضله صيغة جدلية بين وحدة المجتمع وتنوع مكوناته. ووفق هذا التصرر يرى الدكتور رقيدى «فإن النظام الديمقراطي قانون عام من أهم القوانين المنظمة للتعاقد المجتمعي»[1]. وبامتداد هذا القانون إلى مستوى الحياة الفردية لأعضاء المجتمع، فإنه يمنحهم حريات وحقوقاً ويدفعهم إلى ممارستها بوعي، تجعلهم في الوقت ذاته ملتزمين بحريات وحقوق الغير، لوعيهم بأن ضمان حريات الغير وحقوقهم هو ضمان لحرياتهم وحقوقهم هم أنفسهم.

(١) مصدر سابق ص ٩٦ .

الفصل الثانى
التحديات السياسية والوحدة الوطنية
فى القرن الأفريقى

المحتويات:

١ - القرن الأفريقى والخلفية التاريخية للصراع والتحديات التى تواجهه.

٢ - حقيقة الصراع الإقليمى والداخلى فى منطقة القرن الأفريقى.

٣ - الموروثات الاستعمارية.

٤ - أزمة الاندماج الوطنى في منطقة القرن الأفريقى.

٥ - القرن الأفريقى وأهميته الاستراتيجية على المستوى العربى والإفريقى والدولى.

٦ - الوحدة الوطنية والتحديات التى تواجه منطقة القرن الأفريقى حاضراً ومستقبلاً.

١ - القرن الأفريقي والخلفية التاريخية للصراع والتحديات التي تواجهه:

لاشك فى أن منطقة القرن الأفريقى ظلت منذ بداية العصر الاستعمارى، وحتى الآن من أهم هذه المناطق الاستراتيجية، وأن خريطتها السياسية المتفجرة هى من الإرث الاستعمارى الذى خلف من المشاكل فى العالم الثالث، وخاصة أفريقيا، ما يكفى تفجير حروب ومجاعات وآلام لا تنتهى. وهذا الإرث هو الذى دفع منظمة الوحدة الأفريقية على سبيل المثال إلى إقرار بند التمسك بالحدود الاستعمارية الموروثة فى محاولة للهروب من مخلفاته وتخفيف آثاره ومضاعفاته. هذا رغم أن هذا الحل لم يكن سلبا ولا يعكس حقيقة صورة أفريقيا ومصالح شعوبها المتداخلة. والخريطة السياسية الراهنة للقرن الأفريقى تحديدا لا تعود جذورها (ليس حدودها فقط) لأكثر من مائة عام، وجاءت عناصرها الرئيسية كمحصلة للنطاحن الاستعمارى والثابت على الإستئثار بموطىء قدم فى هذه البقعة الهامة، والتى بدا الاهتمام الغربى بها كحلقة على طريق المواصلات إلى الهند وتنامى الاهتمام بها منذ افتتاح قناة السويس وتعاظمت هذه الأهمية حين أصبحت المنطقة حلقة حاكمة على درب النفط. وخطورة الموقع الاستراتيجى دفعت القوى الاستعمارية إلى تغليب مصالحها على كل معطيات الواقع، وإلى تجاهل أدنى الأسس المنطقية التى حاولت استكشافها من حدود مناطق أخرى فى العالم الثالث وأفريقيا. ثم جاءت رعونة الأنظمة الديكتاتورية المحلية. وحمق لا يستهان به لدى عديد من القوى السياسية فى المنطقة بالإضافة إلى جحود وشلل وتبعية وضعف القوى الإقليمية

المؤثرة، لتفاقم الأمر جميعا وإشعال النيران والدمار والموت فى منطقة القرن الأفريقى بالذات.

٢ - حقيقة الصراع الإقليمى والداخلى فى منطقة القرن الأفريقى:

تتسم صراعات القرن بطبيعة بالغة التعقيد نابعة من تعدد أبعاد ومستويات الصراع فى المنطقة، وهو ما يبدو واضحاً فى أن الخلافات الحدودية بين دول المنطقة تختزل فى داخلها صراعات ضارية بين قوميات متناحرة فى إثيوبيا والصومال وكينيا. كما تتداخل أيضاً فى هذا الصراع أبعاد حضارية ودينية وعرقية واقتصادية. أما التعدد فى مستويات الصراع، فيبدو واضحا فى أن المنطقة شهدت أشكالاً شتى من الصراعات، تراوحت ما بين الحروب النظامية واسعة النطاق وحروب الاستقلال الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية[١]، وهكذا تتعدد مشكلات القرن الأفريقى وتتنوع فى إطار خصوصية، تحكى عن القارة الأفريقية وما تعانيه من قضايا اقتصادية واجتماعية، تحكى فى نهاية الأمر الصيغ السياسية المختلفة، سواء فى داخل كل دولة أو فى علاقاتها الخارجية والإقليمية والدولية[٢] ومع ذلك يمكن إرجاع معظم صراعات القرن الإفريقى إلى مصدرين رئيسيين هما:

أ - الموروثات الاستعمارية.

ب - *وأزمات الإندماج الوطنى فى منطقة القرن الإفريقى.*

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي -- القاهرة ١٩٩٤.

(٢) إجلال رأفت: القرن الأفريقي وأهم القضايا المثارة في المستقبل العربي، ببروت ١٩٩٧/٤.

٣ - الموروثات الاستعمارية:

يبدو تأثير الموروثات الاستعمارية فى أن الخريطة السياسية للقرن الأفريقى، كما أوضحنا أعلاه - عقب الاستقلال، تناقضت إلى حد كبير مع التوزيعات القومية والعرفية والقبلية واللغوية، حيث فرض الاستعمار حدودا مصطنعة على المنطقة، وأثرت هذه الحدود تأثيراً سلبيا على الصومال بصفه خاصة. فقد أصبح «الصومال الكبير» مقسما إلى خمسة أجزاء: الصومال التى كانت تضم الجزءين الشمالى والجنوبى، اللذين كانا تحت الاحتلال البريطانى والإيطالى، وجيبوتى التى كانت تسمى الصومال الفرنسى قبل الإستقلال، والجزء الرابع هو الصومال الغربى الخاضع للاحتلال الإثيوبى، والجزء الخامس هو شرق كينيا الذى ضمه الاستعمار البريطانى إلى مستعمرت فى كينيا قبل الاستقلال، وقد أعلن الصومال منذ بداية الوحدة. فيما بين الأقاليم الخمسة فى دولة واحدة تسمى «الصومال الكبير» فيما كان بمثابة مصدر متجدد للصراع من اثيوبيا وكينيا، إلا أن الصومال لم يستطع تحقيق أدنى درجة من النجاح فى تحقيق هذا الهدف، بل إن الجزءين اللذين كانا الصومال ذاتهما، انقسما بفعل شعور شعب الإقليم الشمالى بانعدام العدالة والمساواة مع الجنوب، مما دفعه إلى أحضان إثيوبيا مما أدى إلى تشجيع نظام هيلاسلاسى من ضم *إقليم إريتريا فى وضع فيدرالى عام ١٩٥٢، ثم إدماجها فى الإمبراطورية* الإثيوبية عام ١٩٦٢. متجاهلا بذلك سيادة الشعب الإريترى، وحقوقه الطبيعية فيما استهدف إعطاء إثيوبيا منفذا على البحر والمياه المفتوحة وإخراجها من أسوار الهضبة الحبشية، الأمر الذى تسبب فى اشعال حرب

دامية استمرت ثلاثين عاما، ولم تنته إلاّ بعد حصول إريتريا على استقلالها فى أبريل عام ١٩٩٣.

٤ - أزمة الإندماج الوطنى فى منطقة القرن الإفريقى:

تعتبر أزمة الاندماج الوطنى سببا رئيسيا للصراعات الداخلية. ذلك أن معظم دول القرن الأفريقى عبارة عن فسيفساء قومى وعرقى وقبلى، تتعارض فيه الإنتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الواحدة، وقد أدى هذا الوضع إلى سيادة وهيمنة الروح القبلية، بدلاً من مبدأ (المواطنة) وساعد على ذلك أن كثيراً من تلك الدول تبنت مناهج عقيمة للإندماج الوطنى ارتكزت على قيام النظم الحاكمة (المنتمية بالضرورة إلى جماعة قومية أو عرقية ما) بتجاهل واستبعاد الجماعات القومية والعرقية الأخرى فى سياسات التوزيع والمشاركة السياسية، واتجاه هذه الأنظمة بدلا من ذلك نحو تأسيس وإرساء سياساتها على منطق التعصب المركزى القائم على توجيه الاستثمارات الحكومية والإنفاق الحكومى وكافة مقدرات الدولة، نحو خدمة مصالح واحتياجات الجماعة القومية أو العرقية على سبيل المثال:

إثيوبيا تحت الحكم الإمبراطورى والماركسى، والذى كان مرتكزاً على العنصر الأمهرى الكامل، والذى قامت نخبته الحاكمة بالتنكيل بسائر القوميات الأخرى فى البلاد، أضف إلى ذلك أن الصومال ذاتها التى تتميز بتجانس قومى ودينى ولغوى فريد - لم تفلت من هذه الأزمات، حيث كانت السياسات الحكومية فى أواخر عهد سيد برى محكومة بالروح القبلية، حيث ضيق دائرة المشاركة السياسية.

الأمر الذى أدى إلى شعور الجماعات العرقية الأخرى بانعدام العدالة التوزيعية، وشعورها بالتمييز؛ مما أدى إلى اتجاهها نحو ممارسة العنف المسلح ضد النظام، مما فتح الباب أمام موجات هائلة من الحروب الأهلية فى القرن الأفريقى والتى شكلت فى بعض الحالات تهديداً حقيقياً أمام بقاء كيان الدولة ذاتها، وهكذا لم تستثن دولة واحدة حتى يومنا هذا من دول منطقة القرن الأفريقى من هذا المفهوم، سواء أكان فى جيبوتى أم إريتريا أم إثيوبيا فى عهد الديمقراطية «عهد زيناوى»، ما زالت هذه الدول لم تأخذ العبر من الماضى ممن وصلوا إلى الحكم من قبلهم لبناء المستقبل المشرق، من خلال التعددية السياسية الحقيقية والعدالة والمساواة بين جميع فئات الشعب وصنع القرار.

٥ - القرن الأفريقى وأهميته الإستراتيجية على المستوى العربى والأفريقى والدولى:

ولهذه المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة، نتيجة لموقعها الجغرافى، الذى يجعلها تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ولقد وضحت هذه الأهمية عند فجر التاريخ الحديث[١]، وأن المراقب الذى واكب تطور هذه المنطقة المتوترة من العالم، يرى كيف تسارعت الأحداث فيها خلال السنوات الخمس الماضية لترسم صورة جديدة تماما، صورة قد تبدو غير مألوفة أو متوقعة بالنسبة للكثيرين.. وبالتالى، فهى مفتوحة على تطورات يصعب التنبؤ بأبعادها فى المرحلة الراهنة، خاصة وأن أجواء الضعف والشك وعدم الاستقرار لا تبدو من سمات القرن الأفريقى وحده،

---

(١) جلال يحيى (دكتور): مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف - القاهرة ١٩٨١.

وانما تمتد إلى أجزاء القارة وخاصة منطقة البحيرات العظمى وإلى الجوار العربى المتداخل فى ثناياها، بل وحتى للأوضاع العالمية نفسها.

ولكن مما لاشك فيها، أن المراقب العربى لا يستطيع التعامل بنوع من عدم الاكتراث مع الأحداث المتدفقة فى القرن الأفريقى؛ لأسباب عديدة أبرزها:

الجوار الجغرافى، والتداخل البشرى وعلاقات القربى، والتفاعل التاريخى الحضارى بين المنطقة العربية والقرن الأفريقى عبر قرون طويلة من الزمان والمكان المشتركين بكل تفاعلاتها، التاريخية والدينية والثقافية وعلاقات المصالح.. وحتى إذا غمضت العيون عن ذلك كله أو شاحت الأنظار بعيدا كما فعلت عديد من الدول العربية خلال العقود الماضية، فإن هناك أسباباً استراتيجية أخرى بالغة الأهمية لن تتحقق بالتجاهل أو الابتعاد عن المنطقة؛ نظراً لأن أمن المنطقة العربية يتقاطع فى عدة حلقات مع القرن الأفريقى من منظور: الأمن الاستراتيجى بمفهومه العريض بالنسبة لكل آسيا العربية ووادى النيل. وأمن النفط وأمن الماء، وأمن البحر الأحمر بكل ما يعنيه كعقدة مراصلات حيوية، ترتبط بالأمن الغذائى والاقتصادى لكل دول الخليج العربية، بالإضافة إلى التقاطع البالغ الخطورة أيضا مع الصراع العربى - الصهيونى[1] وهكذا. وعند أى حديث عن القرن الأفريقى، تقفز إلى الأذهان مباشرة أربع دول حسب التقسيم السياسى المعترف به دولياً حتى الآن، وهى الصومال وجيبرتبى وإريتريا وإثيوبيا. ولكن القراءة المتعمقة للبنية الجغرافية والبشرية والتاريخية والاقتصادية

(١) فؤاد زيدان: القرن الأفريقي أرض العذاب والإصرار والأمل، جريدة الخليج، السبت يوم ١٩٩١/٦/٨.

وحركة السكان، تدفع إلى هذه الدائرة على الفور بكل من كينيا والسودان، وقد تتسع أيضا لأوغندا وتنزانيا.

فإذا اكتفينا لأغراض هذا الكتاب بالحلقة الأكثر ترابطا، والأعنف مخاضا الآن، فيمكن الحديث عن القرن الأفريقى كوحدة جغرافية - سياسية إقليمية تضم الصومال، إريتريا، وجيبوتى، إثيوبيا والسودان، وإذا كان من الصعب استبعاد كينيا بأى مقياس من المقاييس، وخاصة لأنها تضم منطقة «الصومال الكينى» المتنازع عليها.

وفى هذا الإطار، فإن ثلاثاً من خمس دول معنية هى أعضاء فى الجامعة العربية.. أما الرابعة وهى إريتريا، فتتداخل بشدة مع الخريطة العربية، حيث يشكل المسلمون أكثر من نصف عدد سكانها، وينتمى معظم النصف الثانى إلى الكنيسة الشرقية القبطية بعلاقاتها التاريخية والدينية العميقة مع مصر، وبنظرة سريعة إلى الخرائط الجغرافية وحتى الجيولوجية، يظهر شكل منطقة القرن الأفريقى مكملا عضويا للمنطقة العربية، والتى كانت بالفعل مناطق متصلة بالجزيرة العربية قبل ما يعرف بالصدع الأفريقى - السورى العظيم، الذى أنشأه البحر الأحمر وخليج عدن.

والجغرافيا تقول أيضا أكثر من ذلك. هذا بالإضافة إلى أن مضيق باب المندب والجزر المتناثرة حوله، شكلت عنصر وصل بين القرن الأفريقى والجزيرة العربية، وأما عن الضفة الأفريقية، فقد كان النيل شريان الحياة الممتد حتى شواطىء البحر المتوسط، وظل البحر الأحمر ساحة اتصال

مستمر بين الجميع ورغم كل العوائق والقيود التى زرعتها الحقبة وكل شعوب منطقة القرن الأفريقى[1]، ومن هنا تكمن أهمية إريتريا بالنسبة للعرب والبحر الأحمر. كما أن إسرائيل والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لها مصلحة فى عدم عروبة إريتريا حتى لا يكون البحر الأحمر بحيرة مقلقة فى وجه إسرائيل والمصالح الإمبريالية المعادية للدول العربية، وألا يكون البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة بشقيه العربى والأفريقى، حى لا يهدد مصالح إسرائيل والغرب فى المستقبل[2].

فإن استقرار الأمن والتنمية الاقتصادية فى الدول العربية فى البحر الأحمر والخليج، ترتبط مباشرة بالأمن والاستقرار فى دول القرن الأفريقى المطلة على البحر الأحمر والخليج، وكما هو واضح، فإن تلك الأزمات والمشاكل الداخلية فى تلك الدول، لها أثر سلبى فى الأمن والاستقرار فى الدول العربية والأفريقية.

---

(١) فؤاد زيدان: مرجع سابق.

(٢) إبراهيم نصر الدين (دكتور): القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، - بيروت ١٩٩٧/٤. «حلقة نقاشية».

٦ - الوحدة الوطنية والتحديات التى تواجه منطقة القرن الأفريقى حاضرا و مستقبلاً:

إن بلاد منطقة القرن الأفريقى، وخاصة بعد انهيار دولة الصومال، فى حاجة إلى بناء دولة مؤسسية تعتمد على المؤسسات واللوائح الإدارية الحيوية وتحقيق غاياتها، وهذا يعد من الأهداف النبيلة التى يسعى إليها المواطن الواعى فى هذه المنطقة بمصالح حاضره ومستقبله، والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل فى هذا العصر.

دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والطائفية والعرفية والقبلية، من أجل بناء وحدة وطنية حقيقية قوامها القانون الذى لا يفرق بين مواطن وآخر اتكاء على عرقه أو قبيلته أو انتمائه التاريخى، بل هو قانون يصهر كل هذه التنوعات، يجعل كل مواطن ينتمى إلى الدولة ومؤسساتها المختلفة، بلا وسيط قبلى أو منطق «جهوى» أو مذهبى أو ما أشبه. وهذا ينقص الصومال ومحتاج إليه فيجب أن يكون الانتماء للوطن وهو فى المحصلة النهائية، هو إرادة جميع الخصوصيات فى العيش المشترك[١].

كما يبرز دور الدولة فى تعميق أسس السلم المجتمعى، الذى يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دورا أساسياً فى تكريس هذه الأسس وتمتين أواصر الوحدة الوطنية، وكما هو معروف أن المدرسة

---

(١) محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية ص٥٤، مجلة الكلمة، العدد ١٣-١٩٩٦.

الفكرية أو السياسية من المستحيل أن تتحول إلى وطن بديل، لأنها عقائد وأفكار ونظم ليست أرضا ومكانا وجغرافيا.

ولهذا ينبغي إلغاء حالة التماثل بين الوطن والمدرسة الفكرية السياسية.

وفي هذا المعنى يبدو الوطن وعاءً فريداً وضرورياً؛ لأنه وطن التعايش والتعدد واستيعاب التنوع واعادة إنتاجه وحدة وطنية متينة، وبالتالي فإن الدور المؤمل من الدولة في هذه المسألة، هو توفير المناخ الوفاقي والتعايش بين شرائح المجتمع المتعدد وحمايته من كل الأخطار التي تهدد مسيرة التعايش في المجتمع، وعقلنة التوجهات، وتحسن بالتالي من آليات تحقيق الوحدة الوطنية ومجتمعه.

وبدون ذلك يتدهور الوعي الاجتماعي، ويتحول من وعي وطني إنساني سليم إلى وعي أثني أو قبلي أو عشائري كما حدث في الصومال. وبهذا تتدهور كل شروط الوحدة الوطنية، وتضعف كل خطوط وحدة المجتمع، وفي إطار احترام التنوع، ووفق هذه العملية تتحول الدولة إلى أداة للسلم المجتمعي، وإطار تنظيم مصالح جميع أبناء المجتمع بدون أي ميل لمجموعة دون أخرى[1]. ولذلك:

١ - ينبغي أن ينصب اهتمام الجميع من أجل ترسيخ قيم الوحدة الوطنية ومبادئ الاندماج الاجتماعي وعدم إثارة النعرات القبلية التي التهمت الصومال شعبا وأرضاً؛ لأن القبلية بحق تفتت قيم الوحدة الوطنية.

---

(١) محمد محفوظ: ص ٦٧، مرجع سابق.

٢ - ينبغى أن ينصب اهتمام الجميع عملياً على تأكيد شراكة الجميع فى بناء الوطن وأهلية الجميع وأصالتهم فى الانتماء إلى الجماعة الوطنية.

٣ - ضرورة الحوار: إن الحوار بين أبناء الوطن وقواه المختلفة والوحدة الوطنية متلازمان تلازما بكل أبعادهما الوطنية.

فلا وحدة وطنية ولا حوار اجتماعى - أو سياسى - كما لا حوار فعالا ومثمرا فى ظل التناحر الداخلى، وغياب أدنى عوامل الوحدة الوطنية ولهذا من الضرورى البحث الدائم عن أطر وصيغ وطنية، تحقق مفهوم الحوار فى الدائرة الوطنية.

٤ - العدل: وان اعتبار مفهوم العدل فى الدائرة الثقافية والاجتماعية والسياسية، يعد مشروعا وطنيا مهما وليس مجرد وجهة نظر ثقافية أو فكرية. وعلى هذا الأساس ينبغى للقوى الوطنية والسياسية المتصارعة فى البلاد أن تقوم باعادة ترتيب أولوياتها، على ضوء حقائق مفهوم العدل «اجتماعيا وثقافيا وسياسيا» فى اطار التعدد والديمقراطية وأخيراً، فإن مفهوم الوطنية والديمقراطية فى مجتمع التعدد والتنوع، يعنى قبل كل شىء: الانتماء إلى أسلوب فى العيش قائم على التبادل والتعارف والحوار، والالتزام بالمصلحة المشتركة على الدوام.

إن الديمقراطية اليوم ليست موضوعا للتاريخ، بل هى قبل ذلك وبعده ضرورة من ضروريات عصرنا.. إنها مقوم ضرورى لإنسان هذا

العصر، هذا الإنسان الذى لم يعد مجرد فرد بل مواطن يحدد كيانه بجملة من الحقوق هى الحقوق الديمقراطية عدا عن حق الحرية، وحرية التعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات كما أوضحنا.. والحق فى التعليم والعمل، والحق فى المساواة مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية إلى غيرها.

خلاصة القول، أن الديمقراطية ينبغى ألا ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها فى هذا المجتمع أو ذلك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها، بوصفها الإطار الضرورى لتمكين أفراد الشعب لممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التى تبرر حكمهم من جهة أخرى.

ونحن عندما نؤكد من خلال بحثنا هذا على الديمقراطية والوحدة الوطنية كضرورة تاريخية، فلأننا لا نريد بديلاً عنها فى ظل عملية النمو الكبرى التى تعم المنطقة، سوى الإحباط والفوضى المؤديين إلى الحرب الأهلية كما حدث فى الصومال.

والحرب الأهلية كما نعلم لا يفوز ولا ينتصر طرفٌ انتصاراً تاريخياً فيها يقفز بالمجتمع خطوات إلى الأمام. بل على العكس فالحروب الأهلية تنتهى دوماً إلى نتيجة واحدة وهى هزيمة جميع الأطراف، وليس هناك غير الديمقراطية بديل تاريخى لمثل تلك الهزيمة. وبعد هذا العرض ننتقل إلى إثيوبيا والصومال «إريتريا كنموذج للدولة الحديثة للاستقلال».

الفصل الثالث

الديمقراطية وحقوق الإنسان في افريقيا

المحتويات:

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية:

كما هو معروف، فإن المشاركة السياسية نشاط سياسي يرمز إلي مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، من أجل التأثير في عملية صنع القرار الحكومي كما يقول «صموئيل هانتجتون»، ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعال أم غير فعال[١].

١ - المشاركة السياسية والعملية السياسية:

تعتبر أزمة السياسة من أبرز الأزمات التي تواجه الأنظمة السياسية للدول الأفريقية وعلي رأسها منطقة القرن الأفريقي، فقد كانت المصدر المباشر لتفشي حالة عدم الاستقرار السياسي بانعكاساتها السلبية علي الحياة السياسية لهذه القضايا السياسية، التي أشرنا إليها خلال فصول هذا الكتاب السابقة.

وإذا كانت هذه الأزمة ناجمة عن تزايد أعداد القوي السياسية الراغبة بالمشاركة السياسية والساعية إليها، واتساع مجال تأثيرها في الحياة السياسية لهذه الدول، فإن العوامل النابعة من طبيعة العملية السياسية الخارجية في أنظمتها السياسية، تعد العامل الرئيسي في نشوء هذه الأزمة [٢].

(١) انظر: Samuel P.H. untington Joan M.Nelson, No Eassz Choice (cambridge MA: Harvard University P. Ress, 1976, P. 3.

(٢) حسين علوان البيج (دكتور): المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي ص ٦٤/ ٩/ ١٩٩٧ .

والمشاركة السياسية شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي حتي المدخلات سواء أكانت لتأييد المساندة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها(١). وهكذا تتمحور عملية المشاركة السياسية حول مساهمة المواطنين - دوراً أو تأثيراً - في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي، وهذه تعتمد لا شك علي طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه علي مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والآليات التي تسيرها أمامهم هذه الأنظمة الحاكمة. وتختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، ولهذا تتعدد أنماط المشاركة السياسية ولكن من أهم هذه الأنماط (٢).

أ - النشاط الانتخابي

ب - اللوبي أو ممارسة الضغط علي النظام السياسي

جـ - النشاط التنظيمي

د - العنف

هـ - الاتصال الفردي بالمسئولين.

وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات في الأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة، وتأتي من أجل احتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة الاجتماعية المرافقة لعمليتي التحديث السياسي والتنمية

---

(١) عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات، العين ١٩٨٨ ص ٣٠٦ .

(٢) إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧، ص ٣٦٣ .

السياسية[1]، وهذه عملية متعددة الأبعاد. فلا تنحصر أبعاده في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوي الاجتماعية المتعددة الساعيه إليها، وإنما يعود إلي مدي استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوي ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوي، ومن ثم حفظ الاستقرار السياسي واستمراريته في البلاد أيضا.

وكما هو معروف، فإن المشاركة السياسية كنشاط سياسي، تتوقف علي إرادة المواطنين الذاتية ورغبتهم الشخصية في دخول ميدان العمل السياسي، والمساهمة في الحياة السياسية لابد منها فهي أنشطة وفعاليات طوعية إرادية[2].

وهي ترتبط أيضا بالرؤية السياسية للنخب الحاكمة في هذه البلاد، وخاصة في البلدان الأفريقية وهذه النخب الحاكمة أيضا تتباين في تعاملها مع مطالب المشاركة السياسية من جانب القوي الاجتماعية الساعية إليها، فبعضها يتقبلها بروح رياضية ويهيئ لها كل المستلزمات الضرورية لممارستها، وبعضها الآخر يقربها علي نطاق محدود أو جزئي، بينما تميل نخب أخرى إلي معار ضتها وقمعها ومصادرتها بشكل كامل، كما هو حادث الا ن في بعض بلدان القرن الأفريقي وخاصة في إريتريا والصومال، ولهذا تتباين الأنظمة السياسية من حيث نطاق المشاركة السياسية الذي تسمح به [illegible] توافر المؤسسات وتنوعها، فضلاً عن قدرتها علي

(١) انظر صموئيل: حول التحديث السياسي والتنمية السياسية مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) انظر كمال المن[illegible]ي: أصول النظم السياسية المقارنه، الكويت شركة الربيعات للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ص ٣٤٠.

استيعاب مطالب المشاركة السياسية للقوي الاجتماعية وبالطبع تشكل المشاركة السياسية، مهما كانت الظروف، المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي الذي نسعي إلي تحقيقه في بلادنا.

وهكذا، فإن تيار المؤسسات السياسية لا يمثل استجابة لمطالب المشاركة السياسية وحدها، بل هي أداة للمحافظة علي الاستقرار السياسي جراء التهديد الذي يتعرض له، بفعل اتساع حجم الضغط الموجه نحو النخبة الحاكمة من جانب القوي الاجتماعية، الساعية للمشاركة السياسية أيضا .

ومن هنا، جاء الاهتمام بعملية بناء المؤسسات السياسية ضرورة لضمان الاستقرار السياسي، وتفادي مخاطر الانزلاق نحو العنف بأشكاله المختلفة . وهنا ثمة حقيقة أساسية لابد من تأكيدها، هي أن العملية السياسية لأنظمة الدول النامية بوجه عام ومنطقتنا بصفة خاصة إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركة السياسية، علي الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يسفر التحول الديمقراطي عن حقيقة وصول القوي الشعبية الوطنية الواسعة إلي جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما في بعض دول المنطقة مثل إثيوبيا ظل يدور في المظهر، مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة دون الوصول إلي السلطة الحقيقية في البلاد، والحملات الانتخابية والمناقشات العامة داخل المجالس النيابية وليبرالية الصحافة .

وعلي الرغم من هذا التحول الذي تشهده إثيوبيا، مازالت العملية السياسية فيها بعيدة عن متناول القوي الشعبية الفاعلة، وأما في إريتريا مع الأسف لا هذا ولا ذاك، بل تسير الأمور في اتجاه سيطرة الحزب الواحد

الشمولي الذي عفا عليه الدهر بعد رياح التغيير الذي شهدته المنطقة من التحول الديمقراطي، ولو من الناحية الشكلية، كما هو واضح في إثيوبيا. وهكذا في ظل هذه الأنماط من العملية السياسية تتعطل قدرة المشاركة السياسية للمواطنين، وبالتالي ينعدم أو يتضاءل مجال مساهمتهم فيها كما أسلفنا الذكر عنه.وخاصة أن هذه الأنظمة ذات الطابع الشمولي والديكتاتوري والتي تسير في الطابع اللامؤسسي لا تمتلك المؤسسات السياسية القادرة علي تحويل المطالب إلي قرارات وسياسات[1]، وليست لدي قادتها الرغبة في بناء المؤسسات السياسية والدستورية، لتأخير العملية السياسية ثم تخفيف مساهمة قوي الشعب في صنع واتخاذ القرارات السياسية . فالمؤسسات السياسية القائمة في هذه الدول هي مؤسسات وهمية وغير فعالة وعاجزة ، كونها لاتستطيع تأكيد سلطة الدولة المادية والمعنوية بصورة ديمقراطية[2] ولذلك فإن الصراع السياسي غير مؤطر بأطر سياسية ، فهو لايمر عبر قنوات المؤسسات السياسية والدستورية، ويؤدي إلي إصدار القرارات. وإنما تصنع القرارات وتتخذ عبر أطر أخري غير الأطر المؤسسية والفردية .

وعدم المؤسسية لايعكس فقدان المؤسسات السياسية لدورها كأطر للعملية السياسية فحسب ، وإنما يعكس الضعف والوهن الذاتي الذي ينتاب هذه المؤسسات وعجزها عن التلاؤم والتكيف مع الإطار الاجتماعي والمتغيرات التي تطرأ عليه، وعدم قدرتها علي إشباع المطالب والحاجات التي تفرضها هذه المتغيرات [3]، وهكذا تتمتع المؤسسات السلطوية في

(١) عبد الغفار رشاد : نظرية العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ٨ العدد ١ أبريل ١٩٨٠ ص ٢٣

(٢) غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث / بغداد دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩٣ ص ١١٤.

(٣) جلال عبد الله معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية .مجلة العلوم الاجتماعية السنة١١العدد١ مارس ١٩٨٣ ص ١٣٧-١٣٨.

هذه الدول بدور فاعل ومؤثر ، حيث تجري العملية السياسية تحت هيمنة تامة للسلطات الحكومية ممثلة بالرئاسات والعناصر المتنفذة[1]، ففي العادة، ينجم عن الضعف المزمن في المؤسسات السياسية طغيان دور السلطات الحكومية في إطار النظام السياسي بوجه خاص ، وفي الحياة السياسية بوجه عام.

ولاشك في أن حرص السلطات الحكومية علي إحباط عملية بناء المؤسسات السياسية، ينبع من خوف العناصر المنفذة ضمنها علي ما تتمتع به من نفوذ وسيطرة، وذلك علي حساب مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وباعتبار أن وجود المؤسسات القوية والفعالة تتبعه إمكانية المواطنين لمشاركة فيها، ويؤدي بالتالي إلي تحجيم وتقليص نفوذ وسيطرة هذه العناصر عليها .

وتستغل هذه العناصر المتنفذة في الدولة، ضعف المؤسسات التمثيلية لهذه الأنظمة كالبرلمانات، وهي بدون شك وليست بالمستوي القادر علي إتاحة إمكانية مساهمة هوي الشعب في العملية السياسية، فهذه المؤسسات من الضعف بما جعلها غير مؤهلة لتمرير مساهمة المواطنين ونقل مطالبهم ومن ثم تحويلها إلي قرارات سياسية، حيث تضع القرارات السياسية كما هو معروف في هذه الدول بعيداً عن أية مساهمة من جانب هذه المؤسسات، والتي لها شكل الشرعية الدستورية. والبرلمانات في هذه الدول مجرد واجهات ديمقراطية: فهي من الناحية الواقعية لا تقوم بوظائفها المنصوص عليها في الدساتير، سواء من ناحية التشريع أو من ناحية الرقابة[2].

---

(١) مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) عبد الله إبراهيم ناصف: مدي توازن السلطة مع المسئولية في الدولة الحديثة، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ٢٦٢ .

ومن الطبيعي للعملية السياسية هنا التي تتم خارج قواعد الشرعية الدستورية وبآلية مختلفة عما هو مقرر دستورياً، أن تجري بعيداً عن أي رقابة من جانب المؤسسات الرسمية والشعبية، فالقادة أو الرؤساء يتولون عملية إصدار القرارات السياسية بمعزل عن مساهمة أية قوي أخري، ويلزمون المؤسسات الرسمية والشعبية بتنفيذها دون أية مناقشة أو معارضة.

فالرقابة تنطوي علي المساءلة؛ ولهذا ينظرون إليها علي أنها تمثل تحدياً لسلطاتهم ومحاولة لتقييد هيمنتهم علي السلطة السياسية، مما يتفق هذا الأمر النزعة الدكتاتورية لديهم، وعلي هذا الأساس يعملون علي أبعاد الرقابة عنهم وإخماد المعارضة؛ خشية فقدان السلطة والمزايا التي يتمتعون بها عن طريقها ومن ثم استخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل الاحتفاظ بها[1]، وبينما يعبر وجود الرقابة بشقيها الرسمي والشعبي عن تحقيق درجة متقدمة من الحكم الديمقراطي، وقمعها يؤدي إلي بروز الدكتاتورية في ممارسة السلطة وهذه أصبحت من السمات المميزة في أفُريقيا وخاصة في منطقة القرن الأفريقي.

فلا يمكن التغلب علي إمكانات بروز الزعامة الفردية إلا ببناء مؤسسات سياسية جديدة، وتنمية المؤسسات القائمة وتطوير قدراتها بما يتلاءم والحاجات المجتمعية ومتغيراتها.

وخلاصة القول، أن المظاهر الغالبة علي العملية السياسية للدول الأفريقية من قبيل عدم المؤسسية وعدم النظامية والشخصانية، تمنع تحقيق

---

(١) سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، ط٢ القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨٢ جـ١، ص ٤٧٨ .

أدني مستوي من المشاركة السياسية، ومن هذا الجانب فإنها قد أفضت إلي نتائج لا تنال آثارها من الأنظمة السياسية لهذه الدول فحسب، وإنما تطال الحياة السياسية فيها بشكل عام ومن هنا جاء تنبيهنا بها؛ حتي لا تقع بلادنا في نفس التجارب التي مرت بها الدول الأفريقية التي سبقتنا في سياسة حكم الفرد والحزب الواحد، دون أن تعطي أي اهتمام لمطالب الشعب ومعارضتهم لهذا النهج والتي تؤدي إلي النقاط التالية:

١ - سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذها.

٢ - حرمان القوي السياسية من حقها في تمثيل الشعب والتعبير عن مصالحه.

٣ - إلغاء مسوغات وجود المؤسسات والتنظيمات السياسية كقنوات تمكن الشعب من المشاركة السياسية وبلورة مطالبه وحاجاته.

٤ - إشاعة ثقافة الخضوع بين أفراد المجتمع، مما يعني سلب امتيازات صفة المواطنة منهم، وتحويلهم إلي مجرد رعايا تابعين لهذه النظم وهذا مما سيكون له أثر كبير علي المدي البعيد[١].

٢ - عملية حقوق الإنسان علي ضوء المواثيق وإعلان المنظمات الدولية والإقليمية:

يرتكز التركيز على عملية حقوق الإنسان في هذه العجالة التي يتناولها هذا البحث علي ثلاثة محاور أصلية .

أولها: إبراز ما لحقوق الإنسان بمختلف أصنافها من منزلة في الاهتمامات الفكرية للثقافة المعاصرة، وما آل إليه أمرها من شأن في

(١) انظر: جلال عبد الله معوض: «الفساد السياسي في الدول النامية»، دراسة عربية لسنة ٢٣، العدد ٤ فبراير ١٩٨٧، ص ٢٠ .

التصرفات السياسية علي المستوي الوطني في تقييم العلاقة بين الحكام والمحكومين، ثم علي المستوي العالمي في علاقة الدول بعضها ببعض.

ثانيها: أن الأدبيات السياسية - والتي صرفت عنايتها إلي رصد الفجوة بين الإقرار بالمبادئ والاعتراف بشرعية الحقوق، والنص علي ذلك في دساتير الأنظمة القائمة والمصادقة علي «المواثيق الدولية»» من جهة وتعطيل ممارستها وانتهاك هذه الشرعية في المجموعات الأفريقية وفي كثير من مجتمعات العالم الثالث من جهة أخري[1].

المحورالثالث: عن المعوقات الكبري التي تفسر تقبل هذه الممارسة في بلادنا ومنطقة القرن الأفريقي والتي قد تكون سببا في تعميق تلك الفجوة بين الحكومة والنظام القائم والشعب.

أولاً: حقوق الإنسان في الفكر المعاصر:

تجمع الأدبيات السياسية المعاصرة، علي ما أصبحت تتمتع به قضية حقوق الإنسان من أهمية كبري بين الاهتمامات الفكرية من أوائل هذا القرن، وما تحتله من منزلة غداة الحرب العالمية الثانية وهذا ما يتضح في الظاهرتين التاليتين:

١ - **الظاهرة الأولي:** أن حقوق الإنسان وحرياته الفردية والجماعية قد أصبحت شأناً عالمياً، بعد أن ظلت في القرن الماضي شأناً وطنياً محصوراً إدراكه في فئة الثوريين، أو عند قلة من المفكرين الإصلاحيين.

---

(١) مصطفي الفيلالي: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: «في الأصل محاضرة ألقيت في ندوة حقوق الإنسان التي نظمها مجمع الفقه الإسلامي في جدة، يونيو ١٩٩٦» المستقبل العربي ٩ / ١٩٩٧ .

الظاهرة الثانية: أن العناية بهذه الحقوق قد انتقلت من ميدان المبادئ الأخلاقية والنظريات الفلسفية وأيديولوجيات السياسة الاجتماعية إلي ميدان الممارسة الواقعية من جانب الأفراد، والجماعات البشرية.

وبات هنا التساؤل ليس عن تقنين الحقوق وإكسابها الشرعية الدستورية فحسب، بل عن طلب الوسائل القانونية والشرعية لضمان تطبيقها، وعلي إنشاء آليات مناسبة لرقابة هذا التطبيق ولردع الانتهاك.

وشاهد المجتمع المعاصر ثورة تشريعية تمنح المواطن الفرد أو الجماعة من المواطنين كالنقابات العالمية مثلاً، حق التقدم بالشكوي ضد سلطة البلاد بتهمة انتهاكها للحقوق، وإخلالها بالمواثيق الدولية التي صادقت عليها[1].

ومجمل القول، أن حقوق الإنسان مستمدة من حالة «طبيعية» كان يقول بها فلاسفة عهد التنوير في بلاد الغرب، ويتساوي في الانتساب إليها البشر كلهم، علي ما بينهم من فروق في الجنس واللون والمنبت والعقيدة... الخ

ولقد اتضح للباحثين المسلمين أن قضية حقوق الإنسان منوطة بنظام الحكم، فهو الذي يملك أن يقرها أو يجحدها، وهو صاحب التصرف. كما أبرز الباحثون مقدار الملاءمة بين نظرية الإسلام في الحكم والنظريات الديمقراطية علي اختلاف أصنافها، الليبرالية والاشتراكية، وأكدوا علي منزلة الشوري في اقترانها بالإيمان، وفي تأسيس العلاقة بين الحكام والمحكومين علي الإرادة الربانية التي ساوت في الأمر بها بين الحاكم

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ٧٩ .

والمحكوم، وأقامت دعامتها علي واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحقيقة أن الإسلام يوجب الشوري، ويوجب احترامها، حتي إن الرسول صلي الله عليه وسلم نفسه قد التزم رأي الأغلبية التي خالفت رأيه ذلك مرارا[١]، ولئن كانت ممارسات الحكام في الواقع المسجل من تاريخ الإسلام السياسي، بعد فترة الخلفاء الراشدين، قد خرجت عن التزام الشوري وجنحت إلي الاستبداد بالرأي الواحد، فإن «أحاديث الشوري» قد بقيت تعبر عن الضمير الإسلامي في كل العصور، وإن الإجماع الذي هو أحد مبادئ التشريع في الإسلام لا يقوم إلا بعد التشاور وتبادل الرأي[٢]. وقد ذهب العديد من المفكرين المسلمين إلي أن حق مقاومة الجور الذي جعلته المواثيق الدولية من بين حقوق المواطن السياسية، وهو حق يخوله الإسلام في المبدأ القرآني الذي يأمر بتغيير المنكر. وفي الحديث النبوي الذي ينص علي أن لها فضل الجهاد عند الله «كلمة حق عند سلطان جائر».

ويري المنظرون المسلمون أن حقوق الإنسان مؤسسة في الإسلام علي سلطان العقل وسلامة الفطرة وما جعل الله بينهما من التوافق، إذ أقام العقل ركنا مؤسساً للإيمان ونبذ التقليد والشرك، وبني علي العقل كرامة الإنسان ومنزلته التي فضله بها علي كثير من المخلوقات، وبفضل سلطان العقل مكن الله للإنسان في الأرض وخصه بمسئولية الاستخلاف[٣].

---

(١) عثمان خليل: الديمقراطية الإسلامية.

(٢) محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان سلسلة الثقافة القومية ٢٦ قضايا الفكر العربية؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ١٦٤ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٨١ .

حقوق الإنسان والمواثيق الدولية والإقليمية:

وهي تنفسم إلي صنفين اثنين:

الأول: يتعلق بالإعلان عن هذه الحقوق والإقرار بشرعيتها، وتفضيل مجالات استحقاقها، وذلك من خلال الدساتير الوطنية والإعلانات الجمهورية والمواثيق الدولية.

الصنف الثاني: يتعلق من الشواهد بمظاهر السلوك السياسي الممكن رصده علي المستويات : الوطني والإقليمي والدولي.

أ - شواهد الإعلان والتوثيق:

يمتاز العصر الحديث بما بذله المفكرون ورجال القانون والسياسة من جهد عريض لجمع حقوق الإنسان في نصوص مفصلة وفي تصريحات معلنة، ومواثيق مسجلة، عرضت علي مصادقة الحكومات لكي تكون مرجعاً معتمداً في معاملة المواطنين أفراداً وجماعات، حفاظاً للكرامة البشرية، وصوناً للحرمات، وتأكيداً للحقوق، وتأسيساً لشرعية التمسك بها والذود عنها، والتمتع بممارستها في الواقع المعاشي[1].

ويشهد التاريخ أن معظم الوثائق الدولية والوطنية المقررة لحقوق الإنسان نشأت وأبرمت في أواخر الحرب العالمية الثانية، انطلاقاً مما يعرف باسم «وثيقة الأطلس» المبرمة علي ظهر باخرة بين روزفلت وتشرشل، والمشتملة علي ثماني مواد أساسية تؤكد علي حقوق الشعوب وضمان الأمن والسلم، ووثيقة عام ١٩٤٤، وثيقة سان «فرانسيسكو» المتضمنة لقواعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة وما ترمي إليه من تعزيز احترام الحقوق

(١) مصطفي الفيلالي: حول الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي ٩/ ١٩٩٧، ص ٧٨ .

والحريات الأساسية للناس جميعاً، ووصولاً إلي «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، الذي أقرته الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، ثم تلته واقتبست منه منظومة عديدة من الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، كما صدر في المدة نفسها عدد من الاتفاقيات النوعية، مثل اتفاقية اللجوء، واتفاقية تحسين حالة المرضى والجرحي، واتفاقية منح استقلال الشعوب المولي عليها، والقضاء علي التمييز العنصري، والتمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لمبادئ التعاون الثقافي والإعلان ضد التعذيب ... واختصت بعض المنظمات المتفرعة عن منظمة الأمم المتحدة باتفاقيات ومواثيق قطاعية مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحق العمل، وبتساوي الأجور عند تساوي العمل، وتحريم عمل السخرة، واستخدام الأطفال والنساء عند الحمل وعقب الولادة، الاتفاقيات الأخرى المختلفة تؤكد حقوق الإنسان، والعناية بها[١].

ومن نتائج هذه الضوابط المحددة والمعلنة، أن باتت المطالبة بالحريات والحقوق مقرونة بطابع منازعة السلطة والاعتراض علي الدولة والخروج عن النظام، يترتب علي ذلك ما تلقاه معظم الرابطات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان من مصاعب في علاقاتها مع السلطة في أوطاننا، ومن تضييق لمجالات نشاطها.

ب - المواثيق الإقليمية:

لقد رأت بعض الدول أن تبرم فيما بينها مواثيق إقليمية، بناءً علي ما لها من خصوصيات مشتركة منجزة عن الجوار الجغرافي، وعن التشابه

(١) نفس المصدر السابق.

الجنسي والتقارب الثقافي وعن التلاقي بين المصالح السياسية والاقتصادية، كما شهدناها من سلسلة من الاتفاقيات بين إريتريا وإثيوبيا بعد الاستقلال والتحرير للاعتبارات المذكورة.

جـ - المنظمات الإقليمية:

أقبلت بعض النخب العربية والإسلامية والأفريقية وبعض المنظمات الإقليمية بدورها أيضا علي قضية حقوق الإنسان، حيث خصتها بالدراسة ووضع بعض المشاريع المفصلة لتدوينها وضبطها، ولقد بدأت المبادرة في هذا المجال من الهيئات العلمية من الجامعيين والدارسين ورجال الحقوق والوطنيين الأحرار، ومن المنظمات مثل رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبعض الروابط الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، مثل رابطة حقوق الإنسان العربية وغيرها من الروابط في العالم العربي والأفريقي. وبهذا صدرت مشاريع تؤكد حقوق الإنسان وتشترك جميعها في طابع خصوصية المرجعية تمتاز بها من النصوص الاسمية، وتتفق أيضا جميعها في ميادين الحقوق الأساسية: كالحق في الحياة وفي حرمة الذات وسلامة العرض، والحقوق في العدل والمساواة، وتتفق كذلك في باب الحريات الذاتية كحرية الرأي والتعبير والاجتماع وحرية الإقامة والتنقل، وتتفق كذلك في حريات العقيدة انتساباً للدين وممارسة للشعائر، وتلتقي هذه النصوص في عامة الحقوق المدنية مثل حق الزواج وتكوين الأسرة وإنجاب الأولاد، ومثل حق التعليم والرعاية الصحية، وحق التملك والتصرف والعمل.. وعن الإعلان الإسمي الذي يتفق مع هذه النصوص مثل حقوق الأجر، والحاجيات الأساسية وحرية إنشاء النقابات والانتساب إليها، وحقوق الأمومة

والطفوله والحق في التعليم والأمن من الإيقاف ومن التغريب، وحق الاطمئنان علي الحياة الشخصية، والحق في مقاومة الظلم ومحاسبة الحكام.

وهنا نقص مشهود في هذه المرحلة الحاضرة في حياة مجتمعاتنا في البلاد الأفريقية، وخاصة في الممارسات الديمقراطية والحظر الصارم من قبل الأنظمة الحاكمة علي الحريات السياسية، والتصنيف المفروض علي حرية الرأي والتعبير وعلي حرية الصحافة وتكوين الأحزاب، كل ذلك يشكل واقعاً تاريخياً مشهوداً في الحياة العامة هو بلا شك موضع بحث لدي المفكرين العرب والمسلمين والأفارقة، وهو يُعدّ همّاً أساسياً من هموم الضمير الواعي، ومنكراً خطيراً تعمل القوي الوطنية المعارضة في البلاد الأفريقية علي تغييره، بالحسنى والحوار عند فريق من المعارضين، أو بالقطيعة والعنف عند الفريق الآخر والكل يؤدي إلي مقاومة هذه الأعمال، التي تتنافى مع حقوق الإنسان في شت مجالات الحياة العامة والسياسية.

٣ - قضية الإلزام والالتزام لحقوق الإنسان:

أولاً: آليات الإلزام:

ومن الواضح أنه لا عبرة بحقوق لا يتمتع بها أهلها، ولا بحريات معطلة عن الممارسة في الحياة اليومية، ولقد دلت التجربة علي أن النص علي الحقوق والحريات في الدساتير الوطنية، لا يكفي لضمان تطبيقها في الواقع العملي، وخير شاهد علي ذلك التقارير الدورية الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وعن الرابطات الوطنية لحقوق الإنسان وعن بعض المؤسسات غير الحكومية. إن العدد الكبير من الدول التي جعلت دساتيرها تذكر هذه الحقوق والحريات

وخاصة في العالم الثالث، وكانت معدودة في سجلات المصادقة علي المواثيق الدولية هي في صف الإدارة بتعذيب الموقوفين، وبالتمييز بين فئات المواطنين بسبب اللون والجنس والدين، وتعطيل الحريات والاستخفاف بالحريات. ومن هنا، يمكن أن نقول إن الدول الأفريقية وشعوبها لا تملك إمكانات الضغط والاستحواذ علي وسائل السلطة، الأمر الذي أدي إلي تهميش دورها وتحويله إلي تابع للسلطة وليس محركاً لها[1].

ثانياً: آليات الإلزام:

أمام هذا الإخلال بالمواثيق الدولية، وأمام تفاقم الانتهاك للحقوق والحريات في مناطق كثيرة من العالم، فكر فقهاء القانون الدولي في وضع آليات قانونية تملك أهلية الإلتزام؛ لحمل السلطة الوطنية علي احترام تعهداتها الدولية ولحفزها علي رعاية حريات رعاياها وحقوقهم: فأوصي هؤلاء الفقهاء بإنشاء لجان مختصة ومحاكم دولية وإقليمية، تكون طرفاً محايداً تحتكم إليه الحكومات، وترتضيه واسطة بينها وبين رعاياها، وتكون عوناً علي إشاعة قيم العدل والحرية والمساواة في المجتمع الدولي وإرساء العمل بها وفي حياة البشر، وما نشاهده اليوم في كثير من بلدان الدول الأفريقية أنظمة عديدة تعمد قصداً إلي تعطيل الممارسة، من جانب مواطنيها، لبعض حقوقهم المدنية، وللكثير من حرياتهم السياسية، وينصب هذا الحظر بالدرجة الأولي علي حرية التعبير والرأي، وعلي حرية الصحافة والنشر وتداول المنشورات، وعلي حقوق تكوين الأحزاب السياسية وحرية الاجتماع. وقد يشمل الحظر أحياناً حرية التنقل والسفر [2].

---

(١) رعد عبودى بطرس: «أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١١٨، العدد ٢٠٦ أبريل ١٩٩٦، ص ٣ - ٣٦ .

(٢) مصطفي الفيلالي: مرجع سابق، ص ٩٠ .

نزوع النخب الحاكمه لتعطيل الديمقراطية:

وتستغل هذه الأنظمة، لتبرير هذا السلوك بأنه تعطيل استثنائي إلي أجل محدود ولخدمة مصلحة عامة، يعطيها المجتمع أولوية كبري علي ما سواها من مصالح.

ولقد لاحظنا كيف تتعلل هذه الأنظمة وتخلق مبررات واهية لتعطيل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكلها مبررات لا أساس لها من الصحة وتتلخص في الآتي:

١ - ذريعة عدم النضج السياسي في عامة الأوساط الشعبية.

٢ - ذريعة الوحدة الوطنية، وهاجس العداوات العشائرية والطائفية والخلافات السياسية.

٣ - ذريعة التنمية الأقتصادية والاجتماعية، ولقد سبق أن تحدثنا في هذه المبررات في الفصول السابقة عن الديمقراطية وأهميتها، والمبررات التي تسوقها النخب الحاكمة عن طريق الحزب الواحد أو النظام الشمولي لتبرير استمراريتها في الحكم.

وهنا لا بأس من الإشارة وتسليط أضواء عليها باختصار شديد؛ حتي نتجنب التكرار في الموضوع.

أ - ذريعة النضج السياسي:

كما هو معروف أن الديمقراطية، بوصفها اللفظ الجامع لحقوق الإنسان وحرياته، الدالة علي نظام الحكم الضامن لممارستها، وهي بحق مكسب ثمين للبلدان حديثة العهد، ولم يتأتى إلا من خلال النضال الوطني الذي سبق أن خاضته الجماهير، وما بذلته من تضحيات في سبيل

ممارستها. وكما هو معروف. فإن للديمقراطية مفاهيم كثيرة؛ لأن مضامينها متعددة شامله لمجالات مختلفة من حقوق الأفراد والجماعات، وبين المحكومين والحاكمين. ومهما يكن الأمر، فإن لها مضمونا أخلاقياً يستمد مرجعيته من منظومة المبادئ والقيم المشتركة يصدر عن سلوك الأفراد والجماعات، ويحكم نوعية تصرفهم في هذا المكسب الثمين وكيفية تعاملهم مع المؤسسات. ولذلك، فقد تحدث المفكرون السياسيون عن «ثقافة» ديمقراطية وعن «بيئة» ديمقراطية والتي أشرنا إليها في الفصول السابقة عندما تحدثنا عن أهمية الديمقراطية في مجتمعنا، وتحذر النحب السياسية في العالم الثالث إلي القول بوجوب صيانة هذه القيم الثمينة حتى لا تقع بين أيدي العابثين والرعايا والأميين أو تحت تصرف السذج والسفهاء الغافلين من المتعطشين تحت تأثير السلطة، ويزيفون قيمتها ويفسدون معدنها ويزيغون به عن مقاصده، فيخسرون ويتأجل بذلك موعد ديمقراطية الحق. ويري رجال الحكم في عالمنا الثالث أن ممارسة الديمقراطية تقتضي توفر شرط الأهلية قبل الترشيح لها، وأن الأهلية هي وليدة النضج السياسي. ويستند القول بإرجاء موعد الممارسة الديمقراطية حتي استكمال النضج في الجماهير الشعبية وتوافر الأهلية، إلي إخفاق بعض التجارب السياسية، وما آلت إليه الحقوق والحريات من انتكاس، بسبب سوء التصرف ومن جراء سفاهة المتصرفين .

وفي الواقع أن نضج الشعب للديمقراطية، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ممارسة الديمقراطية كما يقول محمد عابد الجابري[1]، وأن القول بغير هذا وهم .

ب - ذريعة الوحدة الوطنية:

وكما هو معروف، كانت النخب السياسية المؤلفة عن قيادة الكفاح

---

(١) الجابري: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ص ١٠٦ .

التحريري، تري أن ممارسة الحرية في ميادين الرأي والتعبير مضيعة للوحدة، ومدعاة لتصدع صف القوي الوطنية ولتشتت الكلمة. وقد كانت الوحدة هي السلاح الأساسي زمن النضال الوطني، وأصبحت العدة الكبري في بناء الدوله بعد الاستقلال ومن وجهة نظرهم، قد تكون ممارسة الحرية في مجتمع قريب العهد بنظام العشائر، مدعاة لانتعاش العشائرية والفروق الطائفية وهكذا تتذرع النخب الوطنية في الحزب الحاكم وفي دوائر السلطة بواجب الحفاظ علي الوحدة، فتعمد إلي تعطيل العديد من الحريات السياسية، وفي مقدمتها حرية الرأي، وتكوين الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف المعبرة عنها، ونتيجة لهذا التصرف شاهدنا كثيراً من البلاد وخاصة في العالم الثالث وأفريقيا يواجهه الكثير من التصدع؛ وذلك بسبب فقدان الأهلية للحوار وحرية الرأي، داخل الحزب الواحد، وتحجر البنية الهيكلية، واحتكار القيادات «التاريخية» لمقاليد الحزب والدولة علي مدي الحياة كل ذلك باسم الوحدة الوطنية وبقصد صيانتها، بمعزل عن رياح التجربة وانزلاقات الممارسة والبعد عن الحرية والديمقراطية.

ولقد أثبتت تعدد الدراسات في العقود الأخيرة من هذا القرن، أن ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق من جانب الشريحة العريضة من الجماهير الشعبية. يكاد يجمع المحللون علي أن هذا التمتع وتلك الممارسة شرطان راجبان لبناء الوحدة، وإن إقصاء الشعوب عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية، وإلجام الضمائر عن الإفصاح وتكميم الأفواه عن التعبير الحر، هما من أكبر العراقيل المحيطة ببناء المستقبل المشترك علي صعيد الأمة والوحدة الوطنية.

ولقد أثبتت التجارب والدراسات والأبحاث من المفكرين حول العلاقة بين الديمقراطية والوحدة الوطنية علاقة ود وتسلسل. فلا أمل في

وحدة بين شعوب مهشمة مقهورة، شبيهة بالقطعان تحشد كالأغنام، لا تمتلك الإرادة الحرة ولا تتمتع بحرية الرأي والتعبير.

جـ- ذريعة التنمية الاقتصادية:

يتذرع المعطلون للحقوق والحريات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها ضرورة وأولوية لفائدة الجماهير الشعبية، وفريضة متؤكدة علي السلطة الحاكمة، توفر للمواطنين حاجاتهم الأساسية من غذاء وسكن وعلاج، والتعليم، وهي حاجات تتدرج في ترتيب الحقوق قبل غيرها، مثل الحقوق السياسية. ويذهبون إلي أكثر من ذلك ويذكرون أن التنمية المنشودة لا تنحصر في المعطيات الكمية لزيادة المنتجات ولا في تعظيمه الناتج الإجمالي الوطني، بل تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، فتسعي إلي توفير فرص الشغل وإلي توسيع قاعدة العمل وتقليص البطالة. وتعمل التنمية علي حماية القدرة الشرائية للشرائح الضعيفة من المجتمع، وتضع برامج عريضة لضمان السكن اللائق وتيسير أسباب الوقاية الصحية.

ويرون أنه لابد من تحقيق هذه الأهداف الجليلة، من تسخير كل القوي وتجنيد جميع الطبقات الوطنية، ولو أدي هذا الاستنفار إلي تعطيل بعض الحقوق، مثل حق الإضراب عن العمل، وحق الاجتماع والنقد والأحتجاج. وفي الواقع أن الحقوق السياسية تكون أول ضحايا هذه النظرية التنموية، فلا معني في رأيهم لحرية مع الفقر ولا لحقوق يعجز السواد الأكبر من الناس عن ممارستها، بسبب الأمية، والجوع والحرمان..

لذلك حسب اعتقادهم يتحتم إعطاء الأولوية الكبري لأهداف التنمية. ويجوز في سبيل ذلك إرجاء تمكين المواطنين من بعض حقوقهم

المشروعة، وهكذا. لقد أخذ بهذه الطريقة وهذه الآراء العديد من دول العالم الثالث وعلي رأس هذه الدول النخب الحاكمة في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. تلك هي بعض مبررات السياسة الذرائعية لتبرير حكمهم لهذه الشعوب ولو عملوا بهذه المقولة والحجج، لكانت بلادهم وشعوبهم قد ازدهرت ولكن هذه السياسة حطمت الاقتصاد القومي وخلفت بأوطانهم الخراب والدمار والجوع والبطالة، بجانب ما تقدم لا شك فى أن المشاركة الفعالة في تسيير شؤون المجتمع، والمشاركة العادلة في ثمار النشاط الإجتماعي، والاقتصادي هي أيضا شروط للتنمية كما أوضحنا في الفصل الخاص بالتنمية في إريتريا وغيرها من دول منطقة القرن الإفريقي، التي تعني إنشاء بنيان إجتماعي اقتصادي إنساني كفء ومتطور(١)

ولا شك في أن استنفار جماهير واعية تتصف بالاقتناع، والتطوع، أنفع، وأجدي، في مجهود التنمية، من تسخير أتباع منافقين، يخفون من الاحتراز ما لا يبدون، خوفاً وطمعاً، ولا يسخر لهذا الجهد إلا قوم مسؤولون، واعين بأبعاد المرحلة ولهم دراية تامة ومعرفة بأهداف التنمية الحقيقية، فلا تحمل للمسئولية مع الجهل وفقدان الحوافز. ثم إن المشاركة الواعية عنوان علي الاقتدار، فقد يكون فيها إثراء للبرامج التنموية.

والخلاصة، أن هذه الذرائع كلها وغيرها مما لم نتعرض له، كخطر القوي، الأجنبية المناوئة للدولة، إنما هي حجج واهية يتعلل بها أفراد النخب المتأثرة بالحكم السياسي في البلاد؛ لتعطيل الحقوق والحريات دون جحدها أو إنكارها من حيث المبدأ وهكذا، أجلت الديمقراطية في هذه البلاد بحجة إعطاء الأولية لقضية التنمية تارة والقضية الوطنية تارة أخري.

---

(١) انظر تعقيب نادر فرجاني، علي بحث بسام الطيب: «البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية» ورقة قدمت إلي: الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٥

٤ - أهم المعوقات لحقوق الإنسان في الدول النامية والأفريقية:

لا شك فى أن من وراء الآليات والنصوص والمؤسسات سنداً متيناً من المبادئ والقيم، هي عدة الإنسان في إقرار الحقوق والحريات، وفي تأسيس أهليته لاستحقاقها ولممارستها. وإن افتقاد هذه القيم أو فتور فعلها في الأنفس هو أكبر المعوقات لانتقال الحقوق من القوة إلي العقل، ومن بطون المواثيق إلي واقع الممارسة ولهذه الممارسة معوقات عديدة تحول دونها وسوف نتعرض لها بما تظهر به فى بلادنا، وأهمها هي:

١ - معوقات الإدراك والوعي:

تشمل العوامل الذاتية والاجتماعية، التي تكون من صفات الفرد والمجموعة، في ظرف معين من حياته أو في فترة من تاريخها، تجعل المواطن قاصراً عن إدراك حقوقه، محجوباً عن الإحاطة بها، أو زاهداً في المطالبة بها، مقللاً من شأنها، يائساً من الفوز بها، فهو إنسان مسلوب الإرادة معتل الإدراك، ضبابي المعرفة، ضيق الهمم، وفاتر العزيمة، وضمن المعوقات أيضاً الأمية.

الأمية من أكبر عوامل التأخر في مختلف مجالات الحياة، وهي اليوم متفشية في مجتمعاتنا الأفريقية بنسب عالية، وهذه الظاهرة هي من مخلفات الاستعمار وخاصة في بلادنا، والذي استمر حتي التاريخ المعاصر وفي منطقة القرن الأفريقي. ومن نتائج هذه الأوضاع بقاء أغلبية الكهول فاقدين للوعي السياسي بحقوقهم، فظلوا أتباعا منقادين للزعامات القبلية ورعاعاً مطاوعين للحكام، بل إن جيلاً عريضا من شعوب هذه المنطقة ممن

تقدمت بهم السن قد ألفوا حياة الانقياد والولاء، ولا يملكون من التربية السياسية ما يبصرهم بحقوقهم، ولا يرقي بهم إلي إدراك أن لهم علي الحاكمين حقوقا، وأنه بالإمكان قيام نظام سياسي بديل، يكون لهم فيه حق الخيار بين النخب الحاكمة، وحق المشاركة في إصدار القوانين وتيسير الشئون العامة، وحتي في البلاد التي تقوم فيها مجالس نيابية منتخبة مع الأسف، فإن الأمية تفقد الممارسة السياسية جانباً كبيراً من جدواها[1].

ب - التقييم الإعلامي:

وكما هو معروف، فإن للإعلام في التربية الثقافية، دوراً بارزاً يكاد يفوق ما سواه من وسائل تثقيف الإنسان المعاصر، وقد أصبح سلاحاً بعيد الفاعلية في الميدان السياسي لتوجيه الرأي العام، ولتلقينه من المعلومات والقيم، ما به يصبح مكيفاً ومهيئاً، وفقا لمصالح معينة. وبالإعلام المهيمن ينقلب الإنسان سخرة لقوي، قد لا يعلمها ولا يبين مقاصدها، تنزل عليه من سماء الأقمار الصناعية وبالتأثير الغربي بنماذج سلوكية، تؤثر فيه وفي ذوقه وعاداته الاستهلاكية، وحتي في اختياراته الفكرية، وفي هذه الطواعية الفائقة لوسائل الإعلام إمكانات متاحة لرجال الحكم وللنخب السياسيه الحاكمة، بها يستطيعون التأثير في الرأي العام في أوسع شرائحه الوطنية، ونلاحظ مع الأسف أن استخدام السلطة الحاكمة في أوطاننا لوسائل الإعلام لا بسخر دائما، لترشيد الرأي العام، بل إن كثيراً من الأنظمة تعمد إلي تلهية الجماهير عن هذه الحقوق، بما تملأ به وسائل الإعلام الوطنية من برامج رياضية وأشرطة مستوردة، يتواصل بثها ساعات طويلة من النهار والليل، ويمكن القول إن السياسة الإعلامية المستوفاة في هذه المنطقة، وخاصة منطقة القرن الأفريقي، ليست اليوم

---

(١) مصطفي الفيلالي: مرجع سابق، ص ٩٦ .

مؤهلة للتبشير في الأجل القريب بقيام ديمقراطية الحريات والحقوق وإنها علي العكس من ذلك، تعمل جاهدة علي تأجيل هذا الموعد المرتقب، وتعمل جاهدة على تغليب البرامج الترفيهية علي التربية الثقافية، حيث إنها توجه سياسة الإعلام إلي طريقة الانتقاء المقصود بين مضامين المادة الإعلامية، ومن يحاول التغيير من هذه ينتقل إلي مجال آخر بعيد عن سياسة الإعلام المرسومة في الدولة.

جـ - الإحباط وفتور الحوافز:

كما هو معروف، تفشت في طبقات واسعة من المجتمعات الأفريقية المعاصرة، نتيجة لتسلط الحزب الحاكم والنخب الحاكمة في البلاد ، ظاهرة الرصد في الحقوق، وفتور العزائم في طلبها ، وقعود الهمة عن السعي لممارستها ، والاستقالة دون الدفاع عنها ، ومن ذلك أن المواطن الواعي لا ينشط لممارسة حق الاقتراع في حملة انتخابية يعلم أن نتائجها مقررة مسبقاً، إما لأن التصويت لا يخرج عن مرشح وحيد، لا منافس له في الساحة، وبيده مقاليد الأمور ومفاتيح صناديق الاقتراع، ويتأثر وحده دون سواه بوسائل الإعلام والدعاية، أو لأن الحزب حزب واحد أو حزب مهيمن علي الحياة السياسية بانتسابه لسلطة الحكم، أو لأن السلطة الإدارية المركزية والجهوية موالية لمرشحي هذا الحزب، أو هي لا تملك أن تفسح المجال للمنافسين من أحزاب المعارضة أو من المستغلين عن السلطة.

وقد يزهد المواطن في الاختيار بين قوائم لا يتميز أفرادها ببرنامج واضح، ولا بصفات أخلاقية أو علمية مشهود بها ولا بوجاهة محموده بين الدس. وقد أيقن بفوز هؤلاء المرشحين لمجرد انتمائهم إلي الحزب الحاكم أو لولائهم لصاحب السلطة أو لقدرتهم المالية علي شراء أصوات وتقديم ورش

انتخابية إلي الأحزاب، وهذه الحالة شاهدتها في أثناء الانتخابات الإثيوبية عام ١٩٩٥، حيث كان الاقبال من المواطنين قليلاً جداً، وكانت البلاد تسود فيها اللامبالاة تجاه هذه الانتخابات ومن نجح منهم كان موالي للحزب الحاكم في البلاد، وهذه سمة لا تنفرد بها إثيوبيا وحدها بل في كل دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا والدول النامية في العالم الثالث. لقد أشرت إليها كنموذج عايشته، أثناء تصادف وجودي في أديس أبابا العاصمة في تلك الفترة. وأما في إريتريا، فما زالت البلاد في بداية عهدها وحديثة الاستقلال ومن المهم أن تبتعد عن هذه الانزلاقات وتأخذ عبراً ودروسًا من الماضي للنهوض بالحاضر والمستقبل ممن سبقنا في هذه التجربة، والتي تنطبق عليها هذه الممارسات سلبا أو إيجاباً، وهكذا أخذت تتفشي في بعض البلاد الأفريقية ظاهرة الإمساك عن الاقتراع، وتنحط نسبة المشاركة إلي مراتب متدنية، تدل علي أن الناخبين قد فقدوا الثقة في نزاهة المشرفين علي الانتخابات وارتابوا في أهلية المرشحين لخدمة الصالح العام.

وهكذا، اختصرنا في هذه العناصر المذكورة أعلاه ما سميناه معوقات الإدراك والوعي، فيما يكون للمواطن من غياب الإدراك لحقوقه بسبب الأمية، أو بسبب هيمنة الأيديولوجيات الحزبية علي قنوات التصور وعلي حرية الاختيار، ثم بسبب ما لوسائل الإعلام من إمكانات متاحة لمن يرومون السلطة علي الضمائر.

وخلاصة القول: مما لا شك فيه أنه لا حرية ولا حقوق إلا في ظل نظام حكم رشيد، يتمتع فيه الحكام بالشرعية الدستورية، ويمارسون الحكم داخل ضوابط المصلحة. وتنحصر سلطة الحكم بيد حاكم فرد ، يستأثر بها علي مدي العمر، بلا رقيب ولا حسيب، ولا يتداولها مع غيره ولا يمارسها

في ظل مؤسسات نيابية حقيقية منتخبة، وبإزاء سلطة قضائية مستقلة ورأي عام متبصر، وصحافة حرة ناقدة فإن ممارسة الحقوق والحريات الديمقراطية منوطة بنظام الحكم، متوقفة عليه في صلاحيته وفيما يقابله بأيدي المجتمع من مكونات السلطة المضادة، ولا شك في أن المعادلة صعبة وخاصة في التوازن القطاعي بين السلطة الحاكمة، وما يتخذه المجتمع المدني من آليات قانونية، تحفظه من زيغ النفوذ ومن غوايات السلطة، وتحصن ممارسة هذه السلطة بسياج الوقاية من الاستبداد والظلم، ولا يتمتع الناس فيه بحقوق ولا طمع لهم في ممارسة الحريات المشروعة، بل إن تعطيل هذه الحريات وحظر تلك الحقوق هو العلامة الكبري الأولي الدالة علي وجود النظام وحياده عن الدستور وعلي فقدانه للشرعية، وهكذا فإن الشعوب الإفريقية لا تزال في الغالب منقوصة الممارسة لحقوقها، محدودة التمتع بالحريات، علي اختلاف أنواعها وبالحريات السياسية بصورة خاصة ولا تزال هذه الأوضاع قائمة حتي يومنا هذا، من خلال العراقيل والمعوقات التي تضعها النخب الحاكمة وجميع هذه العراقيل هي معوقات موقوتة، ويؤكد المحللون والسياسيون من دول المنطقة، أنه لابد من أن يتناقص دورها ويتقلص مفهومها مع تطور المجتمع تحت تأثير التحول المستمر للقوي الاجتماعية، إذ أن الشعب ليس مفهوماً سكونياً، بل هو بيئة حية خاضعة لتغييرات مستمرة والأمل وارد في أن تزول الأمية وأن يرتفع مستوي الوعي لدي الجماهير العريضة، وأن يكتمل الإعلام ويبلغ رشدة فترتفع مراتب النضج السياسي، وتتراجع البطالة، وتتمتع شرائح عريضة من المجتمع بنصيب أقسط من الناتج الوطني، ذلك تغيير مأمول حتي ما يمكن استشرافه من تباشير المستقبل المنظورة، ولكنه تغيير ذو ثمن

والنضال من أجل أن تسود قيمة الحرية والديمقراطية والمساواة والعدل، وخاصة في بلادنا أرض الصمود والتحدي، أمام جيل المعاناة والثورة مهما كانت الظروف والمتغيرات؛ لأن رياح التغير والتحول الديمقراطي قادم في منطقتنا ان عاجلاً أو آجلاً، وسيكون للنخبة المثقفة دور حاسم في التبشير بهذا المستقبل، كما كان للفكر دوماً دور مركزي في تصحيح المفاهيم واستجلاء العوامل الفاعلة، وفي تسفيه الأنماط الزائفة، وخاصة ونحن اليوم في مجتمع دولي يتغني بالديمقراطية، ويعلن تعلقه بحقوق الإنسان وحرياته، ويتخذ من الذود عنها ذريعة في المعاملات الدولية لانتهاك حقوق شعوب كثيره في العالم، وللتعدي علي سيادات الدولة كما نشاهده اليوم فيما يجري من حصار اقتصادي وعسكري بهذه الذريعة في كل من العراق، وليبيا والسودان وإيران وهذا ظلم بين، وكلها بلاد عربية وإسلامية، برغم أن إسرائيل تسرح وتمرح وتزيد كل يوم الاستبداد والطغيان ضد الحق العربي سواء، كان في سوريا أم فلسطين أم لبنان، ولقد رأينا ما آلت إليه هذه السياسة الدولية من اضفاء الشرعية علي ما أصبح يعرف بحق التدخل، بعد أن كانت حرمة السيادة الداخلية من أركان إعلان الأمم للحقوق، وما لم تتنبه الدول العربية والإسلامية الكبيرة لهذا الخطر المحدق المخيف الموجه ضد الدول المذكورة من حيث المبدأ المعلن والذي يسعي في تحطيم البنية الأساسية والقدرة القتالية الفعالة وخاصة العسكرية لهذه البلاد ، فسوف يحل الدور تباعاً على الأخري من الدول الإسلامية والعربية المحيطة بإسرائيل، والتي تشكل خطراً علي أمن إسرائيل والمصالح الصهيونية العالمية؛ ولذلك يجب أن تواجه بالرفض والمقاومة هذه السياسة المبطنة من حيث المبدأ، والتي تستهدف أساساً سيادة الدولة والمساس

بأمنها القومي والوطني، تحت ذريعة المبادئ الدولية وحماية حقوق الإنسان والأقليات وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتي لم تنطبق إلا في الدول العربية والإسلامية فقط. وكما هو معروف، فإن الأمم المتحدة مع الأسف تتحكم في مصيرها وقراراتها دولة واحدة وذلك من حيث القوي والفاعلية والتي تملي فيها سياساتها الهادفة إلي بسط سيطرتها علي السيادة الدولية من خلالها من جانب واحد، دون إعطاء أي اعتبار لآراء ومواقف القوي الدولية الأخري.

وبهذه المناسبة ومن خلال صفحات هذا الكتاب الذى يتحدث عن مبادىء الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان فى أفريقيا أدعو الدول العربية والإسلامية والأفريقية وكل القوى المحبة للحرية والسلام والعدالة الاجتماعية بالوقوف بجانب العراق الشقيق لرفع المعانات عن شعبه وإن تقدم له يد العون والمساعدة لانقاذ أبنائه من هذا الظلم المبين الذى يتنافى مع أبسط مبادىء حقوق الانسان وقيم العدالة والتاريخ لايرحم سوف يشمل صفحات سوداء على القوى الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأعمال العدوانية الغير مبررة ضد العراق أرضا وشعباً، ولكن إرادة الله وقوته أكبر من الجميع.

وأختتم قولي بهذه الآيات الكريمة بقوله تعالي:

﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾﴾

صدق الله العظيم

(١) قرآن كريم: سورة إبراهيم، الآية ١٢ .

الفصل الرابع

إثيوبيــا

بين التحول الديمقراطى وتحكم الاقلية

المحتويات:

تعريف عام عن إثيوبيا

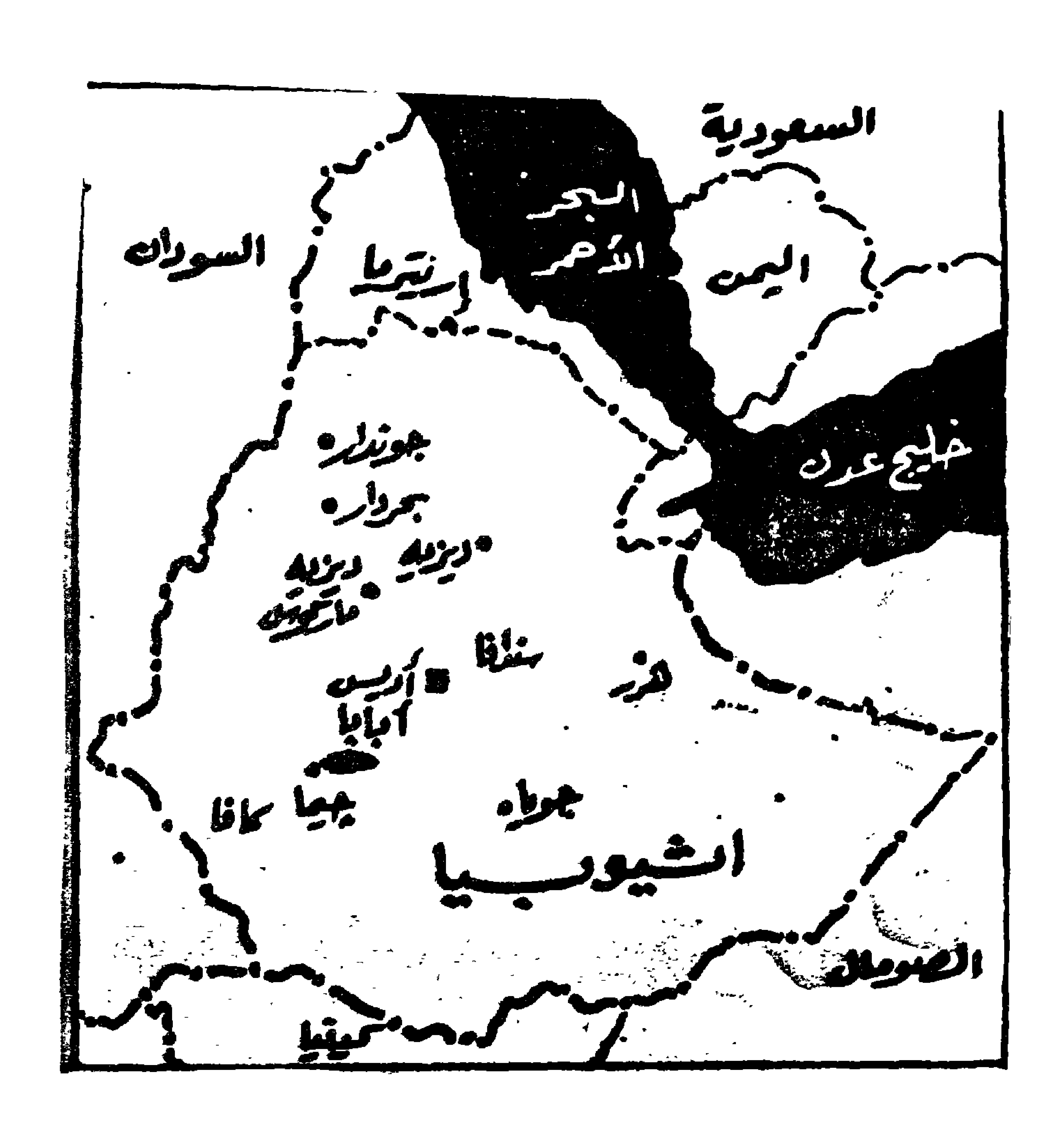
بقيت الهضبة الإثيوبية في عزلة عن العالم قرونا عديدة؛ بسبب موقعها الجغرافي الذي لم يجرؤ علي اختراقه إلا القليلون، وهي ذات مساحة شاسعه تقع عند القرن الأفريقى، لا تبعد عن خط الاستواء إلا القليل، مما يجعلها تجمع بين اعتدال الجو والشمس الساطعة معظم أيام السنة وهي بلاد ذات تاريخ مشهود موغل في القدم، تحتضن شعوبا وقبائل مختلفة الأعراق واللغات والديانات، فالإسلام والمسيحية يعيشان معاً إلي جانب عدد آخر من الديانات الأفريقية المختلفة[1].

وكان الامبراطور هيلاسلاسى الأكثر انفتاحاً علي العالم في تاريخ الامبراطورية الإثيوبية، فقد حاول الاستفادة من التطورات الحديثة من خلال لعب دورٍ كبيرٍ في بلورة ورعاية وحدة أفريقيا وقيام منظمتها، والتي أراد الامبراطور أن يجعلها قريبة منه وفوق عاصمة بلاده أديس أبابا[2].

---

(١) صادق يلي: أديس أبابا زهرة إثيوبيا الجديدة، مجلة العربي - العدد ٤٢٩ - أغسطس ١٩٩٤.

(٢) أديس أبابا: مدينة أديس أبابا والتي تعني باللغة الأمهرية «الزهرة الجديدة» هي عاصمة إثيوبيا، مدينة حديثة لا يتجاوز عمرها مائة وعشر سنوات، وهي تقع علي ارتفاع ٤٢٠٠ متر عن سطح البحر، وتتمتع بجو يعد من أجمل الأجواء في العالم، إذ لا ترتفع درجة الحرارة في الصيف عن ٢٧ درجة مئوية ولا تنخفض في الشتاء عن ٧ درجات مئوية والمدينة تحيط بها التلال من جميع جهاتها، وقد بنيت وفقاً للاعتقاد الإثيوبي القديم الذي كان سائداً آنذاك في بناء المدن علي مثل هذه المواقع الجغرافية، من أجل الأغراض الدفاعية، فلم تكن لإثيوبيا قبل عام ١٨٨٧ عاصمة أو مقر دائم للحكومة. إذ كانت عواصمها تتغير تبعاً لتغير الملوك والرؤساء وكان اختيار المدينة التي تكون عاصمة يعتمد علي الملك أو الرئيس الذي يعد قاهراً أو غالباً في حربه ضد الملوك الآخرين. ولقد وقع اختيار الإمبراطور منليك الثاني الذى حكم إثيوبيا سنة ١٨٨٧م علي أديس أبابا؛ لتكون عاصمة لبلاده ومنطلقا لإعادة توحيد إثيوبيا المقسمة والمجزأة.


السعودية
البحر
الأحمر
السودان
إريتريا
اليمن
خليج عدن
جوندار
بحردار
ديزيه
ديزيه
أديس
أبابا
هرر
جيما
كافا
اثيوبيا
الصومال
كينيا

ليمنحها القوة والدعم ويجعل منها مصدر قوة لأفريقيا، التي كانت آنذاك مهددة بأخطار التمزق والشتات بفعل النزعات الانفصالية ومشكلات الحدود، التي أفلح الإمبراطور هيلاسلاسي ومن خلال نفوذه الكبير، في أن يجعلها حدودا غير قابلة للمساس بنص في أحد بنود ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية(١).

وقد أخذ علي الإمبراطور مقابل إحساسه الأفريقي الوحدوي القوي، صلابته في الدفاع عن خطأ ارتكبه عام ١٩٦٢ بتخطيه لقرار الأمم المتحدة الفيدرالي، الخاص بإقليم إريتريا والذي ارتبط بهذا الاتحاد مع إثيوبيا كخطوة تبغي تقرير المصير والاستقلال وليس العكس، كما توضح هدف الإمبراطور هيلاسلاسي من قرار الضم. وقد حاول الإمبراطور تطبيق نظريته ونظرية أسلافه في المحافظة علي الإمبراطورية الإثيوبية القائمة علي الضم والابتلاع ومن ثم الصهر عن طريق القوة والبطش وإذ نجحت هذه النظرية «نسبياً» في تحجيم طموحات الصوماليين في أوجادين، وألارومو، والعفريين، وهؤلاء كانوا ولا يزالون أكثر شعوب إثيوبيا تمتعا بشكل من أشكال الحكم الذاتي، القائم علي احترام النفوذ الديني للسلاطين العفر وأبرزهم السلطان علي مرح وبعض الأحزاب السياسية بعد التحول الديمقراطي، الذى شهدته إثيوبيا في أثناء حكم الحزب الديمقراطي لشعوب إثيوبيا.

إلا أن التمرد الإريتري القوي علي هذه السياسة الإمبراطورية الهادفة إلي بسط نفوذ «الأمهرة» علي القوميات الأخري المجاورة، جعل من المسألة الإريترية «القنبلة الموقوتة» التي تنفجر تحت أقدام كل الذين حاولوا الاستمرار في عملية السيطرة والدمج عن طريق القوة والحديد والنار.

---

(١) سيد أحمد خليفة :منجستو سجن الامبراطور بعد وفاته، جريدة الشرق الأوسط - العدد ٤٨٣٤ - جدة، ٢٢/ ٢/ ١٩٩٧.

الإمبراطورية الإثيوبية وتحكم الأقلية فيها:

وهنا، يجدر بنا أن نشير إلي إثيوبيا وتحكم الأقلية فيها؛ لتأكيد حقيقة تاريخية ألا وهي أن سياسة الضم والقهر والاستعباد لشعوب القرن الأفريقي، التي مارستها إثيوبيا طوال حقبة من الزمن وفي غفلة من الرأي العام العالمي، قد ولت بل سقطت إلي الأبد.

وبالمقارنة بين الصومال وإثيوبيا وضعنا أمام صورتين بالغتي التناقض واللامنطق:

فبينما تتوافر للشعب الصومالى عديد من عناصر الوحدة والتماسك، كان مصيره التفكك إلى خمسة أجزاء، وفى المقابل استعملت القوة والإكراه وعمليات الضم المتصلة لبناء (الإمبراطورية الإثيوبية)، علي حساب الشعوب المجاورة لها في المنطقة وحتى بعد استقلال المستعمرات وإعلان القوى الدولية والحكومات الأفريقية عن تمسكها بالحدود الموروثة، تغاضى الجميع لأسباب مختلفة عن عملية ضم إثيوبيا لإريتريا بالعنف والإكراه. وكان الشعب الإريترى المناضل رفض هذا الضم وقاتل لمدة ثلاثين عاماً متصلة وفى أجواء بالغة القسوة والعنف والعداء والتجاهل، وشكل طوال هذه العقود أحد أهم عناصر عدم الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقى؛ حتى نجح أخيراً فى تحرير كل أرضه ووطنه، وإذا عدنا إلي ما قبل الاستعمار فى المنطقة، نجد أن الإمبراطورية الحبشية لم يكن لها وجود قبل عهد منليك. وكانت محصورة في أراضى الأمهرة فى (جوجام) شمال شرقى «شوا» وجنوب إقليم «تيجراى». ومنذ نهاية القرن التاسع عشر

وفى ظل المساندة الاستعمارية الأوروبية التي كفلها مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥)، بدأ التوسع الحبشى في كل الاتجاهات ليضم شعوباً مختلفة ومتميزة ليحكمها بالقهر والإكراه، وكان أبرزها: التيجراى الذين كان لهم ماضٍ عريق فى المنطقة (والأورومو) ذوو الغالبية الإسلامية المقهورة، وقطاع مهم من أرض وشعب الصومال الغربى فى منطقة (أوجادين). وأخيرا، حاول هيلاسلاسى اغتصاب حرية ووجود الشعب الإريترى، الذى أعلن الثورة وأشعل النار التى هزت أركان الإمبراطورية كلها. ولقد كان سقوط إمبراطورية وريث منليك (هيلاسلاسى) أسد «يهوذا» فى عام ١٩٧٤ بالانقلاب العسكرى المدعوم شعبيا، هو بداية النهاية لتحكم الأقلية (الأمهرية) التى فرضها الاستعمار ضد مشيئة بقية الشعوب العريقة فى إثيوبيا، وكان الصمود الإريترى وتعاظم المعارضة الداخلية ضد السلطة التى زرعها الغرب وأمدها بعوامل القوة والتوسع والقهر. ومن خلال هذا الانقلاب أطلت فرصة ذهبية لإنهاء الإرث الاستعمارى القديم وسلبياته المدمرة، من خلال إعلان حق تقرير المصير للشعب الإريترى حقناً للدماء وعن طريق إعادة صياغة وتحديث الدولة علي أسس ديمقراطية. وكانت هذه الخطوات هى البداية الجادة والصحيحة لحل مشكلات القرن الأفريقى المتداخلة، ولكن ديكتاتوراً عسكريا صغيراً محملا بالعنصرية والتعصب والعقد النفسية، نجح في قتل قادة محاولات التغيير مثل الجنرال أمان عندوم وغيره، وقفز إلي السلطة مسنوداً بكل قوى السيطرة العالمية ثم اختار أن يلبس الثوب الاشتراكى، ليستقطب دعم السوفييت وحلفائهم ثم يفتح دورة جديدة من العنف والقهر والدمار والجوع؛ وليحاول اطالة عمر إمبراطورية متهالكة من خلال ثوب عصرى لم يكن أقل وحشية

وضياعا وغربة من ثوب هيلاسلاسى ومنليك. ومرة أخرى، استطاع تذويب كل التناقضات الثانوية لمصلحة حرب التحرير واستطاعت الفصائل الإريترية - وعلي رأسها الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا - وضع استراتيجية جديدة تقوم علي التعاون مع كل قوى المعارضة الإثيوبية وتثوير كل الشعوب والعناصر المضطهدة داخل الإمبراطورية لنقل؛ المعركة إلي داخل أديس أبابا وإثيوبيا كلها .. وبهذا الموقف انتزعت الثورة الإريترية أهم أسلحة «منجستو هيلى مريام» وأحد أهم أسلحة النصر وفى المقابل، لم يؤدِ إصرار منجستو علي التمسك بامتيازات «الأمهرا» وبسلوكه «الديكتاتورى» وبناء جيش ضخم، يمارس من خلاله أقصى درجات العنف والدمار ضد الشعب الإريترى، ثم ضد كل فصائل المعارضة الإثيوبية[1]. ولم يؤد هذا إلى استمرار النظام بقوته، وكان من نتائجه مزيد من الدمار والانهيار الاقتصادى والجوع؛ مما كان يؤدى بدوره إلي زيادة اتساع قاعدة المعارضة ودفع قوى جديدة إلى ميدان الصراع.

الجبهة الشعبية لتحرير تجراى
وحكم الأقلية العرقية فى إثيوبيا:

عودة إلى الوراء قليلاً عن التاريخ القديم لأبناء قومية تجراى حيث أنهم بعد أن كانوا حكام منذ عدة آلاف سنة أصبحوا بعد سقوط حكمهم من القوميات المضطهدة والمقلوبة على أمرها إلى عدة قرون وعانوا من الظل والهوان ما لم تعانيه أى قومية من القوميات الأثيوبية باستثناء أبناء قومية أرومو والتى تعتبر من أكبر القوميات الإثيوبية حيث كان أقليم تجراى من أقوى القوميات الإثيوبية فى التاريخ القديم والوسيط منذ

(١) محمد عثمان أبو بكر: إريتريا من الثورة إلى الدولة، بحث غير منشور القاه المؤلف فى سمنار معهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٩٦ تحت إشراف الأستاذ الدكتور رجب محمد عبدالحليم أستاذ التاريخ الإسلامي ورئيس قسم التاريخ.

قيام مملكة أكسوم والتى كانت تتكون من عدة ممالك مجاورة لها والتى تأسست فى الهضبة الاثيوبية فى أقليم تجراى، حوالى القرن الثامن ق.م ومن خلال تتبعنا فى دراستنا التاريخ الإثيوبي القديم إن مملكة أكسوم كانت قائمة بذاتها وكان لها دور وتأثير فى عموم إثيوبيا والدول المجاورة لها منذ فجر التاريخ الاثيوبي القديم، وقد تأسست هذه المملكة من القبائل السامية التى هاجرت من الجزيرة العربية (اليمن)، على شكل موجات متعاقبة، واستقرت فوق هضبة الحبشة ثم انصهرت حضارتها المنقولة معها بتقاليد وعادات الأقوام الحامية الذين سبقوهم الى هذه المرتفعات. ويعد التجرينيين أبناء وأحفاد أولئك السبئيين والحميريين الذين انشؤ مملكة أكسوم التاريخية والتى نشأت من قبائل حبشات والاجعزيان العربية قبل الميلاد فى هذه المنطقة من الهضبة الاثيوبية الشمالية بأقليم تجراى.

وكما هو معروف أيضا أن إريتريا تمتلك مع أكسوم تاريخاً وتراثاً مشتركاً يتمثل فى التكوين البشرى والثقافى واللغوى والحضارى لأجزاء كبيرة من إريتريا وخاصة هضبتها وكان أشهر ملوكها عيزانا وكان أول ملك اعتنق المسيحية حوالى عام ٣٥٠م كما أعلنت مملكة أكسوم المسيحية دينا رسمياً لها.

وقد اندثرت هذه المملكة فى القرن الثامن الميلادى، وبعد موت الأمبراطور التجراوى «يوهنس» انتقل العرش إلى الأمهرة والامبراطور منليك، المنتمى إلى سلالة «شوا» الحبشية المنافسة، وانتقل المركز الأمبراطورى من مدينة أكسوم فى تجراى القديمة إلى أديس أبابا عاصمة شوا ولم ينسوا التيجراويون ذلك بمرارة وأصبح العداء متحكم بينهم وبين الأمهرا وقد قامت أكثر من الثورة فى هذا الأقليم لاستعادة سيطرتهم من جديد ولكن دون جدوى لقد تمكنوا منهم الأباطرة الأثيوبيين وحكموهم عدة

قرون بالبطش ولإرهاب والتدمير ومن أهم الثورات والتمرد التى شهدتها منطقة تجراى، تلك الثورة التى انفجرت فى شهر أغسطس عام ١٩٤٣ بقيادة «بلاتا هيلى ماريام» وهزموا فيها القوات الإثيوبية فى أقليمهم واستولوا على عدد من المراكز الإدارية بما فيها مدينة (عدى قرات) كبرى مدن التجراى وأصبح الأقليم تحت سيطرتهم بعد أن الحقوا الخسائر الفاضحة ضد القوات الاثيوبية ولم تخمد الثورة الى بعد تدخل القوات البريطانية حيث قامت الطائرات البريطانية من عدن بقصف التمرد بناءً على طلب الأمبراطور(١) وهكذا لم تنتهى مقاومة أهل تجراى ضد نظام الحكم الأمهرى. فى أثيوبيا إلى بعد إنتصار الجبهة الشعبية لتحرير تجراى فى عام ١٩٩١ بالتحالف مع الثورة الإريترية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. وما أعقب ذلك بقيام جمهورية إثيوبيا الديمقراطية ووصول أبناء تجراى إلى السلطة بعد نضال طويل استغرقت عدة قرون قدم فيه أبناء هذا الأقليم الكثير من التضحيات وعانوا الأمرين من جراء حكم الأمهرا كبقية القوميات الأخرى فى إثيوبيا وهنا يجدر بنا أن نشير إلى هذه الملاحظة قبل الدخول فى تجربة الديمقراطية فى إثيوبيا وهى أن الحكام الجدد الذين يحكمون الأن فى أثيوبيا هم من قومية تجرينيية وهى جماعة عرقية ثقافية لاتملك الأغلبية بل هى أقلية تحكم بالتحالف مع بقية القوميات الأخرى فى البلاد ومهما يكن من الإجراءات الدستورية التى قامت بها السلطات الحاكمة فى أديس بابا والإقرار بمبدأ الديمقراطية فى إثيوبيا ومنح كافة القوميات الحقوق المشروعة من الحكم المحلى فى إطار الدولة المركزية والتى يشارك فيها الجميع إلى حد ما إلا أن الأحساس

(١) سير. ح. ك. ن. تريفا سكيس؛ إريتريا مستعمرة فى مرحلة الأنتقال ١٩٤١ ـ ١٩٥٢ ص ١١٥ دار المسيرة بيروت ١٩٦٠.

أبابا لم يزد عددهم علي ٢٠٪ بينما كانت هذه النسبة أقل منها في الأرياف والمدن الأخري.

مازال موجوداً من بعض القوميات بأن أبناء قومية تجراى هى التى تحكم فى البلاد برغم من أنها تشكل أقلية عرقية وقد ظهرت عدة بوادر لهذه المعارضة ولكن السلطة المركزية بقيادة زيناوى أخذت تمتص هذه النغمة بزكاء وبروح من المسؤلية وهكذا يشكل بعض أبناء هذه القوميات معارضة ضد النظام الحاكم بقيادة الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا كما أن البعض الآخر يتحالف مع نظام الحكم في إطار الدستور الإثيوبى الجديد والذى يقر من حيث المبدء حق القوميات في الانفصال وفق الشروط الموضحة فى الدستور الإثيوبى ومهما يكن من أمر فإن تجربة الديمقراطية فى إثيوبيا فريدة من نوعها وتتماشى مع الظروف المحلية للبلاد والتى تعد متحف للشعوب والقوميات المتباينة وبرغم من ذلك فى إن القيادة الإثيوبية الحالية تتمتع بزكاء وحنكة سياسية مقتدرة عن بقية الدول المحيطة بها فى منطقة القرن الأفريقى لإتاحة ممارسة الديمقراطية المحسوبة وحق التعبير وحرية الرأى للجميع دون جنوح.

التحول الديمقراطي في إثيوبيا فى ظل نظامها الجديد:

من المعروف أن الشعوب الإثيوبية عانت كثيراً من الأنظمة الديكتاتورية، سواء، كان في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي أم في عهد الدرق بزعامة منجستو هيلي ماريام، الأمر الذي دفع الإثيوبيين بمختلف قومياتهم وأعراقهم يتمردون علي الأنظمة الدكتاتورية، التي تستند في بقاء حكمها علي القمع والقتل والتدمير، وتوالت الانتفاضات الجماهيرية ضد السلطة المركزية وأخذت في كثير من الأحيان طابعاً عرقياً ودينياً وإقيليماً وقد أدركت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى بزعامة مليس زيناوي إستحالة الاستمرار في حكم الشعوب الإثيوبية بالحديد والنار، ولا سيما

وإنه ينتمي إلي قومية تيجراى التي كانت هي الأخري عرضة للاضطهاد والتشريد علي أيدى زبانية الأنظمة السابقة وعندما وصل للسلطة عمد علي تشكيل جبهة عريضة بالتحالف مع القوميات الأخري تحت اسم الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، كما قام بتقسيم أثيوبيا إلي ١٤ قومية بدلاً من التقسيم الإداري السابق الذي كان يضم عدة قوميات في إقليم واحد، وذلك لكسب ود هذه القوميات وإشعارها بالمكاسب التي تحققت لها بمنح كل قومية حكماً ذاتياً لإدارة أمورها في منطقتها(١).

نظام الحكم في إثيوبيا:

أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى بزعامة زيناوي لضمان سيطرتها علي الحكم في إثيوبيا، تحالفاً عريضاً تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، وهي عبارة عن تحالف بين أحزاب عديدة تنتمي إلي القوميات المختلفة.

ومن خلال هذا التحالف حقق في الانتخابات الأخيرة الأغلبية المطلقة، خولته للحكم المطلق.

الانتخابات والاستقرار السياسي في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا في السابع من مايو لعام ١٩٩٥ انتخابات تاريخية تعتبر الأولي من نوعها التي تجري في البلاد في ظل نظام حزبي -

---

(١) إذا أمعنا النظر بتعمق نجد أن هذا التقسيم العرقي معمول بذكاء، كان الهدف منه تأكيد سيطرة الحكومة المركزية علي الأوضاع، ومن ناحية أخري منح الأقاليم حكماً ذاتياً محسوباً لأرضاء رغبات هذه الشعوب.

تعددي. وتجئ هذه الانتخابات تدشيناً عملياً لانتهاء الفترة الانتقالية التي عاشتها البلاد منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق منجستو هيلى مريام عام ١٩٩١، وكانت الفترة الانتقالية قد خصصت بالكامل لإقرار دستور جديد ودائم للبلاد، وجري بالفعل الانتهاء من هذه المهمة في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٤، وأصبحت إثيوبيا للمرة الأولي في تاريخها دولة علمانية ديمقراطية فيدرالية بموجب الدستور الجديد، كما نظم هذا الدستور عملية توزيع السلطات بين المستوي الاتحادي والمستويات الإقليمية، أي بين السلطة المركزية في العاصمة أديس أبابا وبين سلطات الأقاليم الـ١٤ الأمهرا، والأورومو، والتيجراى، والجنوب، وأديس أبابا، والأوجادين، والعفر، وبني شنقول، وجامبيلا، ومع إقرار الدستور من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة، فان العملية السياسية الانتقالية في إثيوبيا تكون قد وصلت إلي غاياتها وأهدافها الموضوعة، الأمر الذي فتح الطريق أمام اجراء الانتخابات حسب الاتفاق القائم فيما بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية عقب الإطاحة بنظام منجستو، وجرت الانتخابات بالفعل علي مستويين، أولهما مستوي البرلمان الفيدرالي، ويبلغ عدد مقاعده ٥٠٠ مقعد، تنافس عليها حوالي ٢٠ حزباً وتنظيماً سياسياً. وثانيهما، مستوي البرلمانات الإقليمية الـ ١٤، وكان باب التنافس فيها مفتوحاً أمام جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية، ومن ثم، مثلت الانتخابات الإثيوبية بداية لمرحلة جديدة في حركة التطور السياسى في البلاد، ويفترض في هذه المرحلة الجديدة العودة إلي نمط الحياة السياسية الطبيعية وفق أسس ديمقراطية - علمانية عقب انتهاء الفترة الانتقالية.

ومن ثم، فان الوقوف علي جملة التطورات التي أفضت إلي هذه

الوضعية يقتضى التعرف أولا على المحطات الكبري في حركة التطور السياسي في إثيوبيا خلال السنوات القليلة الماضية، مع رسم صورة تقريبية للخريطة السياسية الإثيوبية، والاحتمالات المستقبلية القائمة في مواجهة النظام الجديد المنتخب في إثيوبيا.

* * * *

نجحت التنظيمات والأحزاب الثورية في الإطاحة بنظام الرئيس السابق منجستو هيلى مريام في عام ١٩٩١ في إثيوبيا. وفي أعقاب ذلك، قامت تلك التنظيمات، وفي مقدمتها الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، بالاتفاق علي ميثاق - نظاماً معيناً - لتسيير الحركة السياسية في البلاد وفق جدول زمني متعدد المراحل، خصصت المرحلة الأولي منه لإجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس انتقالي، يتشكل علي أساسه البرلمان والحكومة لإعداد مشروع الدستور الاتحادي وتشكيل الأجهزة الاتحادية المنتخبة ديمقراطياً. وتم علي أثر ذلك تشكيل لجنة متعددة الآراء والاتجاهات من ممثلي الشعوب والقوميات، وقامت هذه اللجنة بوضع مشروع الدستور، وشارك في أعمال اللجنة خبراء ومستشارون من دول أفريقية وآسيوية وأمريكية، وقد استحدث مشروع الدستور عدداً من المبادئ والقواعد الجديدة في حياة المجتمع الإثيوبي مثل النظام الاتحادى الفيدرالي وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم. ومثل موضوع اللغة القومية علي المستوي الاتحادي واللغات القومية علي مستوي الأقاليم. وقد تأخرت هذه المرحلة قليلاً عن موعدها المقرر، حيث كان يفترض أن تنتهي من إعداد مشروع الدستور في أواخر عام ١٩٩٣، إلا أنها انتهت

في منتصف عام ١٩٩٤، وقامت الحكومة بنشره. وبات الدستور جاهزاً للإقرار والمصادقة عليه. فيما عدا بعض الموضوعات التي تبلور بشأنها أكثر من صياغة أو رأي مثل ملكية الأرض الزراعية، التي سبق أن أخضعت للتأميم في ظل نظام منجستو هيلى مريام السابق، وتخطيط حدود الأقاليم وتحديد عددها، وحق تقرير المصير للشعوب والقوميات في الدولة، وخاصة إجراءات وترتيبات ممارسة هذا الحق بعد إعلان الدستور الدائم. وعلي أية حال، فان الانتهاء من إعداد مسودة الدستور قد فتح الباب في شهر يونيو ١٩٩٤ أمام انتخاب الجمعية التأسيسية التي تتولي مناقشة مشروع الدستور، وكان لها حق التعديل وإعادة الصياغة بدون قيود مسبقة. وقد شاركت جماعات عديدة من أوربا وأمريكا وأفريقيا في الإشراف والمراقبة علي إجراءات الانتخابات، ووصفت بأنها كانت نزيهة وحرة. وتولت هذه الجمعية التأسيسية أعمالها عقب الانتخابات، واستغرقت حوالي سبعة شهور، وانتهت بالفعل في ديسمبر ١٩٩٤ من إقرار الدستور الجديد والدائم، وربما يتمثل الإنجاز الأكبر للجمعية التأسيسية في هذا الشأن في أنها استطاعت حسم إشكالية تقرير المصير للقوميات والشعوب الإثيوبية، حيث نص الدستور الدائم علي أن قيام الدولة إنما يتم بالاختيار الحر، وليس بالقصر والاجبار، ولجميع القوميات والأقاليم الحق في أن تطالب بتقرير المصير من خلال تصويت في المجلس التشريعي الإقليمي. فاذا أجيز هذا المطلب بأغلبية حددها الدستور، يرفع القرار إلي البرلمان الفيدرالي للمناقشة والمصادقة. وبموجب النص الدستوري، فان المطلب يعرض علي الاستفتاء الشعبي بالأقاليم في مدة

زمنيـة لا تزيد علي ثلاث سنوات منذ بدء العملية في المجلس الإقليـمي، فـاذا حـصل المطلب علي أغلبـية الأصـوات تقـبل الدولة النتـيـجـة، وهي الانفصال عن الدولة الإثيوبية، وتكوين دولة جديدة لهذه القومية.

* * * *

بانتهاء أعمال الجمعية التأسيسية، بات الطريق مفتوحاً أمام إجراء الانتخابات متعددة الأحزاب، فيما كان بمثابة الخاتمة لمسيرة استغرقت قرابة أربعة أعوام من العمل السياسي الانتقالي، إلا أن هذه المسيرة لم تتم بشكل سليم وتعاونى علي الإطلاق، وانما نشأت حالة من التباعد والتنافس بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية، وبشكل عام، فان هذا التباعد كان ناتجاً في أحد أهم جوانبه عن التعدد المذهل في الأحزاب والتنظيمات في إثيوبيا، حيث برز في الساحة السياسية الإثيوبية في الوقت الراهن العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية، ويزيد عدد هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية، حسب بعض التقديرات عن ٦٠ حزباً سياسياً في البلاد. ويعود التعدد الملحوظ للأحزاب السياسية في إثيوبيا إلي أن تلك الأحزاب تمثل التعبير السياسي - التنظيمي عن الكيانات القومية والقبلية القائمة في البلاد، حيث يصل تعداد سكان إثيوبيا إلي حوالي ٥٠ مليون نسمة منقسمين إلي ما يزيد علي ١٥٠ قبيلة، ويتحدثون حوالي ٩٣ لغة ولهجة، ويدينون بعشرات الديانات والمعتقدات السماوية والوضعية، وقد حرصت معظم القبائل علي إنشاء أحزاب سياسية خاصة بها، مما يعني أن الأحزاب السياسية في إثيوبيا تنهض في الأساس علي ركائز قبلية وجهوية، إلا أن الملاحظ مع ذلك أنه ليس هناك حزب أو تنظيم

سياسي واحد كبير يعبر عن القبيلة الواحدة بالكامل، وانما هناك حالة من التشرذم والانقسامات النسبية التي تشهدها كافة القبائل الإثيوبية، فقومية الأورومو، أكبر القوميات الإثيوبية شهدت نشوء العديد من الأحزاب، بعضها ارتضي دخول الانتخابات والمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية، بينما عارض البعض الثاني الانتخابات لأسباب سياسية، في حين اختار البعض الثالث منها طريق المقاومة المسلحة للنظام الحاكم. ومن ثم، أصبحت هناك ثلاثة أحزاب أورومية كبري، وعشرات الأحزاب الصغيرة، وتتمثل الأحزاب الكبيرة في : المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو، والجبهة الثورية المتحدة لشعب الأورومو، وجبهة تحرير الأورومو. أما الأحزاب الأورومية المعارضة سياسياً وعسكرياً للنظام، فأبرزها هي : جبهة تحرير الأورومو، والجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو. وفيما يتعلق بقومية الأمهرا، فإن الحزب الأكبر الممثل لها هو الحزب الوطني لشعب الأمهرا، ويشارك هذا الحزب بالفعل في النظام الحاكم، وليست هناك أحزاب أمهرية أخري ذات وزن، إذ أن جميعها صغير الوزن مثل حزب موامبسا، في حين أن بعض الأحزاب الأمهرية الأخري اختار معارضة الانتخابات مثل جبهة عموم الأمهرا، أما القومية التيجراوية، فتعتبر أكثر القوميات تماسكاً وتنظيماً بحكم قياداتها للتجمع الحاكم، والحزب الأكبر الممثل للتيجراى، الذي يعتبر العنصر الرئيسي في الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة، وهناك أيضاً بعض الأحزاب الصغيرة التي نشأت في أوساط قومية التيجراى، إلا أنها لا تمثل تهديداً لمكانة الجبهة الحاكمة بحكم قدراتها التنظيمية والدعم الشعبي لها، علاوة علي أن الجبهة

استطاعت أيضاً الحصول علي تأييد الكثير من الحركات القومية الصغيرة الأخري، والتي عملت علي دعم مرشحي جبهة التيجراى، وبالمثل فان لقومية العفر تنظيماً سياسياً متماسكاً هو جبهة تحرير العفر، مما أدي إلي ظهور عدة أحزاب جديدة أخري، أبرزها: المنظمة الديمقراطية لتحرير العفر، وأيضاً لشعب بني شنقول تنظيمه السياسي - الحزبي متمثلاً في حركة تحرير شعب بني شنقول، وظلت هذه الحركة محتفظة بتماسكها حتي العام الماضي، ولكن دوامة الصراع نشبت فيها، وظهر لذلك حزب جديد سمي «الحزب الديمقراطي لشعب بني شنقول وغرب إثيوبيا»، وبالإضافة إلي ما سبق، هناك العصبة الديمقراطية الصومالية التي تضم أكثر من ١١ تنظيماً صومالياً في إقليم أوجادين، وتقف هذه العصبة مع التجمع الحاكم، أنشئت في الأصل لمواجهة جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامي الصومالي اللذين يطالبان بانفصال الإقليم عن إثيوبيا، وقد أدي التعدد الهائل في الأحزاب والتنظيمات السياسية إلي قيام النظام الحاكم في إثيوبيا بوضع شروط صارمة للمشاركة في الانتخابات، وذلك لضمان الجدية وعدم تبديد أصوات الناخبين.

ومن ثم، فقد أدت هذه الوضعية إلي انفجار الخلافات والصراعات منذ البداية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية حول العديد من القضايا، وكان أغلب الصراع والخلاف منصباً بين كل من الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة بزعامة ملس زيناوي،وتعبر هذه الجبهة بالأساس عن قومية التيجراى من ناحية، وبين أحزاب وتنظيمات قومية الأورومو والأمهرا من ناحية أخري، وانطلق الصراع في جوهره من إحساس أبناء هاتين القوميتين بأن النظام الحالي الذي يسيطر عليه التيجراويون لم

يعطهم حقوقهم التي كانوا يطالبون بها، ذلك أن شعب الأورومو يعتبر نفسه بمثابة القومية الأكبر علي الإطلاق من حيث التعداد السكاني، لكونه يمثل ثلث سكان أثيوبيا، الأمر الذي دعى بعض الأحزاب والتنظيمات الأورومية إلي المطالبة بضرورة الحصول علي مكانة القيادة في التحالف الحاكم القائم في إثيوبيا، بينما يطالب البعض الآخر من أحزاب الأورومو، لاسيما ذات التوجه الإسلامي، بانفصال الأورومو تماماً عن إثيوبيا وتكوين دولة أوروميا الكبري، وبالمثل، فان أحزاب الأمهرا تستند في معارضتها للنظام الذي يسيطر عليه التيجراويون، علي أن الأمهرا يمثلون ثاني أكبر قومية في البلاد، كما أن عناصر الأمهرا تمثل الشريحة الأكبر وزناً وتأثيراً وفاعلية في النخبة السياسية والمثقفة في المجتمع الإثيوبي، وهو ما يمثل نتاجاً لاحتكار قومية الأمهرا للحكم في العهود السابقة.

وبالتالي، فقد أدي حنق قومية الأورومو والامهرا علي النظام الحاكم الذي يسيطر عليه التيجراويون، إلي خروج قطاعات كبيرة منهما من دائرة التحالف الحاكم. إلا أن الأحزاب والتنظيمات التي تنتمي إلي هاتين القوميتين قد اختارت أساليب مختلفة للمعارضة، حيث اختارت بعض هذه الأحزاب والتنظيمات طريق المعارضة السياسية السلمية في إطار قبول عام بالقواعد التي أجازتها الجمعية التأسيسية، بل والموافقة أيضاً علي البرنامج الزمني للانتخابات، وتبنت هذا الموقف تحديداً الجبهة الثورية المتحدة لشعب الأورومو وجبهة تحرير شعوب الأورومو (قومية الأورومو)، وأيضاً مثل الحزب الديمقراطي الوطني الإثيوبي والحزب الاتحادي الديمقراطي الإثيوبي وحزب مواميسا والرابطة الديمقراطية الأمهرية (قومية

الأمهرا). أما البعض الآخر من هذه الأحزاب والتنظميات، فقد اختار طريق المعارضة المسلحة، وهي تنتمي أيضاً إلي نفس القوميتين الكبيرتين، مثل جبهة تحرير الأورومو والجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو (الأورومو)، وجبهة الوحدة الإثيوبية ومنظمة الجيش المستاء (الأمهرا)، وتسعي هذه الأحزاب والجبهات المسلحة إلي تقويض الأمن والاستقرار في إثيوبيا، كما أن هناك معارضة قوية للغاية في إقليم الأوجادين الصومالى.

وعلي أية حال، فان هذه المعارضة السياسية والعسكرية لم تفلح في إعاقة عملية الانتخابات، ولقد فازت الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة بأغلبية المقاعد ٩٩٪ ومع ذلك، فان الجانب الأكثر إثارة للاهتمام يتعلق في الأساس بالاحتمالات المستقبلية للسياسة الإثيوبية، داخلياً وخارجياً، في مرحلة ما بعد الانتخابات، لاسيما علي الصعيد الاقتصادي، فمن المعروف أن الصراعات الداخلية الضارية والفساد الحكومي والتخبط السياسي الممتد قد تسبب في إفقار الدولة الإثيوبية تماماً، بحيث باتت في الوقت الراهن من بين أكثر الدول فقراً في العالم حسب تقديرات الأمم المتحدة، الأمر الذي يفرض عبئاً ثقيلاً علي الدولة، وقد عملت الحكومة الانتقالية السابقة علي تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وقواعد الخصخصة ودعم القطاع الخاص، ويساند هذا التوجه البنك الدولي والدول المانحة، مما أدي إلي تدفق الاستثمارات الأمريكية والأوروبية إلي إثيوبيا، وشكلت تلك الدول ما عرف بـ «اللجنة الدولية للوساطة شبه الدائمة في إثيوبيا»؛ بهدف ضبط الموقف والحيلولة دون تصعيد التوتر بين الحكومة الاتحادية والأحزاب والجماعات الأخري في البلاد، مما ساعد في الكثير من

الحالات علي الحفاظ علي قوة الدفع في مسار التطور الديمقراطي الإثيوبي.

وبالإضافة إلي ما سبق، فان التحدي الأكبر الماثل أمام الحكومة في إثيوبيا يتمثل في التشرذم السياسي الهائل، علي كافة المستويات. ذلك أن التفتت والتشرذم المذكور لا يقوم فقط علي مستوي القوميات الإثيوبية الكبري، ولكن أيضاً يندر أن توجد قومية واحدة متماسكة علي الصعيد السياسي - الحزبي في إثيوبيا ، أضف إلي ذلك، أن الجانب الأكثر خطورة لهذه الوضعية يتمثل في لجوء بعض الجماعات المعارضة إلي استخدام القوة المسلحة. سواء لتصفية خلافاتهم القائمة مع النظام الحاكم (مثل جبهتي الأورومو والأمهرا) أو بهدف الاستقلال بالإقليم عن الدولة الإثيوبية (مثل موقف جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامي الصومالي، اللذين يطالبان باستقلال الأوجادين). ومن ثم، فان جملة هذه التحديات تستلزم من النظام القائم في إثيوبيا قدراً أكبر من الحنكة والتوازن في إدارة شبكة التفاعلات السياسية والاقتصادية في البلاد ، بما يساعد علي تحقيق حالة أكثر رسوخاً من الاندماج والتكامل بين قطاعات وقوميات الشعب الإثيوبي، بدلاً من تفاقم خلافاتها إلي درجة الصراع المسلح، وعلي كل حال، فإن الرئيس زيناي يعد من الزعماء الأفارقة ، الذين يمتازون بالحنكة والمرونة السياسية، مما مكنته من الأستمرار في قيادة هذه الشعوب المتناحرة في إثيوبيا.

وهكذا، فما أن حدث التغيير العالمى ونشأت ظروف أدت إلى رفع الحماية الخارجية عن سلطة الأقلية الديكتاتورية الحاكمة، حتى حدث

الانهيار السريع، ثم تهاوى جيش النصف مليون أمام قوى الثورة الاريترية وحليفتها الجبهة الشعبية الديمقراطية، وسقطت الامبراطورية الاثيوبية وإلي الأبد.

الفصل الخامس

الصومال الجريح

القضية الصومالية والديمقراطية الغائبة

المحتويات:

١ - كلمة لابد منها: الصومال الجريح

٢ - الخلفية التاريخية والموقع الاستراتيجى

٣ - جذور الأزمة الصومالية وما تعانيه من حروب أهلية حتي الآن.

٤ - القبلية ودورها في تمزيق وحدة الصومال منذ الاستقلال.

٥ - فقدان السيادة القانونية والشرعية الدستورية .

٦ - الصومال بحاجة إلي إعادة صياغة الذات الوطنية

٧ - المصالحة والجهود التي بذلت إقليمياً ودولياً.

٨ - المسألة الصومالية وقفزة على طريق الحل الممكن.

كلمة لابد منها

الصومال الجريح أمة تبحث عن دولة:

إن الصومال لها خصوصية لدي أبناء الشعب الإريتري، وإن الإريتريين يعتبرون استقلالهم ناقصا ما لم يتحقق الأمن والأمان والاستقرار للصومال الشقيق، هذا الشعب الذي وقف - حكومة وقيادة وشعبًا - بجانب الشعب الإريتري في نضاله من أجل الحرية والاستقلال، مع الموقف السلبى لمعظم الحكومات الأفريقية وتأرجح بعض الحكومات العربية. نستطيع إن نقول أن الصومال البلد الأفريقى الوحيد الذي وقف مع إريتريا في استقلالها بكل حزم وقوة، وهذه حقيقة لابد من ذكرها ولذلك، فإن الشعب الإريتري يتألم لما يحدث في الصومال اليوم ، ويتمنى أن يخرج الصومال الجريح من أزمته المتفاقمة؛ ليعيش أبناؤه في بلادهم آمنين مستقرين، ولإعادة دولتهم وبنيتها الأساسية مهما كانت الظروف وبحكم منطق الأمور، لا يمكن لأية حرب أن تستمر إلي ما لانهاية.

وكما هو معلوم، فإن الحرب الأهلية الدائرة بالصومال الشقيق منذ عام ١٩٩١ ، أدت لانهيار كامل للدولة بمؤسساتها المختلفة الرسمية منها والأهلية، وأصبحت البلاد مقسمة لعدد كبير من الأجزاء يسيطر عليها ما يزيد علي ٣٠ فصيلا يحرك كلاً منها القواعد التقليدية السائدة بالقبيلة بما فيه الرغبه المحمومة في السلطة. وبعد ٧ سنوات شهدت الصومال كما شاهدنا مبادرات لم تتم واتفاقات لم تنفذ وتدخلات إقليمية ودولية لم تفلح وموت المئات والآلاف سواء بسبب الحرب الأهلية والأوبئة التي نجمت عن نقص مياه الشرب النقية وتدهور أنظمة الصرف الصحي، أو لنقص الأغذية فضلا عن تشرد ٢٨٥ ألف لاجئ بالدول المجاورة.

وبالرغم من كل ذلك ومع بداية عام ١٩٩٧ في ٢ يناير منه، تم الاتفاق بين زعماء الفصائل الصومالية الـ ٢٦، بعد محادثات استمرت شهرين في منتجع «سودري» بإثيوبيا، علي تشكيل مجلس الإنقاذ الوطني بزعامة علي مهدي محمد ويضم هذا المجلس ٤١ عضواً اضافة لتشكيل لجنة تنفيذية تضم ١١ عضوا، يرأسها بالتناوب ٥ أعضاء لهم سلطة التحرك والحديث نيابة عن المجلس، ونص اتفاق «سودري» علي تشكيل سلطة مركزية انتقالية أو حكومة مركزية وصولا - بكل المقاييس - للحل الوحيد للأزمة التي اكتوي بنيرانها شعب بأكمله.

وعلي أية حال، يعيش الصوماليون علي أمل وفرحة بعد اللقاء الذي تم بين السيد/ علي مهدي محمد والسيد حسين فارح عيديد وحلفائه للوصول إلي مصالحة قومية ولحلحلة الأمور وتأكيد الحوار الوطني العام.

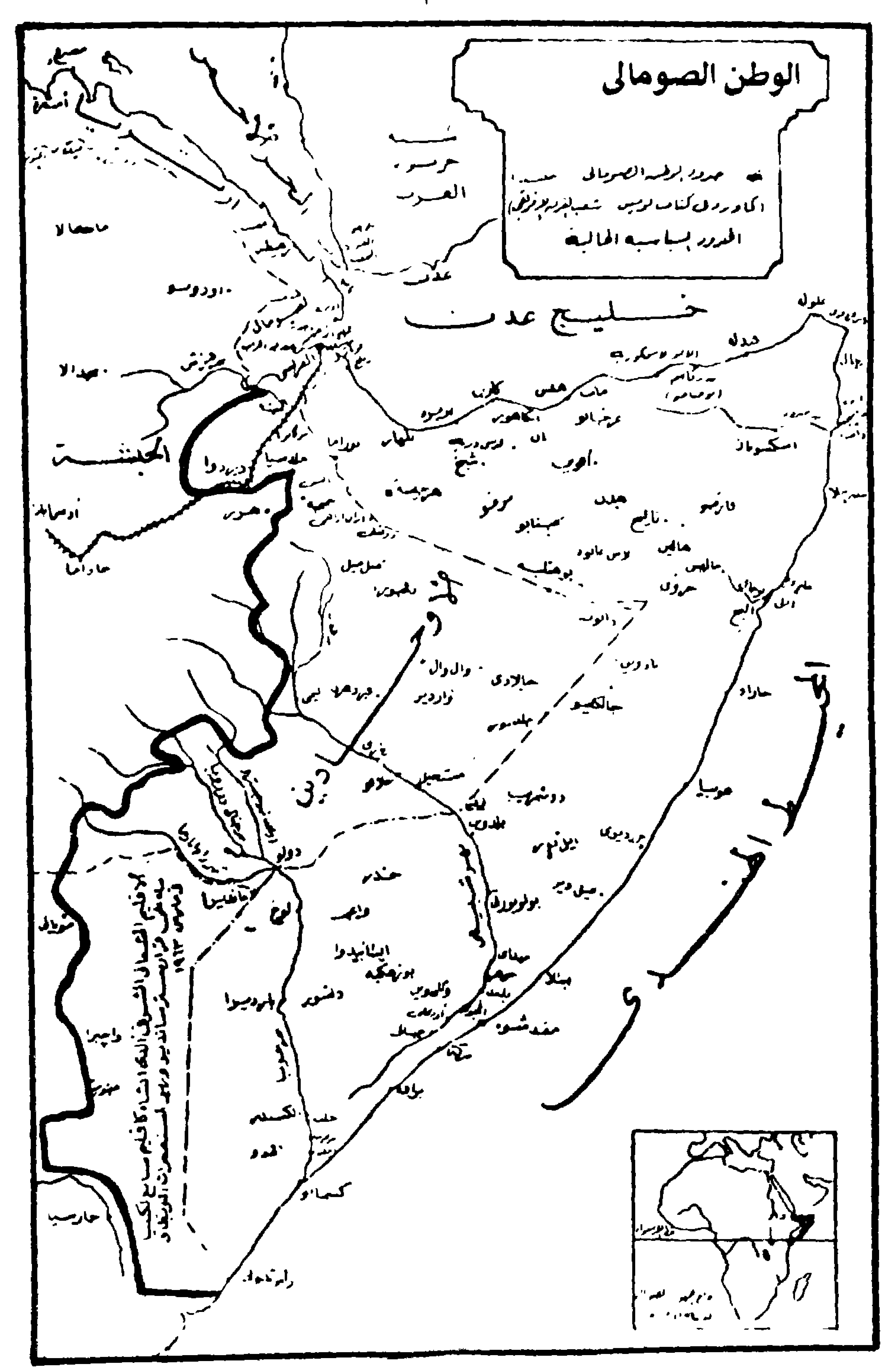
وتبشر تحركات الزعيمين والقوى السياسية والدبلوماسية بالأمل، خاصة بعد نجاح جهد المساعي، الذى قامت به جمهورية مصر العربية لحل الأزمة وبمباركة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لتنفيذ ما اتفقوا عليه. ويأتي دور مصر المقدر ثماره لإنجاح هذا المسعي مع الجهد الذى تقوم به إثيوبيا بتأييد أمريكي لحل الأزمة الصومالية، وهنا تبقي النقطة الأهم مع الجهد المصري الإثيوبي أمام القيادات الصومالية، وهي الإعداد لمؤتمر السلام المزمع عقده خلال هذه الشهور القادمة في بيداوا.

ولكى يكتمل بصيص الأمل، لابد على أبنائه أن يرتقوا فوق السلبيات، كما أنه مطلوب من كل الفصائل - بدون استثناء - أن يرتقوا

لمستوي الأحداث، وأن تسقط تناقضاتها الثانوية، وأن تضع مصلحة الصومال أولاً وأخيراً نصب عينها ، ومطلوب كذلك من كل القوي التي يهمها استقرار الصومال أن تضع نصب أعينها مصلحة الشعب الصومالى ومأساته التى يندى لها الجبين، وعلي رأس هذه القوي الدولية الولايات المتحدة الأمريكية والقوي الإقليمية أيضاً: جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وجميع القوي المحبة للحرية والسلام.

تعمدت أن أبدأ حديثي عن الصومال بهذه المقدمة، نتيجة للتطورات والأحداث المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والصومال علي أرض الواقع.

(خريطة رقم ٣)


الوطن الصومالى
الحدود السياسية الحالية
خليج عدن
الحبشة
عدن
هرجيسة
بربره
بوصاصو
كسمايو
مقديشو
المحيط الهندى

الخلفية التاريخية والموقع الاستراتيجي:

إن أهمية الصومال تكمن في موقعها الجغرافي، فقد تبلورت هذه الأهمية بعد فتح قناة السويس، بحكم موقعها المتميز في طريق الملاحة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي، هذا الطريق الذي حمل أول اتصال حضاري إلي العالم، إلي جانب أنه لا يفصلها عن الجزيرة العربية إلا مضيق باب المندب، إلي جانب أهميته الاقتصادية، ولهذا كان الصومال محط أطماع القوي الاستعمارية من أجل الهيمنة عليه واستغلال ثرواته وخيراته، ولوقف الزحف العربي الاسلامي الذي حمل الصوماليين لواءه إلي القرن الأفريقي وشرق أفريقيا وهذه حقيقة تاريخية لابد من الإشارة إليها؛ ولهذا ظلت المنطقة لا تعرف طعما للاستقرار، بل كانت الحروب والانتفاضات السياسية تشكل الصبغة المميزة للوضع العام في منطقة القرن الأفريقي، والذي يمثل الصومال عمقه الاستراتيجي[1]، وكما هو معروف فإن القوى الأوربية الاستعمارية وضعت الخريطة السياسية لأفريقيا بما يتناسب مع مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية، دون مراعاة مصالح الشعوب الأفريقية المتداخله سياسيا واقتصاديا واجتماعياً.

ومنذ دخول المستعمرين إلي الصومال لم تهدأ أو تستقر أحوالهم؛ حيث تصاعدت أشكال المقاومة والرفض للوجود الأجنبي قد أخذ يزداد يوماً بعد يوم وقامت القبائل الصومالية بانتفاضات وطنية، إلا أن المستعمرين استخدموا أساليب القمع والبطش وإجبار الشعب الصومالي علي الرضوخ لمشيئتهم بدون إرادته. ولقد عمل الاستعمار منذ دخوله الصومال علي تعميق التخلف في مختلف الميادين سياسيا واقتصادياً

(١) باشا أحمد عبدي: جذور الأزمة الصومالية، بحث منشور، في مجلة القرن الأفريقي.

واجتماعياً، كما عمل علي تعميق إثارة النعرات القبلية ومحاولة طمس الهوية العربية الإسلامية فيه. ومن الواقع أن ارتباط الصومال بالأمة العربية حضارياً ووجدانياً ليس حالة طارئة، بل إن العروبة ارتبطت في وعي الشعب الصومالي بالإسلام، وإن إشكال مقاومة الاستعمار ارتبط وتشكل علي أساس العروبه والإسلام. ولقد حاول الأستعمار النيل من روح كفاحه، من خلال محاولاته تطبيق القوانين الأوربية الوضعية، وتشجيع النعرات القبلية بدلاً من الشرع الإسلامي وضيق الخناق علي اللغة العربية؛ لفصل الصومال عن محيطه العربي.

نمو الحركة الوطنية في الصومال.

كانت بداية لنمو الحركة الوطنية والمقاومة الوطنية ضد الاستعمار، التي اتخذت تارة شكلها القبلي وطوراً الطابع السياسي؛ مما اضطر المستعمرين لعقد هدنة مع زعماء القبائل والتمركز في المدن الرئيسية، وكانت أبرز الحركات المقاومة.

ثورة الدراويش بقيادة الزعيم الوطني محمد عبد الله حسن[1]:

وكان السيد محمد عبد الله حسن قد قام بثورة عام ١٨٨٩ ضد الاستعمار البريطانى انطلقت من شمال الصومال؛ حيث قام المجاهد الكبير بسلسلة من العمليات الجريئة في مختلف الأقاليم الصومالية، إلحقت هزائم

---

(١) كان محمد عبد الله حسن الملقب بالملا وهو الاسم الذي عرف به في الدوائر الأجنبية باعتباره قائداً وزعيماً دينيًا، وقد ولد في ١٧ أبريل عام ١٨٦٤ بالقرب من بوهوتلي Bohotle في شمال الصومال وكان جده الشيخ حسن نور من قبيلة الأوجادين قد استقر هناك وتزوج من إحدى بنات قبيلة الدولباهنتى، وكان ينتمي إلي فرع (بهجرى) من الأوجادين الجنوبية التي كانت ولا زالت تحت الإدارة الجشية.

كبيرة بالاستعمار، نال الدراويش خلالها تأييد معظم أبناء القبائل الصومالية الذين التفوا حوله، وقدموا خلالها تضحيات جساماً من أجل الحصول علي حريتهم واستعادة أراضيهم وكرامتهم. وكانت حركة الدراويش فى تلك الفترة امتداداً لبعض الحركات الإسلامية كالثورة المهدية في السودان. ولقد تمكن الدراويش من إلحاق الخسائر الفادحة بالقوات البريطانية والإيطالية، وبعد فشل الاستعمار فى القضاء علي ثورة الملا محمد عبد الله، استخدموا الأسلحة الحديثة والطيران ونتيجة لقلة السلاح وظهور الخلاف بين الدراويش والقبائل الصومالية، أجهض المستعمرون هذه الثورة الشعبية المسلحة في عام ١٩٢١ . وإن انتكاسة هذه الثورة لم تكن لتطفئ جذوة الشعور الوطني والقومي المناهض للمستعمرين فى الصومال وفي هذا الصدد، نحن أمام شخصية وطنية بارزة لها دورها في التاريخ المعاصر للصومال، فقد استطاع الملا محمد عبد الله حسن بذكائه وسرعة استجابته أن يحقق ثقة ومكانة مرموقة بين أهل الفقه ورجال الدين منذ طفولته وشبابه، والذين أخذوا برأيه ولمسوا فيه التقوي والصلاح[١]، فكان بحق قائداً فذاً قدم المثل الرائع من أمثلة الجهاد ضد الإمبراطوريات الضخمة التى لديها من الإمكانيات المادية والبشرية أضعاف أضعاف ما لديه، وهكذا فإن قصة كفاح «ملا الصومال»[٢] ضد البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والأحباش قصة مثيرة، فقد ظل يناضل القوي المعبأة لإخضاعه سنينًا طوالاً ولم يعبأ بتهديد ولم تغره الهدايا والوعود، فما أروع رده علي رسالة القائد البريطاني التي كانت تنضح وقاحة وغروراً والتي جاء فيها:

---

(١) طارق عبد الواحد: بحث غير منشور، أعده لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية - بجامعة القاهرة عن الزعيم محمد عبد الله حسن.

(٢) السيد على أحمد فليفل: ((دكتور) مشكلة أوجاديسن بين الإحتلال الحبشى والانتماء العربى الإسلامى ١٨٨٧ـ١٩١٣ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٨٧.

«سننسـفك نسـفـاً إذا لم ترجع عن غـيك وإذا لـم تخـمـد ثـورتك الجنونية.. واعلم أن حكومة مجنون مثلك لن ينال منها شيئاً..»[١].

فكان رد بطلنا عليه:

«إلي الجنرال كوفل. قائد الشيطان، قد اطلعت علي رسالتك وفهمت منها جميع أغراضك الدنيئة وأغراض حكومتك الوضيعة. واعلم أن قواتكم التي تفاخرون بها لا تساوي لدي شيئا .. ومهما تكن الظروف لن أستسلم ولن أكون للشرك عبداً».

قال تعالي: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾[٢]*.

وهكذا كان جهاد بطلنا محمد بن عبد الله الحسن انعكاسا طبيعيا لهذا التصميم، فلم يرضى لبلاده أن تستسلم والخضوع للغاصبين بل قاتلهم بنية صالحة، وإيمان قوي وعزيمة لا تعرف الملل. ولقد اشتهر البطل في ساحة القتال ولكن الكفاح الذي غرس بذوره لم يلبث أن آتى ثماره، بعد أن خارت قوي الاستعمار في الحرب العالمية الثانية، ولم تستطع الصمود أمام القوي الوطنية والتيار التحرري الجارف الذي ساد العالم في السنوات الأخيرة.

مصر ودورها المميز في التاريخ الصومالي الحديث والمعاصر

وكان لمصر دور كبير وهام في تاريخ الصومال الحديث والمعاصر كما هو معروف، فقد شملت الإدارة المصرية بعض أجزاء الصومال في القرن

(١) محمد المعتصم سيد (دكتور) مهدي الصومال بطل الثورة ضد الاستعمار ص ٤. رسالة القائد البريطاني الجنرال كوفل إلى الملا محمد عبدالله حسن.

(*) قرآن كريم

(٢) وقد شاء الله جلت عظمته أن يحطم غرور المعتدين ويرد كيدهم، فأيد عبده الصالح الذي استطاع أن يلحق بأعدائه هزيمة ماحقة قتل فيها القائد البريطاني صاحب تلك الرسالة الغبية، وضاعت فيها هيبة «حكومة صاحبة الجلالة الملكة المعظمة» إنها حقا لعبرة لكل من طغى واستعلى وتجبر».

التاسع عشر، فعملت علي نشر التعليم في البلاد وأنشأت المستشفيات ونشطت التجارة، فعم الرخاء وظهرت بوادر نهضة في الصومال لم يشهدها شعبه من أمد طويل، فلما أرغم الاستعمار المصريين علي الانسحاب حل محل المصريين الاستعمار الأوربي؛ ولكن وعي الصوماليين الوطني كان قد اكتمل، ولم يخفَ عليهم الفرق الشاسع بين الإدارة المصرية التي كانت تأخذ بيدهم نحو التطور وترعي مصالحهم، وبين بطش المستعمر وأساليبه الاستغلالية وأنانيته التي لا حد لها لذلك كانت فترة الإدارة المصرية والتي امتدت من مصوع بإريتريا حتي هرر والصومال علي قصرها -- من العوامل الفعالة في إذكاء الشعور الوطني في منطقة القرن الأفريقى وعلي رأسها الصومال؛ مما ظهر في تصميم الشعب الصومالي علي عدم الخضوع للأجنبي.

وإذا كانت مصر قد أسهمت في تقدم الصومال في القرن التاسع عشر وفي خلق وعي قومي بين أفراد شعبه، فقد ارتبطت مصر أيضا بقصة استقلاله. ولم يكن من السهل علي الدول الاستعمارية أن تشاهد إمبراطوريتها وهي تتهاوي وتتفكك، فتستقل الشعوب التي كانت تسيطر عليها الواحد تلو الآخر.

فلجأت تلك الدول إلي التسويف والمماطلة في الاعتراف بحق هذه الشعوب في الاستقلال، كما حدث في أريتريا حتي يمكن أن تتبدل الظروف فتستمر في سيطرتها، وفرض علي الصومال أن يظل عشر سنوات تحت وصاية الأمم المتحدة قبل أن يحظي باستقلاله.

وعينت إيطاليا وصية علي البلاد في تلك الفترة[١]. وشكلت هيئة

(١) لم يكن اختيار إيطاليا وصية على الصومال بعيداً عن الأهداف الاستعمارية، إذ كانت فيما مضي تحتل الجزء الأكبر من الوطن الصومالي، ولم تكن صفحتها في حكم البلاد ناصعة البياض.

الأمم المتحدة لجنة وصاية لتراقب تنفيذ إيطاليا لشروط هذه الوصاية الدولية، وكان من بين أعضاء هذه اللجنة دبلوماسي مصري أَنِسَ إليه الصوماليون؛ لما رأوا فيه من صلابة في الحق وترصد لألاعيب الاستعمار. ولم يكن الشهيد كمال الدين صلاح بالشخص الذي يغمض عينيه عن المؤامرات التي كانت تحاك ضد مصير الشعب الذي بادله المودة والحب.

ولم يَرُق ذلك لقوي الشر والعدوان التي أدركت أن في وجوده خطراً علي خططهم العدوانية فكان أن اغتالته يد الغدر حتي يخلو الجو للمتآمرين، ولكن دماء كمال الدين صلاح لم تذهب سدي. فقد انتصر الشعب الصومالي لمبادئه بعد استشهاده وما لبث أن نال استقلاله برغم كيد الكائدين.

إن مشكلات الصومال لم تنته باستقلاله، كما سنوضح فيما بعد، فقد اقتطع الاستعمار مساحات واسعة من الوطن الصومالي الكبير ما زال سكانها يرزحون تحت الحكم الأجنبي، ولكننا نؤمن بحتمية التاريخ. والزمن كفيل بإعادة الحقوق إلي أصحابها طالما اتفقت كلمتهم وصحت عزيمتهم علي استعادتها. ولا شك فى أن مصر حتي يومنا هذا - تقف بكل شدة مع الصومال في محنته الحالية والتي لم تألو جهداً لنصرته وتخفيف معاناته والعمل من أجل لم شمله لاسترداد عافيته ووحدته، لتكوين دولته ومؤسساته الدستورية التي افتقدها.

المصالحة الصومالية والدور المصرى الأخير:

وهنا قبل أن نختتم حديثنا عن الصومال في هذا الفصل الذي أفردناه من هذا الكتاب لايسعنا إلي تشير الي الأعلان الذي أصدرته القاهرة مؤخرا عن المصالحة الصومالية يؤكد بلاشك أهمية الدور المصري في حل المنازعات والأزمات علي المستوى الاقليمي الأفريقي والعربي. وقد أبرزت الجهود التي بذلتها الدبلوماسية المصرية في إطار هذا الدورة أن المشكلات مهما تعقدت قابلة للحل، وأن أهمية التواصل إلي الحل تستعدعي استمرارية مواصلة الجهد المقدر حتي يتحقق، وقد سبق لمعرض السنوات الماضية كما ذكرنا سابقا بذل الكثير من الجهود من أجل تحقيق المصالحة في الصومال، الذي يشكل وحدة مهمة من الكيانين العربي والأفريقي، ولم يكن مقبولا إن تستمر الأزمة الطاحنة فيه والتي مضي عليها سبع سنوات وهكذا نجحت المساعي المصرية تنسيق جهودها من أجل إنهاء النزاع في الصومال.

مع الدول الأخري المعنية بقضية المصالحة الصومالية[1] وهذا الدور يحسب لمصر فى خطوة تاريخية تؤكد مكانة وزن مصر ورئيسها علي الساحة الدولية حيث وقعت الفصائل الصومالية علي اتفاق القاهرة للمصالحة والسلام في الصومال بعد جهود دامت متواصلة أكثر من خمسين يوماً دلت علي التصميم لدي المفاوضين لتحيق المصالحة بل والحفاظ على وحدة أراضي الصومال وسيادته الأقليمية وهو ما جرى اليه ودعمته الجهود المصرية أثناء المفاوضات وعلي مدار جهودها في السنوات الماضية ويقضى الاتفاق بقيام دولة فيدرالية وحكومة مركزية تنهي الحرب الأهلية ولإعداد

((١) سفير أحمد طه محمد: الدبلوماسية المصرية والمصالحة الصومالية جريدة الأهرام، ١٩٩٧/١٢/٢٦.

الي مؤتمر وطني يشارك فيه ٤٦٥ شخصية يمثلون طوائف المجتمع الصومالي بما في ذلك شمال الصومال.

وفي الحقيقة أن هذا الحل جاء مناسبا وموفقا، حتي ظلل الخلافات التي كانت قائمة فى الصومال من حيث اتفاق الفصائل الصومالية للمرة الأولي بأغلبية ساحقة علي تقاسم السلطة علي أساس إقامة حكم إتحادي (فيدرالي) مع الحكم الذاتي الأقليمي، وعلى تشكيل الدولة الصومالية انتقالية لمدة ثلاث سنوات، وعلي عقد مؤتمر للمصالحة في (بيداوا) في جنوب الصومال حتي ١٥ فبراير القادم يشارك فيه ٤٦٥ من ممثلي كل شرائح المجتمع الصومالي بما في ذلك شمال الصومال ويتم من خلاله انتخاب مجلس رئاسي من ١٣ عضوا -- ورئيسا للوزراء فصلاً عن الاتفاق علي تشكيل سلطة تشريعية وسلطة قضائية مستقلة كما تم الاتفاق علي جمع سلاح مختلف المليشيات، وإقامة شرطة وطنية هذه مخلص بنود الاتفاق، والمطلوب الآن دعم الجهود الوطنية الصومالية دوليا واقليميا لانجاح هذا الاتفاق.

والله الموفق ، ، ،

الموقع:

ومن المعروف أن الصومال تقع في القرن الأفريقي، وبرغم أن القرن الأفريقي يضم دولاً عديدة كما أوضحنا سابقاً من الناحية السياسية كإثيوبيا، وجيبوتي وإريتريا وكينيا والسودان والصومال؛ إلا أن الصومال له خصوصية في القرن الأفريقي علي شكل قرن في القارة الأفريقية جغرافيا.

وبالنسبة للحدود الجغرافية للصومال، فهي عبارة عن شبه جزيرة مثلثة الشكل في القرن الأفريقي يحدها من الشرق المحيط الهندي، ومن الشمال خليج عدن وجمهورية جيبوتي، ومن الجنوب كينيا ومن الغرب أثيوبيا والموقع الجغرافي للصومال يبرز بشكل واضح أهمية استراتيجية. والواقع أن الصومال تشرف علي المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وهذا مهم في زمن السلم والحرب معا، كما أنها تمثل مدخلا للإسلام والعرب معاً في قلب أفريقيا[1]. وقد أثير جدل كثير حول السلالة التي ينتمي إليها الشعب الصومالي: فمن قال إنه ينتمي إلي سلالة حامية، ومن قال إنه ينتمي إلي سلالة من أصل عربي، والحقيقة أنه ليس هناك أمة أو شعب في العالم ينتمي إلي سلالة واحدة، فكل الأمم والشعوب هى مزيج من سلالات وجنسيات مختلفة، ولها خصائص مشتركة تجعلهم يعيشون في مجتمع واحد بانسجام، وليس الشعب الصومالي شاذا عن هذه القاعدة. فهو مزيج من حامية شمالية، وحامية جنوبية وأصول عربية وزنجية، ويختلف النظام القبلي في الصومال عن سواه في الدول الأفريقية الأخري.

---

(١) علي إسماعيل محمد: الصومال ص ١٧، القاهرة.

(١) علي إسماعيل محمد: الصومال ص ١٧، القاهرة.

وتقع أرض الصومال في موقع فريد اهتم به العالم قديما - كما أوضحت - وحديثا، وقد كتب التاريخ وأجمع علماء الجغرافيا والآثار على أن شرق أفريقيا والجنوب الهندي والخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية من مواطن الحضارات القديمة[١]. والصومال تمثل في أفريقيا رأس الرمح حيث تقع في القرن وتعتبر أهم موقع في القارة، ومما يعطيها الأهمية ملتقى البحار: حيث يلتقي في شرق الصومال المحيط الهندي مع البحرالعربي في رأس جارادفوى، وفي الشمال يلتقي خليج عدن مع البحر الأحمر.

وتمتلك الصومال أطول ساحل في أفريقيا كلها ما عدا جنوب أفريقيا، حيث يصل طول الساحل حوالي ٣٣٣٥ كيلو متراً، ومما يؤكد قدم حضارة المنطقة وأهمها ما عثر عليه أخيراً في جنوب الصومال في بحيرة رودلف أقدم هيكل في المنطقة، وكذلك عثر علي هيكل آخر يوازي الهيكل الصومالي في تنزانيا[٢]. وكان بين قدماء المصريين والصوماليين علاقات قوية جداً، وكانوا ينظرون إلي أرض الصومال التى كانت مشهورة باسم بلاد «بونت» على أنها أرض الأجداد وأرض الآلهة والقدسية، وكانوا يسمونها بلاد العطور والبخور حتي وصلت هذه العلاقات ذروتها في عهد الملكة حتشبسوت، التي حكمت مصر في القرن الثامن عشر ق. م. حيث أرسلت بعثة رسمية إلي الصومال وتبادلت الهدايا مع حكامها، كما ازدهرت التجارة بين الصوماليين وكل من الفينيقيين واليونانيين والصينيين وسكان شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وبلاد فارس.

---

(١) عبد الرحمن عثمان الطويل: الصومال تاريخ وحضارة، ص١٤ الطبعة الثانية ١٥ / ١١/ ١٩٨٨ .

(٢) عبد الرحمن الطويل نفس المرجع السابق.

وتشير كتب التاريخ إلى أن أصول الصومال هى نتاج التزاوج مع العرب منذ أكثر من ألف عام، وأن صورهم وقسماتهم لا تختلف عن العرب.

ويقول الدكتور شلبي في كتابه: «إن معظم الصوماليين يرجعون بأنسابهم إلي العرب، ويشهد لذلك التشابه الواضح في الملامح بين المصريين والصوماليين، والذي لا يزال حتي العهد الحاضر والصومال بلد عربي بكل المقاييس حضاريا وجغرافيا وتاريخياً».

تجربة الديمقراطية الليبراليه في الصومال منذ بداية نمو الحركة الوطنية:

عود بنا إلي جذور الأزمة منذ بداية الحركة الوطنية في الصومال: كان عريقًا بديمقراطيته ونهجه السياسي منذ بداية الستينات وإعلان الاستقلال الوطني للصومال، ولقد برزت المنظمات السياسية التى كانت تطالب بحق تقرير المصير والاستقلال والوحدة، وبرز ضمن هذا الإطار حزب الشباب الصومالي في الشطر الجنوبي ليقود الجهاد ضد الاستعمار الإيطالي، بتقديم العرائض والمطالبة بالحرية وتحقيق طموحات الصومال في الاستقلال والوحدة، كما برز حزب الرابطة الوطنية الصومالية في الشطر الشمالي ليقود نضال الصومال ضد الاستعمار البريطاني، وشهد شمال الصومال سلسلة من المظاهرات الشعبية التي تطالب بجلاء المستعمر وتحقيق الاستقلال الوطني، وكان الوعي الوطني في الشمال مبكراً حيث صدرت أول صحيفة في سنة ١٩٤٨ باللغة العربية، لعبت دوراً بارزاً في بلورة الوعي الوطني ومناهضة المستعمر وكانت تطالب بالحرية والاستقلال،

إلا أن السلطات البريطانية قامت بإغلاقها واعتقال رئيس تحريرها (محمود وقاد أردح)[1]، وقاد حزب الاتحاد الديمقراطي كفاح شعب الصومال ضد الاستعمار الفرنسي «في جيبوتي» (الساحل الصومالي سابقاً) من أجل انتزاع استقلاله السياسي وحق تقرير المصير لهذا الشعب، وهكذا كان بروز الأحزاب السياسية في الصومال في فترة حق تقرير المصير وخاضت هذه الأحزاب نضالاً طويلاً ومتعدد الجوانب في مقاومة الاستعمار في الصومال، سواء كان في الشمال أو الجنوب أو ساحل الصومال في جيبوتي، وكان أهم أهداف هذه الأحزاب في تلك الفترة.

١ - الاستقلال السياسي وتحقيق وحدة الصومال الكبير بأجزائه الخمسة المقسمة كما أوضحنا سابقاً.

٢ - نشر التعليم مع محاربة الأمية والقبلية، ولقد لعبت الأحزاب السياسية دوراً إيجابياً في توعية الناس وتحريضهم ضد الاستعمار، وشهدت فترة الخمسينات سلسلة من المظاهرات الشعبية في المناطق الصومالية المحتلة تطالب بحق تقرير المصير والاستقلال الكامل، إلا أن الاستعمار كعادته واجه مطالب الشعب الصومالي العادلة بالقمع والبطش والإرهاب، واعتقال القيادات السياسية، مما أدي إلي تصاعد المد التحرري في المنطقة مع تصاعد ثورة ٢٣ يوليو في مصر ومقاومتها للاستعمار في أفريقيا وانعكاساتها في عموم منطقة القرن الأفريقي، في صراعها ضد الاستعمار من أجل حريته وكرامته وقضاياه الوطنية، ومن خلال نضاله الدؤوب وتضحياته الجسام تدم الشعب الصومالي الكثير في سبيل

(١) محمود يوسف أردح: من القيادات الوطنية الصومالية ومن العناصر الوطنية التي لعبت دوراً مؤثراً في نشر الوعي الوطني في مقاومة الاستعمار البريطاني.

استقلاله الوطني، وفي يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠، نال الشعب الصومالي في الشطر الشمالي استقلاله من الاستعمار البريطاني وارتفع أول علم صومالي في «هرجيسا» وتم جلاء القوات البريطانية، وتحولت مدينة «هرجيسا» إلي ملجأ للصوماليين الأحرار الفارين من المستعمر الفرنسي والأضطهاد الإثيوبي، ومنطلقا للمعارضة، وتشكل أول برلمان في الشطر الشمالي، وبعد حوار بين القوي الوطنية والضغط الشعبي مطالبا بالوحدة الوطنية بين الشطرين الشمالي والجنوبي، وتم إرسال وفد إلي الشطر الجنوبي وبعد مناقشات وحوارات واسعة، توصل الطرفان إلي تحقيق الوحدة بينهما لتكون أول حلم لتحقيق الصومال الكبير. وللتأريخ كان للإخوة الشماليين الدور الكبير في تحقيق هذه الوحدة وقاموا بتضحية، اعتقاداً منهم بأنها تحقق آمال وتطلعات الصومال نحو الركب الحضاري والتقدم، وبدافع السعي نحو الوحدة الصومالية الشاملة، وهو ما استغله الجنوبيون بفرضهم عدة شروط - مجحفة - سواء علي صعيد نسب التمثيل في البرلمان الموحد - الذي تم تشكيله من خلال دمج المجلسين النيابيين، اللذين تشكلا في كل إقليم قبل الاستقلال فحصل الجنوبيون علي ٦٧٪ من جملة المقاعد، إلي جانب استحواذهم علي المناصب العليا مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزارات السيادية بالإضافة للعاصمه[١]:

قيام جمهورية الصومال ١ يوليو ١٩٦٠ :

وبعد انتخابات، تسلم حزب وحدة الشباب الصومالي السلطة السياسية وتشكل برلمان، وانتهج النظام الطريق الليبرالي السائد في

(١) انتخب أدن عبدالله عثمان من الجنوب رئيساً للبرلمان الموحد ثم أول رئيس لجمهورية الصومال.

الغرب ورأى فيه حلاً للمشاكل التي كانت تعانيها الصومال، ومن أجل تحقيق مجتمع أفضل وإطلاق الحريات الديمقراطية (حرية التعبير والنشر).
ولقد كثرت الأحزاب السياسية التي افتقدت إلي أي برامج سياسية واضحة، كما انحرف حزب وحدة الشباب الصومالي عن النهج الوطني المستقل وأصبح يدافع عن المصالح والاحتكارات الإيطالية وهنا احتكر الجنوبيون المواقع الحساسة - كما ذكرت من البرلمان وقيادة الجيش، والشرطة مما أدي إلي استياء وتذمر بين أبناء الشطر الشمالي[1].

وفي يوليو ١٩٦١، قام الضابط حسن كيد بمحاولة انقلابية لفصل الشمال عن الجنوب بعد أن شعر الشماليون بالتهميش، إلا أن محاولته لم يكتب لها النجاح.

وفي ديسمبر ١٩٦٠، قدمت السلطة المدنية الدستور للاستفتاء، إلا أن بعض الشماليين قاطعوه[2].

الإتحاد الديمقراطي الصومالي:

وهو تحالف من العناصر الوطنية في الشمال والجنوب، وكانوا يرون أن حزب السلطة انحرف عن الخط الوطني الصومالي فالحزب الجديد رأي أن النظام الرأسمالي غير قادر علي تحقيق التقدم السريع، وأعلن أن الطريق اللارأسمالي (الاشتراكي) هوالقادر علي تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وطالب بتأميم البنوك، ومزارع الإيطاليين إلا أن الحكومة رفضت ولم تستجب لهذه المطالب وفي تلك الفترة دخل الحزب فى

(١) باشا أحمد عبدي: مرجع سابق ص ٤.
(٢) نفس المرجع السابق.

الانتخابات التي كانت قائمة، إلا أنه لم يستطع أن يكتسب قاعدة شعبية واسعة وظل يراوح في مكانه .

كما شهدت تلك الفترة صدور سلسلة من الصحف الصومالية؛ مستفيدة من الحريات الديمقراطية التي كانت قائمة في ظل النظام الليبرالي وأخذت تمارس نقدها، الموضوعي للحكومة المدنية وكانت تطالب بانتهاج طريق التطور المستقل، أي ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل وضرورة استغلال الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية وتوزيع عادل للسلطة والثروة بين «الشمال والجنوب»، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والرخاء للشعب الصومالي وضرورة خلق نهضة شاملة في مختلف المجالات وبناء المدارس والمستشفيات؛ من أجل القضاء علي الأمية والأمراض والقضاء علي الثقافات الاستعمارية المختلفة التي كانت سائدة في الصومال منذ الاستعمار، ومن أجل الحفاظ علي الثقافات العربية الإسلامية التى تعرضت إلى الطمس والتشويه.

وهكذا مع ترسخ هذا الواقع الجديد يومًا بعد الآخر، أخذت بعض التيارات من الشماليين في إعادة النظر في موضوع الوحدة من زاوية المصلحة الذاتية، واتجه برِّي بالحكم نحو النظام الشمولي علي أسس «الاشتراكية العلمية» كخط أساسي لسياسته، ولتبدأ مرحلة من الحكم الصومالي، تم خلالها حل جميع الأحزاب السياسية والجمعية الوطنية وإلغاء المحكمة العليا، وحكم برِّي البلاد من خلال المجلس الشورى الأعلى وفي يوليو ١٩٧٦، اتخذ نظام الحزب الواحد «الحزب الاشتراكى الثوري الصومالي» كأساس للحكم، بديلاً عن المجلس الثوري الأعلي الذي كان بكامله من العسكريين.

وهكذا يمكن إن نقول إن فشل التجربة الديمقراطية في الصومال في فترة نمو الحركة الوطنية منذ الأربعينيات والخمسينيات، لا يعود إلي التجربة الديمقراطية نفسها، ولكن إلي الممارسة والتطبيق وسوء استخدامها من القيادات السياسية في تلك الفترة، والتي كان ينقصها الوعي بالأحداث المتلاحقة التي شهدتها الصومال وبالاندماج الوطني. وتعتبر أزمة الاندماج الوطني في القرن الأفريقى علي وجه عام والصومال علي وجه الخصوص سببا في الصراعات الداخلية، وذلك كما أوضحت سابقًا أن دول القرن الأفريقي تتعارض فيه الانتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الوحدة، وقد أدي هذا الوضع إلي سيادة وهيمنة الروح القبلية، بدلا من مبدأ (المواطنة) ، وقد كان ينبغي أن ينصب اهتمام الجميع عمليا علي تأكيد شراكة الجميع في بناء الوطن وأهلية الجميع وأصالتهم في الانتماء إلي الجماعة الوطنية ولذلك، فإن الديمقراطية ينبغي أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في الصومال أو في أي مجتمع من مجتمعات القرن الأفريقي، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري، لتمكين أفراد الشعب لممارسة حقوق المواطنه من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم من جهة أخري. وبالرغم من أن الصومال يختلف عن بقية دول القرن الأفريقي، حيث إنه يتمتع بخصائص مشتركة وهي خصائص فريدة من نوعها، وتختلف عمّا سواها في أفريقيا السوداء، فهو شعب يدين بدين واحد هو الأسلام، كما أنه يتكلم بلغة واحدة وهي الصومالية، التي يقال إنها تنتمي إلي مجموعة اللغات الكوشية والحقيقة أنها لغة حية ذات خصائص نحوية حركية وحسية، وهي علي صلة باللغات القديمة كالفرعونية والإغريقية، القديمة

كما أن أكثر من ٧٠٪ من مفردات اللغة الصومالية لها جذور عربية وأصبحت اللغة الصومالية هي اللغة الرسمية في البلاد بجانب اللغة العربية.

وبالمقارنة بين إثيوبيا والصومال، كما أوضحنا سابقا، فإن ما حدث في الصومال جري علي خط معاكس تماما للمسار الإثيوبي، وإن أدي إلي حصيلة مقاربة حتي الآن فقد كانت للصوماليين بالفعل دولة إسلامية واسعة الأرجاء في القرن الأفريقي، وامتلك هذا الشعب عناصر الوحدة الدينية والثقافية والحضارية إلي أن وصل المد الإستعمارى، وهى تعتبر بداية نشوء الأزمة الصومالية التي يعاني منها حتي الآن. تم تقسيم الصومال إلي خمسة أجزاء استأثرت بأحدها فرنسا في جيبوتي، وبالثانى إيطاليا في الجنوب، والثالث بريطانيا في الشمال.. أما الرابع فتم إلحاقه بكينيا تحت الاستعمار البريطاني أيضا، والجزء الخامس كان من نصيب الأمبريالية الإقليمية المعتمدة في الحبشة ولكن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية جعلت الغالبية العظمي من الأرض الصومالية تحت السيطرة البريطانية (حوالي ٩٠٪) .وبعد الحرب واتجاه العالم إلي تصفية المستعمرات، اقترحت بريطانيا وضع كل الأراضي الصومالية تحت وصاية الأمم المتحدة علي أن تديرها بريطانيا، لكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا اعترضوا علي هذا الاقتراح. ثم رفضته الأمم المتحدة[(١)] . ولعل من المفيد هنا أن نشير إلي أن وزير الخارجية البريطاني في ذلك الحين «ارنسيت بيفن»، دافع عن وجهة النظر البريطانية بالإشارة

---

(١) فؤاد زيدان: مرجع سابق.

إلي أن الأجزاء التي احتلتها الحبشة هي امتداد طبيعي للصومال، وأن سلخها سيؤدي إلي حياة قاسية لنصف السكان الرعاة من الصوماليين[١] وكانت هذه الحقيقة نفسها تنطبق أيضا علي الامتداد الصومالي في كينيا ».

جذور الأزمة الصومالية وما تعانيه من حروب أهلية:

مع رياح التغيير التي أخذت تهب بشدة علي النظم الشمولية في أفريقيا منذ بداية التسعينيات، برزت أزمة الصومال كواحدة من أكثر الدول الأفريقية التي تعاني من محاولات إجهاض عملية التحول الديمقراطي، وهو ما تدلل عليه اتجاهات الأحداث والحروب الأهلية التى شهدتها الساحة الصومالية منذ انهيار نظام سياد بري في يناير ١٩٩١ وحتي الآن؛ مما نتج عنه إحياء سياسة النزعات القبلية والعشائرية التي ألمت بالمجتمع الصومالي برمته، والتي قادت بدورها الصوماليين إلي حرب أهلية دامية تفتتت معها بنية الدولة الصومالية مع الأسف الشديد وأعادتها إلي مرحلة ما قبل الاستقلال عندما كان الصومال مقسما إلي «خمسة أجزاء»؛ ولذلك لم تشكل عملية الإطاحة بنظام سياد بري، نهاية المطاف للحرب الأهلية الدائرة في البلاد، ولكنها كانت إيذانا ببداية مرحلة جديدة من الصراع الداخلي، يمكن إرجاعه إلي تفجر المشكلات التي يعتل بها جسد المجتمع الصومالي الشقيق - منذ الاستقلال - والتي فشلت معه الأنظمة الوطنية في إيجاد حلول جذرية لها، فجاءت الفصائل المعارضة لنظام سياد بري منذ أواخر السبعينيات ترسيخا للطابع القبلى والعشائرى المميز للبنية الاجتماعية الصومالية، وقد عكست هذه المعطيات حالة عدم

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل كتاب الأستاذ أحمد برخت ماح «ماذا يحدث في الصومال».

الاندماج الوطني، بإيجادها مصادر متجددة للصراع الداخلي لاسيما وأن النضال المسلح الطويل ضد النظام السياسي، أدى إلي تأكيد ثقافة العنف لدي مختلف الجماعات، كما تسبب في تكريس الانتماءات الأولية المختلفة[١].

وشكل الإخفاق في تحقيق وحدة الوطن أحد أهم عناصر التوتر وعدم الاستقرار في «جمهورية الصومال» فيما بعد، وكانت الحرب التى قادها الرئيس محمد سياد برى ضد اثيوبيا الاستعمارية حرب تحرير وطنية تستهدف توحيد مختلف الأقاليم الصومالية التى فتتها الاستعمار الغربى بالتواطؤ مع أباطرة الحبشة التى كان يدعمها الغرب الأمبريالى دومًا ضد شعوب المنطقة، الصومالية العفرية والاريترية وغيرها من الشعوب. نتيجة لهذه المواقف الوطنية للرئيس سياد برى انتقت ضده القوى الاجنبية ممثلة فى أمريكا والاتحاد السوفييتى وحلفائهم مما أدى إلى خلق جبهات معادية لنظامه الأمر الذى أدى إلى سقوط نظامه فى نهاية الأمر.

أما القوي السياسية التي قادت المعارضة ضد سياد بري، فقد ثبت حتي الآن مع الأسف الشديد أنها محدودة القدرة علي التفكير والإبداع واستنباط السبل المناسبة لتحقيق الوحدة الوطنية، وهي ما تفتقده الصومال الآن.

وضمن هذا الإطار، فإن ما يشهده الشعب الصومالي حاليا من هلاك سواء بواسطة البندقية والجوع لا يتحمل مسئوليته نظام سياد بري

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب: الصومال .. وتداعيات انهيار كدولة، السياسة الدولية - تقرير.

(١) انظر لمزيد من التفصيل كتاب الأستاذ أحمد برخت ماح «ماذا يحدث في الصومال».

وحده، وهو ما يجب أن تعيه قيادات هذه الفصائل وترتفع إلي مستوي المسئولية القومية للوطن؛ ولذلك يجب الإسراع بالجلوس في مائدة المفاوضات للوصول إلي حل جذري ترضى عنه جميع الأطراف، لإخراج البلاد والعباد من النفق المظلم الذى وضعت فيه.

الصومال بعد غياب سياد بري:

وهكذا الصومال بعد غياب سياد بري أفرز واقعًا لا يتوافق والدروس المستفادة، حيث سعت بعض الأطراف لفرض سيطرتها علي الحكم. ووفقا لقرارات مؤتمر جيبوتي للمصالحة الصومالية في يوليو ١٩٩١، استمر العمل «مؤقتا» بدستور ١٩٦١، الذى ينص على تكوين مجلس تشريعي من ١٢٣ نائبًا، وفقا لعدد محافظات الجمهورية قبل ١٩٦٩، وأن يكون السيد علي مهدي رئيسا مؤقتا لجمهورية الصومال، وأن يكون رئيس الوزراء من الشمال الصومالي، والتأكيد علي الوحدة الوطنية للبلاد، إلا أن التشكيل الوزاري الذي شكله الرئيس المؤقت لم يحظى بموافقة بعض القوي الصومالية، بالإضافة إلي احتدام الصراع المسلح داخل المؤتمر الصومالي الموحد بين الجنرال محمد فارح عيديد والرئيس علي مهدي، حيث كان يري عيديد أنه الأحق برئاسة البلاد لدوره في مطاردة قوات سياد بري جنوب البلاد. وبالرغم من وقف إطلاق النار بين الجانبين في مارس ١٩٩٢، إلا أنه يظل هناك تساؤل حول من يحكم الصومال اليوم؟ وكيفية توزيع الخريطة السياسية؟

هناك عدة عوامل كان لها تأثير كبير فيما حدث من تداعيات الأحداث المتلاحقة في الصومال، وهنا يجدر بنا الإشارة إلي جملة من

(١) أيمن السيد عبد الوهاب: الصومال .. وتداعيات انهيار كدولة، السياسية الدولية -

الملاحظات الأولية التي تختص بها الأزمة الصومالية؛ حتي يمكن تحديد زاوية المعالجة لتفهم التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة الصومالية، وذلك من خلال دراسة التركيب العرقي والسياسي والاجتماعي، باعتبار ذلك أفضل المداخل للتعرف علي حجم المشكلة وانعكاساتها وضمن هذا الإطار يمكن أبداء هذه الملاحظات:

أولاً: على الرغم مما يتمتع به الشعب الصومالي من وحدة عرقية وثقافية تكسبه مقومات الوحدة الوطنية، وهو ما لا يتوفر لدي معظم دول القارة الأفريقية، فإن فشل مشروع الوحدة بين الشمال والجنوب علي هذا النحو الذي تفرزه الأحداث يطرح معه العديد من علامات الاستفهام حول أسباب الفشل؟

ثانياً: افتقار المشكلة الصومالية للعديد من الأبعاد الدولية، أدي لزيادة درجة تفاقمها خاصة فيما يتعلق بالجانب الإنساني (نقص المساعدات الغذائية) وعدم الاهتمام الدولي - بالقدر الكافي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها قائدة النظام الدولي حتي هذه المرحلة.

ثالثاً: أن الصراع الحالي في الصومال، بما يطرحه من انهيار لدعائم الدولة ووحدتها الإقليمية إذا لم تتنبه القيادات السياسية للمستقبل والارتفاع إلي طموحات الشعب الصومالي في الوحدة والتقدم والرخاء، فسوف تسقط هذه الصراعات باستمراريتها للحلم القومي للصوماليين في إنشاء الوطن الصومالي الكبير، وإلي تقليص وتحجيم دورها القومي في منطقة القرن الأفريقي وهذا ما تتمناه القوي الاستعمارية والإقليمية الأخري؛ مما تنعكس آثاره بالتالي إلي شعوب المنطقة كلها .

رابعاً: بالنسبة للعامل الاقتصادي، فنجد أنه قد لعب دوراً في أحداث الصومال لا يقل بأية حال عن العامل السياسي والقبلي، في درجة تأثيره علي مجريات الأحداث، نحو تعضيد عملية الاندماج الوطني من عدمه[1]. فقد سعت النخبة الحاكمة لتقديم سياسات اقتصادية من شأنها أن تعزز سيطرتها بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال التشكيلات الاجتماعية التي كانت مرتبطة بها، الأمر الذي طرح معه مسألة عدالة التوزيع وسعي كافة الجماعات للحصول علي أنصبة متفاوتة من الثروة، إلي جانب تركز الاستثمارات الحكومية والخدمات في مناطق معينة هو ما خلق حالة من الصراع الاجتماعي الممتد بحيث أصبح الفساد والنهب بمثابة سلوكيات سياسية واجتماعية يشترك فيها معظم المكونات الاجتماعية علي نطاقات مختلفة، نتيجة لاستحواذ فئات معينة علي مكاسب لا تتوافر للفئات الأخري، وإذا ما أضفنا الظروف الطبيعية «الجفاف والتصحر» والعوامل الخارجية، فسنجد أن كافة هذه العوامل مجتمعة - بدرجات متفاوتة - كانت بمثابة المهيء للساحة الداخلية لأحداث العنف المتصاعد التي شهدتها الحرب الأهلية في الصومال.

خامساً: العامل القبلي والعشائري:

بالرغم من أن هذا العامل سوف نتناوله في موضع آخر من هذا الكتاب، إلا أن تأثيره جدير بالملاحظة وذلك بالنسبة للصومال ذى الطابع العشائري المميز للبنية الاجتماعية، فنجد أنه علي الرغم من كون الشعب الصومالي يتميز بكونه أكثر الشعوب الأفريقية تجانسا في الأصول

(١) مرجع سابق، ص ١٧١ .

العرقية والثقافية، إلا أن بنيته الاجتماعية تنقسيم إلي أربع قبائل رئيسية مع بطونها وفروعها المختلفة هي: الدارود ، والهوية، والرحويني و الإسحاق، لم تستطع النظم الحاكمه السابقة أن تصهرها في بوتقة واحدة باتجاه زيادة درجة الاندماج فيما بينها؛ الأمر الذي عكس ذاته علي طبيعة تكوين الفصائل المعارضة لنظام سياد بري منذ أواخر السبعينات. حيث نشأت نتيجة لإستحكام العداء بين نظام بري من ناحية وبقية قبائل الوسط والجنوب الصومالي من الناحية الأخري، وكان من نتيجته تكوين جبهات وحركات عديدة للمقاومة المسلحة يعبر كلٌ منها عن انتماء قبلي أو عشائري معين منها: الحركة الوطنية الصومالية التي نشأت في لندن ١٩٨٠ من قبائل اسحاق الشمالية.

والمؤتمر الصومالي الموحد الذي أنشىء عام ١٩٨٩ من قبائل ألهوية، والجبهة الوطنية التي نشأت عام ١٩٨٩ من قبائل الدارود بشكل أفرز معه تقسيم الصومال إلي ثلاث جبهات رئيسية: شمال ووسط وجنوب .

القبلية ودورها في تمزيق وحدة الصومال منذ بداية الاستقلال وحتى الآن.

لقد استقل هذا البلد في يوليو ١٩٦٠ وآلت إليه مصائره؛ ولكن الحكومات التي كانت تدير شئونه من أول يوليو عام ١٩٦٠ وحتي ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩، قد فشلت فشلاً ذريعاً في بناء أمة تستطيع الوقوف علي قدمها ومبنية علي أسس اقتصادية واجتماعية قوية. وقد أصبح الفساد والقبلية والمحسوبية والظلم وسرقة الأموال العامة، شائعة وأصبح وجود الأمة الصومالية مهدداً بالخطر. هذه هي الأحوال التي سبقت قيام ثورة ٢١

من أكتوبر عام ١٩٦٩ بقيادة سياد بري، وكان من المحتم تغير هذه الصورة المليئة بأحلك الظلام وهو ما قامت من أجل تحقيقه ثورة الحادي والعشرين من أكتوبر. لقد تفجرت هذه الثورة لكي تمحو التركة الاستعمارية في جميع أشكالها المختلفة، وتمرداً علي الأوضاع الفاسدة التي خلقتها العقلية السياسية التي حكمت البلاد لمدة تسع سنوات منذ الاستقلال، ولقد أعلنت الثورة أهدافها المعلنة المعروفة ومنها علي سبيل المثال: محاربة القبلية وخلق الوحدة الوطنية في إطار قومية واحدة. ودولة مركزية تؤمن بالمساواة والعدل والقانون.

ونحن في هذا البحث لا نتناول نجاح النظام وإخفاقاته، فهذا الموضوع له شأن آخر، ولكن يهمنا التأكيد علي خلق قومية صومالية وشخصية صومالية مستقله؛ لإنقاذ البلاد من الهاوية التي تتردى فيها. ومن المعروف أن الصوماليين، يمتازون عن غيرهم من الشعوب الأفريقية بخصائص الوحدة والقومية الواحدة فهم شعب أو جنس واحد من وجهة النظر الأنتروبولوجية، وذلك علي خلاف الكثير من البلاد، فإن الصومال لا تتعدد فيها القوميات ذات الأصول السلالية المتصارعة واللغات المختلفة والخلفيات التاريخية المتباينة، التي تخلف وراءها العديد من الحساسيات أو العداوات، وهي تخلو من الصراعات الدينية العنيفة التي يمكن أن تتفجر فتحطم وحدة الدولة والوطن[١].

وبرغم هذه المزايا الواضحة، كانت الصومال تفتقر إلي الوحدة الوطنية القائمة علي التجانس أو التقارب بين المستويات المادية والثقافية

---

(١) راشد البراوي (دكتور): الصومال الجديد فلسفة وأمل ص ص ٤٤ - ٤٥، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣ - القاهرة.

والحضارية بين الصفوف الاجتماعية، ومن ثم كانت تعاني من الفوارق المصطنعة، بسبب الانقسام القبلي والتباين الاقتصادي والتفاوت الثقافي؛ وفي اعتقادي هذه الفوارق هي التي كانت تحول دون إبراز الخصائص الأصلية أو الأصيلة للشعب الصومالي الذي يمتاز بها عن غيره من شعوب القرن الأفريقي. وكان في مقدمة أهداف الثورة القضاء علي هذه الفوارق، وخلق قومية، وشخصية صومالية مميزة وعلي رأس هذه المسألة القضاء علي القبلية والتي تعتبر آفات الصومال في الماضي والحاضر. ولا شك فى أن إلغاء القبلية يوجه ضربة حاسمة إلي أكبر عناصر الفرقة والتفرقة التي عانت وتعاني منها البلاد، وبذلك يغلق الباب أمام التيارات الأجنبية المضادة.

وكما هو معروف، إن القبلية هي من أخطر الأدواء التي تعانى منها بلاد أفريقية كثيرة، فقد كانت وراء الأحداث الدامية والاضطرابات والتدخل الأجنبي، مما شهدته دول البحيرات العظمى مثل الكنغو الديمقراطية (زائير سابقًا) بعد إعلان استقلالها عن بلجيكا في عام ١٩٦٠، كما تتكرر نفس المأساة بطريقة أفظع الآن فى كل من بورندى ورواندا وكانت هي أيضا الدعامة التي استند إليها دعاة الانفصال في نيجيريا وأغرقت هذا البلد الأفريقي العظيم في حرب أهلية ولولا صلابة قادته وحسن سياستهم، لعصفت بوحدته وربما استقلاله، وما يحدث الآن في الصومال من دمار وتشتت وتمزق يجب أن يأخذ منه الشعب الصومالي العبر والدروس؛ لأن السماح بالقبلية معناه الاعتراف بها وسحب اعترافه وولائه للدولة، وهذا ما يحدث الآن في الصومال ويجب تجاوزه وانصهار كافة الصفوف في بوتقة وحدة القومية وبهذا يحس الشعب بالقوة والعزة والكرامة، فى الوقت الذى يعيش فيه السكان حالة حصار أمنى نتيجة

قواعد الاشتباكات التي فرضها المسلحون[١]. وهكذا فإن القبلية أحرقت الأخضر واليابس، منذ استقلال الصومال وحتي يومنا هذا فتمزقت روابط المجتمع والتي كان من الممكن أن تكون عامل استقرار وأهمها وحدة الدين واللغة والعادات فبرغم أن المجتمع الصومالي مجتمع متجانس ومنسجم؛ ولكن لسوء الحظ أبعد المجتمع عن هذه المميزات التي كانت من الممكن أن تقوده إلي الوحدة والاستقرار فالازدهار[٢]. فى خلق أمه صومالية عظيمة ومتحدة بمتانة وقوة ولتلاحم بعضها ببعض للعيش في سلم دائم وآمن.

فقدان سيادة القانون وغياب الشرعية الدستورية.

ما يحدث الآن في الصومال فقدان سيادة الدولة والقانون حيث أصبحت حرمات الناس وممتلكاتهم يضحي بها علي مذابح القبلية والأهواء المحلية أو العائلية أو الشخصية الضيقة، ولقد شاهدنا بعد انهيار الدولة والقانون كيف كانت الأموال العامة نهبا يتقاسمه أهل القوة والنفوذ وأمراء الحرب، وكيف أصبحت الحياة تسلب من صاحبها بغير حق، بل وبغير سبب وبذلك أصبح القانون وعلي قمته الدستور موقع الانتهاك، فالمجتمع الصومالي أصبح عمليا مهشمًا: فنسيجه الاجتماعى تلاشي وتشتت مواطنوه وهكذا بسبب فقدان الدستور والقانون أصبحت الفوضى هي أسلوب الحياة السياسية وما كانت الفوضي أبداً لتبني أمة أو ترفع وطنا.

---

(١) شمس حسين: بعنوان أفكار لانقاذ المجتمع المهشم في الصومال، الحرب الأهلية، الحياة ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٢) الشيخ محمد حاج يوسف: في مقابلة مع جريدة الإصلاح ١٩٩٣/٤/٣ - العدد ١٨١.

المجتمع المدني كما تواضعت علي وضعه الشرائع السماوية والقوانين الوضعيه والمذاهب والفلسفات المعترف بسلامتها. هو الذي تعلو فيه كلمة القانون ويحفظ الأمن والنظام، وينظم العلاقات بين الأفراد والمجموعات والمصالح، مع كفالة الحريات وعندما نقول القانون، نقصد ذلك الذي ينبثق من مصالح الشعب وأهدافه ومن عقائده، السامية، ومن تقاليده السليمة والقادرة علي التلاؤم مع ظروف العصر[(١)].

وعندما خرج محمد سياد بري، رئيس الصومال السابق في ٢٦/ ١/ ١٩٩١ من قصر الرئاسة في العاصمة مقديشو فقد ظن الصوماليون أن خروجه سيأتي بالحل لمشاكل هذا البلد الصعبة والوضع الاقتصادي المتردى[(٢)].

وفى ذلك اليوم لاحت في الأفق بارقة أمل للصوماليين فبدؤا يتبادلون في الداخل والخارج التهاني والتباشير للتطلع إلي حياة أفضل ومستقبل مشرق قادم ولم يكن في خواطر الصوماليين أن الذين يتولون زمام السلطة بعده، كانوا من أبناء زياد الذين رباهم في الحكم معه ومن جيله الذين شاركوه في الحكم وساروا علي نهجه وأكثرهم من الذين شاركوه في الحكم وتمردوا عليه من بعد وقبل سقوطه بدلاً من إنقاذ الشعب من الانهيار، غير أنه كان في الحقيقة مدخلاً إلي مسلسل من العنف *الدامى بين أطراف هذا المسلسل الدامى*، معروفا باسم *الحرب* الأهلية في الصومال وكانت البداية في نوفمبر ١٩٩٠. أما النهاية، فليس في الأفق

---

(١) راشد البراوى (دكتور) مرجع سابق، ص ٤٧ .

(٢) وهنا للتاريخ نذكر أنه عندما غادر سياد برى العصاصمة مقديشو تركها عامرة بجميع مؤسساتها وجامعاتها وعناصرها. الأمر الذى يجعلنا نتساءل أين هذه المقومات التى كانت تتميز بها الصومال على المستوى المدنى والعسكرى حيث كانت تمتلك أكبر جيش في القرن الأفريقى.

ما يشير إلي أنها ستكون قريبة برغم الجهود الإقليمية والذاتية التي تقوم لإنهاء هذه المأساة في الصومال. وهكذا دمرت الحرب الدائرة في الصومال المرافق الاقتصادية القليلة في هذا البلد، وتركت أهله عرضة للجوع بصورة لم يعرفوا لها مثيلاً من قبل، وفوق هذا انقطاع الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء نتيجة للقتال المستمر حيث دمرت كل البنية التحتية للبلد.

وفى الصومال الآن في ظل هذه الفوضى القاتلة التي تسود البلاد. ومقابل الانضباط القاسى الذي كان يحكم الصوماليين زمن سياد بري، أصبح بعض الناس يذكره ببعض الخير مقابل كل الشر الذي يحكم ويتحكم في حياتهم الآن. ففى حين يرفض البعض هذا العطف والتعاطف مع ماضي سياد بري، ويحملونه مسئولية ما يحدث الآن بسبب إصراره علي التمسك بالسلطة، رغم نذر الانهيار ومقدمات الدمار، فإن بعض الصوماليين الذي عاصروا سياد بري في أيامه الأخيرة، يزعمون أنه كان جاهزاً لتسليم السلطة لأية جماعة سياسية منظمة ومسؤولة وقادرة علي قيادة الفترة الانتقالية والعبور من نظام عسكري شمولي إلي نظام ديمقراطي منفتح، وكان سياد بري نفسه قد أجاز، ووافق علي جزئية الاقتصاد عندما طبق سياسة الانفتاح التي أثري في ظلها معظم خصومه[1].

ومهما يكن من الأمر، فقد خرج زياد بري من مقديشو إلي منطقة نفوذه القبلي بمناطق المريحان قرب الحدود الكينية وكان خروجه بحق كارثة حلت بالصومال، حيث أخذت الأمور تسير رأساً علي عقب فأذاقتهم قيادات الجبهات الجديدة أسوأ مما كانوا يعانون منه أيام حكم سياد بري:

---

(١) سيد أحمد خليفة جريدة الشرق الأوسط ـ العدد ٥٨٠٠ جدة ١٥/ ١٠/١٩٩٤.

فقد زاد دمارهم وتخريبهم للبلاد والشعب في عام واحد، علي دمار من كان قبلهم في إحدى وعشرين عاماً، بل إن أعمالهم في القوة والإبادة أنست الصوماليين جميع همومهم أيام زياد بري رحمة الله عليه. والآن، ورغم تنظيم ونشاط جهود المصالحة، وبعد سبع سنوات من إنهيار الدولة في الصومال بكاملها، تبدو صورة الأوضاع في هذا البلد العزيز في غاية الكآبة؛ إذ يتدافع هاربا من بداخله لأن كل الوجود الدولي؟ بعد أن تدافع علي بوابة الحروب ذاتها من جحيم القتال ما يقارب نصف السكان حيث امتد فشل المعالجة من الداخل إلي الخارج، وتواصل الصراع القبلي بين أولئك الذين اعتقدوا دائما أنهم بحاجة إلي مكافأة علي ما فعلوه بسياد بري ونظامه، إذ ثبت أنهم لن يرضوا بمكافأة أقل من السلطة ذاتها ولو فوق أرض جرداء وبدون سكان[١].

الصومال بحاجة إلي صياغة الذات الوطنية:

إن التطورات السائدة علي الساحة الصومالية، سارت جميعها باتجاه انهيار نظام الدولة، كما أنها تكشف عن الدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه الصراعات القبلية من كونها مصدراً للصراع الاجتماعي، السياسي - الأمر الذي يجب معه طرح العديد من الأفكار علي عملية إعادة توزيع السلطة السياسية بما يتوافق والواقع العملي والوزن النسبي لكل المجتمعات الصومالية، بالإضافة إلي ضرورة تضييق الفجوة بين المستويات المختلفة تعددية الديمقراطيه الليبرالية ولتعددية الثقافة الوطنية، كما أوضحنا سابقًا وبالتالي الوصول إلي صيغة ما أو سياسة محددة تحسم معها قضية الصراع علي السلطة.

---

(١) سيد أحمد خليفة : مرجع سابق.

إن الصومال اليوم في حاجة إلي بناء دولة مؤسسية، تعتمد علي المؤسسات واللوائح الإدارية الحيوية وتحقق غاياتها، وخاصة بعد انهيار الدولة الصومالية، وهذه الغاية تعد من الأهداف النبيلة التي يجب أن يسعى إليها المواطن الواعي بمصالح حاضره ومستقبله والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل في هذا العصر، وهذا بحق يحتاج إلي دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والقبلية؛ من أجل بناء وحدة وطنية حقيقية قوامها القانون الذي لا يفرق بين مواطن شمالاً وجنوباً ، قانون يصهر كل هذه التناقضات، ويجعل كل مواطن ينتمي إلي الدولة ومؤسساتها المختلفة بلا وسيط قبلي أو حزبي وهذا ينقص الصومال ومحتاج إليه[١].

فيجب أن يكون الانتماء للوطن في المحصلة النهائية، هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك، كما يبرز دور الدوله في تعميق أسس السلم المجتمعي، الذي يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دوراً أساسيًا في تكريس هذه الأسس وتهميش أواصر الوحدة الوطنية. وفي هذا المعني يبدو الوطن وعاءاً فريداً وضرورياً، لأنه وطن التعايش والتعدد واستيعاب التنوع واعادة إنتاجه لوحدة وطنية متينة، ومن هنا لابد من التأكيد علي ضرورة الحوار بين جميع الفصائل الصومالية: لأن الحوار بين أبناء الوطن وقواه المختلفة والوحدة الوطنية متلازمان تلازماً لا يمكن الاستغناء عن أحدهما، فلا وحدة وطنية بلا حوار اجتماعي - أو سياسي، كما لا حوار فعال ومثمر في ظل التناحر الداخلي وغياب أدني عوامل الوحدة الوطنية، ولهذا من الضروري البحث الدائم عن أطر وصيغ وطنية، تحقق مفهوم الحوار في الدائرة الوطنية وهذا التصور

(١) محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية، ص ٥٤ مجلة الكلمة ـ العدد ١٣ ـ ١٩٩٣.

ينطبق علي جميع دول منطقة القرن الأفريقى، وليس بديلاً عن هذا التصور سوى الإحباط والفوضي المؤديين إلي الحرب الأهلية كما شهدتها الصومال، والحرب الأهلية كما نعلم لا يفوز وينتصر طرفٌ انتصاراً تاريخياً فيها، بل النتيجة هزيمة جميع الأطراف وليس هناك بديل تاريخي لمثل تلك الهزيمة سوي الديمقراطية.

المصالحة السياسية والجهود التي بذلت إقليميا ودولياً:

ومن خلال تتبعنا منذ بروز الأزمة الصومالية عام ١٩٩١ حتي يومنا هذا جرت عدة محاولات للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة علي السلطة، واشتركت فيها عدة أطراف إقليمية ودولية، استهدفت وضع حد لتفاقم الأزمة ومحاصرة تداعياتها علي النطاق الصومالي، والحيلولة دون امتدادها إلي الدول الأخري في المنطقة. ولعبت الأمم المتحدة الدور الأكبر في هذه الجهود، والتي باءت جميعها بالفشل للأسباب التالية علي المستويين الدولي والأفريقي:

- عدم الإدراك الحقيقي لطبيعة التركيبة القبلية والهيكل الاجتماعي في الصومال، والتعامل مع الميليشيات وزعماء الحرب علي أنهم خير ممثل للشعب الصومالي، وعدم الالتفات كثيراً لوضع هؤلاء في سياج التركيب القبلي في مختلف أنحاء الصومال.

- تقديم الأمم المتحدة حلولا جاهزة للأزمة ذات طابع نظري، سبق أن تبنتها في دول أخري فى القارة الأفريقية مثل ناميبيا وموزمبيق وأخيرا أنجولا، وعدم أخذها في الاعتبار الفروق الأجتماعية بين هذه الدول والصومال.

- اهتمام الأمم المتحدة والدول المشرفة علي عمليات المصالحة بمساندة فصيل علي حساب آخر، وفقا لما يتراىء لها وما يتفق مع مصالحها الذاتية أولا، بغض النظر عن أهمية وضع حل جذرى للأزمة الصومالية .

- اهتمام إثيوبيا كقوة إقليمية في منطقة القرن الأفريقى في محاولاتها لإنهاء الأزمة الصومالية للاعتبارات التالية:

أولاً: محاصرة احتمال انتقال عوامل هذه الأزمة إلي بعض أقاليمها التي تعيش نسبيا نفس ظروف الصومال.

ثانياً: محاولة تصعيد إحدى الفصائل الصومالية التي لا تتخذ موقفا عدائيا من إثيوبيا.

ثالثاً: ضمان عدم طرح موضوع الأوجادين الصومالي الذي تسيطر عليه إثيوبيا.

رابعاً: أبعاد تأكيد الدور الإقليمي لها، في ظل احتمال تنامي الدور السوداني، والإريتري والمصري في المنطقة.

خامسا: استبعاد الدور العربي والإسلامي، وخاصة المصري والسعودى، في حل الأزمة بمباركة أمريكية وإسرائيلية.

ولذلك لم تنجح حكومة أديس أبابا في أول اختبار لها في حل المصالحة الصومالية علي المستوي الإقليمي، وبالطبع فإن تشابك عناصر الأزمة الصومالية، وعدم رغبة بعض أطرافها في تدخل أديس أبابا بصورة مؤثرة للاعتبارات المذكورة، كان من العوامل الرئيسية وراء الإخفاق

الإثيوبي، فضلا عن تخوف إثيوبيا ذاتها من تحمل عبء غير مضمون نتائجه. ويمكن أن يؤثر مستقبلا علي وضعها الإقليمي، الذى تسعى إلي تثبيته وتكريسه وسط منطقة، مرجح لها أن تشهد أزمات أخري علي غرار الأزمة الصومالية[١].

على المستوى الداخلى:

* بروز تنافس حاد بين زعماء المليشيات والقبائل وأمراء الحرب في الصومال، فضلا عن انقساماتها الداخلية، سواء بالنسبة للسيطرة علي المواقع السياسية أو العسكرية، في حال وضع تسوية نهائية للأزمة أو بالنسبة لتشكيل حكومة انتقالية من بين مختلف الفصائل.

* مما زاد في حدة الأزمة في الصومال أيضاً عدم وجود شخصية قيادية تتجمع من حولها كافة الفصائل، والملاحظ أن معظم زعماء القبائل إما كانوا ضمن أعضاء النظام السابق قبل سقوطه، أو شاركوا في الحكم في فترات سابقة ضمن نظام سياد بري أيضا.

وعلي كل حال، فإن أثيوبيا بمباركة أمريكا، تقوم الآن بدور إيجابي لحل الأزمة الصومالية والمصالحة الوطنية المرتقبة، في مؤتمر بيداوا بالصومال. ونتمنى أن تكلل هذه المساعي بالنجاح وأن تجتمع جميع القيادات السياسية دون استثناء في هذا المؤتمر؛ لإنهاء مسألة الصومال والوصول إلي حل جذرى ترضي عنه جميع الأطراف.

---

(١) التقرير الإستراتيجي العربى: القرن الأفريقى بين التفكك وإعادة الاندماج ص ١٢٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٠٩.

المسألة الصومالية قفزة علي طريق الحل النهائي:

حقيقة لابد من تأكيدها وهي أن مصاب الصومال ناجم عن إلحاق الأذي بالنفس، مع التأكيد علي امتداد فترات التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي؛ حيث كان الصوماليون ضحايا التورط مع أطراف خارجية ويرجع ذلك إلي زمن بعيد عندما قطعت أوصال أراضي الصومال، كما أوضحنا في الخاتمة وتطرقنا إليه من جذور هذه الأزمة من أساسها. ومهما يكن من أمر، فإن الأزمة الصومالية الراهنة لها دور سلبي في الاستقرار والأمن في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وعلي أية حال، فإن الحل يجب أن ينبع من الداخل وأن تساهم فيه الفصائل الصومالية المتصارعة وكذلك القوي السياسية الصومالية الأخري. وجميع الفاعليات والمنظمات لإخراج البلاد من المأزق الذي تعاني منه. إن الصومال اليوم في عنق الزجاجة والصوماليون غارقون في متاهات وصراعات دموية لا مبرر لها وإن خفت حدة التوتر الآن، إنه بحاجة إلي مساعدة إنسانية دولية لإنقاذ الشعب المتضرر بسبب البندقية والجوع، ولكن في المقام الأول المسئولية تقع علي قادة البلاد السياسيين لإنقاذ بلادهم ووطنهم من الضياع قبل فوات الأوان والالتقاء والتفاوض حول صيغة للتعايش السلمي، تعيد السيادة الوطنية والوحدة القومية الصوماليه حتي يبني الصوماليون وطنهم من جديد، ليثبتوا للعالم أنهم شعب قوي وقادر علي تجاوز الأزمة والخلافات مهما كانت الظروف والمسببات .

ونتعشم أن يأتى الدور الإيجابى والجهد المقدر الذى تلعبه المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، لدعم الأشقاء فى الصومال العربى الإسلامى؛ لكى يسترد الصومال عافيته ووحدته، وإنه لمن

الأمـور الجـديرة بالاهتـمـام والإشـادة بهـذه المواقف الـنبـيلة التى تقـوم بهـا المملكة العربيـة السعـودية تجاه أشقائهـا ، واهتـمـامهـا بدعم شـعـوب منطقة القرن الأفـريقى؛ نتـيـجة للعلاقـات التـأريخـيـة والاسـتراتـيـچـيـة بين المملكة وهذه الشـعـوب، التى تكن كل حب وتقـدير للـمـملكة وحكومـتـهـا الرشـيـدة بقيادة الملك فهد بن عبد العزيز.

الحل الممكن:

وفي هذا السياق يكمن الحل في النقاط التالية بالإضافة إلي ما تقدم:

أولاً: ضرورة تشكيل سلطة مـركزية في جنوب الصـومـال؛ للتـغلب علي حالة الفوضي التي تعتري الأقليم، سواء بين فصائل المؤتمر الصومالي الموحد، أو بين حركة الوطنيين الصوماليين في «كسمايو»، بالإضافة لإقليم الوسط الذي تسيطر عليه الجبهة الوطنية الصومالية «الدارود».

ثانياً: البدء بحوار بين الشـمـال والجنوب بعد إنجاز مؤتمر المصالحة القـادم في بوصاصو، من أجل استـعـادة الإقليم الشـمـالي، عن طريق إقامة اتحاد فيدرالي يحقق للشماليين بعض الامتيازات ويجنبهم الآثار السلبية التي فرضتها الوحدة منذ عام ١٩٦٠، بالإضافة إلي اختيار سلطة مركزية تمثل الشمال والجنوب عاصمتها مقديشو. هذا علي المدي القريب.

أما علي المدي البعيد، فيجب علي كافة القوي السياسية الصومالية أن تعيد طرح كافة القضايا المصيرية والخلافية وإيجاد الحلول العملية لها. مثل قضية: الانتماء واللغة والثقافة والدستور والاقتصاد إلي غير ذلك من القضايا، التي من شأنها أن تعضد الوحدة الوطنية الصومالية في إطار الديمقراطية والتعددية السياسية. ويجب أن تفهم القوي السياسية لحقيقة

التحديات والعقبات التي تواجه الصومال اليوم وغداً. وأن تعمل من أجل تجاوز هذه التحديات بالاعتماد علي الذات، لأن الشعب الصومالي بالدرجة الأولي هو المسئول الأول والأخير عما جري في وطنه حتي الآن، وهو المسئول أيضا إذا لم يتوصل لحل للخروج من هذا النفق المظلم والأزمة الخانقة، وخاصة القيادات المسيطرة علي الوضع فإنها هي المسئولة بدرجة أساسية أمام الله والعالم، وأمام الشعب المتضرر من البندقية والجوع، وأمام التاريخ.

وفي اعتقادي، لم يكن أمام الفصائل الصومالية لحل أزمتها إلاّ فرصة المؤتمر القومي الوطني الوحدوي، علي أساس الاتفاق السياسي السلمي بين كافة الفصائل التى شاركت في مؤتمرات المصالحة أو التي لم تشارك فيه، مع إعطاء الفرصة لبعض الزعامات التقليدية والمثقفين والقادة الدينيين والشخصيات العامة، التي تهمها مصلحة الوطن العليا في عملية طرح الحلول للخروج من نفق الأزمة التي تمر بها البلاد، علي أن يتم في هذا المؤتمر للمصالحة الشاملة إقامة هياكل، وأن يقوم الاتفاق علي أساس تقاسم السلطة بين القبائل والعشائر شمالا وجنوبا وغربا بصورة متوازنة مؤقتا، إلي حين وضع دستور دائم تشارك فيه كافة فئات الشعب علي الأسس الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية في حكم الشعب والدولة.

وقبل أن أختتم حديثى عن الصومال وما تعانيه البلاد من الدمار الشامل، أتوجه بهذا النداء الصادق من الأعماق باعتبارى من أبناء هذه المنطقة المنكوبة، إلي الدول العربية والإسلامية والأفريقية والمنظمات الإقليمية العربية والأفريقية: أناشدهم باسم الإسلام والعروبة وباسم الأمانة التاريخية التي تربطهم بالشعب الصومالي الشقيق والعلاقات الأخوية والتاريخية، العمل السريع لانقاذ الصومال الجريح بكل الوسائل الممكنة

والمتاحة لوضع علاج سريع يسترد به عافيته ليعود عضوا صحيحاً في الأسرة العربية والإسلامية والأفريقية، بعد أن يتماثل للشفاء من كبوته التي ألمت به. إن الصومال القوى الموحد المتماسك والخالي من الصراعات الجانبية والقبلية هو السند الحقيقى للأمة العربية والإسلامية، وهو الامتداد الطبيعي والبعد الجغرافى والاستراتيجى للأمة العربية في منطقة القرن الأفريقى وحوض البحر الأحمر[1].

وبالتأكيد أن وحدة الصومال واستقراره يؤثر بلا شك في التوازنات المختلة حاليا، في منطقة القرن الأفريقى لصالح الأمة العربية والإسلامية.

واختتم هذا البحث بقوله عز وجل في قرآنه الكريم ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾[2]

صدق الله العظيم

(١) أحمد برخت ماح : ماذا يحدث في الصومال، ص ١٤ الطبعة الأولي ١٩٨٨ .

(٢) قرآن كريم سورة آل عمران [الآية ١٠٣.]

الفصل السادس

الديمقراطية والنضال من اجلها

المحتويات:

لم تعد الديمقراطية مطلبا ملحا للشعوب المطحونة، والتى تعانى من ديكتاتورية الحكومات، بل صارت مطلبا دوليا، وإنسانيا عاما. ولهذا فإن من الأهمية بمكان أن نتحدث عن الديمقراطية، وأهم ألياتها، نعنى التعددية السياسية والحزبية.

ولهذا فسوف نخصص الفصل السادس للحديث عن الديمقراطية، والفصل السابع للحديث عن التعددية السياسية والحزبية، وذلك حتى نرسخ القيم التى تعبر عنها الديمقراطية فى عقول أبناء وطننا الإريترى، قبل أن نوغل فى تحليل الحالة الإريترية.

الديمقراطية:

مفهوم الديقراطية:

عندما نتحدث عن مفهوم الديقراطية، فإننا نقصد به هنا معناه المتداول في عصرنا والذى ينصرف بالذهن إلي الكيفية التي تمارس بها السلطة أساسا، إلي نوع خاص من العلاقات بين «حقوق الإنسان والمواطن» لحق التعبير الحر وفق انتخاب الحاكمين ومراقبتهم... الخ[1].

وإن كلمة مفهوم الديقراطية قديمة فهي كلمة يونانية، وتعني كما هو معروف وشائع.. حكم الشعب نفسه بنفسه.

فالديمقراطية الراسخة لن تتحقق بدون استعادة التوازن المفقود بين قوة الفكر وقوة المال، بين القوة المستنيرة والقوة الغاشمة، وبين منطق العقل وحماقة الجهل. هذا التحدي مطروحاً على كل فرد منا يؤمن حقا بإريتريا وطنا للديمقراطية[2].

---

(١) محمد عابد الجابرى: نظام القيم في الثقافة العربية، الشرق الأوسط.
(٢) صلاح الدين حافظ: مسؤولية المعارضة.. ومستقبل الديمقراطية ص ٩٨ - القاهرة ١٩٩٣.

فـالديقـراطيـة الحـقـة، لا تـعني حـرية القلة في اسـتـلاب حقـوق الأغلبية، لكنها تعني تحقيق مصلحة المجموع في تناغم وتناسق اقتصادي واجتـمـاعي سيـاسي، يوازن بين مـصـالح الطبـقـات والفـئـات وتعني حل مشكلات المجتمع بالحوار الذي يفصل بين أصحاب المصالح الحقيقية وبين قـوى الضـغـط وأصـحـاب الأصـوات الأعلي؛ وليس كل مـا يردده أبواق السلطة من أن آراءهم وأفكارهم هي الصـائبـة وغيـرها كذب وخداع. وإنما بالحوار الديمقراطي المتكافيء المفتوح والرشيد تستطيع إريتريا أن تتـخطي فخ العنف والتدمير المنصوب، لتصل إلي الصـيـغة الأفـضل لبناء مجـتـمع الديمقراطيـة والرخاء، في إطار من التـوازن السـيـاسي والاجـتـمـاعي والتنوع الثـقـافي تسـتطيع به أن تـواجـه تحـديات المسـتـقـبل، وهي: تحـدي تدعـيم الاختيار الديقراطي بالممارسة العملية الحرة السليمة، وبحق كل الفصائل في بناء أحزابها وتنظيماتها، بدبلا عن حكم الفرد أو الدكتاتورية الحزبية، وتحدي بناء التنميـة العـادلة لمواجهة التـخلف الاجـتـمـاعي الذي تعـاني منه البـلاد، وتحـدي الاسـتـقـرار الأمني، والأزدهار. وهذا كله لايتم إلا بالديمقراطية، والتنمية والعدل الاجتماعي.

وعندما نطالب بالديقراطية لا نطالب بالمستحيل، بل هو حق مشروع للجميع وتمشيا مع المواجهة العالمية الطاغية، وبنفس التـغيير الديمقراطي بدلاً من مواجهة التغيير الثوري أو الانقلاب كما نشاهده اليوم في أفريقيا والتي أصـبـحت سـمـة من سـمـات «الحكم الدكـتـاتوري الذي لا يزول إلا بالعنف أو بإراقـة الدم»، في المناداة بالديمقـراطيـة كـخـيـار وأسلوب في حيـاتنا فكراً وسلوكاً وممارسة، فالديمقراطية السليمة هي إحدي أهم مفاتيح حل مشاكلها واليوم وقبل الغد.

والنضال من أجل الديمقراطية يؤمن بالتغير السلمي والهادي، وعبر تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، والتي تتضح دائماً من خلال الحوار المفتوح، ليس فقط بين الحاكم والمحكوم، ولكن أيضا بين الفئات الاجتماعية والقوي السياسية في المجتمع، والتي تؤمن بالشرعية الدستورية والقانون وتعمل في ظلهما ولا يحدث ذلك إلا بتوافر حقائق وقناعات ومبادىء أساسية، يجدر إتاحة الفرصة أمامها للتبلور والظهور في وضح النهار وإهمها:

١ - إقرار حقوق الإنسان الأساسية التي جاءت في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان - ١٩٤٨، والتي سبق للإسلام قبل غيره أن بشر بها قبل ١٤٠٠ سنة، وهي حقوق أصبحت اليوم مكتوبة في كل الدساتير والقوانين ولكن المهم ليس تدوينهما، إنما الأهم هو تطبيقها.

٢ - الاعتراف بالتعددية السياسية الفكرية والدينية والثقافية، وبالتالي فمن هذا المفهوم إقرار مبدأ تداول السلطة بين الفئات والقوى السياسية في المجتمع، علي أسس سليمة واحتكاماً للتصويت الحر النزيه.

٣ - إطلاق حرية الرأي والتعبير من خلال صحافة ووسائل إعلام حرة، تعبر عن هذا التفاعل بين فئات المجتمع، وتنشر بحرية هذه المبادىء الأساسية.

٤ - القبول بحق الشعب - فئات وطبقات وأفراداً ومنظمات - في المشاركة في صنع القرار، وتوجيه سياسة الدولة دون احتكار للحكم والسلطة.

٥ - الفصل الواضح بين السلطات، وتحديد المسئوليات وبخاصة

للمؤسسات المختلفة وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية الوطنية - حتي لا نتعرض كغيرنا من البلاد الأفريقية إلي روح المغامرة وشهوة الاستيلاء علي الحكم بالقوة، عند أول احتكاك أو اختبار جدي للممارسة الديقراطية.

وهنا، يجدر بنا أن نشير إلي أن كثيرين سوف يقولون إن هذ المبادىء النظرية الخمسة التي أوردتها في سياق هذا الحديث تنزع للمثالية، وتقلد الليبرالية الغربية، وإنها بعيدة عن الواقع الإريتري، وإنها تتجاهل حقائق الأوضاع وتقفز فوقها، وتحولها لنضج سياسي واقتصادي فكري لم يتحقق في الديقراطية الغربية إلا عبر قرون، لكننا نناقش بأنه عل الرغم من الاختلافات التاريخية والأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلي الرغم من اعترافنا بكل عوامل التخلف الكامنة في أعماق بلادنا، فإن هناك حقا قانونياً آخر هو قانون تراكم الخبرة والمعرفة والتجارب، الذي استفادت منه شعوبًا غيرنا وعلينا أن نستفيد منه.

وهناك بعض الأصوات التي تنادي بأن علينا لكي نحقق التحول الديقراطي أن ننتظر عشرات السنين، وهذا ليس بصحيح مع احترامي لوجهة نظرهم مهما كانت الأسباب، أو الرؤية التي ينشدون إليها، والصحيح حقا أن نبدأ من حيث انتهي الآخرون لا من حيث بدأوا..

وإني أعلم أن هذه إشكالية خلافية، لها أنصارها ومؤيدوها ولها مخالفوها ومعارضوها وخاصة في هذه المرحلة من تضالنا الوطني. ولكن طرحها للحوار والاجتهاد المستنير إيجابي في حد ذاته، سيعود حتما إلي تلمس الطريق نحو الديمقراطية الحقيقية في إريتريا والتي مارسها شعبنا منذ الأربعينيات في بداية نمو الحركة الوطنية في إثناء معارك حق تقرير المصير وكانت إيجابيات هذه الأحزاب أكثر من سلبياتها والتي كان لها

دور في بناء الوحدة الوطنية، وإقرار مبدأ الاستقلال الوطني الإريتري والمحافظة علي وحدته، ولذلك ففي اعتقادي أن نبدأ من حيث انتمي شعبنا في هذا المجال لأن إريتريا أعرق بلد أفريقي في ممارسة الديمقراطية عن غيرها من الشعوب الأفريقية - بأستثناء مصر - فهل نبدأ الخطوة الأولي في طريق الألف ميل، أم نركن إلي الاستسلام بالتغييب والتجهيل والتسطيح علي قولنا، ونعيش أسري الماضي والتاريخ القديم؟!

فأين نحن من خريطة المتغيرات العالمية؟! ماذا أعددنا وطنيا لكي نلحق بقطار عصر المتغيرات؟! أم أننا لازلنا نعيش أوهام الماضي، بينما الجميع يتطلع إلي آفاق المستقبل؟ ليتنا نفعل بإرادتنا الحرة، قبل أن يجبرنا الآخرون أو يسرقها منا غيرهم من هواة السلطة بل قبل أن يأتينا التغير والتحول رغم إرادتنا الديمقراطية التي ننادي بها والتي تنادي بها شعوب العالم، والتي كافحت من أجلها جماهير غفيرة في الشرق والغرب وأفريقيا، والتي توصلت إليها بعض الشعوب بعد صراع مرير مع الطغاة، أريقت فيه دماء وسقط فيه ضحايا بالألوف، بل بالملايين، كما في أوروبا الشرقية وغيرها، وهي بحق الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحكم الفردي، وتقليم أظافر التسلط السياسي، الذي ابتلت به شعوبنا في العالم الثالث.

إن جوهر الديمقراطية - أن يختار الناس من يحكمهم ويسوي أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لايعرفونها ولايدرون عنها.

فإذا عارضها بعضهم مع الأسف كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل[(١)].

---

(١) فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية ص ١٣٦، مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٩٩٣.

هذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقي التي وجدت البشرية لها صيغا وأساليب عملية، مثل الانتخاب والاستفتاء التام وترجيح حكم الأكثرية، وتعدد الأحزاب السياسية وحق الأقلية في المعارضة وحرية الصحافة واستقلال القضاء... الخ.

الديمقراطية في الإسلام:

ومن روائع القرآن: أنه ربط بين الطغيان وانتشار الفساد الذي هو سبب هلاك الأمم ودمارها، كما قال تعالي: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۝ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ۝ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ۝ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ۝ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ ۝ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ۝ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ۝ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ۝﴾[1].

وقد عبر القرآن عن «الطغيان بلفظ العلو» ويعني به الاستكبار والتسلط علي خلق الله بالإذلال والجبروت. كما قال تعالي عن فرعون:

﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ ۝﴾[2].

﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ۝﴾

(١) قرآن كريم: سورة الفجر، الآية ٦ -١٤.
(٢) قرآن كريم: سورة الدخان، الآية ٣١.
(٣) قرآن كريم: سورة القصص، الآية ٤.

ولم يقتصر القرآن - حملته على الطغاة المتألهين وحدهم، بل أشرك معهم أقوامهم وشعوبهم الذين اتبعوا أمرهم، وساروا في ركابهم، وأسلموا لهم أزمتهم، وحملهم المسئولية معهم.

ويقول سبحانه عن عاد قوم وهود: { وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ }[1].

ويقول جل شأنه عن قوم فرعون: { فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ }[2].

وإنما حمل الشعوب المسئولية أو جزءا منها؛ لأنها هي التي تصنع الفراعنة والطغاة، وهو ما عبر عنه عامة الناس في أمثالهم، قالوا: قيل لفرعون: ما فرعنك؟ قال: لم أجد أحداً يردني! وهكذا.

وأكثر من يتحمل المسؤولية مع الطغاة هم «أدوات السلطة»، الذين يسميهم القرآن «الجنود»، ويقصد بهم «القوة العسكرية» التي هي أنياب القوة السياسية وأظافرها، وهي السياط التي ترهب الجماهير إن هي تمردت أو فكرت في أن تتمرد.

ويقول القرآن في هذا الصدد: { إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ، }[3]، { فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ، }[4]؛

---

(١) قرآن كريم: سورة هود، الآية ٥٩.

(٢) قرآن كريم: سورة الزخرف، الآية ٥٤.

(٣) قرآن كريم: سورة القصص ، الآية ٨.

(٤) قرآن كريم سورة القصص، الآية ٤٠.

والسنة النبوية حملت كذلك علي الظلمة الجبابرة، الذين يسوقون الشعوب بالعصا الغليظة، وإذا تكلموا لا يرد أحد عليهم قولا، فهم الذين يتهافتون في النار تهافت الفراش، كما حملت علي الذين يمشون في ركابهم، ويحرقون البخور بين أيديهم، وهم أعوان الظلمة[1]. ونددت السنة بالأمة التي ينتشر فيها الخوف، حتي لاتقدر أن تقول للظالم: يا ظالم.

فعن أبي موسي أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال: «إن في جهنم واديا، وفي الوادي بئر، يقال له «هبهب» حق علي الله أن يسكنه كل جبار عنيد»[2]. وعن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منهم»[3].

كما جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة لازمة، بل جعل أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر، ومعني هذا أنه جعل مقاومة الطغيان والفساد الداخلي أرجح عند الله من مقاومة الغزو الخارجي، لأن الأول كثيراً ما يكون سبباً للثاني.

فليس الحاكم في الإسلام سلطة معصومة، بل هو بشر يصيب ويخطيء، ويعدل ويجور، ومن حق عامة المسلمين أن يسددوه إذا أخطأ، ويقوموه إذا أعوج[4].

وهذا ما أعلنه أعظم حكام المسلمين بعد رسول الله صل الله عليه

---

(١) فهمى هويدى: الاسلام والديمقراطية ص ١٣٩ ــ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة سنة ٩٣.

(٢) حديث شريف: رواه الطبراني بإسناد حسن.

(٣) حديث شريف: روره أحمد في السند.

(٤) نفس المصدر السابق ١٤٠.

وسلم، الخلفاء الراشدون المهديون الذين أمرنا بتتبعهم، يقول الخليفة الأول أبو بكر في أول خطبة له: «أيها الناس، إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني علي باطل فسددوني.. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته، فلا طاعة لي عليكم».

ويقول الخليفة الثاني عمر الفاروق: «رحم الله امرءاً أهدي إلي عيوب نفسي»، ويقول: «أيها الناس من رأي منكم في أعوجاجاً فليقومني..» ويرد عليه واحد من الجمهور فيقول: والله يا ابن الخطاب لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا وترد عليه امرأة وهو فوق المنبر، فلايجد غضاضه في ذلك، بل يقول: «أصابت امرأة وأخطأ عمر»! ويقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لرجل عارضه - فأصر: «أصبتَ واخطأتُ» «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»[1].

وهكذا، فإن عدالة السماء والعقائد الدينية وعلي رأسها الإسلام، قد سبقت الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها. ولكنه ترك التفصيلات لاجتهاد المسلمين. وفق أصول دينهم ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد أحوال المسلمين[2]، وميزة الديمقراطية أنها اهتدت خلال كفاحها الطويل مع الظلمة والمستبدين من الحكام والأنظمة الشمولية إلي صيغ ووسائل، تعتبر إلي حد ما إلي اليوم أمثل الضمانات لحماية الشعوب من شك المتجبرين.

---

(١) قرآن كريم: سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٢) فهمي هويدي: مصدر سابق، ص ١٤٠.

الديمقراطية ودولة الحق:

لقد قدمت الديقراطية نفسها في العصور الحديثة علي أنها أمثل نظام للحكم.. نظام يتحقق في انبثاق السلطة من الشعب، وتستمد السلطة مشروعيتها من الاقتراع العام، ويتحقق فيه توازن «الفصل» بين السلطات الثلاث[1] الرئيسية للمجتمع، وتضمن فيه الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وعلي رأسها حريات التعبير والانتماء. وتعتبر الديمقراطية أقل الأنظمة الحاكمة سوءاً، وهي تعتبر دولة الحق والقانون من وجهة نظر الليبرالية.. وهذه الأخيرة هي نموذج الدول العقلانية بالكامل، إذ أنه تقوم علي سلطة تحترم الحريات الفردية والجماعات وتمجد كرامة الإنسان وتحترم القانون، وتضمن لكل أفرادها جميع الحقوق العينية والحريات في دولة الحق والقانون، ويبلغ الفصل بين السلطات مداه، ومثلما أن القانون يضمن سلطة الدولة والواجبات المفروضة علي الأفراد؛ فإن الشق الأول من التسمية (الحق) يعني ضمان حقوق كافة الأفراد والجماعات، بل إنه يسمح بتأخير الحقوق وإيجاد سلطة مضادة تحميها، كالأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني (الاقتصادية والسياسية والثقافية) وتنظيمات المجتمع الأهلي(٢).

النضال من أجل الديمقراطية:

يجب أن يكون من بين الأهداف الرئيسيـــة للنضـــال من أجل الديمقراطية، هدف إعداد مجتمع ديمقراطي سياسي قابل للاستمرار، من

---

(١) السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية - السلطة التشريعية - السلطة القضائية.

(٢) محمد سبيل: هل الدولة الديمقراطية دولة الحق؟ الحياة، العدد ١٢٣٩٠، بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

الأحزاب السياسية الديمقراطية وأجهزة الحملات الانتخابية، التي تتنافس علي السلطة عبر انتخابات دورية حرة وعادلة وسليمة.

كيف يساهم المجتمع المدني في الديمقراطية؟[1]:

وهذا يتطلب النضال من أجل الديمقراطية، والقيام بإعداد مجتمع ديمقراطي سياسي قابل للاستمرار، من الأحزاب السياسية الديمقراطية وأجهزة الحملات الانتخابية التي تنافس علي السلطة عبر انتخابات دورية وحرة وسليمة، والديمقراطية تحتاج أيضا إلي بناء مجتمع مدني تعددي ينبض بالنشاط والحيوية. ومن دون مجتمع مدني لا تستطيع الديقراطية أن تتطور وتتحصن.

وكما هو معروف، أن مجتمعا مدنيا قويا لقادر علي المساهمة في تعزيز الديمقراطية بوسائل عديدة؛ من أجل ضبط سلطة الدولة وتعديلها. تشكل مجموعة قوية من الاتحادات المستقلة ووسائل الإعلام.

وحين تسيطر الدولة علي و سائل الإعلام، لا يعود هناك مجال للكشف عن مساونها والفساد فيها. وحين تكون وسائل الإعلام ببساطة، ضعيفة ومتخلفة من الناحية المهنية، دون أن تكون عرضة للخطر القانوني والمضايقات المستمرة، فإن الديقراطية تتعرض للاختلال.

---

(١) تعريف الديمقراطية كنظام للحكم له ثلاثة معالم رئيسية.

أ - المنافسة الشاملة علي سلطة الدولة من خلال انتخابات نظامية وحرة ومنصفة.

ب - الإفساح في المجال علي نحو موسع أمام الحصول عل حق المشاركة السياسية بحيث لايصار إلي استبعاد أية فئة اجتماعية من الراشدين.

جـ - توفر الحريات المدينة والسياسية، حرية الرأي والصحافة والتجمع والتقيد بحكم القانون، بالحد الذي يكفل أن تكون المنافسة والمشاركة علي الصعيد السياسي هادفتين وجديرتين بالثقة.

كما أن وجود مجموعة كبيرة من الفئات التي تصرُّ علي حقوقها والبارعة في وسائلها لفرض مصالحها، يمنع السلطة من الوقوع تحت سيطرة مصلحة فئة واحدة، ويجبر الدولة علي الرضوخ لمحاسبة مواطنيها، وعلي التجاوب مع مطالبهم واهتماماتهم[1]. وتتمثل هذه المجموعات الفاعلة - في المنظمات الجماهيرية، مثل: رجال الأعمال والمنتجين، واتحادات العمال، النقابات المهنية، واتحاد الفلاحين، واتحادات الطلاب والشباب، واتحاد المرأة، كل هذه النقابات والفئات تستطيع أن تمارس الضغوط في سبيل مصالحها المختلفة، كذا المنظمات العرقية والثقافية والدينية.

هذه الأنماط من التنظيمات تسهم، انطلاقاً من طبيعتها الخاصة ومن أهدافها، في توطيد الديمقراطية بأساليب متعددة ومن خلال دعواتها الصريحة لتعزيز الديمقراطية، وفي الوقت نفسه من خلال ما تلجأ إليه من إجراءات ديمقراطية لتداول الآراء والمشاركة علي الصعيد الجماهيري، والتي توظفها ضمنيا لتحقيق تلك الغاية.

وتستطيع الاتحادات المستقلة كما أوضحنا، المساهمة في تكريس الديمقراطية، إذا كانت في شؤونها الخاصة تحكم ذاتها بواسطة الإجراءات الديمقراطية، وبالطبع تحترم وتعزز الأفكار الديمقراطية حول المشاركة والتسامح والتعاون والمحاسبة والانفتاح والثقة في أن بإمكان أي اتحاد أن يصبح «مدرسة حرة كبيرة» من أجل الديمقراطية إذا كان يغرس هذه الأفكار، وهكذا، فإن المجتمع المدني الذي يتجاوز هذه الأفكار باستمرار،

---

(١) لاري دايموند: النضال من أجل الديمقراطية التعددية في العالم النامي، دار الساقي، الطبعة الأولي، بيروت، ١٩٩٥.

لا يعد حليفا للديمقراطية مهمايكن تنظيمه مستقلا وناشطا. وهنا يحضرنا سؤال: كيف تكون الديمقراطية فعالة بجانب ما تقدم ذكره؟

وتحقيقا لهذا الهدف ولكي تكون الديمقراطية فاعلة، يتوجب العمل بها علي مستوي القمة كما علي مستوي القاعدة أيضاً، علي مستوي أداة الحكم الإقليمي والمحلي. ويتطلب التدريب الفعال والعمل المكثف للقياديين مع مجموعات صغيرة من الأفراد لفترات طويلة، ولا تكفي أن يتعلم الناس قيمة الديمقراطية فقط، ولكن أيضاً أهمية تلطيف حدة الولاء الحزبي، وبالتالي، احترام الأحزاب ووجهات النظر المختلفة.

وخلاصة القول: أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية: مثل الاعتدال، والتسامح واللطف والفعالية والمعرفة والمشاركة. ويتطلب أيضاً إيماناً عاما بشرعية الديمقراطية وكمبدأ عام بأن الديقراطية هي أفضل شكل ممكن من أشكال الحكم يمكن إقامته في وطنهم، وترسيخ سيادة القانون، واحترام القوانين الديمقراطية والمحافظة عليها[1].

إن الديمقراطية هي الضمان من السلطة المطلقة التي ينهجها الحكام- في الدول النامية بادعائهم سلطة التشريع والتنفيذ معاً - مما يفتح لهم باب الطغيان ويمكنهم من استعباد الأفراد والشعوب، عن طريق العبث بالقوانين والدساتير الوهمية التي يفرضونها علي شعوبهم، بحجة أن مصدرها الدولة، التي يستطيع كل طاغية أن يسيطر علي حكمها بانقلاب عسكري، أو عصبية قبلية أو عنصرية أو طائفية أو حزبية[2].

(١) لاري دايموند: مصادر الديمقراطية، دار الساقي - بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٣.

(٢) توفيق محمد الشناوي «دكتور»: أعلي مراتب الديمقراطية «الشوري»، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٦.

فكما هو معروف، فإن أقصي ما وصلت إليه الدساتير العصرية هو فرض احترام الحريات الإنسانية للأفراد والشعوب، وجعلها حدودا لسلطات الحكام وقيودا دستورية علي سلطات الدولة، وأن الديمقراطية تتفق مع الشوري. وكما هو واضح، فإن الشوري في الإسلام أساسها حقوق الإنسان الفطرية وحرية الأفراد والشعوب، التي قررتها شريعة الإسلام الإلهية وعقيدة التوحيد الفطرية قبل وجود الدولة، فهي التي تنشيء الدولة وليست الدولة هي التي تقرها، ولذلك فرض القرآن الكريم الشوري في المجتمع المكي قبل إنشاء الدولة، وجعل حرية الرأي للأفراد والجماعات هي الأصل في تكوين المجتمع قبل إنشاء الدولة والانتماء إليها.

وأنشئت الدولة وسلطانها بعد ذلك «بالشوري» كمؤسسة سياسية لحماية تلك الحريات، فهي إنما تنشأ نتيجة للإرادة الجماعية التي قررتها الشوري وأنشأتها ووضعت لها الأساس الذي تسير عليه، فالشوري تجعل الحرية هي الأصل في المجتمع؛ لأنه تفرض احترام الإدراة المشتركة للجماعة التي مارست حريتها في تقرير مصيرها وتنظيم أمورها وإقامة حكومتها بالشوري.

ونخص بالذكر منها حرية الحقوق والحريات الإنسانية والضوابط الاخلاقية ومن هنا، نستطيع أن نقول إن الشوري هي إسهام أفراد المجتمع وتعاونهم بالتشاور الحر قبل اتخاذ القرارات، فهي تضمن لهم جميعا بما فيهم الطوائف والأقليات حق الحوار الحر، ومناقشة الحجج والمبررات التي يقدمها جميع المشاركين في الحوار؛ لأنه حوار يدور حول القيمة الموضوعية لكل رأي وحجته ومدي تحقيقه لمباديء الحق والعدل.

ومعني ذلك، أن الشوري هي منهاج واضح وصريح لضمان سيادة القيم الأساسية والمثل السامية في الشريعة الإلهية، وأهمها في نظرنا مبدآن أساسيان هما: الحرية التي لا توجد شوري بدونها، والعدالة؛ التي تتخذ أساسا لترجيح رأي علي رأي آخر، هذان المبدآن هما أساس حجة القرار الصادر عن الشوري، وهما لذلك أكبر الضمانات التي تحمي الحريات من طغيان السلطات واستبدادها، حتي ولو كانت هذه السلطات تمثل الأغلبية - تمثيلاً صحيحا أو زائفًا كما يحدث في أغلب الأحوال[1].

إن الله سبحانه وتعالي عندما فرض علينا أن يكون الأمر شوري، أراد بذلك أن ينبه الذين يشاركون في الحوار قبل القرار أو بعده إلي أنه يجب علي كل منهم أن يقنع الآخرين أن رأيه من الناحية الموضوعية هو الأقرب للحق والعدل الذي تفرضه الشريعة والعقيدة.

قال تعالي: { وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ }[2]

صدق الله العظيم

وقال تعالي: { فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ } [3]

وهكذا، فإن الديمقراطية لا تتعارض مع الدولة القويه ذات السلطة

---

(١) توفيق محمد الشناوي: مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) قرآن كريم: سورة الشوري، الآية ٣٨.

(٣) قرآن كريم: سورة آل عمران، الاية ١٥٩

الراسخه والقانون السائد المحترم، والهيبة المؤثرة، ولا تقوم إلا في مناخ ديمقراطي، وعبر مؤسسات مدنية نشطة، وفي ظل حرية الرأي والتعبير السائدة. أما الدولة التي تكبت الحريات وتقهر الرأي وتمارس الدكتاتورية- تحت أي مسمي وبأي شكل - وتخضع الرأي وتحجب حرية الصحافة، فهي دولة خائفة مهتزة غير واثقة من ممارستها التي لاتنسجم مع مبادىء الديمقراطية. مثل هذه الدولة حتما لاتصمد أمام نسمة هواء، فما بالك بالريح العاصفة. وفي اعتقادي أن البديل الذي نعتقد في صحته وسلامته علي المدي القصير والبعيد أيضاً، هو حتمية التواؤم والتوافق والتناسق، بين قوة الدولة وسلطتها ، وبين ديمقراطية العمل والممارسة وحرية الصحافة والرأي والتعبئة، في إطار العدل الاجتماعي والتسامح الفكري الذي يملأ البطون ويحرك الإبداع في وقت واحد، بدون اقتحام الجيش كآلة للقهر، وحماية السلطة الدكتاتورية فالجيش منوط به مهمة مقدسة أخري وهي مسئولية حماية المجتمع والدفاع عن الوطن.

وهكذا بمقتضي ذلك كله أن يصبح المجتمع بكل ثقله في الساحة، ومكلفا في كل حين بالتصويب والتصحيح لكل عوج يراه، وبالتنادي للأمر بالمعروف إذكاء للتعاون علي البر والتقوي، ومن ثم، فالسلطة ليست وحدها في الساحة، وإنما إلي جوارها مجتمع حي لا تغمض له جفن وله دور إزاء ما يجري، وإلا استحق عقاب الله ولعنته.

وخلاصة القول: إن الخلايا النشطة في هذا المجتمع، قد بدأت تفيق وتتحرك وتنشط بين الجماهير الأريترية. وخاصة الموجودة في الخارج حيث بدأت تستعيد عافيتها، بعد طول غياب أو تغييب، وإن هذا التحرك يجري في المسار الإيجابي الراغب في تدعيم الديمقراطية ودفعها لمزيد من

الأزدهار ولذلك يجب ألاّ تنزعج السلطات الحاكمة في إريتريا من هذه الصحوة، بعكس ما يراه صغار المنتفعين وكبار المزايدين من الراكبين لكل موجة، المصفقين لكل موكب[١].

(١) مصدر سابق، ص ١٥٨.

الفصل السابع

التعددية السياسية والحزبية

المحتويات:

مفهوم التعددية السياسية:

التعددية السياسية التي ننشدها في بلادنا إريتريا ومنطقة القرن الأفريقي هي تعدد القوي والآراء السياسية، كما هي شائعة في أدبيات العلوم الاجتماعية، فتعدد القوي السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير علي القرار السياسي في مجتمعها، والتعددية السياسية بهذا المعني هي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لابد أن يترتب عليه خلاف أو اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات. وتكون التعددية السياسية هنا هي إطار مقنن للتعامل مع هذا الخلاف أو الاختلاف، بحيث لا يتحول إلي صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة[1].

فالتعددية السياسية بمفهومها الواسع إذن، هي الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي، وحق كل من الجماعات والتكوينات في الدفاع عن هويته ومصالحه المشروعة في إطار الدولة بطرائق سلمية، من خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة و يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن. أن هذه المشاركة السياسية يمكن أن تأخذ شكل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتنافس علي السلطة بشكل دوري، ويمكن أن تأخذ طابعاً آخر، يقوم علي التمثيل الوفاقي لكل القوي الرئيسية في المجتمع، وهذه الصيغ هي التي تصلح في المجتمع الإريتري كمرحلة انتقالية، إلي أن نصل إلي التدرج السياسي المطلوب. ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم في تعريفه للتعددية السياسية.

---

(١) سعد الدين إبراهيم: (دكتور) المنتدي الفكري العربي عمان ٢٦ - ١٩٨٩/٣/٢٨.

إن التعددية السياسية هي غاية ووسيلة:

«هي غاية في حد ذاتها لأنها تجسيم للحريات الأساسية التي هي حق للفرد وللجماعة، ولكن التعددية السياسية هي أيضاً وسيلة لتحقيق غايات أخري في مقدمتها الوحدة والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية - وذلك من خلال طاقات ومكان الأفراد والجماعات في كل قطر، لذلك فإن تكريس التعددية السياسية، يرتبط بالسعي والفعال لتحقيق الوحدة والتنمية والعدالة»(١).

تعريف التعددية:

ليس للتعددية السياسية تعريف واحد، وإن كان لها تعريف غالب هو وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوي اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة. وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام، تمهيداً للوصول عن طريقه إلي السلطة، بقصد تحقيق ما تنادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج وما تدعو إليه من قيم.

والتعددية السياسية ترتبط بالنضج السياسي، ولذلك ترتكز علي النقاط التالية:

أ - الاعتقاد بأن الاختلاف بين الناس شيء طبيعي، وأن الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الأساسية التي لا يستطيع أحد أن يقرها أو ينكرها، وهكذا عندما يصل الأمر إلي هذا الاعتقاد في مجتمع ما، تبدأ اللبنة الأولي إلي سياسة للتعددية السياسية(٢).

---

(١) الدكتور سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) يحيي الجمل (دكتور) التعددية الحزبية في مصر، منتدي الفكر العربي، عمان ٢٦ - ١٩٨٩/٣/٢٨.

ب - الإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، أن أكون الآن حاكماً وغداً محكوماً هو منظور يتضمن قدراً من النضج السياسي.

جـ - تأكيد فكرة المؤسسة وفكرة المؤسسة نقيض للفردية، والفردية أيضا نقيض للتعددية، وفكرة المؤسسة من الأفكار المحورية في القانون العام، ووجود مؤسسة يعني وجود نظام له استمرار غير مرتبط بأشخاص يعبرون عنه، فالدولة مؤسسة مستمرة حتي وإن تغير الجالسون علي قمة السلطة فيها أياً كان شكل ذلك التغيير[1].

هذه هي المرتكزات الثلاث التي تقوم عليها التعددية السياسية الحقيقية، وإذا اكتملت هذه المرتكزات اكتملت معها التعددية السياسية.

غياب مبدأ تداول السلطة:

وهو من الأمور الهامة والحيوية لإرساء مبدأ التعددية السياسية فهناك عدم الاستعداد لقبول الهزيمة من النخبة الحاكمة، والإصرار علي احتكار السلطة والمناصب ورفض التنازل عنها. لأن الشخص الديمقراطي ليس هو ذلك الذي يحرص علي الوصول لموقع القيادة بالاختيار الحرمن الذين يقودهم، ولكن بالأحري، الشخص المستعد لأن يتخلي عن موقع القيادة ويحترم المدة القانونية المقررة لبقائه واستمراره، فإن روح الديمقراطية تتنافي مع احتكار المناصب، وتفترض لا فقط ضرورة تداول القيادة بين أفراد متعددين، وإنما أيضا إتاحة المناخ الذي يسمح أولا بأول بتفريخ القيادات الجديدة أو إعادته[2].

---

(١) مصدر سابق، ٢١٥.

(٢) مني مكرم عبيد: التجارب الحزبية المصرية، ص ٢٢٤.

وهنا، يجدر بنا أن نشير بعد هذا العرض عن مفهوم التعددية السياسية، إلي إعطاء فكرة عن تعدد الأحزاب وأفضلية نظام الحزبين وفكرة الحزب الواحد وفكرة الديكتاتور الصالح؛ حتي يكون بحثنا شاملا يجيب علي كل التساؤلات التي تدور في أذهاننا جميعا.

فكرة تعدد الأحزاب

تتمثل فكرة تعدد الأحزاب في وجود عدد منها في الدولة، لا يقل عن اثنين أحدهما يتولي الحكم والآخر يقود المعارضة، ويقوم هذا التعدد علي أساس الاعتراف بحرية تكوين الأحزاب السياسية، وهو ما تؤكده الدساتير في الدول الديمقراطية عادة.

ويجب أن تقوم جميع الأحزاب السياسية علي أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينها، تطبيقا للنظام الديمقراطي، وتمسكا بمبدأ حرية الرأي، ولا يسمح بقيام أحزاب ترفض ذلك، لأن الحفاظ علي الديمقراطية وتأمين مستقبلها يقتضي عدم السماح بقيام أحزاب ذات صبغة ديكتاتورية، تقوم علي أساس مذاهب شمولية أواستبدادية معروفة، وذلك كالحزب الشيوعي إذا وصل إلي الحكم يقوم - تطبيقا لمذهبه - بالقضاء على بقية الأحزاب فإن تحريم قيام الأحزاب الشيوعية في بعض الدول ليس اعتداء علي الديمقراطية، بل علي العكس فيه محافظة عليها وحماية لها من تسلط هذا الحزب إذا حدث واستحوذ علي السلطة في البلاد[١].

---

(١) أحمد شوقي الفنجري: كفالة المواطن في دولة الإسلام، الحياة ١٩٩٧/١/٢٩، العدد (١٢٣٩٠).

ولنجاح نظام تعدد الأحزاب، يجب أن يتفهم المواطنون حقيقته وأهدافه ومراميه.

وهكذا ، فإن آيتي الشوري قد أحاطتا بكل الموضوعات المتعلقة بتطبيق مبدأ الشوري في الإسلام من حيث ماهيتها، وأهميتها وشمولها، ووجودها.

ولذلك؛ فإن المواطن مطالب بالتمسك بحقه والاعتزاز بكرامته والرد علي المسئول الذي يسلبه حقه، لأن التسامح في الحق يغري الظالم ويزيده استهتارا بحقوق الناس.

ويقول الله في كتابه الكريم في سورة الشوري: { وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }(١)

فالنظام الحزبي ليس إلاوسيلة لخدمة الوطن والمواطنين ، والأحزاب وإن إختلفت برامجها وأساليبها، تعمل جميعا علي تحقيق المصلحة العامة

(١) قرآن كريم: سورة الشوري، الأيات ٣٩ - ٤٢.

في الدولة بالطريقة التي يراها أفضل. والخلاف الحزبي يجب أن يظل في إطار ممارسة حرية الرأي، فلا يؤدي إلي المخاصمات أو المشاحنات أو الصدام العنيف بين الأنصار والمؤيدين. فاختلاف الرأي ينبغي ألا يفسد للود قضية[1]. ويلزم ألا يؤدي تنافس الأحزاب علي السلطة إلي الإضرار بمصالح الوطن. ويحدث ذلك ليس فقط عند انخفاض درجة وعي الشعوب، وذلك كالأحزاب الشيوعية التي كثيراً ما يشعر أعضاؤها بأنهم أقرب إلي رفاقهم في البلاد الأخري من بني وطنهم من غير الشيوعيين، وغرسها في النفوس.

أفضلية نظام الحزبين:

إن وجود حزبين متوازنين فقط أو مع عدد قليل من الأحزاب الصغيرة، يعتبر من أهم دواعي نجاح النظام الحزبي وتحقيقه للديمقراطية والاستقرار، وذلك لكي يستطيع أحد الحزبين تولي السلطة بمفرده وتشكيل وزارة متجانسة لا تقوم علي ائتلاف معيب، في حين يضطلع الآخر بمهام المعارضة بنجاح وجدية، ويمكنه الحلول محل الحزب الحاكم في حالة تركه للسلطة. أما وجود حزب مسيطر لا مقابل له بين الأحزاب الأخري، فعادة ما يؤدي إلي التسلط ويقترب من نظام الحزب الواحد.

غير أن حرية تكوين الأحزاب أمر ضروري، حتي تكون نابعة من الشعب فعلاً، تفاديا لذكر اسمه المرتبط بالأنظمة الديكتاتورية، أو تحايلا علي التحريم الرسمي لقيام الأحزاب في بعض البلاد.

---

(١) مشروع الدستور المقترح: مقدم إلي مفوضية الدستور الإريترية، بحث غير منشور، أسمرا - إريتريا، مركز دراسات القرن الأفريقي.

فكرة الديكتاتور الصالح:

يدعي البعض - خطأ - ان نظام الحزب الواحد أصلح للدول المتخلفة لأن المعارضة تعد أمرا غير مرغوب فيه في البلاد، نظراً لأنها في حاجة إلي النهوض بإنتاجها ورفع مستوي معيشة أبنائها، مما لا يتفق مع تعدد الأحزاب ووجود المعارضة التي يمكن أن تعرقل من سرعة العمل العام. من ناحية أخري، فإن انخفاض درجة وعي مواطنيها لا يسمح غالبا بوجود المعارضة الموضوعية الفعالة، لذلك ذهب أصحاب هذا الرأي إلي القول بأن البلاد المتخلفة لا يناسبها نظام تعدد الأحزاب وتحتاج إلي ديكتاتور صالح، وهو ذلك الحاكم الذي يتصف بالحكمة والنزاهة والعدل، وينفرد بالسلطة ليقود البلاد إلي مافيه خيرها وتقدمها في أسرع وقت. وهذا الرأي خطير وغير سديد، بل وينطوي علي نوع من الخبال والمغالطة للأسباب الآتية:

أولاً: أن الدكتاتور الصالح نادر الوجود عملا، والإنسان المنزه عن الخطأ والهوي لم يعد يسعي بيننا في الأرض، بعد أن انتهت عصور الأنبياء والمرسلين، وإذا وجد حاكم يتصف بقسط وافر من الحكمة والعدل، فإنه - وإن طال به العمر - لا يعمر في الأرض غير عدد من السنين، وإلي جانبه بوجد كثير من الحكام الظلمة والمفسدين، بل إن أغلب الناس إذا تولي سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث و النسل. ودوام تقدم الدولة لا يمكن أن يعلق علي حياة شخص مهما بلغ من العمر. وإنما يجب أن يضع من الأنظمة مايسمح للأمة علي تعاقب أجيالها بحكم نفسها بطريقة حرة آمنة مجدية.

ثانياً: انخفاض درجة الوعي العام في البلاد المتخلفة، لاينفي دور المثقفين وأولي الرأي والوعي والفكر، الذين يمكنهم - إذا وجدوا السبيل المشروع - أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية فتمتلىء البلاد بالحرية والإخلاص، وليست مفروضة عليه من الحكام فيدب فيها النفاق وتوهنها السلبية والمظهرية، ولكن هذه الحرية كثيرا ما تتنافر وفكرة الثنائية وتأتي بعدد كبير من الأحزاب الصغيرة، المتجانسة. ولعلاج ذلك، تقيد قوانين بعض الدول قيام الأحزاب الصغيرة باشتراط أن يكون لها حد أدني من عدد الممثلين في البرلمان، أو تمنع تمثيلها فيه إذا لم تحصل علي نسبة معينة من عدد الأصوات الانتخابية.

فكرة الحزب الواحد:

تعتبر فكرة الحزب الواحد أو وحدانية الحزب في الدولة من أهم الأفكار التي ابتدعتها الشيوعية في أوائل القرن العشرين، لتصبح من أهم معالم الأنظمة الديكتاتورية في العالم. ويعتبر الحزب في هذا النظام هيئة من هيئات الدولة يقوم بمساندة الحكومة التي تتغلغل عن طريقه في صفوف الشعب، محاولة التفاعل معه بالأخذ والعطاء. ويشترط للانضمام لعضويته شروط أهمه الولاء للحزب ومبادئه، والسمع والطاعة لقادته.

والحزب الواحد قد ينشيء الحكومة بعد نضال وكفاح تكون له السيطرة عليها، ومن أمثلته الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق، والحزب النازي الألماني في عهد هتلر، والحزب الفاشستي الإيطالي في عهد موسوليني، وقد تنشئه الحكومة فتكون لها السيطرة عليها، ومن أمثلته الحزب الجمهوري التركي الذي آقامه أتاتورك، وحزب الاتحاد القومي البرتغالي الذي كونه سالازار.

والحزب الواحد يسمي من الناحية الرسمية في الدول التي تأخذ بنظامه بتسميات متعددة، فأحيانا يسمي باسمه صراحة كما هو الشأن في الحزب الشيوعي، وفي أحوال أخري ترفض الدولة تسمية الأشياء بأسمائها، فتطلق عليه لفظ هيئة كحزب رابطة عوامي الذي كان يتزعمه الشيخ مجيب الرحمن في بنجلاديش.. إلي غير ذلك من الأسماء التي يمكن أن تطلق علي الحزب الواحد.

ثالثاً: إذا كانت بعض الشعوب تقبل الحكم الديكتاتوري، وتسير وراء قائدها المتسلط، فإن طبائع الشعوب تختلف، ومنها من لا يروق له ذلك، فيستنكر ما يحدث إن لم يكن بيده فبقلبه، وينطوي إلي السلبية واللامبالاة، ويترك الحاكم وحده في الميدان فتتصدع الدولة وبفعل الحاكم والمحكوم.

لنظام الأحزاب السياسية المتعددة مزايا كثيرة، ولكن معارضيه ينسبون إليه بعض العيوب التي يسهل الرد عليها، ونتحدث فيما يلي عن كل من هذا المزايا والعيوب المدعاة.

مزايا تعدد الأحزاب[1]:

ترجع أهمية تعدد الأحزاب إلي اعتبارات كثيرة أهمها مايلي:

١ - لعل أهم المبررات العلمية والدواعي النفعية للأخذ بنظام تعدد

---

(١) دستور مقترح: بحث غير منشور، مرجع سابق، ص ٦٣.

الأحزاب السياسية، أنه يمكن من إتباع أسلوب الحوار الديمقراطي في السعي إلي معرفة أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة، وذلك لأن تبادل وجهات النظر يؤدي إلي زيادة الإيضاح وإلقاء مزيد من الضوء علي الجوانب المخلتلفة للمشكلة. كما يسمح ببيان المزايا والعيوب المرتبطة بكل حل يمكن تقديمه لعلاج المشكلة موضوع البحث، وبذلك يمكن تفادي الأخذ بالحلول الرديئة، واختيار تلك التي تجمع أكبر قدر ممكن من المزايا، وتتفادي كل ما يمكن تفاديه من عيوب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إذا انعدم الحوار وساد تسلط الاتجاه الواحد.

٢ - إن تعدد الأحزاب يجسد وينظم تعدد الأفكار وتغيير الاتجاهات، ويؤكد حرية الفكر والرأي، وينشط الحياة الساسية في داخل الدولة، والاختلاف بين الناس أمر طبيعي جبلوا عليه.

لذلك نشأت الأحزاب تلقائيا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد ثورة ١٧٨٩، رغم عداء كل من مؤسسي الجمهورية الأمريكية ورجال الثورة الفرنسة للأحزاب.

٣ - إن وجود الأحزاب يسمح للمعارضين لسياسة الحكومة بالعمل العلني المشروع؛ للوصول إلي السلطة أو الدفاع عن الاتجاهات التي يفضلونها، بدلا من الاختيار القاتل بين الطاعة العمياء، أو الثورة الهوجاء، أو العمل في الخفاء. لذلك تكثر الاغتيالات والانقلابات والثورات في البلاد التي تعاني من تسلط الحزب الواحد، وتحرم من حرية تكوين الأحزاب السياسية . فالمعارضة هي صمام الأمان، وأداة الحيوية في

أي تنظيم سياسي، ولعل الحكمة الأساسية من وراء تعدد الأحزاب في البلاد الغربية، وربط هذا التعدد بالديمقراطية، ترجع إلي قيام بعض هذه الأحزاب بدور المعارضة بالنسبة للبعض الآخر الذي يتولي الحكم. ورغم أن المعارضة قد وجدت قبل نشأة نظام الأحزاب الذي لم يكد يتجاوز عمره قرنا من الزمان، فإنها أصبحت ترتبط من الناحية العملية بوجود الأحزاب، بحيث تكون صورية في حالة غيابها.

٤ - أن تعدد الأحزاب يسمح بوقف تسلط الحكومة ومقاومة تجاوزاتها وطغيانها واعتدائها علي حريات الأفراد. ذلك أن للسلطة نشوة تشبه نشوة الخمر، وتحتاج إلي منبهات للإقامة من سكرها. والسلطة المطلقة عادة ما تؤدي إلي مفاسد مفرطة، وتحتاج إلي موانع خارجية قوية لوقفها عند حدودها، ولأحزاب المعارضة قوة تستطيع أن تقف بها في مواجهة انحراف السلطة التنفيذية، ويتحقق بها المراد الحقيقي من مبدأ الفصل بين السلطات، وهو أن «السلطة توقف السلطة» فالمعارضة المنظمة وحدها هي التي تستطيع في الحقيقة أن تجابه الحكومة وتمنعها من تجاوزاتها. أما البرلمان فيكون تحت سيطرة الحكومة، إما لاستحواذها علي أغلبية مقاعده كما هو الشأن في البلاد الديمقراطية، وإما لصورية دور البرلمان كما هو الحال في البلاد الديكتاتورية.

٥ - أن تعدد الأحزاب يسمح بتكوين القادة السياسيين علي اختلاف اتجاهاتهم تكوينا يصعب تحقيقه في حالة عدم تعددها، وتكوين القادة ليس ضروريا لاستخلاف الحكام فحسب، وإنما يفيد كذلك في ترشيد سياسة الدولة والتقليل من الاندفاعات غير المتزنة في اتخاذ القرارات المتصلة بالشئون العامة، وذلك عن طريق الحوار المثمر والمعارضة الناضجة.

٦ - أن الأحزاب السياسية تقوم بدورها في تكوين الرأي العام وتوجيهه إلي ما يري فيه مصلحة البلاد، وذلك عن طريق عرض المشاكل والمقترحات العامة ودراستها ومناقشتها من جوانبها المختلفة وتجميع الآراء بشأنها.

٧ - أن الأحزاب السياسية تتولي التعبير عن رغبات الجماهير وإبراز مشاكلهم ومطالبهم بطريقة قوية، يصعب تحقيقها بواسطة المواطنين فرادي، وذلك لأن الحزب بكيانه الجماعي وصفته الرسمية له من الوزن السياسي ما يمكنه من حسن القيام بما قد يعجز الأفراد عن القيام به في هذا المجال.

٨ - أن الأحزاب تساهم في سير العملية الانتخابية والتعبير عن أصوات الجماهير وتجميعها، من أجل مساهمة أكبر في التصويت وإبداء الرأي.

عيوب تعدد الأحزاب[١]:

قيل إن لتعدد الأحزاب عيوبا متعددة يمكن إيجازها ومناقشتها فيما يلي: -

١ - تقليص دور البرلمان نتيجة لسيطرة حزب أو أحزاب الأغلبية المؤتلفة عليه، ويرد علي ذلك بأننا ما دمنا قد ارتضينا قاعدة الأغلبية كفيصل لاتخاذ القرار عند الخلاف، فلا يغير من الأمر شيئاً أن تكون هذه الأغلبية لبعض الأحزاب أو لعدد من النواب لا تربطهم علاقة حزبية، وهذه الأغلبية في جميع الأحوال ستمثل البرلمان وتعبر عن إرادته.

---

(١) بحث غير منشور عن الدستور المقترح، مرجع سابق، ص ٦٦.

٢ - إضعاف البرلمان في الاشتراك في الحكم، وذلك لأنه ينتخب نواب الحزب الذي يفضله بناء علي برنامج معين، وهذا البرنامج كثيرا ما تغيره الأحزاب أو تؤوله تجاوبا مع تغير الظروف، أو توافقا مع برامج الأحزب الأخري المؤتلفة. ويرد علي ذلك بأن التجاوب مع المتغيرات أمر ضروري يقتضيه العقل والمنطق. ويحدث في بعض البلاد الديمقراطية كانجلترا أن تلجأ الحكومة إلي حل البرلمان وإعادة الانتخاب في ظل الأوضاع الجديدة مع إبراز موقف كل حزب منها، وذلك لمعرفة رأي غالبية الناخبين فيما استجد من أمور، أما التغييرات البسيطة أو التنازلات المتبادلة من الأحزاب المشكلة للأغلبية البرلمانية في حالة الائتلاف، فأمر لا مفر منه كذلك لتشكيل حكومة موحدة.

٣ - إن تعدد الأحزاب، وتطاحنها قد يعرض وحدة الأمة للخطر ونظام الحكم فيها للاضطراب، ويرد علي ذلك بأن الخشية علي وحدة الأمة قد قيل بها في الماضي عند بدء التفكير في نظام تعدد الأحزاب، ثم اتضح عمليا أنها لم تكن قائمة علي أساس صحيح، كما أن تنظيم الأحزاب وممارستها الفعلية لمهامها قد أثبتت ألا خطورة منها علي نظام الحكم، وأن عدم الاستقرار الوزاري الذي يحدث في بعض البلاد نتيجة لعدم حصول أحد الأحزاب علي أغلبية المقاعد البرلمانية، يرجع إلى تشتت أفكار الأمة وتغيب النظام السياسي في الدولة، أكثر من رجوعه إلى كثرة عدد الأحزاب السياسية.

٤ - إن الأحزاب السياسية تعمل علي تزييف الرأي العام وتشويهه، وهذا يخالف الحقيقة لأن الأحزاب متنافسة، وكل منها يحاول إظهار رأي أنصاره ومؤيديه، فتظهر مختلف الآراء والاتجاهات، أما الحزب الواحد فهو

الذي يستطيع تزييف الرأي العام كيفما يشاء، دون منافس، بل ويحاول توجيهه بأساليب غير حرة ولا صحيحة.

٥ - إن الأحزاب تقيد من حرية النائب في البرمان نظرا لالتزامه بتعليمات حزبه، فيكون ولاؤه له أكثر من ولائه لناخبيه، ويرد علي ذلك بأن ناخبي كل حزب قد ارتضوا برنامج حزبهم وانتخبوا نوابه علي أساسه، وتطبيق برنامج الحزب يقتضي اتباع تنظيم معين يلتزم به نواب الحزب، خاصة في مواجهة ممثلي الأحزاب الأخري وهذا وضع طبيعي يقتضيه منطق الأمور.

٦ - إن الحزب الذي وصل إلي الحكم يعمل عادة علي اضطهاد خصومه السياسيين، وكثيراً ما يستبعدهم من المناصب العليا والمراكز الحساسة، بصرف النظر عن مدي صلاحيتهم وكفاءتهم. ويرد علي هذا بأن حزب أو أحزاب المعارضة تقف للحزب الحاكم بالمرصاد، وتعمل علي وقف تسلطه وكشف أخطائه أمام الناخبين والرأي العام، كما أنه تستطيع معاملته بالمثل عندما تعتلي مقاعد الحكم، فضلا عن أنه من حق الحزب الذي عهد إليه الناخبون بالحكم أن يختار من يراه أنسب وأفضل للتعاون معه في إدارة دفة الحكم، وذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا.

٧ - إن الأحزاب أيا كانت شعبيتها يسيطر عليها أقلية. بل وقد يسيطو علي الحزب فرد واحد فقط، ويرد علي ذلك بان الأحزاب الديمقراطية تنتخب قادتها ورجال إدراتها بطريقة حرة سليمة. ووحدة القيادة أمر لازم وقاعدة أساسية لابد من الالتزام بها علي جميع المستويات السياسية والإدارية. ووجود عدد من القادة لمجموعة من الأحزاب خير من وجود قائد أوحد لحزب واحد.

ويلاحظ بصفة عامة أن جميع الانتقادات الموجهه إلي نظام تعدد الأحزاب السياسية ترجع - إن صحت - إلي سوء التطبيق العملي لا إلي فكرة التعدد ذاتها، وأن العيوب أو المساويء التي قد توجد في نظام تعدد الأحزاب بصفة عامة، لا يمكن أن تقارن بحال من الأحوال بعيوب الحزب الواحد وما ينطوي عليه من تسلط وديكتاتورية، وكبت للحريات العامة، وانحراف عن جادة الصواب وهكذا، فإن قضية التحول إلي التعددية السياسية أصبحت مسألة مثارة وشائعة في عديد من بلدان العالم الثالث وأفريقيا، بل وفرضت نفسها كإحدي التحديات السياسية الهامة التي تواجه دولاً وحكومات بعد فترات طويلة من الغياب، كأن يتم التركيز فيها علي قضايا التحرر الوطني والتنمية والاندماج القومي بين شعوب هذه المنطقة... إلخ.

فبعد أن كان ينظر إلي التعدد السياسي والحزبي علي أنه مجرد «حديث المثقفين» وأحد «البدع» التي يحاول الغرب البرجوازي تصديرها إلي البلاد وعلي أنه محض تطبيق حرفي للديمقراطية الليبرالية الغربية، ردد قادة هذه البلاد أنها لا تلائم ظروف مجتمعاتهم[1].

ولكن اليوم صار الإصلاح السياسي والدستوري مطلبا ضروريا ورئيسيا باتجاه حرية الرأي والتنظيم والاعتقاد، ولم تعد التعددية مجرد صورة مشوهة من الديمقراطية الليبرالية البرجوازية، بل أصبحت تفرض نفسها في مجمل الحياة اليومية. بمعني ضرورة التغيير السياسي الجوهري

(١) أحمد ثابت (دكتور): التعددية السياسية، دراسة، الناشر الهيئة المصرية العامه للكتاب ١٩٩٠.

باتجاه تناوب السلطة وتداول الحكم وتغيير النخب الحاكمة، التي قبعت في سدة السلطة طويلاً[1].

هناك تعريفات عديدة لمفهوم التعددية عامة والتعددية السياسية علي وجه الخصوص.

ولعل من أهم هذه التعريفات هو ذلك الذي يري أن التعددية هي الاعتقاد في أن هناك أو يجب أن يكون، أشياء عديدة، فهناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات، ومن هنا فإن التعددية Pluralism ترفض الواحدية Normalism، إنطلاقاً من الإيمان بأنه لا يوجد شيء واحد فقط[2].

وتعود جذور مفهوم التعددية إلي الفلسفة السياسية الليبرالية، ومن أهم روادها المفكر الإنجليزي «جون لوك»، والذي أشار في كتابه عن الحكومة المدنية (عام ١٦٨٩) إلي أن الدولة ينبغي أن تقوم علي القبول، وأن السلطات الحاكمة لا يجب أن تكون مطلقة أو واحدية القوة[3].

ومن ناحية أخري، ظهرت التعددية السياسية كفكرة في مواجهة فكرة السيادة التي يدافع أصحابها عن الحكم المطلق، وحيث رأي الفيلسوفان الفرنسي والإنجليزي، الذي يقوم علي مبدأ فصل السلطات

---

(١) بمعني آخر: تعدد مراكز القوة والتأثير وإتاحة الفرص أمام التطور المستقل لأبنية المجتمع الأهلي أو المدني من أحزاب ونقابات وأندية الرأي والفكر والرأي العام وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان.. الخ.

(٢) Patrick. Dunleavy and Brendan O'leavy, Theories of the State: The Policies of Liberal Democracy (London: Macmillan Education LTd., 1987). P. 13.

(٣) أحمد ثابت مرجع سابق، ص ١٦.

الثلاث، إذ أن هذا المبدأ يكفل الحد من طغيان السلطة علي حقوق الأفراد[1].

وقد قام رواد الفكر الأمريكي حول التعددية بشرح المفهوم مثال ذلك «جيمس ماديسون» الذي يري أن الأفراد تتحكم فيهم نزعة الأنانية نحو تعظيم قوتهم ومصالحهم الذاتية، وأن الصراع بينهم حتمي في ضوء ذلك ولا سبيل إلي تجنبه سوي بناء مجتمع سياسى يقوم علي التوازن والرقابة بين المؤسسات، وهو ما يتحقق من خلال الفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[2].

وبناء علي ذلك، تصبح التعددية أداة لتنظيم الحياة العامة علي أسس مشتركة، مع احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والدينية والفلسفية كشرط أساسى لممارسة الديمقراطية التي توفر لفئات المجتمع إمكانات المشاركة في المصير الواحد.

ورغم اختلاف معني ومضمون التعددية السياسية بين الخبرات المجتمعية المختلفة، إلا أنه يبقي هناك محتوي جوهري ومركزي لا يوجد بصدده اختلاف، وهو أن التعددية السياسية إنما تنصرف بالأساس إلي توفير إمكانية فعلية لتداول السلطة وللتناوب في الحكم[3]، وعلي حد قول غسان سلامة أن: «هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسية، التي تسمح لأحد أطراف التعددية، بالوصول للسلطة

---

(١) Patrick D. & Brendan O. Ibid., PP. 13-14.

(٢) Democracy: Autonomy Versus Control (New Haven: Univ. Press 1982).

(٣) أي استبدال فئة حاكمة بأخري بالأدوات السلمية القانونية.

مكان الطرف المسيطر حالياً، ومن يتجاهل هذه القاعدة البديهية يتخبأ وراء إصبعه»[1].

أزمة المشاركة السياسية:

تتفاعل أزمة الشرعية مع أزمة المشاركة السياسية، من حيث إن أنظمة الحكم البيروقراطية السلطوية، عادة ما تتجه إلي إغلاق قنوات المشاركة السياسية والتعددية و«تأميم» الصراع السياسي لحساب الزعامة الفردية أو الحزب الحاكم أو ائتلاف الأحزاب المسيطر، وهذا مما يودي إلي نشوء أزمة شرعية تدفع النظام إلي تعميق أزمة المشاركة. وهكذا، فإن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام واستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها وفي نظر الدول الأخري (..) وبالتالي، تلجأ القيادة إلي استخدام العنف والإرهاب ضد مواطنيها، ولكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة وخصوصاً إذا تضافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة علي إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من المجتمع، ومع تناقص قدرات الدولة علي حماية سيادتها ضد محاولات الاختراق أو الهيمنة الأجنبية.

هنا تبدأ جماعة إثر أخري في كسر جدار خوفها من قهر الدولة وإرهابها. وتبدأ في استخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها[2]. ومن

---

(١) غسان سلامة «دكتور»: التعددية السياسية في المشرق: «من الصيغ التقليدية إلي الصيغ الحديثة» ورقة مقدمة إلي: «ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي» عمان ٢٦ـ١٩٨٩/٤/٢٨ (عمان: منتدي الفكر العربي ص١١).

(٢) سعد الدين إبراهيم: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ص ٣٥٨ (ندوة فكرية) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤.

هنا، فإن تداول الحكم السياسي قانونا هو اختيار للاستقراء السياسي وللشرعية[1].

أهمية الأحزاب:

إن الأحزاب في الأدبيات السياسية جهاز مستحدث لتأطير الجماهير وتوجيههم، تعمل على تلقينهم مبادىء التربية السياسية وعلي ترشيد السلوك العام، «وعلي حشدها لإجراء تغييرات معينة في المجتمع والدولة» كما يقول إسماعيل صبري عبدالله[2]، وإن في جلسات خلايا الأحزاب، وفي مدلولات مؤتمراتها تلقيناً لأخلاقيات الحوار، وتوجيهاً إلي قضايا المصلحة العامة، بقصد تصويب الحق واستبانته والانتصار له. وتسفيه الباطل والتنقيب عنه، وإن استجلاء المصلحة منوط بتبادل الرأي، وللأحزاب، في الجانب النظري، مزايا ثلاث كبري في بث الثقافة السياسية بين عموم الأعضاء والمجتمع.

المزايـــــا:

أولاً: توطد الناس علي قبول الاختلاف بين الآراء، باعتبارها الوسيلة الفذة التي بها يصعد الرأي الشخصي إلي مرتبة الرأي المشترك، وينجلي الصواب من ثنايا الشبهات ويتميز الاختلاف في الرأي من الخلافات الشخصية، ويتدرب المواطن علي معرفة الحد الذي يخرج بالاختلاف من ميدان التعاون والاجتهاد المحمود، إلي متاهات الشقاق وتفرق الكلمة وتصدع الوحدة.

---

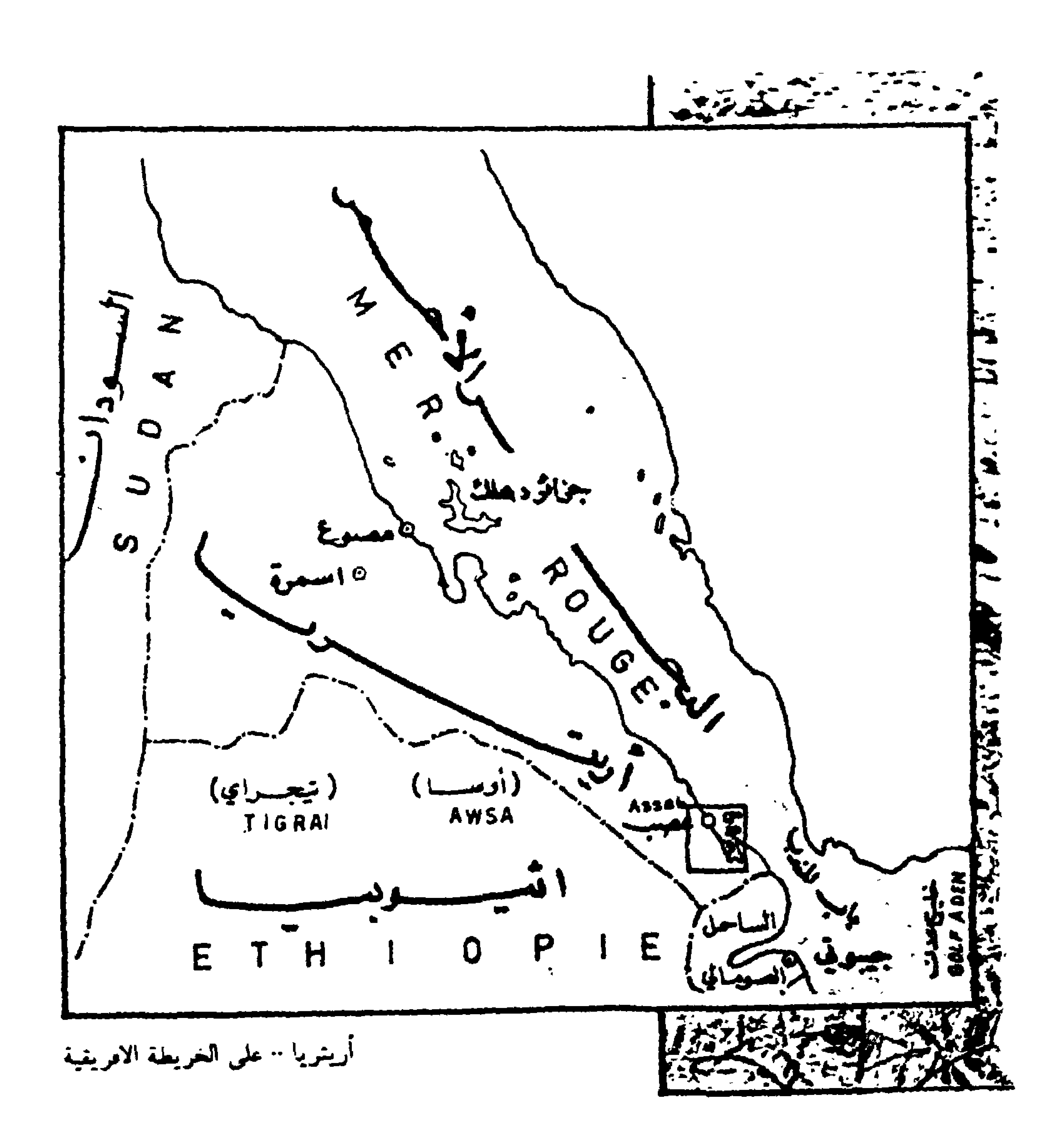
(١) مومار ديوب، ممادو ديوف: تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا، مركز البحوث العربية ١٩٩٢. القاهرة.

(٢) د. إسماعيل صبري عبدالله: في تلقين مبادىء التربية السياسية.

ثانياً: في الإرتقاء بالآراء الصادرة عن شخص ما، إلي مرتبة الأفكار المنزهة عن الأهواء والمجردة من طابع الشخصية فالحق حق بمضمونه الذي يصوبه العقل، لا بصدوره عن فكر الزعيم، ولا بإملائه من هيئة القيادة الحزبية. وهكذا يتعلم المواطن في صفوف الحزب، ملكة التنظير والتجريد، ويكتسب قدرة الاستقلال عن سيطرة الزعامة الملهمة، ويتحرر أيضا من اتباعيته المميتة.

ثالثاً: تكمن في كون الأحزاب مدرسة للديمقراطية السياسية، وذلك في أمرين اثنين: ترشيح الأصلح لمسئولية القيادة الحزبية وتقديمه علي الصديق والقريب، والأمانة في عمليات التصويت.

والآن ـ أيها القارىء الكريم ـ وقد انتهينا من طرح مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في الفصلين السابقين، أن لنا أن ندخل إلى الساحة الإريترية محللين لأوضاعها، وتبيان أهمية الديمقراطية والقيم المصاحبة لها للنهوض بالوطن الإريترى. ولنبدأ تحليلنا بتبيان معالم الحركة الوطنية الإريترية فى الفصل التالى.



أريتريا .. على الخريطة الافريقية

الفصل الثامن
إريتريا
الحركة الوطنية فى إريتريا

المحتويات:

نمو الحركة الوطنية في إريتريا:

إن الحديث عن الحركة الوطنية في إريتريا، حديث ذو شجون وشيق لمن أراد أن يتابع من أبناء إريتريا عن تاريخهم الوطني الحديث والمعاصر؛ حتي يمكن استخلاص الدروس والعبر من الماضي ومحاولة وضع الخطط المستقبلية لمواجهة المشاكل نفسها التي واجهتها الأمة الإريترية خلال هذا القرن الذي شارف علي الانتهاء، وهذا يعني أنه لابد من أن نعيد دراسة التجربة التي مرت بها علي امتداد كل هذه السنوات لنعالج المستقبل برؤية وطنية واعية وثاقبة[1]، حتي لا ندور في حلقة مفرغة ولكي نبدأ كما ذكرت من حيث انتهي شعبنا تلك المرحلة من تاريخنا لا من حيث بدأ، حتي نكسب الزمن والوقت، الذى نحن في حاجة إليهما من أجل أن نبني بلادنا بالمحبة والإخاء والتسامح والوحدة والوئام بين أبناء شعبه مسلمين ومسيحيين والذي تأكدت وحدته من خلال النضال الطويل والعريق ورباط الدم والجنس الواحد والمستقبل المشترك.[1] و تعتبر تلك المرحلة بإيجابياتها وسلبياتها مرحلة ناصعة من نضال الوطن ويجب الاستفادة منها.

وكانت هذه الفترة مرحلة دقيقة وخطيرة في نفس الوقت بالنسبة للشعب الإريتري، حيث كان يتطلع إلي الاستقلال وحقه في تقرير مصيره، وهي نفس الفترة التي شهدت عودة هيلا سلاسي إلي إثيوبيا بمساعدة الإنجليز، وأعلن فيه الحرب علي إيطاليا وألمانيا وحاول أن يستغل الظروف

---

(١) طلال عتريس (دكتور) : مراكز الدراسات والبحوث والإعداد للقرن الحادي والعشرين، ص ١٠٦، الكلمة، مجلة فكرية ثقافية إسلامية.

بضم أسلاب إيطاليا إريتريا والصومال إلي مملكته التوسعية، مستخدما كل الوسائل الرخيصة التي تمكنه من تحقيق أطماعه، كما تدل جميع الوثائق التاريخية، وأن كلا من بريطانيا وأمريكا كانتا وراء مطالبة هيلا سلاسي بإريتريا، كما تدل تصرفات الإدارة البريطانية في إريتريا في ذلك الوقت، كما أن بريطانيا حينما أضفت رعايتها علي هيلي سلاسي أيام لجوئه قد وعدته بإعادته إلي عرش الحبشة، بل مساندته في ترسيخ حكمه التوسعي، وفي هذه الفترة كانت قد نشأت بوادر نمو الحركة الوطنية في متابعة مصير إريتريا، حيث ظهرت نشاطات وطنية.

بالرغم من سوء الإدارة البريطانية ومؤامراتها ضد الشعب الإريتري خلال فترة تقرير المصير وعمليات القهر والتزييف التي مارستها إثيوبيا بالرغم من كل ذلك، فإن مرحلة تقرير المصير تتضمن صفحات مشرقة ومواقف مجيدة للحركة الوطنية الإريترية. كانت قيادات الحركة الوطنية تعي تماما جسامة المسئولية التي أمامها وتعرف أبعاد التحديات التي تواجهها، كما تدرك تماما سلبيات الواقع الإريتري وتناقضاته خاصة التناقض الطائفي حيث ينقسم الإريتريون إلي مسلمين ومسيحيين بصورة متساوية تقريبا؛ لذا فإن السلاح الفعال الذي لجأ إليه قادة الحركة الوطنية الإريترية منذ البداية كان سلاح «الوحدة» لتجاوز الانقسام الداخلي من جهة، ولمواجهة التحديات الخارجية من جهة ثانية.

وفي عام ١٩٣٨، تأسست أول جمعية وطنية من المثقفين الإريتريين فى أسمرا، وأطلقوا عليها (محبر فقري هجر) أي جمعية حب الوطن، وكانت تضم الإريتريين بمختلف طوائفهم وأقاليمهم.

---

(١) حسين كفافي (دكتور): المحبة والسلام بين المسيحية والإسلام - مركز المحروسة، الطبعة الأولي، القاهرة يناير ١٩٩٦ .

لقد كان المؤسسون اثنى عشر شخصا، ستة منهم مسلمون وستة مسيحيون، تعاهدوا فيما بينهم للعمل معا لخدمة قضايا الوطن دونما تمييز، وكان السيد ولد آب ولد مريام من أبرز مؤسسيها.

وعلي الرغم من الصعوبات السياسية والاجتماعية، استطاعت الجمعية أن تحقق نجاحات ملموسة، خاصة في مجال إلغاء الحواجز المصطنعة بين المسلمين والمسيحيين.

وتأكيدا لعزمهم، قرروا إلغاء مشكلة ما كان يسمي بذبيحة المسلم وذبيحة المسيحي بالنسبة إلي اللحم، بأن أكلوا وليمتين إحداهما في منزل المسلم وكان المرحوم المصلح الاجتماعي والثري المعروف صالح أحمد كيكيا، والثانية في منزل مسيحي.

وركزت هذه الجمعية اهتمامها في الإصلاحات الاجتماعية والثقافية، وكان من بين منجزاتها إلغاء قانون التمييز العنصري الإيطالي بالتعاون مع الإدارة البريطانية، عام ١٩٤٣ وتشجيع الحركة التعليمية والثقافية وتشجيع وحدة الشعب الإريتري، بمختلف طوائفه، ولم تكن هذه الحركة التعليمية والثقافية الناشئة التي كانت تفتقر إلي التجربة بمنأي عن المؤامرات البريطانية الإثيوبية، فقد كانت إثيوبيا تطمع في ضم إريتريا إليها وفقا لأحلامها التوسعية، وكانت الإدارة البريطانية تسير في نفس الاتجاه.

وفي نفس الوقت، كانت إثيوبيا ترسل عملاؤها إلى إريتريا منذ الاحتلال البريطاني ومعهم الأموال، وكانت تتصل ببعض رجال الكنيسة والمشايخ للدعاية لأهدافها التوسعية بضم إريتريا إليها.

وأما المخابرات البريطانية، فكانت تدبر المكائد التي تثير العداوات الدينية لتحول دون وحدة الشعب الإريتري في مطالبته بالاستقلال، وتجلت هذه المكائد في مذبحة أسمرا البشعة التي قتل فيها نحو خمسين مواطنا مسيحيا بأيدي فرقة من القوات السودانية التابعة للجيش البريطاني، والتي كانت ترابط في أسمرا بسبب مقتل أحد الجنود السودانيين في الحانة وهو مخمور.

وقد أدرك الشعب الإريتري أن المذبحة كانت من تدبير المخابرات البريطانية لتعميق الخلافات بين المواطنين الإريتريين، وتكريس الانقسام لتعزيز مخططاتها بتمزيق وحدة التراب الإريتري.

وقد طوق زعماء الطائفتين هذه الفتنة بأن اعتبروا القتلي شهداء الوطن وتشييعهم في موكب من المسلمين والمسيحيين، يتقدمهم المفتي والبطريك ووضعوا أكاليل الأزهار علي قبور الضحايا معا. ولم تتوقف مكائد إثيوبيا ضد الشعب الإريتري وأطماعها لابتلاعه، كما فعلت من قبل لبعض الأقاليم التي كانت تتبع لجيرانها، ومحاولاتها مع الدول الكبري حول تجزئة الوطن الإريتري، وتمزيق وحدته وكيانه المستقل، بدأت تزداد يوما بعد يوم.

فشل اجتماع بيت جرجيس:

في عام ١٩٤٦، عقد اجتماعٌ في بيت جرجيس من الطائفتين للنظر في مصير إريتريا ،وهو اجتماع ضم زعماء جمعية حب الوطن، ولكن إثيوبيا كعادتها كانت بالمرصاد لإفشال هذا الاجتماع، حتي لا يتوصل المجتمعون إلي شيء يتعارض مع طموحات إثيوبيا، وجاء الفشل بالتدخل الإثيوبي عن طريق عملائها فقد أحاطت المجتمعين بعناصرها الإرهابية

حاملة مختلف أنواع الأسلحة من مسدسات وقنابل يدوية وسيوف وسكاكين وعصي.

وكانت قد أفلحت مساعي إثيوبيا من خلال ضابط اتصالها، الكولونيل نقا هيلي سلاسي، في خلق حزب سياسي موالٍ لإثيوبيا باسم اندت أى (حزب الاتحاد مع إثيوبيا) قاعدته العريضة من المسيحيين وعدد قليل من المسلمين. وعندما علم أنصار هذا الحزب بالاجتماع الذي تم في بيت جرجيس، توجه أنصار هذا الاتحاد بتحريض من نقا هيلي سلاسي للاجتماع ووجه هو إنذارا إلي المجتمعين، وكان من بينهم زعيم حزبها «جبر مسقل» بارتكاب مجزرة ما لم ينصرف المجتمعون فورا دون عرض مقترحاتهم بإقرار صيغة تدعو إلي الاستقلال.

فانصرف الحاضرون خشية ارتكاب مجزرة فيما بينهم قد تعيق وحدتهم وتمزق صفوفم، وخرجوا من الاجتماع تصحبهم خيبة الأمل حقنا للدماء، وحتي لا يتسببوا في مجزرة أخري هم في غني عنها.

وبرز في هذه الفترة السيد تدلا بايرو سكرتيرا عاما لحزب الاتحاد بدلا من جبر مسقل، ويعلق السيد ولدآب ولد ماريام علي هذا الاجتماع باعتباره كان أحد الحاضرين، قائلا: «لو لم تتدخل إثيوبيا في اجتماع بيت جرجيس لضمنا وحدة الشعب الإريتري واستقلاله وعلاقة حسن الجوار مع إثيوبيا، ولما حدثت الحروب الطاحنة التي دامت أكثر من ثلاثين عاماً التي عاني منها الشعبان: الإريتري والإثيوبي[1]».

وبعد فشل الاجتماع وبروز تأسيس حزب الاتحاد الموالي لإثيوبيا،

---

(١) محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً، القاهرة ١٩٩٤.

عقد زعماء المسلمين اجتماعا لهم في كرن في ديسمبر ١٩٤٦، للتفكير في تأسيس حزب لهم يناهض حزب الاتحاد، وفي سنة ١٩٤٧ عقد مؤتمر عام لهم انبثق عنه تأسيس حزب الرابطة الإسلامية الإريترية. وحدد الحزب الجديد أهدافه في الاستقلال التام والحفاظ علي وحدة التراب الإريتري، وأعلنوا موقفهم أيضا من رفض مشروع التقسيم البريطاني وأدانوه؛ لأنه يتعارض مع وحدة الشعب الإريتري وكيانه المميز، علي أنه لم يرفض الحزب الوصايا الدولية لمدة محددة أقصاها عشر سنوات، إذا ما رأي أن الشعب بحتاج إلي فترة تأهيلية للاستقلال وفي حالة الوصاية، فضل حزب الرابطة أن يكون الإشراف لبريطانيا، طمعا في كسب تأييدها وتجنبا للاضطراب الذي ينشأ من جراء تغيير الإدارة المشرفة ولاسيما أن بريطانيا كانت تشرف علي إدارة إريتريا آنذاك، وسوف نتناول أهداف كل حزب من هذه الأحزاب في حينها.

ويقول الزعيم الإريترى الشهيد عثمان صالح سبي في كتابه «تاريخ اريتريا»، معلقا علي هذا الموضوع: «استغل أنصار حزب الاتحاد مع إثيوبيا اقتراح حزب الرابطة الاسلامية بتفضيل الإشراف البريطاني، ليطعنوا في الرابطة كصنيعة بريطانية، كما اتهم البعض منهم علاقة الرابطه بمشاريع التقسيم البريطاني، مشيرين إلي أن الاسم نفسه أوحت به بريطانيا ونقلته من شبه القارة الهندية التي مزقتها علي أساس طائفي إلي جمهوريتين: الهند وباكستان، واعتبروا اختيار كرن مقرا للحزب، بدلا من أسمرا العاصمة، دلالة علي قبول مشروع التقسيم»[1].

---

(١) عثمان صالح سبي: تاريخ إريتريا شركة انهار للخدمات الصحافية م.م: بيروت ١/٩/١٩٧٤ ص ١٨٦.

كان هذا اتهام حزب الاتحاد الموالي لإثيوبيا للرابطة الإسلامية، ولكن يجدر بنا أن نورد هذه الملاحظة، والتي لم ينتبه لها أنصار حزب الاتحاد وهي: اشتراك كلي مسلمي إريتريا بما فيهم مسلمو الهضبة والمناطق الشرقية، والتي كانت ستئول إلي إثيوبيا في حالة نجاح مشروع التقسيم البريطاني بدحض هذه المزاعم عمليا اتهامات أنصار الاتحاد إلي حزب الرابطة. بالإضافة إلي ذلك، فإن بريطانيا قد وقفت أما هيئة الأمم المتحدة ضد أهداف الرابطة الإسلامية وعرضت مشروعها الرامي إلي تقسيم البلاد؛ مما أقامه دليلا آخر علي صدق نوايا الرابطة في دعوتها للاستقلال الوطني، وعدم ارتباطها بأية مخططات أجنبية، وقد اعتبره البعض بعد تأسيس حزب الرابطة الإسلامية وحزب الاتحاد الموالي لإثيوبيا، وكان ذلك انقسامًا طائفيًا بين الشعب الإريتري، تروجه أبواق المخابرات البريطانية والإثيوبية، وهذا غير صحيح لأن الانقسام لم يكن طائفيا بصفة حادة؛ لأن مطلب الرابطة كان الاستقلال التام لإريتريا، كما أن حزب الاتحاد بجانب جزء من المسيحيين، كان يضم عدد من المسلمين، يؤمنون بأهداف الاتحاد، كما كانت هناك أحزاب أخري صغيرة تدحض هذا الرأي، ومن هذه الأحزاب .

الحزب التقدمي الحر بزعامة «رأس تسما» أسبروم وهو من الأسر الحاكمة القديمة في أقليم أكلي غوزاي، وكان أعضاؤه كلهم مسيحيون، وكانوا يطالبون بالاستقلال التام لإريتريا.

وقد تحالف هذا الحزب وستة أحزاب أخرى، وهي: حزب إريتريا الجديدة، الجمعية الإريترية الإيطالية، حزب المحاربين القدماء، حزب المثقفين، حزب إريتريا المستقلة، الحزب الوطني، كل هذه الأحزاب كانت

قائمة ولكن كانت تضم أبناء من الطائفتين، وتكويناتهم يطغي عليها الجانب القومي. وبالتحالف مع حزب الرابطة الإسلامية عام ١٩٤٩، شكلوا الكتلة الاستقلالية الإريترية، مع احتفاظ الأحزاب بكياناتها القديمة، ولم تكن هذه الأحزاب الصغيرة بمعزل عن تأييد القوي الأجنبية لها. فقد كانت ايطاليا تمول معظم الأحزاب الصغيرة، كما كانت إثيوبيا تمول الحزب الإتحاد« وتدعمه سياسيا وماديا، ولقد تحالفت الأحزاب الموالية لإيطاليا مع الرابطة عندما أيدت إيطاليا دعوة الاستقلال، وكانت إيطاليا تطمح أن تجني من وراء تأييدها للاستقلال بعض الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة و أنه كان لها جاليات كبيرة في إريتريا كانت تتحكم باقتصاد البلاد في مجال الصناعة والزراعة والتصدير والتوريد، وكان أفرادها يعارضون في نفس الوقت الهجمات والاغتيالات التي كان يمارسها حزب الاتحاد[1].

وكان الحزب الوطني ينحصر نشاطه في مصوع، ويضم عددا من موظفي الحكومة البريطانية، ومن أبرز زعمائه محمد نور حسن النائب الذي عين فيما بعد وزيرا للشئون الاجتماعية في حكومة إريتريا، والسيد أحمد عبد القادر بشير والذي كان من الزعماء الوطنيين الأحرار، والسيد/ يسن حسن نائب من الشخصيات الوطنية البارزة التى لعبت دوراً كبيراً فى الحركة الوطنية.

وشهدت الأعوام الستة من سنة ١٩٤٦ - ١٩٥٢ صراعات سياسية حادة، وأنشأت الأحزاب السياسية صحفها الخاصة وأهمها جريدة الاتحاد، وجريدة صوت الرابطة الإسلامية، وجريدة الاتحاد والتقدم، وجريدة الوحدة،

---

(١) محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا أرضا وشعبا، القاهرة ١٩٩٤ .

ومجلة المنار الأسبوعية، وكانت كلها تصدر بالعربية والتجرينية، وأصبحت منبرا للأقلام الناشئة تتباري لتأييد وجهة نظر معينة أو معارضتها بأسلوب ما، بعد الكبت الإيطالي الجاسم خلال ستين عاما علي البلاد، انفجر الشعب يعبر عن مشاعره وآرائه بمختلف الوسائل، كالمظاهرات والمنشورات والصحف والندوات والمحاضرات وأحيانا العنف إذا اقتضت الحاجة.

وهي فترة بحق اتسمت بالحيوية والنشاط، نتيجة إباحة الحريات العامة من قبل السلطات البريطانية، فتعتبر الفترة ما بين ١٩٤١ - ١٩٥٢ بمثابة مرحلة النضال السلمي، حاول فيها الشعب الإريتري تحقيق مطالبه المشروعة في الحرية بالوسائل السلمية.

دور إثيوبيا في فترة حق تقرير المصير:

وفي سنة ١٩٤٤ كانت إثيوبيا قد أقامت باتفاق مسبق مع بريطانيا كما ذكرنا، واجهات سياسية موالية في إريتريا، فأنشأت حزب الاتحاد الذي ضم داخل تنظيماته كوادر للإرهابيين المختصين بارتكاب جرائم القتل واغتيال العناصر الوطنية في إريتريا باسم «الشفته». وبدأت هذه العصابات بسلسلة من الاغتيالات وعلي رأسها رئيس الكتلة الاستقلالية وزعيم الرابطة الشهيد عبد القادر محمد صالح كبيري، الذي اغتيل في نفس اليوم الذي تقرر فيه سفره إلي نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة[١]، وذلك لإشعال نار الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، ولكن الشعب الإريتري أدرك هذا المخطط، فواجهوه جميعا بالصبر والمثابرة

(١) انظر كتاب تاريخ إريتريا أرضا وشعبا لمزيد من التفاصيل حول شخصية الزعيم الشهيد عبد القادر محمد صالح كبيري.

لعدم اتاحة الفرص لهذه الفتنة المدبرة من جانب المخابرات الإثيوبية والبريطانية وبالإضافة إلي ذلك اغتالت واحداً وعشرين من زعماء الكتلة الاستقلالية منذ عام ١٩٤٨، وكذلك أغارت هذه العصابات علي المزارع ومناجم الذهب، فأتلفتها ونهبت عددا كبيرا من الماشية ونقلتها إلي اثيوبيا.

ويقول ترافاسكس السكرتير السياسي للإدارة البريطانية: «إن إثيوبيا كانت تمنح الإرهابيين علنا حق اللجوء إلي مقاطعة (عدي أبو) فى أقليم تيجراي شمال أثيوبيا، لأنها كانت تري أن الإرهاب في فلسطين حق لليهود ما كان يستحيل عليهم تحقيقه بالطرق السلمية (المرجع كتاب سير كندي ترفاسكسى «إريتريا مستعمرة في فترة الإنتقال»)[١]، ولم تكتف الحكومة الإثيوبية بتنظيم أعمال الإرهاب، بل استخدمت الدين أيضا كوسيلة لتحقيق مطامعها الاستعمارية، وكانت هذه الأساليب الإرهابية والفوضوية تطبق في إريتريا بمباركة الإدارة البريطانية التي كانت تشرف علي الانتداب.

الأحزاب السياسية فى إريتريا:

كما أشرنا فى السابق، وعلى الصعيد المحلى كانت قد ظهرت في إريتريا عدة أحزاب ومنظمات سياسية لابد من الإشارة إليها بالتوسع؛ حتي نستخلص من خلال برنامج كل حزب الموقف العام الذي يشمل رأى الأغلبية، والتي كانت تنادي بالاستقلال في البلاد في تلك الفترة. وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال بحثنا لكل حزب وأهدافه ومنطلقاته[٢].

---

(١) السير كنيدى، ترافاسكس: إريتريا مستعمرة فى فترة الانتقال.

(٢) نفس مرجع السابق، ص ٤٤.

أولاً: حزب الإتحاد مع إثيوبيا (إندنت):

وكان سكرتيره العام السيد تدل بايرو، وقد أسس هذا الحزب كما أسلفنا في أبريل ١٩٤١، واتخذ مقره أسمرا وكان برنامجه يدعو للوحدة غير المشروطة مع إثيوبيا، ويعارض معارضة مطلقة عودة الحكم الإيطالي، ويرفض الوصاية الأجنبية بما فيه التقسيم، والحزب كان مؤيداً من جانب الحكومة الإثيوبية ورجال الدين المسيحيين في إريتريا وعلي رأسهم الأب مرقص بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية في إريتريا، والذي بدأ في أواخر ١٩٤٣ تقريبا بجمع توقيعات من الشعب ملتمسا يطالب بالوحدة الفورية مع أثيوبيا.

وجدير بالذكر أنه، بعد إقرار الفيدرالية، أصبح معظم أعضائه ضد ممارسات الحكومة الإثيوبية الهادفة إلي إذابة الكيان الإريتري وعلي رأسهم سكرتيره العام السيد تدلا بايرو، الذي عين أول رئيس للحكومة في بداية الفيدرالية ثم انضم إلي جبهة تحرير إريتريا في عام ١٩٦٦، حيث أصبح عضوا في المجلس الأعلي للجبهة[(١)].

ثانياً: الرابطة الإسلامية:

تأسس حزب الرابطة الإسلامية في الرابع من ديسمبر ١٩٤٦ في كرن بعد سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات، وانبثقت عنه قيادة سياسية

---

(١) حزب الاتحاد: والجدير بالذكر أن أغلبيته كانت تتكون من أبناء حماسين وهم أول من عارضوا أيضا إجراءات عدم تنفيذ إثيوبيا للحكم الفيدرالى؛ لأنهم تذوقوا حلاوة السلطة والنفوذ فى الحكم الفيدرالى وكانت معارضتهم من منطلق مصالحهم الذاتية والتى خشوا أن تضرب بسبب الإلغاء والضم.

للحزب برئاسة محمد أبو بكر بن جعفر الميرغني (السيد بكرى) زعيم الطائفة الختمية في إريتريا، علي حين تولي الزعيم الشهيد إبراهيم سلطان علي منصب السكرتير العام للرابطة، واتخذت مقرها كرن، بعد أن فتحت عدة فروع ومكاتب في عواصم الأقاليم الإريترية المختلفة، وكان برنامج الرابطة يدعو لوحدة إريتريا أولا ثم الاستقلال التام.

وإذا لم يتحقق الاستقلال لإريتريا فورا، فالوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات، وكانت ترفض مشروع التقسيم الذي تبنته بريطانيا - وكانت تعارض بشدة الوحدة مع إثيوبيا.

ثالثاً: الحزب التقدمي الحر:

وتشكل هذا الحزب في فبراير ١٩٤٧ واتخذ مقره أكلى غوزاي وجعل مدينة عدي قيح مقرا له، وكان مؤسسه السيد رأس تسما أسبروم، وكان برنامجه يدعو لوحدة إريتريا ويعارض الوحدة مع إثيوبيا بشدة، بل كان يقاوم هذه الفكرة وكان يطالب باستقلال إريتريا تحت إشراف الأمم المتحدة. وكان يعارض مشروع التقسيم البريطاني، وكان حليفا استراتيجيا للرابطة الإسلامية، واندمج معها في الكتلة الاستقلالية. وفي حين كانت قاعدة الرابطة من المسلمين، كانت معظم قاعدة الحزب التقدمي من المسيحيين وكان رئيسه «دجزماشي ابرهاتسما»[١].

---

(١) انظر كتاب «تاريخ إريتريا أرضا وشعبا» ص ٤٧٤ لمزيد من التفاصيل عن شخصية رأس تسما.وابرهاتسما هونجل رأس تسما مؤسس الحزب.

رابعاً: الحزب الوطني:

تشكل هذا الحزب في أبريل ١٩٤٧ واتخذ مقره مصوع. وكان أعضاؤه يتكون بعضهم من العناصر المنشقة من الرابطة الإسلامية والبعض الآخر من الوطنيين الأحرار، ومن أبرز زعمائه السيدان محمد نور حسن نائب، وأحمد عبد القادر بشير، وكان برنامج الحزب يدعو إلي وحدة إريتريا والوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات، يتبعها استقلال إريتريا التام ورفضها القاطع للتقسيم بالرغم من العلاقة التي كانت تربطه ببريطانيا.

خامساً: رابطة المحاربين القدماء الإريتريين:

وقد تأسست في أبريل ١٩٤٧، وكانت تتألف من الجنود الإريتريين السابقين فى الجيش الإيطالى سواء من المسلمين والمسيحيين، ولم يكن لها أغراض سياسية في البداية، ولكن أغلبية أعضائها كانوا يطالبون بالوصاية الإيطالية وكانوا مدعومين من إيطاليا.

سادساً: الحزب الموالي لإيطاليا «برو إيطاليا»:

تشكل هذا الحزب في سبتمبر ١٩٤٧، بتأييد ودعم من إيطاليا واتخذ مقره أسمرا، وكان برنامجه الحزبي يدعو إلي وحدة إريتريا بوضعها تحت الوصاية الإيطالية، والذى نادي إلي الاستقلال التام لإريتريا في أقصي فترة ممكنة، وكان يرفض الوحدة مع إثيوبيا بشدة ومشروع التقسيم البريطاني أيضا. وتشكل مع الرابطة الإسلامية في إطار الكتلة الإستقلالية. ومن أبرز قادته الزعيم الوطني الكبير محمد عمر اكيتو والزعيم الوطني عمر إبراهيم بادوري.

سابعاً: الرابطة الإيطالية الإريترية:

وكانت تضم الإيطاليين الذي ولدوا في إريتريا والذين عاشوا هناك لفترة طويلة، فضلا عن المولودين من الزوجات الوطنيات للإيطاليين، وكذلك أمهات المولودين، وكانت الرابطة تطالب بالوصاية الإيطالية. وإذا تعذر هذا الحل فالاستقلال الفوري لإريتريا، وحماية دولة تختارها الدول الأربع الكبري أو هيئة الأمم المتحدة في فترة الإنتقال، إلي حين إعلان الاستقلال.

ثامناً: حزب إريتريا المستقلة:

كان يتزعم هذا الحزب السيد ولد آب ولد ماريام، وكان ينادي باستقلال إريتريا ويعارض التقسيم والوحدة مع إثيوبيا، وكانت مبادئه أقرب إلي الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر.

وانضم إلي الكتلة الاستقلالية التي كانت تضم الأحزاب الوطنية وأصبح رئيسه السيد ولد آب ولد ماريام نائبا للسيد إبراهيم سلطان في الكتلة الاستقلالية.

تاسعاً: اللجنة الممثلة للإيطاليين في إريتريا:

وكان مقرها أسمرا، وكانت تزعم أنها تمثل جميع الإيطاليين في إريتريا وتسهر علي حماية مصالحهم المعنوية والمادية في إريتريا، وكانت تؤيد الوصاية الإيطالية علي إريتريا غير المجزأة.

جدول

يبين الصحافة التي بدات من عام ١٩٢٨ م إلي عام ١٩٥٤ م

وقد صدرت بعدة لغات (لغة عربية وتجرينية وإيطالية وإنجليزية)

اسماء وتواريخ صدور الصحف في إريتريا

مسلسل	الجـــــريــــدة	تاريخ صدورها	لغاتها
١	اليومية الإريترية	١٣٤٧ هـ/١٩٢٨م	العربية والإيطالية والإنجليزية
٢	بريد الإمبراطورية	١٣٥٥هـ/١٩٣٦م	العربية
٣	الجريدة العسكرية - ساقري ١	١٣٥٣هـ/١٩٣٤م	العربية
٤	الجريدة الإريترية الأسبوعية	١٣٦١هـ/١٩٤٣م	العربية
٥	مجلة الشهر	١٣٦٣هـ/١٩٤٤م	العربية
٦	البريد العربية الأسبوعية	١٣٦٤هـ/١٩٤٥م	العربية
٧	الزمان	١٣٧٢هـ/١٩٥٣م	العربية والتجرينية
٨	الغازيتة الإريترية	١٣٧٢هـ/١٩٥٣م	العربية
	الصحافة الحزبية		
٩	صوت الرابطة الإسلامية - لحزب الرابطة الإسلامية	١٣٦٦هـ/١٩٤٧م	العربية
١٠	الجريدة الإثيوبية - لحزب الانضمام إلي إثيوبيا	١٣٦٦هـ/١٩٤٧م	العربية والتجرينية
١١	نور إريتريا - لحزب الانضمام إلي إثيوبيا	١٣٦٦هـ/١٩٤٧م	العربية والتجرينية
١٢	إريتريا الحرة - للكتلة الاستقلالية	١٣٦٨هـ/١٩٤٩م	العربية والتجرينية
١٣	وحدة إريتريا - للكتلة الاستقلالية	١٣٦٧هـ/١٩٤٧م	العربية والتجرينية
١٤	الاتحاد والتقدم - حزب الرابطة والتقدم	١٣٧١هـ/١٩٥٢م	العربية والتجرينية
١٥	صوت إريتريا - للرابطة الإسلامية لإريتريا	١٣٧٢هـ/١٩٥٢م	العربية والتجرينية
	جريدة الاتحاد - لحزب الانضمام إلي أثيوبيا	١٣٧٣هـ/١٩٥٤م	العربية والتجرينية
١٦	**الصحف التجارية والدينية والثقافية**		
١٧	مجلة أسمرا الثقافية - لمحمود رمبه	١٣٦٦هـ/١٩٤٧م	العربية
١٨	جريدة الغرفة التجارية - للغرفة التجارية الإريترية	١٣٧٠هـ/١٩٥١م	العربية والإيطالية والإنجليزية
١٩	المجلة الاقتصادية - لشخص إيطالي	١٣٧٠هـ/١٩٥١م	العربية والإيطالية والإنجليزية
٢٠	مجلة المنار والثقافة - لصالح عبد القادر البشير	١٣٧٤هـ/١٩٥٤م	العربية

وبعدها صدرت ثلاث صحف فقط وهي: الغازيتة /إثيوبيا/ الوحدة والباقي توقف عن الصدور.

عاشراً: الأحزاب السياسية الإيطالية:

وكانت هناك أحزاب سياسية إيطالية كان لها فروع معترف بها رسميا في إريتريا، وهي الحزب الشيوعي الإيطالي، والحزب الاشتراكي، والحزب الليبرالي، والحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي، وحزب العمال الديمقراطي، وحزب العمال الاشتراكي، وكانت جميعها تؤيد الوصاية الإيطالية علي إريتريا غير مجزأة.

هذه هي الأحزاب والقوى السياسية التي تشكلت في إريتريا في أثناء فترة حق تقرير المصير، وكان لها إسهاماتها؛ للوصول إلي حل القضية الإريترية أثناء مناقشتها في الأمم المتحدة[١].

وإذا استخلصنا مجملا- باستثناء حزب الاتحاد - فإن جميع الأحزاب والقوى السياسية الأخري كانت تطالب بالاستقلال التام لإريتريا، وأن تقرر الوصاية لمدة عشر سنوات بين إيطاليا وبريطانيا.. وبالرغم من هذا الإجماع حول استقلال إريتريا من الشعب الإريتري، ربط باتحاد فيدرالي مع إثيوبيا دون إرادة شعبها[٢].

وكما شاهدنا، فإلي جانب هذه الأحزاب التي تطالب بعضها بالوحدة مع إثيوبيا كحزب الاتحاد، والبعض الآخر للاستقلال أو الوصاية البريطانية أو الإيطالية. كانت السلطات البريطانية سواء في إريتريا أو السودان تري أن أفضل حل للمسألة الإريترية، هو تقسيم البلاد بين إثيوبيا والسودان، وهو المشروع الذي رفض بالإجماع من كل الأطراف والقوي السياسية المختلفة ولكن حتي أكتوبر ١٩٤٧، لم يكن مجلس وزراء خارجية الدول

---

(١) انظر جدول الصحافة التي بدأت من عام ١٩٢٨ إلي عام ١٩٥٤.

(٢) انظر لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع كتاب تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً للمؤلف. تايرخ الصدور ١٩٩٤.

الأربع الكبري قد وصل إلي حل بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة، وإزاء تضارب آراء ووجهات نظر الدول الأربعة الكبري بشأن مصير إريتريا أعيدت القضية الإريترية إلي الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

دور الحركة الوطنية وإنجازاتها التاريخية:

لم تتوقف إثيوبيا ولا بريطانيا من عدائهما ومؤامراتهما ضد الشعب الإريتري، حيث كانت تقلقهما نشاطات الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر، وقد بدأت بالفعل ضد الحزبين بمؤامرات انتهت بشق صفوف الرابطة الإسلامية وانشقاق كل من الحزب الوطني الإسلامي بمصوع وحزب الرابطة للمديرية الغربية بقيادة علي موسي رداى[1] عن التنظيم الأم، كما تعرض الحزب التقدمي الحر كذلك إلي تخريب وانشقاق من داخله، ولكن الحزبين لم يستسلما للضغوطات والتهديدات، بل واجها ذلك كله بخلق جبهة عريضة ضمت الرابطة الإسلامية والحزب التقدمى الحر، ثم انضمت إليهما تجمعات وأحزاب أخري، وبالنتيجة تكونت الكتلة الاستقلالية والتي حددت أهدافها بالدعوة إلي الاستقلال التام، مع احتفاظ كل حزب بكيانه الخاص كما أشرنا سابقا. وبذلك استطاعت الحركة الوطنية أن تحقق منجزات تاريخية إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم القوي المضادة الخارجية التي كانت تواجهها وعلي رأسها إثيوبيا وبريطانيا خلال الفترة الزمنية الوجيزة من ١٩٤٦ - ١٩٥٢ م والتي ناضلت خلالها الحركة الوطنية، بالإضافة إلي التعقيدات الدولية التي صاحبت القضية الإريترية والتي تباينت مواقفها وفق مصالحها العليا . وعليه، نلخص أهم منجزات الحركة الوطنية الإريترية في تلك الفترة، حتي نقف عندها ونستفيد من

---

(١) على موسى ردآى: كان يقود مجموعة التقسيم المواليه للإدارة البريطانية.

تجاربها - سلبا كان أم إيجابا - كمرحلة تاريخية مرت من نضال شعبنا الوطني[1].

أولاً: حافظت علي إريتريا أرضا وشعبا، وكانت تنادي دائماً بأن إريتريا غير قابلة للتجزئة وأن ثمار ذلك التحرك يمثل الوعي والنضج المبكر للوحدة الوطنية، كهدف من أهداف النضال الوطني الإريتري كانت له نتائجه العملية في تغذية الوعي الوطني وتفجير الكفاح المسلح عام ١٩٦١م، بعد أن يأس الشعب الإريتري من كل المحاولات السلمية.

ثانياً: واجهت الحركة الوطنية الإريترية مؤامرات إثيوبيا وتهديداتها ولم تتردد تلك القيادات في تقديم التضحيات بمبادئها في سبيل الاستقلال التام لإريتريا. ولعل استشهاد الزعيم الوطني عبد القادر كبيري علي يد عصابات إثيوبيا قبل سفره إلي الأمم المتحدة، خير دليل علي ما كانت تواجهه قيادات الحركة الوطنية من الإرهارب.

ثالثاً: نجحت الحركة الوطنية في إعطاء الصراع الإريتري الإثيوبي طابعا دوليا، الأمر الذي أزعج إثيوبيا دوما لأنها ضمت إريتريا من جانب واحد وبطرق ملتوية ودون إرادة شعبها، وكان هذا الضم منافيا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، وكان صوت إريتريا مسموعًا من خلال الحركة الوطنية في أروقة الأمم المتحدة. حيث سجلت القضية في محاضر الهيئات الدولية واحتلت مكانا في أرشيف الجمعية العامة للأمم المتحدة، إبان حق تقرير المصير - حيث واصل جيلنا النضال وهو جيل المعاناة والصمود والتصدي لينفض الغبار عن تلك الملفات وأن يعيد الهيئة الدولية إلي وعيها وموقفها الطبيعي إلي جانب حقوق الشعوب المغلوبة علي أمرها. من خلال تبنيه الكفاح المسلح عام ١٩٦١ م عملا بمبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة وتحقق الحلم ونال شعبنا حريته واستقلاله.

رابعاً: بالرغم من أن الحركة الوطنية الإريترية لم تنجح في تحقيق

---

(١) نفس مرجع السابق، ص ٤٤٦ .

شعارها الأساسي «الاستقلال»، إلا أنها وبعد تطبيق القرار الفيدرالي، لم تستسلم وناضلت للحفاظ علي حقوق الإريتريين التي أقرها المشروع الفيدرالي، وهكذا دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة في نضالها ضد إثيوبيا وعملائها وواجهت قياداتها السجن والاغتيال والتشريد.

وعليه، فقد بدأت مرحلة جديدة تتطلب وجود أشكال جديدة للنضال ووسائل عمل تتناسب وطبيعة التحدي، مما أدي إلي هجرة بعض زعماء الحركة الوطنية إلي خارج إريتريا، لمواصلة نضالهم ضد السيطرة الإثيوبية. وكان أبرزهم ولد آب ولد ماريام وإبراهيم سلطان وإدريس محمد آدم[1] وغيرهم لجأوا إلي القاهرة، حيث بدءوا من هناك نضالهم سواء كان عبر الإذاعات والصحف، وتقديم مذكرات إلي الأمم المتحدة لكشف وتعرية إثيوبيا في خرقها للقرار الفيدرالي الذي أقرته الأمم المتحدة.

خامساً: في إطار تحقيق الوحدة الوطنية، كانت للحركة الوطنية الإريترية مبادرات وأساليب أثبتت فاعليتها وعكست وعيا كاملا بالمشاكل التي تواجه الشعب الإريتري وخاصة بعد فشل جمعية حب الوطن، والتي كانت لها مبادرات رائعة سبقت تاريخ الحركة الوطنية واتفق الحزبان، الرابطة الإسلامية والتقدمي الحر علي العمل، كل في قواعده وكسب مؤيديه من الطائفتين لبرنامجهما وهو الاستقلال التام، وبالفعل كان من أكثر الأمور التي أزعجت إثيوبيا حزب الوحدة «اندنت» بأرضيته وأسلحته الطائفية، التي حاول استخدامها. وفي مرحلة لاحقة شكل الحزبان الإطار الذي تحققت فيه الكتلة الاستقلالية. وكانت في صياغتها وأهدافها وعلاقاتها الداخلية نموذجا للجبهة الوطنية العريضة التي تستند إلي برنامج الحد الأدني مع احتفاظ كل حزب باستقلاليته التنظيمية، وهكذا كان دور الحركة الوطنية في الماضي نبراسا نهتدي به لبناء الحاضر والمستقبل، بعد الانجاز العظيم الذي حققه شعبنا بانتصار ثورته المسلحة وإعلان دولته المستقلة في ربوع كامل أرضه ووطنه.

---

(١) انظر للمؤلف عن هذه الشخصيات كتاب «تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً» - ص ص٥٦٣-٥٧١.

الفصل التاسع

الحوار الديمقراطى فى إريتريا- ضروراته ومعوقاته

المحتويات

ضرورة الحوار بين القوى الوطنية والحكومة في إريتريا:

إن الحوار بين أبناء الوطن وقواه السياسة المختلفة، والوحدة الوطنية متلازمان تلازماً كاملاً: فلا وحدة وطنية بلا حوار اجتماعي - سياسي - كما لا حوار فعالاً ومستمراً في ظل التناحر الداخلي، وغياب أدنى عوامل الوحدة الوطنية ولهذا من الضروري، البحث الدائم عن أطروحة وصيغ وطنية تحقق مفهوم الحوار في الدائرة الوطنية.

وقد ورد الحوار في القرن الكريم في ثلاثة مواضع هي: قوله تعالي: ﴿ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ ﴾[1].

وقوله تعالي: ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾ ﴾[2].

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ

ويظهرمن هذه المواضع الثلاثة أن الحوار فيها هو مراجعة الكلام وتداوله بين طرفين والأخذ والرد فيه.

وقد عبر القرآن عن الحوار أحياناً بالجدال بالتى هى أحسن كما في قوله تعالي: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾

---

(١) قرآن كريم: سورة الكهف، الآية ٣٤ .

(٢) قرآن كريم : سورة الكهف، الآية ٣٧ .

(٣) قرآن كريم: سورة المجادلة، الآية ١ .

(٤) قرآن كريم : سورة النحل، الآية ١٢٥

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾[1]

وهكذا، فإن الإيمان بالحوار، يعنى الأعتراف بالطرف الآخر وبحق الغير في الاختلاف مع الأنا، يعنى تجاوز أحادية الفكرة والنظرية إلي الانفتاح علي أفكار وآراء وثقافة وقناعات الآخرين.

ولن يتحقق التقارب بين أبناء الوطن الواحد إلا بفتح باب الحوار، وتجاوز سلبيات الماضى ومشاكل الحاضر بقلب مفتوح وعقل رشيد. وتبدو الحاجة للحوار بين الإريتريين في هذا الوقت بالذات أكثر من ضرورة وخاصة بعد إنجاز الاستقلال الوطنى والدستور الإريترى. حتي لا نكون ضمن دائرة الدول المهمشة والمنغلقة في المنطقة بسبب عدم الأستقرار والأمن الذى ننشده لبناء أريتريا المستقلة؛ حتى نتعايش حاضرا ومستقبلاً مع محيطنا والمنطقة التى نعيش فيها ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تأكيدنا النقاط التالية:

أولاً، وحدتنا الوطنية وتماسكنا الوطنى

ثانياً، تحالفنا وتواجدنا المؤثر فى المنطقه

ثالثاً، صلاتنا وعلاقتنا وحضورنا الواعى فى الساحه العالميه.

---

(١) قرآن كريم : سورة العنكبوت، الآية ٤٦ .

أولاً: التماسك الوطني:

أعني بتماسكنا الوطني أن نوجد أرضية تستوعب خلافاتنا السياسية المتعارضة، ونوجد قواسم وطنية مشتركة من خلال الحوار الواعي والبناء الذي يرتقي على الخلافات الثانوية، وذلك بتجاوز أحلام السلطة وأوهام القوة وصولاً إلى رؤية استراتيجية تنطلق من الثوابت الوطنية وتحقق الأهداف الوطنية العليا، وفي الحقيقة أن زمام المبادرة في هذا المجال هو في يد الحكومة الإريترية ونخبته الحاكمة «أعني الشعبية» إن هي أحسنت التدبير والتقدير وتناست أحلام القوة، وسيطرة الحكم، فالقوة المادية سهل ايجادها وبناؤها ويمكن استخدامها في حسم الصراع؛ ولكنها لا يمكن أن تكون أداة فاعلة في مصادرة إرادة الآخرين من أبناء هذا الشعب وإلغاء هويته، وطمس كينونته ومعتقداته الروحية، ويصعب أيضاً أن تكون أداة فاعلة في بناء دولة مزدهرة ومستقرة دون مشاركة الآخرين، وخاصة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين والتي نرى فيها انهيار قوة القياصرة والكيانات البوليسية المفتعلة المحاطة بسياج من القوة الوهمية، بكثير من مركبات النقص والأحقاد الشخصية والإحباطات الشعبية المعقدة التي *تحول* دون التلاقي والتحاور.

فعلى الحكومة الإريترية أن تبادر إلى فتح حوار جاد ومسئول، بعيداً عن التراكمات النفسية والأحقاد الشخصية ورواسب الماضي البعيد والقريب على حد سواء، مع الفصائل الوطنية الإريترية والقوى الوطنية *الأخرى أيًا كان حجمها* متجاوزة سلبيات الماضي في التحرير، فإن سياسة إلغاء الآخرين وتهميشهم يشكل عائقاً في مبدأ الحوار الديمقراطي بين القوى السياسية الإريترية المختلفة.

فالضرورة والمرحلة الخطيرة التى نعيشها اليوم، تقتضى من كل وطنى غيور أن يسهم بشكل جاد فى ايجاد مخرج وطنى، يحقق وحدة حقيقية مع القوى السياسية الوطنية التى خارج السلطة لأنه بانعدام التماسك الوطنى لا يمكن أن نحقق ما نصبو إليه من الأزدهار والتقدم والاستقرار في بلادنا، ولا يمكن أن تبنى دوله أيا كانت قوتها من خلال القهر ومصادرة الحريات، وتجارب الشعوب الأخرى التى سبقتنا بالأنظمة الشموليه وبالانفراد بالسلطة من خلال النخبة الحاكمة خير شاهد على ذلك، فلقد تهاوت هذه الأنظمة بسبب تعنتها؛ لأن الاعتقاد فى أن القوة كفيلة ببناء دولة وتحقيق الاستقرار، وهم يسيطر على بعض الفئات التى لم تعى حقائق التاريخ وتجارب الشعوب المعاصرة؛ ولذلك المطلوب من الحكومة الإريتريه أن تتصرف بعقليه متفتحة تعى حدود القوة وتستوعب ضرورات الحوار والتلاقى الوطنى؛ لأنها بغير ذلك ستتحول إن آجلاً أو عاجلاً إلى كيان غريب فى وسط بحر من التناقضات مهما استخدمت من وسائل الترغيب والترهيب، ولن تتمكن من مواجهة قهر الإرادة الوطنية واشاعة الروح الانهزامية بين أبناء المجتمع الإريترى.

إن الصراع الإريترى الإريترى، وخاصة بعد الاستقلال، استنفد كثيراً من الجهود واستهلك كثيراً من القدرات؛ حتى ملّ البعض الصراع وآثروا السلامة النفسية لعدم امتلاكهم رؤية وطنية ثابتة وعقيدة منهجية تعينهم على المقاومة والتماسك وتحصنهم ضد الانهزامية النفسية، لأن من يهزم نفسيا فقد خسر نصف المعركة بل ربما المعركة كلها، فالإنسان إرادة وفكرة ورأى، فبدونها يفقد الإنسان إنسانيته وكرامته وبالتالى مبرر وجوده!!

فعلى النخبة الحاكمة فى إريتريا أن تدرك أن خيارات القوة دائماً محدودة، أما الخيارات التى يتيحها الحوار والتلاقى من خلال الفهم والتفاهم المشترك فهى أكبر من أن تحصر وأقوى من أن تحاصر، فعليهم أن يستوعبوا هذه الحقيقة ويتصرفوا بوعى وحس وطنى، ومن منطلق المسئولية التاريخية الملقاة على عاتقهم؛ لأن الماضى ولى بكل ما خلفه من أحقاد وتراكمات وحواجز نفسية، يمكن اجتيازها فى فترة التحرير ولنفكر فى المستقبل المشرق من خلال إيجاد أرضية حوارية جادة وواعية مستفيدة من التجارب الإنسانية التى حولنا والتى أوجدت قواسم مشتركه بين قواها السياسية.

ثانياً: تحالفنا وتواجدنا المؤثر فى المنطقة يتأتى بما يلى:

علينا أن نكون على توافق مع المنطقة التى نقع فيها؛ لأننا نكتسب أهمية موقعنا من أهمية المنطقة التى نقع فيها. وبدونها تصبح بلادنا مجرد رقعة جغرافية على الخريطة يتناساها الكبار ولا يطمع فيها الصغار. وهنا لابد أن ندرك حقيقة أساسية وهى أن إريتريا هى عربية الانتماء أفريقية التربة والموقع إنسانية التطلع والمصير، ومن خلال هذا الانتماء التكاملى يفترض أن تتشكل الخريطة السياسية لإريتريا المستقبل، وعلى ضوئها ينبغى أن تحدد توجهاتنا وآراؤنا المستقبلية، لأن خيوط المستقبل ينسجها حاضر واعٍ ومستوعب لضروراته، ومدرك لدواعى التوازن فى

(١) قرآن كريم : سورة النساء، الآية ١٢٢ .

مجتمعه، والذى تمليه ضرورات أمنية ومقتضيات مصلحية، بحكم الموقع والتطلعات والآمال والمصير المشترك.

ثالثاً: صلاتنا وعلاقتنا وحضورنا الواعى فى الساحة الدوليه:

بعد نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولى الجديد، بدأت حقبة جديدة من التعاون وتبادل المصالح، حتى ولو على حساب الصغار، بمعنى أن جبال التناقض بين الكبار التى كان يلعب عليها الصغار قد انتهت، بحيث أصبحت المعايير الاقتصادية هى التى تحدد معالم العلاقات الدولية الجديدة، وانطلاقاً من هذا الفهم علينا أن نحدد مكاننا فى خريطة التعاملات الدولية لنحدد الثابت منها والمتغير، وخاصة هناك القوى الصهيونية يهمها ألا يستقر النظام فى إريتريا إذا لم يكن مواليًا لها ولسياساتها التوسعية والعدوانية ضد الأمة العربية فى المنطقة، وألا يستقر السودان ليسهل عليها الاصطياد فى الماء العكر، لأن الاستقرار والأمن فى إريتريا يعنى قيام دولة قوية على شاطئ البحر الأحمر، خاصة عندما تكون متآلفة مع محيطها العربى، وبالتالى سوف تعمل ضد هذا التوجه بكل السبل الممكنة لخلق التوتر وعدم الاستقرار فى حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقى، كما أن استقرار السودان يعنى كذلك لنفس القوى عامل خلق توتر وعدم استقرار، ويحدث خللاً كبيراً فى استراتيجيات المتعارضة مع طموحات شعوب المنطقة، فالسودان القوى هو رصيد للأمة العربية والأفريقية، وهو رصيد للقوى المتعارضة من القوى الصهيونية ضد التوجهات الأصلية التى تحقق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة. كل هذه العوامل وغيرها سوف تضاعف علينا الأعباء وسوف تفقدنا محيطنا العربى والذى نأمل أن يساعدنا فى مرحلة البناء والتعمير،

وهذا أولاً وقبل كل شيء يتطلب أن نتحرك داخليا ونرتب أوضاعنا الداخلية بما يحقق لنا التماسك الوطني، ونتحرك خارجيا لدعم موقعنا الداخلي وتأكيد تحالفاتنا مع محيطنا العربي والأفريقي وتأمين مصالحنا في إطار تبادلي يحقق لنا السيادة والاستقلال والأمن والاستقرار

وأخيراً علينا أن نسعى للحكمة التي تقول:

أقوياء اليوم هم ضعفاء الغد وضعفاء اليوم هم أقوياء الغد، وتلك سنة الله في خلقه فلماذا التكبر ونعتدي ونطغي ونتجبر على عباد الله بقوة لا نملك دوامها واستمرارها، وهي ستتداعى بين أيدينا إن عاجلاً أو آجلاً، فلا القوي سيبقى قوياً دائماً، ولا الضعيف يبقى ضعيفا دائما سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الشعوب، ومن يطالع صفحات التاريخ سيجد فيها الكثير من النماذج والشواهد التي تؤكد هذه الحقيقة ولهذا يبقى علينا جميعاً حكامًا ومحكومين أن نعي حقائق التاريخ ولا نتجاوز منطق الجغرافيا بأداءات لا أساس لها، ونتكيف مع محيطنا، ونتآلف ونتصالح مع ذاتنا الآريترية بشكل يحقق لنا التماسك ويمدنا بالقوة ونعيش في كنف مجتمع إريتري متآلف ومتكاتف ينعم بالحرية الرخاء والتقدم.

وأختتم هذا بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴾[1]

وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾[2]

---

(١) قرآن كريم: سورة النساء، الآية ١٣١ .

(٢) قرآن كريم: سورة يونس، الآية ٥٤ .

الوعى بالتحديات:

إن التحديات التى تواجه الوطن والأمة فى نفس الوقت، لا تفرق بين طائفة وأخرى ولا بين جماعة وأخرى، بل إن المستهدف فى النهاية هو الوطن والمواطن بجميع مذاهبه وثقافاته وطوائفه وثرواته.

وهذا العصر الذى نحن فيه والذى يمتاز بالتكتلات الاقتصادية العملاقة وبالوسائل الإعلامية الجبارة وبالقوى السياسية المتماسكة، لا يمكن أن تُحترمَ إلا الشعب القوى المتماسك الصلب، أما الشعب الممزق والمتنافر فسوف يكون فريسة سهلة لكل طامع وحاسد ومترصد[1] وهكذا.

ومن منطلق الوعى بكل التحديات السياسية والإعلامية والثقافيه والعلمية والتكنولوجية والحضارية التى نعيشها ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، ومن منطلق الإحساس بالخطر والتحدى الذى يواجهنا جميعا لنسير بوطننا نحو الأفضل، يجب الجلوس على مائدة النقاش الهادى بعيداً عن روح التعصب والأنانية والتحزب لتقرير مستقبل البلاد جميعاً دون استثناء وتهميش الآخرين وخاصة من الفصائل الإريترية الوطنية، والتى لعبت دوراً كبيراً فى التحرير منذ بداية الثورة وحتى يومنا هذا، لأن المرحلة التى نعيشها اليوم فى اعتقادى ليست مرحلة صراع السلطة، ولكنها مرحلة النضال من أجل استكمال تحررنا السياسى، ولذلك فإن محاولات الانفراد بالسلطة وتهميش أو تغييب الفصائل الوطنية الإريترية الأخرى لحسم السلطة من خلال القوة، هى معركة خاسرة وتلحق

---

(١) عبد الله أحمد اليوسف: عوائق الحوار الإسلامى - الإسلامى، الكلمة - العدد ١٣ مجلة فكرية ثقافية إسلامية سنة ١٩٩٦، ص ١١٠ .

أضراراً بالغة بقضيتنا الوطنية فى المستقبل. ومهما كان حجم الخلافات بين الفصائل والسلطة الحاكمة فى إريتريا فليس من حق أى فصيل وبشكل منفرد أن يقرر مصير إريتريا لوحده ويحاول فرض العزلة والحصار عليها ومنعها من ممارسة حقها الطبيعى فى المساهمة فى تقرير مصير وطنها، وخاصة بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية التى مرت بها البلاد بعد الاستقلال. وفى هذا الصدد لا يمكن إنكار الدور العسكرى الذى لعبته الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا فى المراحل الأخيرة من معركتنا العسكرية مع جيش الاحتلال الإثيوبى، ولكن وفى نفس الوقت لا يمكن التنكر للدور العسكرى، الكبير الذى لعبته أيضاً بقية الفصائل وكذلك الدور السياسى والجماهيرى ضد الاستعمار الاثيوبى، حيث إن معركتنا لم تكن معركة عسكرية بحتة، وهذه الفصائل التى ناضلت جماهيريا وعسكريا وسياسيا على مدى ثلاثين عاما، وقدمت آلاف الشهداء فى معركة التحرير، تمثل جزءاً هاماً ورئيسيا من الشعب الإريترى ولا يمكن تجاوزه وتجاهله أو عزله. وفهمنا لهذه الحقيقة وإقرارها من شأنه أن يساعدنا فى تفادى الكثير من المعارك الجانبية التى قد تهدد هدفنا الكبير فى المستقبل: بالحوار الديمقراطى يمكن أن نصل إلى الهدف المنشود وخاصة فى هذه المرحلة من مراحل نضالنا الوطنى.

البناء الاجتماعى:

لا يمكن بناء المجتمع بناء محكماً وقوياً وصلباً إلا بتوفير عدد من الشروط اللازمة لعملية البناء الاجتماعى، ومن أهم تلك الشروط هو السلم الاجتماعى الذى يؤدى إلى التعاون والتكامل بين أفراد المجتمع الواحد.

والسلم الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل مناخ التسامح الثقافي واحترام التعددية السياسية، وضمان حقوق الإنسان وسيادة العدالة والقانون، وتجاوز النظرة الأحادية للأشياء، والانفتاح على كل الشرائح الأجتماعية، والتحاور معها في كل ما يخدم المجتمع سياسياً وثقافياً. وهكذا، يبقى الحوار مع الفصائل بعد انجاز المرحلة الانتقالية ضرورة ملحة من أجل بناء مجتمع. يقوم على الاحترام المتبادل والتعاون المثمر بين الجميع.

وفي اعتقادي، في غير تلك الحالة سوف يسود التوتر والتشنج عندما تستأثر فئة حزبية ما أو طائفة ما بكل الإمكانات والقدرات وتسعى بعد ذلك إلى إلغاء الآخرين، وتهميش دورهم فان هذا لن يؤدي إلا إلى المزيد من المشاكل والأزمات السياسية الخانقة، وسيساهم هذا الأمر في تخلف المجتمع من ركب التقدم الانساني والتطور الحضاري وتعثر التنمية الشامله والتي تحتاج إليها البلاد اليوم، وخاصة في هذه المرحلة الجديدة من تاريخنا المعاصر في ظل الانتقال والحرية في إريتريا.

ولذلك لا سبيل غير الحوار والحوار الديمقراطي بين كل القوى السياسية كضمان وحيد لتحقيق التقدم والبناء والتعمير والتنمية.

٣ - أهم المعوقات التي تعترض الحوار والحلول الممكنة:

ليست هناك أي معوقات أمام الحوار الصادق، إلا أن هناك بعض العوائق لابد من تسليط الأضواء عليها، مع التركيز على الحلول الممكنة إذا صدقت النيات وابتعدت عن الأنانية. كل القوى الوطنية تدرك أهمية ضرورة الحوار الوطني وفوائده لمستقبل الوطن والمواطنين. وبرغم تلك

المجهودات التى بذلت فى أكثر من موقع وفى زمان، إلا أنه مازال هناك بعض العوائق ويمكن تحديدها على سبيل المثال حتى يمكن تجاوزها.

أولاً:الشخصية [1]:

بمعنى ألاّ يعترض على تلك الشخصية أو ينتقدها أحد أو يناقش أفكارها، فكل ما يقوله صحيح وكل ما يراه دقيق وكل ما يفعله هذا الزعيم أو القائد أو الرئيس عظيم، فليس من حق أحد مناقشته وهكذا تبدأ (الشخصية) تتضخم فى نفسها، وتتوهم القداسة والعظمة والرفعة، مما يؤدى إلى حالة من ذوبان الأتباع فى تلك الشخصية، وتحولهم نسخ مكررة منها.

ولا يخفى انتشار هذه الظاهرة فى العالم الثالث وخصوصا البلاد الأفريقية حديثة الاستقلال، فنرى كيف تحولت فيها (الشخصيات) السياسية إلى رموز فوق النقد والخطأ! وكثيرا ما تحولت الخلافات الشخصية بين هذه الرموز وهذه الشخصية وتلك إلى عقبة أمام نجاح الحوار مع الأنا، وربما العقد النفسية التى قد أصيب ويصاب بها العديد من القيادات السياسية والنخب، إلى تنامى التعصب والتزمت والتطرف فى المواقف والسلوك، مما سبب التباعد والتقاطع بين الفئات المختلفة.

ولا سبيل للخروج من هذا المأزق إلا بالإخلاص فى العمل، والتجرد للحق والتحلى بروح الحب والمودة، والاحترام للغير، والالتزام بأخلاقيات

---

(١) الشخصية: تعني: تضخيم وتلميع شخصية ما، ورسم هالة من العظمة والكبرياء حولها وإعطاؤها في بعض الأحيان نوعا من القداسة.

الحوار، كما أن على القاعدة الشعبية أن تعطى رأيها فى المسائل المهمة وخاصة فى الاستراتيچية التى يتوقف عليها مستقبل الأمة ومصيرها. ولا يصح أبداً، أن تتحول القاعدة إلى مجرد أداة بيد القيادة. فبالرغم من أهمية الكوادر القيادية ودورها الطبيعى، إلا أنه ينبغى أن يكون لكل عاقل رأى، وموقف، وأن تستشير القيادات قواعدها، إذ لا يجوز أن تتحكم فئة محدودة بمصير الأمة ومستقبلها، ومما ينبغى فعله هو أن تكون مصلحة الشعب والجماهير مقدمة على أى شىء آخر، لا أن تكون مصلحة شخص أو أشخاص مقدمة على مصلحة الأمة، ومما لا شك فيه أن مصلحة الأمة هى فى التقارب والتحاور والتعاون بين مختلف الفئات والأطراف.

ثانياً: التعصب الأعمى:

والتعصب الأعمى يعد من أهم العوائق التى تعطل الحوار والحوار الديمقراطى وهو ادعاء باطل بمعرفة الحقيقة. هذا التعصب الأعمى حال وسيحول دون التقارب بين أبناء الوطن الواحد.

وقد ورد عن الرسول (ص) أنه قال: «من تَعصب أو تُعصب له فقد خلع ربقة الإيمان من عنقه» وفى رواية أخرى: «فقد خلع ربقه الاسلام عن عنقه»[1].

وعنه أيضاً (ص) قال : «من كان فى قلبه حبة من خردل من عصبيه بعثه الله يوم القيامه مع أعراب الجاهلية»[2].

وعنه (ص) قال : «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل (على) عصبية وليس منا من مات على عصبية»[3] .

(١) ميزان الحكمة المحمدية الرى الشهرى - ج ٢ - ص ٣٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٣٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٣٥ .

هذا التحذير الشديد من التعصب الأعمى إنما يدل على ما له من آثار سيئة على الأمة، حيث يزرع الضغائن في النفوس، والتباعد بين القلوب والفتن بين الناس.

وهكذا إذا كان التعصب يؤدي إلى الانغلاق والانطواء على الذات، وعدم رؤية الغير بنظرة صحيحة وموضوعية، فإن الحوار يعني انفتاح كل طرف على الطرف الآخر، والتعرف على القواسم المشتركة بين الأطراف المختلفة من أبناء الأمة. والحوار سيزيل أو يقلل من حدة التعصب بين الأطراف المختلفة. كما سيساهم في بناء جسور الثقة بين أبناء الوطن الواحد وهذا ما ننشده في بلادنا.

ثالثاً: تناقض المصالح:

يشكل تناقض المصالح بين الأطراف المختلفة عائقاً حقيقياً أمام الحوار الناجح، ويعود السبب في ذلك إلى أن كل فئة تحاول الاستئثار بجميع مقدرات الأمور، والمحافظة على المميزات التي يمكنها أن تكتسبها من خلال وجودها الوحيد في السلطة أو الساحة، والمصالح قد تكون مصالح سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو وظيفية وغيرها .. وعندما يعمل كل طرف بما تمليه مصالحه، ولو كان على حساب الآخرين، هنا تكمن المشكلة وحل هذا الإشكال يمكن من خلال الموازنة الدقيقة بين مصالح كل الأطراف، وتقديم التنازلات المتبادلة، وتقديم مصالح الشعب والأمة على مصلحة الفئة أو الجماعة أو الحزب أو الطائفة والعرق.

إن من غير العدل أن تستأثر فئة ما بكل الإمكانات والقدرات والثروات في حين تحرم أو تهمش مصالح الفئات الأخرى، كما أن من غير

الإنصاف ألأ تكون كل الفئات بمستوى واحد من التكافؤ فى الفرص، والوظائف والتوازن فى المصالح والتعادل فى الحرية، والعدالة فى القانون.

ومن هنا، عندما تستقر كل الأطراف بأن حقوقها ومصالحها محفوظة ومصونة، وأن الحرية مضمونه للجميع، وأن القانون هو السيد، عندئذ يكون الحوار ناجحا بين الإخوة، وقد يؤدى إلى التعاون المثمر بين كل الأطراف[١].

الخلاصة:

وبعد أن تعرفنا على أهم العوائق التى تعترض الحوار، من خلال ما أوردته فى هذه النقاط السريعة وسبل تجاوزها، ينبغى التأكيد على أهمية خلق «ثقافة جديدة» للحوار بين أبناء الوطن الواحد فى إريتريا والعمل على إشاعة جو إيجابى للقبول النفسى والعقلى والفكرى بالطرف الآخر، وتجاوز النظرة الأحادية فى النظر للأمور، وخلق وعى حقيقى يساهم فى نجاح الحوار بين جميع فئات الشعب، ذلك أن الشعب الإريترى شعب واحد يجمع بين أبنائه العقيدة الواحدة والدم والتاريخ والمصير المشترك، وإن التعايش بين أبناء الأمة الواحدة هو الطريق الأقصر نحو بناء أمة قوية ومتماسكة وصلبة وعندما أدعو للحوار من خلال هذا الكتاب، فلا يعنى هذا الاتفاق على كل شىء ، بيد أن الدعوة للحوار فى حد ذاتها تشكل ضمنا الاعتراف بحق الاختلاف، وإلا فلا معنى للحوار.

ولن ينجح أى حوار إلا عندما تتحلي الأطراف المتحاورة بآداب الحوار وأخلاقياته ومثله وقيمه، والالتزام بالحوار كخيار استرتيجى وليس كخيار تكتيكى تفرضه ظروف قاهرة أو آنية.

---

(١) مرجع سابق، ص ١١٦ .

ولا سبيل أمام الشعب الإريترى، وفئاته المختلفه للنهوض بالوطن القوى إلا من خلال التعاون والحوار والاعتراف بحق الجميع، وخاصة فى المصالح العليا للوطن؛ لأنه وطن الجميع ولا يخص أحداً أو فئة دون الأخرى، ولن يكون هناك نهوض حضارى لهذا الشعب إلا بتجاوز سلبيات الماضى، وعقبات الحاضر مع الاستفادة من الماضى والحاضر الإيجابى والتطلع للمستقبل المشرق بروح خلاّقة ومبدعة وواعية.

وهكذا ومن منطلق الوعى بكل التحديات السياسية والإعلامية والثقافية والعلمية والتكنولوچية والحضارية التى تواجه الدولة الحديثة .. ومن منطلق هذا الإحساس بالخطر والتحدى الذى يواجه الوطن، المستهدف فى كيانه ووحدته، أدعو النخبة الإريترية الواعية وفصائلها الوطنية للحوار والجلوس على مائدة النقاش العلمى والفكرى الهادئ، بعيداً عن روح التعصب والأنانية والتحزب هكذا باتَ أمراً ملحاً، وضرورة لا يمكن تجاهلها وخاصة فى هذه المرحلة الحساسة من تاريخنا المعاصر والذى يتطلب الارتفاع إلى مستوى المسئولية والمصلحة العليا للوطن بين أبناء الشعب الإريترى الواحد.

وهكذا، فإننا فى حاجة إلى علم نكشف به أمراضنا ومشكلاتنا، ونصل به إلى الحلول العلمية والواقعية لهذه الأمراض والمشاكل، ونتخلص من المآسى التى نعيشها، وعلينا التعلم من الماضى لنبنى الحاضر والمستقبل من خلال الحوارات المفتوحة والصريحة، وفى ظل جو يسوده الإيمان بالتعدد وحرية الرأى واحترام الآخرين[١].

---

(١) محمد سعيد رمضان البوطي وجودت سعيد: ندوات الفكر المعاصر، التغيير مفهومه وطرائقه، دار الفكر الماضي - بيروت - لبنان الطبعة الأولي ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ .

الفصل العاشر

الوحدة الوطنية الإريترية

المحتويات:

١ - الانتماء والولاء

٢ - مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة

٣ - تجديد الذات الوطنية

الخلاصة

إن الحديث عن الوحدة الوطنية مسألة حساسة وحيوية لها تأثيرها المباشر علي شعبنا ومصيرنا حاضراً، ومستقبلاً. وعندما نتطرق لهذه المسألة فإننا نعنى وحدة الشعب الإريترى. كما هو معروف أن وحدة إريتريا أرضا وشعباً كانت مستهدفة منذ وقت طويل بفعل المؤثرات الاستعمارية المتعاقبة علي إريتريا. ويكفى أن نذكر المشروع البريطانى في فترة تقرير المصير والذى كان ينادى بتقسيم إريتريا، إلا أن الشعب الإريترى وبوعيه الفطرى أفشل تلك المؤامرة وفي وقت مبكر منذ بداية نمو الحركة الوطنية. وكفى الضرر الذى لحق بقضية الشعب الإريترى من جراء الانقسام الطائفى وسط شعبنا في فترة حساسة وحاسمة من تاريخه، وهي فترة تقرير المصير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثل في الحزبين الرئيسيين: الرابطة الإسلامية، وحزب اندنت للإتحاد مع إثيوبيا والذى كانت أغلبيته من المسيحيين الإريتريين، وكان المستفيد الوحيد من ذلك الانقسام الجهات المعادية، لطموحات شعبنا المشروعة في نيل استقلاله الوطنى، وهكذا فمنذ الأربعينات عمدت الحكومة الإثيوبية إلى سياسة (فرق تسد) لاستمالة العنصر المسيحى الإريترى لمنعه من المشاركة في العمل الوطنى، مستخدمة كل الوسائل والطرائق المتاحة بما فيها استخدام الكنيسة؛ مما كان لها أثر كبير حينما طالب العديد من سكان المرتفعات بضم إريتريا إلي إثيوبيا، الأمر الذي جعل الإرادة الوطنية الإريتريه تواجه تعثرات كبيرة بسبب ذلك الموقف، كما تكرر هذا الأمر عند بداية مراحل الكفاح المسلح، حين تركت القوة الإريترية الإسلامية تواجه مسئولية هذه المرحلة بكل أبعادها ومخاطرها، بل وتمكن العدو أيضا من تجنيد الكثير من أبناء المرتفعات

---

(١) جبهة التحرير الإريترية: البرنامج المرحلى والتفصيلى، ص ١٢ - ١٣ .

ضد الثور الإريترية (قوات الكماندوس)، بحجة أن الثورة الإريترية هي ثورة المسلمين وليس للمسيحيين مكان فيها وكانت هذه المواقف ضربة في صميم الوحدة الوطنية وتكريسًا للانقسام[1] .

وكان رد الفعل الإثيوبى تجاه المواقف الوطنية من المسلمين عنيفا، حيث بدأت بتوجيه سهامها المسمومة في ضرب الركائز الأساسية التي تعتمد عليها التربية الوطنية الإسلامية: حيث قررت الغاء اللغة العربية من الحياة الثقافية والاجتماعيه، وغلق المعاهد الدينية، وعرقلة بناء المساجد، وتعويق إقامة الشعائر الدينية الإسلامية، واضطهاد المسلمين وحرمانهم من كافة حقوقهم المشروعة. وكان ذلك كرد فعل للمواقف الوطنية عندما رفض المسلمون في الأربعينات ضم إريتريا إلي إثيوبيا، ورفض طمس الكيان الإريترى المميز الذى يضم المسلمين والمسيحيين كوطن للجميع، وما تلاه من تصفية المسلمين وتفشي الظلم عليهم حتي بعض صدور القرار الفيدرالى وكرد فعل، قامت الثورة الإريتريه لدفع هذه المظالم دفاعاً عن الوطن المغتصب والدين والعرض ثم الأرض التي تحتضن هذه المقدسات.

وهكذا، استمرت إثيوبيا التوسعية فى الانحراف بقضية إريتريا من مسارها الطبيعى نحو الاستقلال إلي الفيدرالية ثم الاستعمار المباشر، فانها استمرت في سياساتها الرامية إلي تعميق ذلك الانقسام خاضعا للمصير المظلم الذي قادته إليه؛ لأنها كانت تدرك أن الشعب المنقسم علي نفسه من المستحيل أن ينهض لنيل حقوقه المشروعة، ولكن لم تتعامل

(١) بحث موزع إلي الجماهير الإريترية، من النخبة الإريترية بجدة.. كمشروع دولة إريتريا الاتحاديه لإيجاد مخرج وكحلول مطروحه للنقاش.

قيادة الثورة والقوى الوطنية بقيادة الزعيم الوطني القائد عثمان صالح سبي في تلك الفترة بردود فعل مع تلك الممارسات، ولكن تعاملت مع هذه المواقف ببعد النظر عندما كررت نداءاتها ودعواتها لسكان المرتفعات بضرورة المشاركة في العمل الوطني، بحيث تتوسع دائرة المشاركة وفقا لمفاهيم الوطنية، بصرف النظر عن الدين أو الإقليم أو العنصر ... لأن القضية قضية الجميع والابتعاد عن المنزلقات التي كان يهدف إليها الاستعمار الإثيوبي. وحفاظاً علي الوحدة وإيمانا بمبدأ المشاركة الوطنية من الجميع وطناً يعيش فيه المسلم والمسيحي ضمن رؤية مشتركة لمستقبل إريتريا المستقلة، فإن مشاركة أبناء المرتفعات المسيحيين في مرحلة من مراحل بداية الثورة برغم المواقف السابقه الذكر والتي خلقها الاستعمار، اعتبرت انتصاراً وطنيا عكس رغبة وطنية صادقة في إقامة وطن واحد لا فوارق فيه وتسود فيه قيم العدالة والمساواة بين الجميع وهكذا..

عندما نذكر هذه المواقف التاريخية من مرحلة نضال شعبنا، فليس إلا بغرض التذكير وأخذ العبر من الماضى القريب؛ لأن الماضى يكمل للحاضر والمستقبل ولكن من المفارقات المحزنة وبعد أن أنجز شعبنا استقلاله الوطنى أن يطالب المسلمون وبعض القوى الوطنية الأخرى في إريتريا المستقلة وبعد ثلاثين عاماً من النضال والتضحية - إقرار اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد بجانب التجرينية، والتأكيد علي بعض الثوابت الوطنية والتي سيأتى ذكرها في ختام هذا الموضوع؛ نظراً لأهميتها، والعمل علي تجرنة إريتريا، متجاهلين ثقافة المسلمين المتمثلة فى اللغة العربية، باعتماد الحكومة علي بعض السذج من الكوادر المحسوبين علي الإسلام تحت شعار العلمنة والابتعاد عن الدين، والإسلام برئ منهم، وهذا

يولد الغبن في نفوس أبناء الوطن الواحد. وكأن تضحيات الشعب الإريترى لم ترق إلي استعادة هذه الحقوق الأساسية والتي تعتبر من الثوابت الوطنيه ومن المستغرب كيف ينكر نظام وطنى إريترى لمثل هذا الحق،وهو يعي تماماً هذه الأمور والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية في قيام الثورة وإعلان الكفاح المسلح عام ١٩٦١ لمقاومة هذا الاستبداد والظلم.

والجدير بالذكر هنا أننا حتي هذه اللحظة لم نتهم النظام الحاكم في إريتريا بانحيازه للمسيحين ضد المسلمين، لأن التذمر وعدم الرضا من الأوضاع السائدة في إريتريا من الجميع دون استثناء بسبب التسلط وسن سلسلة من الإجراءات القانونية، والتي أقرت في الدستور الإريترى مؤخراً أخذ[1] النظام ينهج سياسة الدولة العلمانية. وهذه القوانين تتعارض مع

---

(١) بعض التعليقات حول هذا الموضوع أهمها: -

أ - عدم إقرار اللغة العربية كلغة رسميه بجانب التجرينية.

ب - قانون الجنسية والذى يتعارض فى بعض جوانبه مع الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالنسب، حيث هناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التى تجعل النسب للرجل وليس للمرأة وذلك بحجة منح المرأة حقوقها، ولا يحق إطلاقا منح الجنسية الإريترية للأجنبى من الأم الإريترية، كما تتفق فيه جميع الأعراف والقوانين الدولية باستثناء إسرائيل.

جـ - عدم إقرار التعددية السياسية ومبدأ الديمقراطية والحوار الديمقراطى فى البلاد.

د - ملكية الأرض للدولة.

هـ - المساواة بين الرجل والمرأة ونحن لسنا ضد هذا المبدأ فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كامله غير منقوصة للمرأة على ألا يتعارض هذا المبدأ مع الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالميراث، والتجنيد الإجبارى للمرأة هذه الأمور تتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية.

و - إقرار القسم باسم الشهداء فى الدستور الإريترى، وهذا يخالف الشريعة الإسلامية وجميع الديانات السماوية، والقسم بغير الله «كفر» لأن الإنسان مهما علا شأنه لا يملك شيئا لنفسه.

مبدأ التعايش في وطن التعدد وخاصة في إريتريا. إن بناء دولة التعايش الديني والثقافي والحضاري يمثل الركيزة الأساسية لحماية استقلال إريتريا، والذي بدونه لن تستقر الأمور ويعرض مكاسب شعبنا إلي مخاطر جمة عاجلاً أم آجلاً، ولسنا في حاجة إلي مثل هذه المخاطر التي تتفق بعض جوانبها فى المحن التى عاشتها دول كثيرة في أفريقيا والتى فقدت وطنها واستقلالها بسبب صراعات طائفية كان يمكن تلافيها. ولو تلاقت النيات الحسنة في تعميق جذور التعايش الثقافى والدينى، ولو اعترف كل طرف بدور ومكانة وأهمية الطرف الآخر، لما حدث ما نشاهده فى أفريقيا فى التاريخ المعاصر من الحرب الأهلية المدمرة التى التهمت بعض الدول الأفريقية.

وعودة إلي تاريخنا القديم وبرغم المخططات الإثيوبية، فان وحدة الشعب الإريترى قد تأكدت، وذلك نتيجة للمعاناة المشتركة للمسلمين والمسيحيين علي السواء. فشعبنا بأكمله قد تعرض وبمستوى واحد وخاصة في عهد الدرق إلى البطش والإرهاب والإبادة والتشريد .. وأيضا، فان شعبنا بكامله قد نهض ضد جبهة التسلط الإثيوبى، ومن ثم أصبح يعزف لحنا واحدا وهو النضال ضد الاحتلال الإثيوبى ومن أجل تحرير إريتريا واستقلالها. هنا وعبر المعاناة المشتركة والنضال المشترك توحدت جماهيرنا واختفت الحساسيات الطائفية وإلي الأبد، وبالتالي فقد العدو أحد أهم أسلحته الخطرة التي كان يستعملها لضرب ثورتنا وإجهاض قضيتنا الوطنية ومن خلال مبدأ التعايش والتعدد، يمكن أن نحافظ على وحدتنا كما حافظنا عليها في الماضى. وفق هذا المفهوم يجب أن يبذل كل أبناء الشعب الإريترى، مسلمين كانوا أو مسيحيين، كل جهدهم وخاصة الطبقة

المثقفة والمستنيرة والمناضلين وكل القيادات الوطنية لتعميق هذا الفهم، وما نأمل أن يدعمنا فيه الأشقاء والأصدقاء والقوى الدولية، لكي تساهم إريتريا الدولة في بناء الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر[1].

ولتأكيد هذه المفاهيم، سوف أتناول بالدقة عدة نقاط لها أهميتها وتساعدنا في فهم الوحدة الوطنية، وفق مفاهيم علمية وصحيحة لفرض روح الوحدة الوطنية، ومن خلال تأكيدنا لهذه المفاهيم التي تساعد على الالتزام بالوحدة.

الانتماء والولاء:

ولعل من الأخطاء التي يقع فيها الكثيرون من أبناء منطقتنا، هو المساومة بين الانتماء والولاء وكأنهما حقيقة واحدة مع العلم أن الانتماء إلي أية دائرة تاريخية أو طائفية أو قبلية، هو موروثًا حقيقيًا ليس للإنسان دخلٌ فيه، فالإنسان لا يتحكم في القبيلة التي ينتمي اليها، كما أنه ليس بمقدوره أن يمتنع من الانتماء إلي عائلة محددة أو دين محدد، لأن كل هذه الأمور هي معطى موروث يولد مع الإنسان لذلك لا دخل له به[2].

بينما الولاء هو خيار يتخذه الإنسان ويترتب علي ضوئه بعض المواقف والسلوكيات، وفعل والتزام: فالانسان يولد في عائلة، وعلى دين

---

(١) مرجع سابق : مدخل للركائز الأساسية حول مستقبل إريتريا.

(٢) محمد محفوظ : مرجع سابق، ص ٥٦.

ولا يختارهما، في حين أنه يلتزم بوطن أو مدرسة فكرية أو سياسية، فالانتماء وضعيه طبيعيه، لا تتحول إلي وضعية سياسية إلا إذا انتقلت من حالة الانتماء إلي حالة الولاء [(١)] ، ويمكن للإنسان أن تتعدد انتماءاته، لكنه من الضروري أن يتوحد ولاؤه ولا تناقض بين تعددية الانتماء ووحدة الولاء. كما أن الوحدة الوطنية ليست معطى ثابتا أو مسبقا، بل هي عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتوفير كل الأسباب التي تكرس هذه الدينامية في هذا الاتجاه.

وبهذا التعاقد، تتشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفرادها الي تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدده. .

وما يحدث في الصومال الشقيق اليوم - وعلي سبيل المثال لنأخذ منها العبر - هو ركام السنين الغابرة، بأحداثها المختلفة وتعقيداتها المتعددة التى أوجدت ذاتا وطنية مشوهة، ليست واضحة المعالم، وصريحة البنيان والهيكل، لذلك فالصومال بحاجة إلي إعادة صياغة الذات الوطنية، علي قاعدة المصالح الأجتماعية الواسعة، بما له من خصوصية أكثر من غيره في الوحدة بحيث يصل إلي واقع وطنى جديد، يعتمد التنوع ويحترمه، دون أن يفرط بحبل الوحدة وقدسيتها وضرورتها الملحة اليوم. وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف، وحدة القضية الوطنية والوطن الواحد، وحدة المصير المشترك، وحدة البناء والتطوير، وحدة الإنسان من

---

(١) الوطن الصعب : الدولة المستحيلة - ص ٣١ دار الجديد بيروت - حوارات بين كريم بقرادونى وكريم مروة .

أقصى الوطن إلي أقصاه بهذه المعالم والمؤثرات، يعيد الصومال وحدته هذا هو الخيار الوحيد والحضارى، الذي يخرج الشعب الصومالى من مآزق عديدة وإشكاليات لا تحصى.

إن الوطن ينهض بنهوض قيم السلم المجتمعى والشراكة الوطنية بين الجميع ويسقط ببروز قيم التعصب والانغلاق علي الذات تاريخيا ووجودا معاصرا وهكذا، فإن قدر الشعب هو إعلاء قيم الشراكة الوطنية، وتذليل كل العقبات التي تحول دون هذا الهدف المقدس. سواء أكانت هذه العقبات داخلية من أهواء ومصالح حيوية ذاتية مقيتة، أم خارجية تسعى نحو تفتيت أبناء الوطن الواحد تحت مسميات مختلفة وتبريرات عديدة ولا يهمها في النهاية إلا مصالحها الاستراتيجية. إن قيم الشراكة الوطنية هى التى توفر الظروف الذاتية والموضوعية، لإنهاء الانغلاق الداخلى والقبلى وتحبط مؤامرات الخارج التى تسعى نحو التفتيت والتقسيم، وإن الوطنية الحقة تبدأ بالقبول النفسى والعقلى، بأخذ المعايير علي قاعدة الوطن الواحد والمصير المشترك.

وهذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن مع الآخر اجتماعيا وثقافيا ووطنيا، فتجديد الذات الوطنية يبدأ فعليا حين يتم الإقلاع عن العناوين الضيقة والدوائر المغلقة، والتعصب الطائفى الأعمي الذي يغذي كل دوائر الانفصال الشعورى والاجتماعى والسياسى، ويغذى كل غرائز التجزئة والتفتيت والتقسيم، وعليه فان أمن الذات يرتبط بأمن الوطن ولا يمكننا أن نتصور أمنا مجزءاً، لفئة اجتماعية دون أخرى لأن هذه التجزئة هى التى تولد كل العمليات المضادة للأمن الشامل. ولهذا، فلا أمن للوطن الا بأمن مواطنيه، ولا قوة للوطن، إلا بقوة مواطنيه، والانكسار يصيب المواطن وهو في حقيقة الأمر يفتح هوة في الجدار الوطنى.

ويمكن للانسان أن تتعدد انتماءاته لكنه من الضروري أن يتوحد ولاؤه ولا تناقض بين تعددية الانتماء ، وواحدية الولاء ، وإن أي خلل في دائرتى الانتماء والولاء يعني علي المستوى العملى تأسيسًا لمجموعة من المشاريع منها الحرب الأهلية أو مشاريع ضياع وفقدان البوصله الناطقة لاتجاه الحركة الاجتماعية فالعقد الوطنى هو عبارة عن تعاقد مجموعة الإرادات الوطنية ورضائها ، علي صيغة توافقية لإدارة شئون البلاد والعباد ، وبهذا تتضح منظومة الحقوق والواجبات في شتي الحقول[1] .

كما أن الدولة هنا ليست أداة في يد فئة أو شريحه أو طبقه. بل هي دولة العقد الاجتماعى، بمعنى أن الدولة كمؤسسة قائمة حتي كيانها ووظائفها وأدوارها المختلفة علي قاعدة الرضا والتوافق، وكل مقتضيات العقد الاجتماعى.

ولذلك، فالوحدة الوطنية إذن ليست معطي ثابتاً أو مسبقاً، بل هى عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتوفير كل الأسباب التي تكرس هذه الدينامية في هذا الاتجاه.

فالتعاقد الاجتماعى يقتضى أن كل اتفاق «معدل علي شيء في مقابل التنازل عن شيء بكيفية إرادية»[2].

وبهذا التعاقد تشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفراده إلي تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأفكار الداخلية والخارجية التى تهدده.

---

(١) مرجع سابق ص ٥٧ .

(٢) سعيد بن سعيد العلوى: نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربى في الفكر العربى الحديث، المستقبل العربي - بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ٤ / ١٩٩٢ .

وتأسيساً علي هذه المسألة، من الضرورى أن ينظر إلي الأمور نظرة موضوعية دون أن ننظر إليها بالحساسية؛ لأن الانتماءات التاريخية والثقافية والدينية واقع موضوعى في المجتمعات المعاصرة، وليس بمقدور أي أنسان أو أية جهة تغيير هذا الواقع الموضوعى، أو التشكيك فيه مهما بلغ الانسان من الرقى والتقدم في المجتمع، وباستمرار هذه الانتماءات الموضوعية، تبشر بدورها الإيجابى في إثراء الوحدة الوطنية ومفهومها السياسى والاجتماعى، إذا كان التعامل السياسى والثقافى مع هذه الانتماءات تعاملاً حضارياً، بعيداً عن كل مفردات التعصب والقطيعة والإلغاء والتشكيك التاريخى والمعاصر.

كما أنها قد تتحول إلي خط دفاع عنيد عن الذات إذا كان التفاعل سيئاً وبعيداً عن كل أبجديات الحضارة والعصر إذا أخذ طابع التجاهل أو الإلغاء أو التفاضل عنها، وعدم إدراك خصوصيتها، لا يؤدي إلا إلى المزيد من تشبث أهل الانتماءات بانتماءاتهم؛ لأن الانتماءات الموضوعية كما أوضحنا سالفًا، حقائق تاريخية لا يمكن إزالتها عن الخريطة الاجتماعية وأن أي تعسف في العلاقات مع هذه الانتماءات الموضوعية، يؤدى إلي البحث أو تأسيس مشاريع عدة للوطن والدولة، ومن ثم تتصارع مع بعضها بكل أسلحة الصراع، ويكون الخاسر الكبير في المحصلة النهائية هوالوطن الذى يشمل الجميع ويستوعب كل التنوعات في أطروحية فعالة. لأن النظام السياسى الذي لا يلبى المتطلبات الطبيعية للمواطن ولهذه الانتماءات ينفصل تلقائياً عن القاعدة الاجتماعيه، ومن ثم تمارس القاعدة الاجتماعية اللامبالاة المقصودة تجاه النظام الحاكم؛ لأنه لم يعط الناس شيئاً.

مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة:

إن بناء دولة مؤسسية، تعتمد علي المؤسسات والأطر الإدارية الحيوية، وتحقيق غاياتها، يعد من الأهداف النبيلة التى يسعى إليها المواطن الواعى بمعالم حاضره ومستقبله، والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل في هذا العصر، دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والطائفية والعرقية والقبلية، ومن أجل بناء وحدة وطنية حقيقية، قوامها القانون الذي لا يفرق بين مواطن وآخر، اتكاء علي عرقه أو قبيلته أو انتمائه التاريخي، بل هو قانون يصهر كل هذه التنوعات، ويجعل كل مواطن ينتمى إلي الدولة ومؤسساتها المختلفة، بلا وسيط قبلى أو جهوى أو طائفى ومهما يكن من أمر.

وإن بروز حالة معينة في ضرورة إبراز الخصوصيات التاريخية والثقافية عند كل طرف في الدائرة المجتمعية الواحدة، لا يشكل خطراً حقيقياً علي الوحدة الداخلية للمجتمع؛ لأن هذه الخصوصيات ليست الشكل الوحيد والنهائي لإنتماء الإنسان إلي تاريخ محدد أو ثقافة معينة، فثمة دائرة انتماء آخرى، تشمل وتستوعب كل هذه الخصوصيات وهو الانتماء إلي القاعدة المشتركة التي تجمع الجميع ألا وهو «الوطن»[(١)].

وهو الانتماء الذى يشمل الجميع، ويفيد من كل الخصوصيات والدوائر الثقافية المتعددة، بما يطور الوطن ويثرى حركته عبر التاريخ. ومن المؤكد أن تطور الوطن مرهون بمدى القدرة النظرية والعملية، وعلى بلورة رؤية أو نظرية وطنية تستوعب كل الخصوصيات، وتدفع بإرادتها تجاه

---

(١) مرجع سابق : ص ٥٤ - ٥٥ .

البناء الوطنى الشامل، فالوطن في المحصلة النهائية هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك.

ويدور الدولة في تعميق أسس السلم المجتمعى، يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دوراً أساسياً في تكريس هذه الأسس وتمتين أواصر الوحدة الوطنية.

وضمن هذا المفهوم والإطار، يبدوالوطن وعاء ضرورياً لأنه وطن التعايش والتعدد ، واستيعاب التنوع معه، تحول إلي ثروة فعلية، تزيد من آفاق المجتمع وروافده الإنسانية.

وإن ضامن التنوع المجتمعى والتعدد الثقافى فى الإطار الواحد، هو القضية الوطنية، التي تتسع للجميع، وتنتظر الإثراء والفعالية من مختلف دوائر التنوع والتعدد ، وهذا يعنى أن هذه الدوائر فى علاقاتها مع بعضها تتجاوز العناوين العصبوية الضيقة، إلي رحاب المواطنة التي يشترك فيها الجميع. وعلاقات المواطنة وحدها تكفل للتعددية مضموناً صحيحاً، إذ هى حاصل إعادة توزيع أفراد المجتمع وفئاته داخل الكل الاجتماعى علي قاعدة، الولاء للوطن، والولاء للنظام المدنى الديمقراطى، فتتوزع الحقوق تبعاً لذلك علي مواطنين يكون وازع السياسة والتمثيل لديهم خدمة الحق العام، لا حيازة حق العصبية وتجديده من طريق هضم حقوق عصبيات أخرى»[١].

وكما أوضحت سابقًا ، وفي اعتقادى أنه ليس هناك أية عقبة حتى الآن فى رؤى وتوحيد جهود المسلمين والمسيحيين فى التلاقى البناء

---

(١) عبد الاله بلقزيز التعددية السياسية، جريدة الحياة اللندنية ٣١ / فبراير/ ١٩٩٦.

والتنميـة والتـعـمير، التي تنتظم عـموم البلاد وبناء أطر التـعـايش الدينى والثـقـافى بين الطائـفـتين، اللتين تـشـكلان جناحى الاسـتـقـرار والرخـاء وبناء الدولة الإريترية المستقلة.

ويعلن الزعيم الوطنى عـثـمـان صـالح سبي رأيه في مسـألة قـضـيـة الوحدة الوطنيـة والخلافات الإريترية، قائلا:

«إنني مع معالجة الواقع الإريترى بحلول واقعية، تمنع شعور أيـة فئة بالغبن وتؤمن بـالتـوازن العـادل ... ولكن، لابد من الاعـتـراف بأن هناك مـسـلمين يميلون، بحكم تكوينهم الجـغـرافى والتـاريـخي والثـقـافـى إلي الارتباط بأوثق الروابط بالأمة العربية، مع اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية لهم، كمـا أن هناك وبنفس القـدر مسيحـيين، يتـخـذون التـجـرينيـة لغـتـهم الرسمية ولهم ارتبـاطات تاريخيـة ودينية وثقـافيـة بإقليم التجراى الإثيوبى المجاور، وهناك نزعـات إقليمية وقبليـة لها ارتبـاطات خاصة بخـارج الحدود الإريترية ، وهذه الحالة ليست خاصة بإريتريا وحدها فـمعظم أقطار العـالم لها نفس الواقع والسمات.

إنما الخطورة تأتى عندما يتجاهل فريق وطنى مصلحة الفـريق الآخر، ويحاول فرض سماته الخاصة علي الآخرين»[1].

ومما لا شك فيه أن هناك مصالح مشتركة بين فئات إريتريا المتباينه، كمـا أن هناك نقاط التقاء يمكن تنميـتـها بحيث يصبح الكيـان الإريترى منسجماً مكملاً لبعضـه بعضـاً وفق التعدد والتـعـايش والإقـرار بالواقع العـملى، دون القـفـز فـوق الواقع، وإنجاز هذا الانـسـجـام هو من مـسـئـوليـة

(١) عثمان صالح سبى: جذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها، ١٩٧٨/٢/٢٠ ص ٧.

النخبة الحاكمة بالدرجة الأولى جميع القيادات الإريترية المختلفة، فان الدور المؤمل من الدولة في هذه المسألة، هو توفير المناخ الوفاقى والتعايش بين شرائح المجتمع المتعدد وحمايته من كل الأفكار التى تهدد مسيرة التعايش في المجتمع، وذلك عبر تطوير الوعى والفكر والحوار والتفاهم والتعاون، وتطوير وسائل الإدارة والتنظيم الاجتماعى، وترشيد الطاقات، والتوجيهات وتحسن بالتالى من آليات تحقيق الوحدة الوطنية المجتمعة وبدون ذلك يتدهور الوعى الاجتماعى، ويتحول من وعى وطنى إنسانى سليم، إلي وعى إثني أو مناطق «جهوى» أو عشائرى، أو طائفي وبهذا تتدهور كل شروط الوحدة الوطنية، وتضعف كل خطوط وحدة المجتمع، فى إطار احترام التنوع. ووفق هذه العملية، تتحول الدولة إلي أداة للسلم المجتمعى، وإطار لتنظيم مصالح جميع أبناء المجتمع بدون تحيز أو ميل لمجموعة دون أخرى[1] في جميع المجالات.

وخير دليل على ذلك استقلال إريتريا في إطاره السياسي الراهن، فهو يشكل تجربة رائدة لتعايش الثقافات المتباينه والسلالات العرقية المختلفة، في منطقة القرن الأفريقى ومناطق أخرى من العالم. فإريتريا تمثل نموذجاً للقطر المتعدد الثقافات والعروق.

وهكذا، فإن مفهوم التعايش المشترك بين هذه التنوعات علي القاعدة المشتركة: الإنسانى، والدينى، والثقافى، والوحدة الوطنية، والمصالح الحاضرة والمستقبلية، والتعايش السلمى، يعني بشكل محدد استبدال تقنينات عتيقة قمعية إلي أساليب سلمية، تقوم علي الحجة

---

(١) مصدر سابق: الكلمة، ص ٥٦ .

والبرهان، وتحكيم الرأي العام لا علي الإقصاء والنفى والتجاهل، وتبقى الحدود التي تحافظ علي منهجية هذا التدافع، هو الولاء للأمة والمجتمع والوطن، والتعايش الذي نسعى إليه لا يعني بالضرورة تطابق وجهات نظر الجميع في كل القضايا والأمور، وإنما يعنى العمل على تأسيس وحدة سياسية - وطنية ترعى مصالح الجميع ويشارك فى بلورتها الجميع.

تجديد الذات الوطنية:

إن الحديث عن الوحدة الوطنية، يجرنا إلى الحديث حول ضرورة تجديد ذاتنا الوطنية : كما هو معروف أن ركام السنين الغابرة من تاريخنا القديم فى إريتريا وعبر نضالات طويلة، أجهضت فيه مشاريع التقسيم وحافظت على وحدة الأرض ووحدة الشعب، مما أوجد ذاتاً وطنية قوية ومتينة توحد الشعب مبنية على أساس قاعدة المصالح الاجتماعية الواسعة لتصل إلى واقع وطنى جديد يعتمد التنوع ويحترمه، دون أن يفرط فى حبل الوحدة وقدسيتها وضرورتها الملحة. هكذا كان تاريخ آبائنا وأجدادنا، الذين حافظوا على وحدتهم بهذا المفهوم والأسس والمبادئ الوطنية الصادقة، وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف، وحدة القضية الوطنية، والوطن الواحد رغم الظروف والمعاناة التى عاشوها، وحدة المصير المشترك، وما ينبغى أن يكون اليوم بعد إنجاز الاستقلال الوطنى، من جيلنا المعاصر، التأكيد على وحدة البناء والتطوير، وحدة الانسان من أقصى الوطن إلى أقصاه، بصرف النظر عن منبته الأصلى أو تشكيله التاريخى. بهذه المعالم والمؤشرات، نعيد بناء ذاتنا الوطنية فى إريتريا، ونعمق أسباب الوئام الاجتماعى الوطنى، وهذا هو المخرج الوحيد والحضارى الذى يخرجنا جميعاً، شعبا وأرضاً، من مآزق عديدة نحن فى غنى عنها.

إن الوطن ينهض، بنهوض قيم السلم المجتمعى والشراكة الوطنية، ويسقط ببروز قيم التعصب والانغلاق على الذات تاريخيا ووجوداً معاصراً، وإن قدرنا فى إريتريا حكاماً ومحكومين جميعاً هو إعلاء قيم الشراكة الوطنية فى كل شيء وتذليل كل العقبات التى تحول وهذا الهدف المقدس، سواءاً كانت هذه العقبات داخليه من أهواء ومصالح عصبوية مقيته للذات وخاصة حب السلطة والانفراد بها دون الآخرين بحجج غير مبررة، أو خارجية تسعى نحو تفتيت أبناء الوطن الواحد تحت مسميات مختلفة، وتبريرات عديده لا يهمهما فى النهاية إلا مصالحها الاستراتيچية فى المنطقة .

الخلاصة:

أن قيم الشراكة الوطنية هى التى تفرض الظروف الذاتية الموضوعية، لإنهاء الانغلاق الداخلى، وتحبط مؤامرات الخارج التى تسعى نحو التفتيت والتقسيم، وأن الوطنية الحقه تبدأ بالقبول النفسى والعقلى، بالآخر المغاير على قاعدة الوطن الواحد، والمصير المشترك، هذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن مع الآخر اجتماعياً وثقافياً ووطنياً.

لهذا؛ فلا أمن ولا استقرار للوطن إلا بأمن مواطنيه، ولا قوة للوطن إلا بقوة مواطنيه-وكل انكسار، يصيب المواطن هو فى حقيقة الأمر يفتح هوة فى الجدار الوطنى.

ولهذا من الضرورى أن ندرك حقيقتين أساسيتين:

أولاهما: أن كل تعبئة ثقافية اجتماعية سياسية بحجة فرض ثقافة

معينه تحت أى مبرر أو عنوان كان، هى فى حقيقة الأمر تعبئة مضادة للوطن ومصلحته الاستراتيجية؛ لأن هذه التعبئة تفتح الأبواب جميعا لاحتمالات التفكيك الاجتماعى والتشرذم الوطنى.

ثانيتهما: أن الالتزام بالتنوع الثقافى والتنوع الاجتماعى، يعد البوابه الوحيدة لتحقيق الوحدة الوطنية، وهو الذى يجعلنا نستفيد من التنوع المجتمعى بما يثرى الساحه الوطنيه داخليا وخارجياً، لأن هذا الالتزام يوحد المواطنين ولا يفرقهم، ويحافظ على كرامتهم وأمنهم جميعاً بدون تمييز أو تفريق وبالتالى، فإننا مع التنوع الذى يؤدى إلى الوحدة الوطنية المتكافئة التى يجد فيها الإنسان الإريترى نفسه، وضد التنوع الذى يقود إلى الانطواء والانعزال عن الجماعة الوطنية.

ومن أجل الوحدة الوطنية، يبقى الوطن ووحدته المجتمعية، من القضايا الإستراتيجية وذات الأولوية، التى ينبغى أن نعمل جميعاً، كل من موقعه وحقل اختصاصه، على صيانة الوحدة الوطنية، وتمتين الجبهة الداخلية بالحوار والحوار الديمقراطى، وتقبل آراء الآخرين من أبناء الوطن الواحد، وسد الثغرات التى تحول دون الانصهار الوطنى والاندماج الاجتماعى، ولهذا ومن منطلق الحرص على الوحدة الوطنية، نؤكد الثوابت الوطنية التالية:

١ - **ينبغى أن ينصب اهتمامنا جميعاً، ومن أجل ترسيخ قيم الوحدة الوطنية ومبادئ الاندماج الاجتماعى، على عدم تهميش فئة ضد فئة أخرى، فليس من المصلحة الوطنية فى شىء، أن يسمح لأى طرف أو يتم التغاضى عن أى طرف آخر؛ لأن هذه التصرفات هى التى تفتت**

قيم الوحدة الوطنية، وتقضى على الإمكانية الفعلية لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

وليعلم الجميع أن السماح للغة التعصب والإتهام والتوتر بالبروز، يعنى إعطاء الفرصة لتقويض الوطن من الداخل فى المدى البعيد، لهذا ينبغى أن ينصب اهتمامنا وعملنا، على تأكيد شراكة الجميع فى بناء الوطن وأهلية الجميع وإصالتهم فى الانتماء إلى الجماعة الوطنية، والاعتراف بتقاسم اللغة وصنع القرار الخاص بالوطن، انطلاقاً من هذه المبادئ للحفاظ على وحدتنا الوطنية ومن خلالها نحافظ على استقلالنا الوطنى.

٢ - الإقرار بأن الشعب الإريترى يتكون من المسيحيين ومن المسلمين وهو شعب عريق فى مسيحيته وإسلامه، وليس هناك أى مجال لطغيان إحدى الطائفتين على الأخرى تحت أى ظروف أو مسببات، بل عليهما التعايش فى سلام كما كانا دائماً وأبداً، وشعبنا بكامله وبعد أن أنجز مهمة تحرير الأرض والإنسان بنجاح، أمامه اليوم مهمة صعبه مشتركة، وهى إنجاز مهمة البناء والتعمير وتغيير حياة البؤس والتشرد والشقاء التى يعيشها حالياً إلى حياة الاستقرار والازدهار.

٣ - يتميز شعبنا بالثنائية الثقافية ودعامتها اللغتان العربية والتجرينية، وهما لغتان ذواتا جذور واحدة، وبالتالي تعتبران لغتين مشتركتين للشعب الإريترى بكامله، ويجب إن يكون تعليمهما إلزامياً فى المدارس والجامعات.

٤ - احترام الديانتين الإسلامية والمسيحية وعدم المساس بهما.

٥ - احترام المواطن وأمنه فى نفسه وعرضه وممتلكاته مسألة غير مسموح المساس بها إطلاقا.

٦ - لا يقيم المواطن الإريترى بمعيار انتمائه الدينى أو الإقليمى أو القبلى، ولكن بمدى صدقه وإخلاصه وكفاءته وبقدر عطائه للوطن.

٧ - إريتريا الحديثة التى ننشدها يجب أن يتساوى فيها المواطنون فى الحقوق والواجبات دون تمييز، وإن المعيار للمواطن الصالح فيها يكون بقدر إخلاصه للوطن وبقدر عطائه ولا مكان فى ذلك للاعتبارات الأخرى.

٨ - احترام العرف الذى يمثل تراثا هاما لشعبنا واحترام ما تعارف عليه الناس من القيم والتقاليد الحميدة الموروثة.

إن التمسك بهذه المبادئ من شأنه أن يعمق الوحدة الوطنية لشعبنا، وفى نفس الوقت من شأنه تأمين السلام والأستقرار فى إريتريا، حتى يتفرغ شعبنا لمعركة البناء والتنمية والتقدم، وهى معركة مستمرة بحكم أننا نسعى للأحسن.

الفصل الحادي عشر

الإقرار بمبدأ التعايش الديني والثقافي في إريتريا

المحتويات:

١ -مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد

٢ - التعليم ومطلب الانصهار الوطني

٣ - العدل

٤ - الظلم

٥ - تأكيد مفاهيم الحرية

مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد:

إن الثقافة عموماً، كما هو معروف، ليست مقتصرة علي جنس أو فئة دون أخرى أو مكان دون غيره، فالثقافة لا تعرف بل لا تعترف بالحدود البشرية ولا الجغرافية، وحيث إنها ترتبط بالإنسان وجوداً وزماناً ومكاناً، ولذلك فهي قابلة للتغير تقدماً وانحطاطاً[١].

إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم علي أنها جميع السمات الروحية التي تمنح الإنسان قدرة علي التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة علي النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها نهتدي إلي القيم ونمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه وتعُرف ذاته[٢]، والثقافة بمفهومها العام هي ذلك النسيج الكلي المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات، والقيم، وأساليب التفكير، والعمل، وأنماط السلوك وكل ما دخل عليها من تجديدات، أو ابتكارات أو وسائل من حياة الناس، وتعتمد الثقافة في جوهرها علي العملية السلوكية المكتسبة، كما تعتمد علي التعليم، وهذا ما يؤكد حاجتها إلي العمليه التربوية. واهتمام الشعب الإريتري بالتعليم والثقافة والفنون لم يكن وليد الحاجة، بل هناك حضارة وثقافة عريقة وأصيلة يعود تاريخها إلي أزمان بعيدة كما أوضحنا[٣]

(١) محمد عثمان أبو بكر: جذور الثقافة العربية والتعليم في إريتريا ص ١١١. القاهرة يونيو ١٩٩٧.
(٢) مصدر سابق : ص ١١١ .
(٣) لمزيد من التفاصيل والإيضاح انظر كتابنا عن جذور الثقافة العربية والتعليم والذي صدر أخيراً في يونيو ١٩٩٧ .

والثقافة التي نعنيها هنا هي - علي سبيل المثال - طريقة الحياة والتفكير المؤدى إلي سلوك وتصرف وعمل.

ويمكن القول، إن طريقة الحياة والتفكير وصياغة السلوك علي أساسها يشمل اللغة التي هي وسيلة الفكر وأداته، ويشمل العقائد والعرف والتقاليد والموروثات التي ينبثق منها التفكير والتعبير والعمل، ويشمل أيضاً الفنون التي تعبر عن التكوين النفسي، والفكرى(١).

والثقافة : هي حياة الإنسان ولا وجود لها بدونه، كما لا قيمة له بدونها، فالإنسان يعيش بها، ولها ، ويقاتل من أجلها إذا اقتضى الأمر.

والإنسان يكتسبها اكتساباً واعياً وأحياناً خاصة في البدايات الأولى يضطر إلي خلقها خلقاً، حتي يتمكن من تحقيق التقدم والرقى الحضارى في أسلوب حياته (٢). وحين يرتقى الإنسان بهذه الثقافة المختلفة والمكتسبة من خلال النضال، يصل إلي التمدن أو الحضارة، التي تعد أرقى درجات للثقافة وللعقل، وإن ذلك لا يتم إذا لم تكن الحضارة ذات بعد إنسانى، فالعبرة في نهاية الأمر ليست فيما تنتجه هذه الحضارة أو تلك من المعجزات المادية، وإن كان ذلك بحد ذاته مهما، بل ما تحويه وتكونه من قيم ومبادئ إنسانية. وقد قال في هذا الصدد الزعيم الوطنى الخالد عثمان صالح سبي: «إن الثقافة العربية والإسلامية في إريتريا

---

(١) عبد الله نجيب محمد (دكتور) : بحث ألقى فى الندوة الدولية للقرن الأفريقى ٥ - ١٠ يناير ١٩٨٥ بعنوان الصراع الثقافى في القرن الأفريقى.

(٢) أحمد البغدادى (دكتور): مفهوم الثقافة ص ٩، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع والعشرون - العدد الرابع أبريل ١٩٩٦ .

ومنطقة القرن الأفريقى هي ثقافة مؤسسة منذ أكثر من ألف عام في هذه المنطقة وليست جديدة، بل عميقة الجذور والوجدان»[١].

ومن خلال هذا المفهوم، يجب أن تكون المعالجة الثقافية والتعايش الثقافى في إريتريا بين أبناء الوطن الواحد.

ومن ينادون اليوم بالقفز فوق الحقائق التاريخية لهذا الشعب باعتبار اللغة العربية أجنبية المنبت «أي من صنع الاستعمار البريطانى» تعمداً أو جهلاً بحقائق الأمور والتاريخ والجغرافيا، يهدفون بحق إلي إلغاء دور الإسلام والثقافة الإسلامية في إريتريا، وهذا مما يخلق فجوة عميقة في الوحدة الوطنية، وبمناقشة هادئة دون الانفعال أو التعصب لابد من العودة قليلاً إلي الوراء، لقراءة تاريخنا المعاصر، والذي تتجاهله بعض الفئات حتي بالسماع. ومن المفهوم أن من لا ماضى له، لا حاضر له ونحن هنا عندما نكرر ذكرها في أكثر من موضع، فذلك للاستفادة من هذه التجارب التى سبقت، وكيف عولجت حفاظاً علي الوحدة الوطنية من جيل الآباء الذين سبقونا في هذا المجال، وردود الفعل التى حدثت في هذه المسألة بين الطائفتين: المسلمين والمسيحيين وكيفُ حسمت بلا رجعة. حفاظاً علي وحدتهم وتماسكهم من أجل التعايش في وطن واحد[٢].

ومن الثوابت الوطنية التى ناضل الشعب الإريترى من أجلها طوال ثلاثين عاماً، التعددية السياسية والديمقراطية واعتماد اللغتين العربية والتجرينية، باعتبارهما لغتين رسميتين للبلاد والاعتراف أيضاً بانتماء

---

(١) عثمان صالح سبي: جذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها.

(٢) لمعرفة المزيد حول هذه المسألة وكيفية معالجتها انظر كتاب المناضل محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجرنة ومشروع الانتماء العربى، ١٩٩٤ .

إريتريا العربي حضاريا وثقافياً، وهذه من القضايا الجوهرية والتي تعتبر أساساً من منطلقات الثورة الإريترية[1]، ولم يتوقع أحد أن تكون هذه المبادئ مثار خلاف وجدل بعد التحرير وفي أثناء اقرار الدستور الإريترى الجديد، والالتفاف حول هذه الحقوق المشروعة ضرباً من الخيال، قد يؤدى في النهاية إلي الانشقاق وشرخ في الوحدة الوطنية الإريترية والتي تعتبر صمام الأمن وعامل الاستقرار في البلاد. ومن هذا المنطلق، كان حديثنا فيهاوأفردنا لها فصلا كاملاً؛ نظراً لأهميتها ونكررها في كل مواضيع بحثنا دوماً؛ لأخذ العبر من الماضى القريب المعاصر.

هذه أخطر ظاهرة سياسية تواجه مجتمع الدولة الإريترية المستقلة، وهي من التحديات السياسية المهمة والتي يجب الإقرار بها، والمخرج منها لا يأتي إلا بالعودة إلي الخيار الديمقراطى، وضمان التعددية السياسية، وحرية الصحافة أمام الرأي العام خلال ذلك الحوار، والمناقشات الحرة، وإقامة الندوات الفكرية والسياسية أمام الرأي العام الإريترى، وعودة بنا إلى التعايش الدينى والثقافى في إريتريا: مما لا شك فيه أن المرتكزات الدينية والثقافية والقومية، تشكل الجذور الأساسية والمهمة في تكوين الشخصية الإنسانية للشعوب، وتلعب دوراً كبيراً في تحديد مساراتها التاريخية والسيكولوجية، وتوجه إرادتها المستقلة بتلك التراكمات التاريخية التي تعكس باستمرار خيارات الشعوب في الانتماء الحضارى، ولذلك فإن مسألة اللغة تتصدر موقعاً متقدماً في واقع الشعوب، وتتحكم في كثير من حركتها وأنشطتها المختلفة، وتبلور إلي حد كبير هوية

---

(١) محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجزئة ومشروع انتمائها العربى، ١٩٩٤ .

الشعوب والقوميات، وتندرج في إطارها الجوانب الثقافية وأدوات التعبير عن التراث والعادات والتقاليد وتُشكل في النهاية بالنسبة للشعوب مركز إشعاعها الفكرى والسياسى والاجتماعى، وبالتالى يصعب إحداث أي تفكك في هذه العملية المتماسكة والتي تعطي أبعادها في كل المراحل وتطور عبر العصور المختلفة ضمن الظروف المتاحة والمحيطة بها،[1] لذلك فإن اللغة لأي شعب لا تفرض عليه بقوة السلاح أو عن طريق القهر السياسى والثقافى، فمعظم الحروب التي فجرها الطغاة بسبب تلك النزعات المريضة، التى أرادت إذابة شعب في لغة وقومية لا تعبر عنه ولا تنتمي لمشاعره بأية حال من الأحوال.

ويقول الأخ المناضل محمد عثمان علي خير: «عندما نقف اليوم وبجدية بالغة علي واقع إريتريا الثقافى ومعطياته الراهنه وعن الأسباب التى تدفع قومية التجرينية في إريتريا إلى العودة في نفس الاتجاه الشوفينى في فترة الأربعينات، حيث انبرت الأقطاب الطائفية أمثال قس دمطروس وأسفها ولد ميخائيل في تلك المرحلة، مطالبة أن تكون اللغة الرسمية في إريتريا بكل أبعادها الأكسومية (اللغة التجرينية)، وعلي الغالبية (الإسلام) أن تنصهر في إطار هذا المشروع القومى والذي كان يقف من ورائه سدنة الكنيسة الكبيرة في أسمرا، وقد فجر هذا الاتجاه بالمقابل حمية المسلمين ووقفوا بصلابة ضد ذلك المشروع المستبد، وأعلنوا بأن من حق الغالبية الإسلامية في إريتريا أن تطالب سيادة اللغة العربية واعتبارها اللغة الرسميه للبلاد»[2].

ونحن عندما نذكر جيلنا بهذه المواقف الماضية من تاريخنا المعاصر

---

(١) مصدر سابق .

(٢) محمد عثمان علي خير: مرجع سابق.

حتي لا نكرر نفس المأساة والتوجيهات التي قد تحدث حاضرا أو مستقبلا الشرخ الوطنى ونحن اليوم في غنى عنه بعد أن أنجز شعبنا الاستقلال الوطنى، فلا داعى إلي سلبيات الماضى والتي تجاوزها الزمن بالتعقل والحنكة الوطنية حقيقة كانت إريتريا دوما بالنسبة للمسلمين مشروعاً وطنياً يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون، وبالفعل ضرب الطرفان أروع الأمثلة لهذا التعايش فيه كثير من الجوانب الوطنية؛ مما يؤكد أن المستقبل للتعايش الثقافى والدينى في إريتريا، بل وأكدته مرحلة الثورة وتلك التضحيات الباهظة التي قدمها الطرفان في حرب التحرير - ولذلك أكدته في الثاني عن الوحدة الوطنية من التعايش الوطنى والثقافى باسهاب. بالتأكيد. أرجو ألاّ أكون مخطئاً في تصوري هذا، فإن الإخوة المسيحيين وخاصة الطبقة المثقفة والمستنيرة، سيلعبون دوراً كبيراً ومؤثراً في مسألة إقرار اللغة العربية كلغة وطنية للشعب الإريترى بجانب التجرينية حيث برز لهم ذلك البعد الحضارى الذى تمثله هذه اللغة وآثارها في الحضارة الإنسانية وهى أقدم وأرقى من كل اللغات الهجينة.

التعليم و مطلب الانصهار الوطنى:

تشكل التربية التعليمية الوعاء الحاضن لمجموع الطبقات ذات العقل الإيجابى علي المستوى الأجتماعى، إذ أن التربية التعليمية تسعى إلي تشكيل الإرادات واكتشاف المواهب، والتعرف من قرب علي القابليات، والعمل علي تزويد هذه الطبقات الفتية بالمهارات التي تمكن المرء من الرقى بمستوى كفاءته وعطائه الفعلي، ومن هنا فان أي خلل يصيب جهاز التربية والتعليم، ينعكس بشكل مباشر علي كافة حقوق الحياة وجوانبها، ولذلك فإن الصورة الزاهية لإريتريا الجديدة التي يحلم بها

المواطن، لا يمكن تحقيقها إلا بالعلم، والمجتمع الذي تسوده الأمية والجهل لن ينهض اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، وكان أمراً جيدا وتوجها واعيا للثورة عندما اهتمت بهذا الجانب منذ وقت مبكر، ومارست التعليم في المدارس التي أنشأتها بإمكاناتها الذاتية المحدودة، كما بعثت بآلاف الطلاب إلي الخارج وبالذات إلي المنطقة العربية والذين نالوا قسطاً من التعليم. وكثيرون منهم ساهموا بعد ذلك في الثورة وهم مسلحون بالعلم[١].

والتعليم في حقيقة جوهره، ليس هو تلك الدروس اليومية التي يأخذها الطالب في المدرسة، بل هو قبل ذلك، فلسفة كامله تسهم في بنائها وتحقيقها كل المواد الدراسية والمعارف والممارسات، التي تبدأ مع الفرد من طفولته التي تغرس فيها بذور مستقبل حياته السلوكية، وننمي فيها حواسه، مروراً بكل موارده الثقافية والعلميه والتدريبية وانتهاءً بمجموعة الخبرات والمسالك المتراكمة والتي يتحصل عليها في شيخوخته، وينقلها إلي الأجيال من بعده، وبالتالي فان التعليم هو التنمية، وهو الرحم الذي تزرع فيه الأجنة وتتأهل ، لتنطلق في جميع مجالات الحياة، ولذلك فإن العملية التعليمية في مختلف مراحلها ، ينبغى أن تكون فلسفة وأهدافًا ومحتوًى، متجهة نحو تطوير قدرات الإنسان العقلية والفكرية، حتي يتسنى للطالب مواكبة التطورات العلمية الهائلة التي تنشدها البشرية في هذه الحقبة من الزمن[٢].

ومجمل القول، إن التعليم وتطويره يعد من الأسس الجوهرية للنجاح

---

(١) من البرنامج المرحلى والمستقبلى للتنظيم الموحد ص ٨ .

(٢) مرجع سابق ، ص ٦٤ .

في تنفيذ خطط التنمية في المجتمع، لأنه يؤسس القواعد المختلفة، وعلي هذا فمشاريع التعليم والتثقيف الاجتماعى، لا تعد مشاريع استهلاكية، هى من صميم العمليات الإنتاجية، لأنها تتجه لبناء إنسان وهو الرأسمال الحقيقى لأي مجتمع، وإنما هو جزء منها، لذلك فينبغى أن تنبع فلسفة التعليم وخلفيته الأكاديمية من حاجات المجتمع الجوهرية؛ حتى يكون هناك انسجام وتناغم بين ما يأخذه الطالب في قاعات الدرس، وما يجده في الشارع.

فالتعليم بما يشكله من سياق تربوى ومعرفى ، يحقق الوحدة التربوية والفكرية لأبناء الوطن الواحد، وينبغى أن تبتعد مناهجه وأدواته التعليمية عن كل النوازع الضيقة والعناوين التى توزع أبناء الوطن إلي فئات وطوائف ويجب السعى لتثبيت منهج تعليمى وطنى عام، يعلى من شأن الإنسان ويحافظ علي حقوقه، ويسعى نحو صيانة وكرامة الوطن والمواطن، بعيداً عن عناوين التمزق التي تنتشر في عصور التخلف السياسى والحضارى، وفق ما تقدم ذكره ومن المسلمات العامة والمبادىء السياسيه ولوعينا بدور التربية في بناء الأمم والشعوب. ومن هذه المبادئ التأكيد علي الآتى:

* إن التربية المتمثله فى المدرسة والتعليم النظامى مؤسسة ليست قائمة من فراغ، وليست معزولة عن الأرض التي نعيش فيها، بل هي مرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة فى المجتمع، وتستند إلي فلسفته الاجتماعية وإصالته القومية.

* إن التربية المتمثلة فى التعليم النظامى المدرسي ليست بعدا واحدا

هو بعد الحاضر، بل ذات أبعاد ترجع جذورها التاريخية إلي الماضى، وتمد حاضرها إلى آفاق المستقبل وطموحات وآمال الشعوب[١].

* إن التربية المتمثلة فى التعليم النظامى عملية تسهيل وتسريع لتنفيذ خطط التنمية القومية للمجتمع، إنها عامل ضرورى في احداث التطوير، والتنمية والإسراع بالتنمية يرفع بدوره من مستوى التعليم نفسه فالعلاقة بين التعليم الهادف والتنمية علاقة جدلية.

* إن التربية المتمثلة فى التعليم المدرسى النظامى أداة فعالة وسلاح قوى مضمون لإحداث التغييرات الاجتماعية البناءة، والتقدم السياسى، والثورة التكنولوجية والمعرفية.

* إن الأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ليستوعب كل أطفال الأمة ، ويشمل كل الجماهير العريضة للشعب صغاراً وكباراً، ذكوراً وإناثاً في القرى والمدن، في البدو والحضر، أمر لازم لمشاركة الجماهير العريضة في عملية التنمية.

وهكذا، فإن الأخذ بهذه المبادئ الأساسية والمسلمات العامة، يجعل من التربية قوة تنموية كبرى وسلاحًا متينا لخدمة الجماهير الكادحة، ومجابهة المشكلات التي تتحدي المجتمع.

عملية تعليم الكبار:

إن قضية تعليم الكبار وإعدادها الإعداد الملائم من أجل أن تسهم

---

(١) مسارع الراوى: (دكتور): تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨١، بيروت ١/ ١٩٨٠، العدد ١١ .

إسهاماً فعالاً في عملية البناء والتنمية التي تنتظم البلاد، فهي قضية سياسيه لابد أن ينظر إليها من خلال أبعادها المتشعبة؛ فقضية تعليم الجماهير أمر ملح لابد منه.

مشكلة الأمية وأبعادها القومية:

كما هو معروف أن الأمية كظاهرة اجتماعية معقدة التركيب، تمتد من حيث مدلولاتها ومحتواها وأشكالها امتداداً خطيراً، تؤطره الأبعاد المتشابكة لقضايا التنمية والتربية في المجتمعات المختلفة، خاصة في العالم الثالث حيث تبدو الصورة أكثر تعقيداً وتفرض علي هذه البلدان مهام عسيرة وشائكة في مجالات التحرير السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى[1]، ولاعتماد المبادئ والاتجاهات الأساسية التالية.

المبدأ الأول: المفهوم الحضارى للأمية:

لم تعد مشكلة الأمية في كل أبعادها مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب، بل هي في الأساس مشكلة حضارية، لذا ينبغى تحرير مفهوم محو الأمية في إطاره الضيق المقصور علي تعلم القراءة والكتابة والحساب، ومن اعتباره أيضاً نشاطاً تعليمياً من الدرجة الدنيا، ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها، وبحيث يصبح اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ليس غاية في حد ذاتها، بقدر ما يجب أن يكون

---

(١) قمر الدين علي قرنبع «دكتور» : بحث ألقى فى «الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتي انعقدت ببغداد بين ٢٥، ٣٠ أبريل ١٩٧٩ .

وسيلة لبلوغ عمليات أهم، ومن هنا ينبغى توظيف تلك المهارات المكتسبة في سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع الجديد، والقيام بالمسئوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة.

المبدأ الثاني: تكامل جهود محو الأمية مع جهود التنمية:

علي الرغم من أن الأمية مشكلة في حد ذاتها، إلا أنها وجه آخر لقضية وجهها الأول هو التخلف الحضارى، ولهذا يتطلب الأمر أن يكون العمل في مجال محو الأمية مستهدفاً في ذات الوقت تحديث المجتمع وما يشتمل عليه من بني وعلاقات اجتماعية، وهذا يتطلب ضرورة اتخاذ أسلوب المواجهة كأساس لحملات محو الأمية في كل موقع من مواقع العمل، إذا ما أريد تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الإريترى في حركة المعاصرة والتقدم. كذلك لابد من ربط جهود محو الأمية بجهود التنمية الشاملة، ويتمثل ذلك بالدرجة الأولى في عمليات التدريب المهنى والثقافة العمالية والإرشاد الزراعى وتنمية المجتمع وتوجيه الجهود لنمو الفرد المتكامل، بما يحقق انعكاسات واضحة علي بناء المجتمع وتكامل وتخطيط التنمية الاقتصادية والبشرية علي مختلف المستويات.

المبدأ الثالث: أهمية القرار السياسى والإرادة الجماهيرية في الحملة الشاملة لمحو الأمية:

يعد هذا المبدأ من الأهمية بمكان، لأن مشكلة الأمية باعتبارها مظهراً للتخلف، وهي مشكلة ذات طابع سياسى، تتطلب جهداً قومياً ووطنياً وتستحق الأولوية، ولما كان جوهر هذه الإستراتيجية يرتكز علي أسلوب المواجهة الشاملة علي مستوى جميع مناشط الحياة في المجتمع،

بهدف تحديثها، فإنه لا يمكن تنفيذها بغير قرار سياسي يتخذ من أعلي مستوي في الدولة؛ لتكون تلك المواجهة الشاملة ملزمة لجميع القائمين علي شئون التخطيط والتنفيذ في مختلف الأنشطة في المجتمع، وليكون فى الوقت نفسه منظماً لجميع الطاقات، والتحرك بها في الاتجاه السليم نحو القضاء علي الأمية بمعناها الحضاري، بما يحقق الإرادة الشعبية.

والقرار السياسى والإرادة الشعبية لهذه الصورة يمثلان شرارة الانطلاق للحركة الاجتماعية الشاملة، التي تتصدي لكل مظاهر التخلف في المجتمع، فهما يملكان القوة التشريعية والإدارية والشعبية المؤثرة حتي تنفيذ الخطط الاستراتيجية وما تشتمل عليه من خطوات، كما يملكان تزويدها بإمكانات التنفيذ.

العــــدل:

إن اعادة الاعتبار إلي مفهوم العدل في الدائرة الثقافية والاجتماعية والسياسية يعد مشروعاً وطنياً مهماً، وليس مجرد وجهة نظر ثقافية وفكرية. وعلي هذا الأساس، ينبغى للقوى الوطنية المختلفة والنخبة الحاكمة في البلاد أن تقوم باعادة ترتيب أولوياتها، علي ضوء الحقائق لمفهوم العدل اجتماعيا وثقافياً وسياسياً، وفق الإقرار بمجتمع التعدد والتنوع الثقافى القائم علي التبادل والتعارف والحوار[1].

والعدل هو جوهر الحضارة العربية والإسلامية وأساس العمران[2] حين تبدى العدالة وارتفعت تلك الحضارة إلي العلا، وحين غاب أو غُـيِّبَ،

---

(١) مرجع سابق، ص ٦٨ .

(٢) عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي - ١٩٩٣ - بيروت - الطبعة الخامسة.

انهارت وتراجعت، وهذا هو سر المأساة التي نعيش ونقاسي منها ، ليتنا نتذكر فنتدبر ولكن لا حياة لمن تنادى[1].

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ ﴾[2].

الظلم محرم ومقاومته واجبة:

فالظلم في المفهوم الإسلامى ليس من أكبر المنكرات والكبائر فقط، ولا هو مؤذن بفساد العمران فقط كما قال ابن خلدون، ولكنه قبل هذا وذاك، عدوان علي حق الله، وانتهاك لقيمة العدل، التي هي الرسالة والنبوة.

ففى الحديث القدسى: «يا عبادى إنى حرمت الظلم علي نفسي وجعلته بينكم محرما ، فلا تظالموا »[3].

وكبح الظلم من أسباب توجيه الخطاب الإلهى الذي نزل: ﴿ لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾[4]

وفي التحذير من إيقاعه بالناس يقرر القرآن:

﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[5].

---

(١) صلاح الدين حافظ: صدمة الديمقراطية ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ - سينا للنشر.

(٢) قرآن كريم: سورة النحل - الآية ٩٠ .

(٣) حديث قدسى.

(٤) قرآن كريم: سورة الأحقاف - الآية ١٢ .

(٥) قرآن كريم: سورة الشورى - الآية ٤٢ .

بل أباح الإسلام القتال لرد الظلم: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾[1]

ولم يسمح للمسلم بأن يجهر بالسوء إلا في حالة واحدة هي تعرضه للظلم حيث قال: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[2]

بل هناك تحريض علي مقاومة الظلم وشرعية قانونية معترف بها لتلك المقاومة ففى الأحاديث النبوية: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»[3].

«إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا علي يده أوشك أن يعمهم الله بعقاب»[4].

وهذا الحديث الأخير، له إيحاؤه المهم، حيث يتوعد الله الساكتين علي الظلم بالعقاب إذا هم استسلموا له.

وقوله صلي الله عليه وسلم: «كلا والله، لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ولتأخذون علي يدى الظالم ولتأطرنه علي الحق أطراً ولتقصرنه علي الحق قصراً، أو ليضربن الله قلوب بعضكم علي بعض»[5].

وهكذا، فإن مقاومة الظلم تعد ضمانة فعالة لتأكيد الرقابة الشعبية.

ومن هنا، فإن وجوب مساءلة الحكام في الإسلام واجب وطنى

(١) قرآن كريم : سورة الحج، الآية ٣٩. (٢) قرآن كريم : سورة النساء، الآية ١٤٨.

(٣) حديث نبوى شريف.

(٤) حديث نبوى شريف.

(٥) حديث نبوى شريف.

مقدس. ونذكر هنا بأن المسألة ليست مجرد حق، للأمة أن تباشره أو تتنازل عنه، ولكنه واجب شرعى، تؤثم الأمة وتحاسب أمام الله إن قصرت في أدائه ففي القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[1]

﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾[2]

فالعدل هنا قيمة مطلقة وليست نسبية بمعنى أنها واجبة الالتزام في كل الظروف أو في مواجهة الأعداء كما هي مع الأهل والحلفاء.

لقد كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلي أحد عماله يقول: «وأما العدل فلا رخصة فيه من قريب ولا بعيد، ولا في شدة ولا رخاء، والعدل - وإن روىّ لنا - فهو أقوي وأطفأ للجور، أقمع للباطل من الجور»[3].

وروى عن بعض البلغاء قوله: «إن العدل ميزان الله الذي وضعه للخلق ونصبه للحق»[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى أن الله ينصر الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة».

وقال في موضع آخر: «العدل نظام كل شيء، إذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلق، ومتي لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به فى الآخرة»[5].

---

(١) قرآن كريم: سورة هود، الآية - ١١٣ .

(٢) قرآن كريم: سورة الكهف، الآية ٥٩ .

(٣) تاريخ الطبرى - جـ ٣ ص ٥٨٥ .

(٤) الماوردى: أدب الدين والدنيا - ص ١١٩ .

(٥) ابن تيمية - الحسبة - ص ٦، ٩٤ .

وهكذا، فإن الظلم والاستبداد يأتى من احتكار السلطة، وهذا يؤدى إلي مصادرة الحياة السياسية عن طريق إلغاء الأحزاب، وكبت حرية التعبير، ثم ما استصحبه ذلك من مظالم وتعال على من يشاركه في العمل السياسى وهذا الأمر يؤدى إلى استبعاد الجماهير من أي تكليف، حيث السلطة منفردة بالقرار في كل شيء، فضلا عن أن الجماهير ليس لها حتي محاسبتها أو مساءلتها، ولذلك لا نتردد في قولنا إن قضية الحرية والديمقراطية في بلادنا، هي الحل للخروج من المأزق الذى تمر به البلاد.

تأكيد مفاهيم الحرية:

من الثابت أن تغييب الحرية علي المستوي السياسي والاجتماعى يؤدى إلي ممارسة آليات التحريش علي الآخر فكراً ووجوداً، بحجة القانون والسيادة ويصبح الأمر المطروح مع أية مسألة خلافية، هو استخدام القوة والعسف والقهر والحجر علي آراء الآخرين وتصعيد الأخطاء والتوتر التي تستفز كل العصبيات والغرائز، «وما يزيد الأمر تعقيداً في غياب الحرية الاحتكام للآلية الديمقراطية لمعالجة الأمور الخلافية[1] ومهما يكن من الأمر فتغييب الحريات لا يوفر أمناً جماعياً ولا سلامًا أهلياً، بل العكس من ذلك تماماً، إذ أنه يوفر الأحقاد واستخدام القوة فى العلاقات الاجتماعية[2]، وذلك أن الحرية في مفهومنا لا تتجزأ، والديمقراطية لا تتناقض، لكنها تتكامل وتنشط وتؤثر وتتأثر، من خلال مؤسسات المجتمع المدنى. سواء أكانت مؤسسات دستورية وحكومية، أم مؤسسات رقابية وأمنية، أم كانت مؤسسات تشريعية وصحافية إعلامية، فهذا هو

---

(١) معن بشور: أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية ، المستقبل العربى، بيروت عدد ٢٠٢، ديسمبر ١٩٩٥ .

(٢) المصدر السابق .

الحال الذي يخلق دنيا مكتسبة متتابعة، للعملية الديمقراطية، والذي يحمى استقرار الدولة ويحفظ سلطتها - غير الجائرة - وهيبتها - غير القسرية - ويعمق مفهوم الحرية في الأوساط الشعبية والحكومية، علي السواء، ويجد خطوطاً واضحة تفصل بين المسئوليات المختلفة، مسئولية الدولة ككل، ومسئولية الحكومة فى الدولة، ومسئولية المجتمع بأسره، ومسئولية الصحافة والإعلام فى المجتمع والدولة على السواء لأن الحرية ليست شيئا يطلب من الآخرين، إنها شيء يمارس وتقبل تبعاته[1].

لقد احترم الله الإنسان، وكرمه وكرم عقله وضميره وحياته فلم يفرض عليه بالقوة وإنما بالإقناع.

---

(١) جودة سعيد: مفهوم التغيير، دار الفكر - دمشق - سوريا - دار الفكر بيروت الطبعة الأولي ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ .

الفصل الثانى عشر

أزمة المعارضة والقيادة السياسية

المحتويات:

١ - العلمانية والديمقراطية.

٢ - غياب المعارضة والقيادة السياسية فى إريتريا.

٣ - دور النخبة السياسية والوعي الوطني والانتقال السلمي للديمقراطية.

العلمانية والديمقراطية:

إن وحدة الوطن العربي من الأمور الهامة والضرورية في إريتريا، ولقد طبق شعبنا منذ البدايات الأولي لنمو الحركة الوطنية في إريتريا في الأربعينات، رافعين شعار الدين لله والوطن للجميع إيماناً منهم بأن الشعب الإريتري ينقسم إلي طائفتين (مسيحيين ومسلمين) ومن أجل التعايش بينهم لابد من إقرار مبدأ فصل الدين عن الدولة والعيش معاً في إطار التعدد دينياً وثقافياً، في ظل دولة واحدة تضم الجميع، وهكذا توحدت إرادة الشعب الإريتري في الحرية والاستقلال ومقاومة الظلم والطغيان والاستبداد الإثيوبي الاستعماري لبلاده حتي تحرير الأرض والشعب، وإنتصرت إرادة الخير ضد الشر وحقق الشعب الإريتري انتصاره، ونال استقلاله الوطني في كامل تراب أرضه ووطنه. وبعد هذا الانتصار العظيم الذي حققه شعبنا لابد من إيجاد دولة المؤسسات والقانون والحق والعدل والسلام، من خلال تبني الديمقراطية الحقيقية والتعددية السياسية، لتسود قيم العدالة والمساواة والسلام ويعم الأمان في ربوع إريتريا، والأخذ بمبدأ العلمانية والديمقراطية في الدولة العصرية الحديثة في البلاد. ولا أريد أن أدخل في التفاصيل عن هذا المفهوم؛ لأنه كثير الجدل والنقاش والاختلاف فيه كثير. ولكنني أتناوله من زاوية العلمانية والديمقراطية وحدة واعتبارات تخص إريتريا وشعبها ضمن هذا الإطار وطن التصدي والتعايش. وهنا يجدر بنا أن نشير بطريقة مختصرة إلي مفهومي العلمانية والديمقراطية؛ حتي نقر مبدأ التعايش والتعدد في الدولة الإريترية لخصوصيتها ووضعها الخاص وكما هو واضح، فإن مفهوم العلمانية والديمقراطية الليبرالية هما وليدا العملية التاريخية ذاتها، فالعملية

التاريخية التي قادت إلي تحييد الدولة في الشؤون الدينية قادت أيضا إلي الديمقراطية الليبرالية. وبهذا المعني الضيق ، تكون العلمنة هي: عملية نقل القرار في الشؤون الدينية من الحيز العام إلي الحيز الخاص.

والحقيقة، أنه من غير الممكن مفهوميا التفكير في حرية التعبير عن الرأي والمعتقدات دون انتقال المعتقد إلي مجال حرية القرار، وحرية القرار بحكم تعريفها هي حرية فردية، وإذا كانت حرية الرأي المفتقد والتعبير عنهما مقوماً من مقومات الديمقراطية، فتكون العلمنة، بالمعني الأنف ذكره من مقومات الديمقراطية(١) .

لقد تطورت الديمقراطية الليبرالية تاريخيا ومرت بمحطات حاسمة عدة في تاريخ تطورها، وتوسعت خلال هذا التطور مفاهيم مثل الشعب والأمة والفرد، وما زالت هناك أسئلة عديدة مفتوحة، ولكن من الواضح أنه خلال هذه العملية انتقل الانتماء الأساسي قانونيا من العقيدة إلي المواطنة كجزء من أمة (وما زالت الأنظمة الليبرالية الديمقراطية مختلفة فيما إذا كانت المواطنة كافية من أجل الانتماء إلي الأمة، أو يكون الانتماء العرضي أو الحضاري هو المقياس والقاعدة الأساسية).

وانتقل الحسم في الأمور الدينية من استبداد الحكم الظالم أو تسامح السلطان العادل إلي شأن خاص من شؤون المواطن، وتوسع فيه مفهوم التسامح ليتجاوز التسامح في الانتماء الديني الطائفي إلي حرية الاعتقاد واحترام حق وشرعية وجود الاعتقاد الآخر، رغم الخلاف معه، أي تجاوز التسامح إلي التعددية(٢).

---

(١) عزمي بشارة: مدخل إلي معالجة الديمقراطية وإنماط التدين، ص ٧٢، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤.

(٢) مصدر سابق، ص ٧٣.

وهنا يجدر بنا أن نشير إلي أن النقاش حول العلمنة في العالم العربي والإسلامي والأفريقي، شكل نقاشاً حرا سؤال (فصل الدين عن الدولة)، وهذا الموضوع سوف يجرنا إلي نقاش طويل. ولكي لا يبعدنا عن موضوعنا الأساسي وباختصار شديد في اعتقادي، ليست هناك حاجة إلي فصل أي شيء «في الإسلام»، بل من الممكن أن تبقي الوحدة قائمة هناك وعملية العلمنة تتم دون فصل «الدين عن الدولة» «في الإسلام» أو «اليهودية» أو «المسيحية»[1]. ولا حاجة إلي فصل الدين عن الدولة، لأن الدولة كيان معلمن سلفا بكل المقاييس ومفصول عن الدين في كل حال من الأحوال، من حيث معناه ووظيفته وأهدافه، وهذه هي العلمانية بالمعني الواسع للكلمة. وهنا الصراع إذن ليس حول فصل الدين عن الدولة، فهما لايشكلان وحدة، وإنما علي منع الدولة من استخدام الدين كأداة سلطوية وعدم الاعتراف بالآخرين من المواطنين عقيدة وثقافة، وأن عنصر القسر والقوة في القرار الديني يفقد - كما هو معروف - الدين صفة القرار الأخلاقي الحر؛ ليتحول إلي مجرد انتماء طائفي تسانده الدولة.

وكل دولة علمانية بحكم تعريفها كقوة دنيوية من نطاق المحاكمة والمحاسبة البشريين، ولكن لابد من معالجة قضايا الأحوال الشخصية دينياً وفقهياً.

المؤسسة الدينية:

المؤسسة الدينية إذن هي مؤسسة تفرزها عملية العلمنة، أي هي

(١) وضعنا كلمة الإسلام هنا بين قوسين، لأنه يبدو لنا أن ما يقصده من يقول بعدم إمكانية فصل الدين عن الدولة في الإسلام عند استخدام كلمة الإسلام، هو غير ما يقصده عامة الناس

مؤسسة لا تتعايش مع فصل الدين عن الدولة فحسب، بل هي نتاج هذا الفصل. ، وقد تثور المؤسسة الدينية أو تتململ وتحرض، وقد تعبر في ذلك عن غضب جماهيري أو شعبي يصاغ على شكل انتقادات علي السلطة لخرقها الشريعة وتدخلها في أمور الدين، لتنفيذ مخططاتها وأهدافا غير المعلنة ضد الشعب؛ ولكنها في نهاية الأمر تخضع لتبرير السلطة الدنيوية ومعالجة شؤون العبادات والأحوال الشخصية، خاصة بعد أن يتحول شيوخها وأئمتها وقضاتها وفقهاؤها ، إلي موظفين في وزارت الأديان والأوقاف.

تخضع المؤسسة الدينية أيضاً للانفصام الواقع في الوعي الاجتماعي بين الدنيوي والماورائي، بين عالم الأرض وعالم السماء، وقد تشربت هذا الانفصام حتي أعماقها ، ولذلك فهي تنتقل إلي مواقف دفاعية (خلافاً للأصولية وللدين السياسي)؛ كي لا يتوسع مجال الأرض ويضم قطاعات أخري من مجالها ، مجال السماء، فهي تريد المحافظة علي مواقعها كقيمة، علي أخلاق البشر وضمائرهم وأحوالهم الشخصية. وهي مستعده لأجل ذلك أن تكون أداة تمنح الفتاوي للسلطة بأثر رجعي، لإضفاء صفة الشرعية على قراراتها ، وخاصة في الدول التي تمت فيها عملية عقلنة العلمنة وانتقلت فيها الدولة عن فتاوي المؤسسة الدينية، وهناك أيضا نمط من المؤسسة الدينية الثائرة والمستقلة عن الدولة أصبحت أكثر حرية في مخاطبة الفرد أخلاقياً، وانتقاد الدولة في قضايا مثل العدالة الاجتماعية والحرب والسلم والعناية بضحايا اقتصاد السوق من العجزة والمشردين[١].

---

(١) مصدر سابق، ٧٨ - ٧٩.

وهكذا، إذا دفعت المؤسسة الدينية إلي موقع معين بحكم وجود نظام ديمقراطي تمارس وظيفتها من خلاله، فإنها قادرة علي التكيف مع هذا الموقع وبشكل ديمقراطي كما أسلفنا الذكر. أما في حالات العلمنة غير المعقلنة والتي يسيطر فيها حكم الفرد والحزب الواحد والتي تخضع المؤسسة الدينية فيها لمشيئة السلطة غير الديمقراطية، فإن العلمنة تؤدي إلي نتائج معكوسة تماماً، منها فقدان مصداقية المؤسسة الدينية الأخلاقية وجعلها هدفا لهجوم الدين السياسي أو الأصولية التي توجه سهامها إلي تقلبها وعدم استقامتها.

ومن الناحية الأخري، تحتاج السلطة العلمانية غير الديمقراطية إلي المؤسسة الدينية في كل أزمة من جديد؛ لأنها تحتاج إلي تبريرات دينية لصد الإسلام السياسي بل وقمعه، وهكذا فكل ماتحتاجه السلطة هو المؤسسة الدينية وفتاوي «المعتدلين» من رجال الدين، وبذلك يزداد نفوذ المؤسسة الدينية ورقابتها علي وسائل الإعلام، أي تتحول المؤسسة الدينية في بعض الدول إلي خبير رقابة، محملة مظاهر العلمنة والانفتاح وحرية التعبير ومظاهر الحداثة الأخري، مسئولية غضب الفئات الأصولية، ولذلك المؤسسة الدينية الذكية تأخذ بابتزاز السلطة لتقدم تنازلات لها، وخاصة في مجال حرية التعبير عن الرأي الذي «يستنفر» مشاعر المسلمين، ومهما يكن من أمر، فإن العلمانية الديمقراطية في إريتريا لابد منها وفق طرقنا الخاصة والتي لابد فيها من إقرار مبدأ التعددية السياسية والثقافية والدينية والتعايش بين الطائفتين من خلال الاحترام المتبادل والإيمان بالمصالح المشتركة لبناء وطننا وطن الجميع، لا وطن لفئة بعينها مهما كان حجمها وقوتها، لأن هذه القوة مؤقتة وليست دائمة في الحاضر والمستقبل القريب «لأن دوام الحال من المحال»!!

فليس في السياسة ثوابت أو ضمانات قانونية أو سياسية للبقاء في الحكم، سوي صحة السياسة المتبعة ذاتها وملاءمتها للأهداف المطلوب تحقيقها.

إن أحداً لا يضمن لشخص أو لجماعة البقاء في الحكم ولنظام الاستمرار كنظام، إلا إذا ارتبط بدولة أجنبية، وحتي في هذه فإن الضمانات ليس دائمة، وإنما هي مؤقتة وتابعة للمصالح العليا لتلك الدولة، وسوف يدفع المضمون عاجلاً أو آجلاً ثمن هذه الضمانات الخارجية وليس من الضمانات في شيء أن تكرس امتيازات أو تمايزات داخل المجتمع والمواطنة، فهذا يعني تدمير المعني العميق والحقيقي لكل مواطنيه والمساواة[1].

غياب المعارضة والقيادة السياسية في إريتريا:

إن ضعف النظرية الديمقراطية في أفريقيا علي وجه العموم ومنطقة القرن الأفريقي علي وجه الخصوص، وتشتت النخب الاجتماعية وتفرق المعارضة السياسية وفقدان الثقة الشعبية بالسلطة والفعالية السياسية في البلاد، هو السبب في غياب النخبة القائدة وقاعدتها الطبقة السياسية، وهنا لا نعني بغياب الطبقة السياسية عدم وجود رجال سياسة وحكم، وإنما غياب المعارضة والنخبة القائدة، متماسكة تتمتع بتربية مستقرة ومعروفة وثابتة، ترد عليّ وظائف سياسية محدودة، وتوحدها روح القيادة الجماعية بالرغم من تنوع مشاربها وتعدد أصولها واختلافاتها العقائدية؛ ولكن المعرفة العميقة بالمصالح الوطنية، والقدرة علي العمل المشترك، بالرغم من

(١) برهان غليون: الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو، مركز دراسات الوحدة العربية الفصل الثالث، ص ١٥٦، بيروت ١٩٩٤.

الصراع والتنافس والنقد، من منطلق هذه المصالح وفي سبيل حمايتها وتنميتها، ويفترض هذا معرفة بالمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المحلية والعالمية، كما يفترض كفاءات قيادية، ولا ينشأ هذا من الفراغ وإنما هو ثمرة لتكوين مثمر ومستقر، يتحول مع الزمن إلي نوع من التقاليد التي يتوارثها القادة الجدد (١).

وهكذا، إذا كانت العلوم الضرورية لتكوين الوعي السياسي والتأهيل المهني متوفرة في المدرسة أو المعاهد العليا، فإن فن القيادة والسياسة هو ثمرة الممارسة العملية، والمشاركة في الحياة السياسية، أي هو ثمرة الحياة الديمقراطية نفسها، فهي، بما تتضمنه من تنافس علي السلطة واحتكام للرأي العام، وتمرس في التعامل مع القضايا الوطنية والمسائل الاجتماعية والتناقضات الدولية، تشكل مدرسة سياسية قائمة بذاتها، بل هي المدرسة السياسية الحقيقية.

ولكن هذه ليست الطريقة التى تتكون بها الطبقة السياسية في الأقطار التي تفتقر إلي مثل هذه المدرسة، وخاصة في أفريقيا والعالم الثالث، بل من الصعب القول إن من المُمكن أن يحصل فيها بناء لطبقة سياسية، إن السياسة تتحقق فيها من خلال ما ينبغي أن نطلق عليه منطق الانتقاء الطبيعي، الذي يسيطر علي الحياة الطبيعية حيث لا توجد ثقافة ولاتثقيف، ويعني الانتقاء الطبيعي في السياسة أن السلطة لا تتحقق أو لا تترسخ إلا عندما يتمكن بعض الأفراد، بسبب قوة مراسهم وشكيمتهم أو حنكتهم الطبيعية أو قبولهم بركوب المخاطر أو دمويتها أو تعاملهم مع

---

(١) برهان غليون: مرجع سابق، ص ١٣٧.

القوي الأجنبية - وكلها وسائل أساسية للوصول إلي السلطة اليوم في المجتمعات الأفريقية - من فرض أنفسهم علي الآخرين.

إن القائد يحتل هنا كل المساحة التي تحتلها في النظم الديمقراطية الطبقة السياسية فهو صاحب القرار الأول والوحيد، وهو صاحب الطاقم السياسي الذي يختاره حسب مزاجه ومصالحه، ويحوله بالضرورة إلي طاقم تقني أي مفتقر إلي السلطة السياسية وإلي القرار حتي في ميدان اختصاصه.

إن الطاقم السياسي هنا هو مجرد طبقة اختصاص، أو بالأخري فئة من الخبراء الذين يستخدمهم القائد لرفع كفاءته في ممارسة السلطة السياسية التي تقتصر عليه، ويكفي أن يتخلي القائد عنهم حتي يفقدوا كل مكانتهم وسطوتهم، بل يغيبوا نهائيا عن الحياة السياسية. أما إذا مات القائد فمصيرهم مرتبط برغبة القائد الجديد، فله الرأى فى الإبقاء عليهم، أو تسريحهم وبالتالي زوال أثرهم.

والمقصود أن الطاقم السياسي بعكس الطبقة السياسية وهو عبارة عن هيئة من الخبرة التقنية، ليس لها وعي شمولي بالمصالح العليا ولا التزام سياسي بالمسئوليات الكلية، إنها فئة من الموظفين التقنوقراطيين الذين لا يفهمون معني القرار السياسي، وإن فهموا تقنيات الإدارة، وبعكس الطبقة السياسية أيضاً ليس لهم أية قاعدة شعبية أو سند خاص يجعلهم يفكرون من منطلقات واحدة جماعية، ويشكلون قوة أو تعبيراً عن قوة ذاتية. وبينما يعتبر النائب نفسه، وإن كان منتخباً من قبل محلة صغيرة، ممثلا الأمة كلها ومسؤولاً أمامها، لا ينظر الموظف السياسي إلي

نفسه إلا علي أنه ممثل القائد ومسؤول أمامه فقط، وإذا كنا قد أطلقنا عليهم صفة السياسة؛ فلأنهم يحتلون في دائرة الطبقة التقنوقراطية والبيروقراطية مواقع أو وظائف تسمي في علم السياسة الحديثة سياسة، والحال إنهم لم يكونوا يعتبرون في الماضي إلا خادمين للسلطان، وهو اسمهم الحقيقي، بالرغم مما كانوا يتمتعون به أحياناً بسبب ضعف القائد الأوحد والفرد من نفوذ مادي وسلطة قسرية.

إن مشكلة هذا النظام الرئيسية هي أنه يعتمد علي الفرد الفذ في حنكته أو عنفه أو كليهما معاً. وهذا يعني أن إصابة هذا الرأس، رأس النظام، يهدد النظام جميعه بالأنهيار، ويكشف عن فراغ سياسي هائل في المجتمعات التي قطعت شوطاً في استيعاب مفاهيم الوطنية والسياسة الحديثة، لكن المشكلة التي تظهر بشكل أساسي كمشكلة استبداد عند وجود الشخصية الفذة، تتحول إلي أزمة غياب للسلطة وللسياسة ذاتها، عندما تحتل موقع القائد ورأس النظام شخصية ضعيفة ليس لديها أي نصيب من الحنكة الطبيعية أو الشوكة[١].

إن غياب الشخصية الفذة، أي ما كان الأدب السياسي التقليدي يطلق عليه اسم المستبد. يفقد الطاقم السياسي روحه ويتركه ميتاً دون أب ومن دون راع أو محرك أول. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتوقف الآلة، والسياسة هنا آلة، أي تقنية، عن العمل. أما إذا مات القائد الكبير ولم ينجح الطاقم السياسي والفئات البيروقراطية والتقنوقراطية الملتفة حوله أو المستخدمة له، في الاتفاق علي حاكم أوحد جديد، أو فشلت في تكريسه

---

(١) برهان غليون: مصدر سابق، ١٣٨.

كقائد أوحد، وفي جعله يحتل موقع الرأس وصاحب السطوة والقوة، أي في رفعه إلي مستوي الفرعون والأب، حتي لو كان ذلك من الناحية الرمزية، فإن التهديد يمس النظام كله، ويهدد استمرار الدولة ذاتها.

ومعظم الأقطار الأفريقية يعيش هذا الوضع، الذي يفتقر فيه نظام الانتقاء الطبيعي إلي شخصية قادرة علي ملء المنصب الاستثنائي، الذي يحتاج إليه في تسيير أموره، في الوقت الذي لا يزال يفتقر فيه النظام العام إلي آية آلية لتطوير روح سياسية جديدة، وتربية طبقة قيادية قادرة علي احتلال الفراغ، سواء فيما يتعلق بتوحيد أجهزة الدولة والسلطة، وفرض النظام عليها، أو فيما يتعلق بخلق التواصل مع المجتمع والرأي العام وتأمين الانخراط الطوعي والولاء اللازم والمطوب لأية سلطة، لا تريد أن تكون مجرد عارضة قبر تقبع علي الجسد الحي، والنتيجة هي ما نعيشه أيضاً في المرحلة الحالية، أعني موت السياسة، أي غياب القرار وغياب الإرادة وغياب الشعور بالمسئولية.

ويضاعف الفساد العميق الذي يميز النخبة الحاكمة والإدراية في المجتمعات الأفريقية من أثر هذا الانهيار الراهن للقيادة السياسية، والفساد مرض عضال قادر علي إفراغ نظام سياسي، ومهما كان شكله، من مضمونه، ويقضي عل أية إرادة إصلاح أو تغيير حقيقي في الحياة السياسية والاجتماعية، إن غياب أو تغييب حريات التعبير، وتهريب القسم الأكبر من النخبة والعناصر المخلصة إلي الخارج، يجعل من الأصعب التوصل إلي بلورة سياسات وإستراتيچيات جديدة وتطويرها، وذلك أن العناصر التي ما زالت تتسلم معظم المناصب والمواقع العليا في الدول، ونتيجة غياب الديمقراطية والمراقبة، هي تلك التى نجحت بسبب علاقاتها الزبائنية في استبعاد كل العناصر والجيدة.

ومن معالم هذا الانهيار العميق للقيادة السياسية الانقسام الذي تعيشه النخبة السياسية والاجتماعية نفسها حول الثوابت والقيم الكبرى الموجهة، ويظهر هذا الانقسام في المواجهة العقائدية المستمرة ومثل هذه المواجهة الدائمة إذا لم تجد الحل المناسب، يمكنها أن تقضي علي أية فرصة للعمل الوطني البناء، وأن تقود إلي تحييد قوي التغيير، واحدتها بالأخري، وإلي خلق جو الحرب الأهلية الدائمة التي تمنع الاستقرار، وتهدد حركة الاستثمار، وبالتالي تعمق من الأزمة الاقتصادية وانعدام فرص وآفاق التنمية.

الديمقراطي قادر علي حل جميع الخلافات والنزاعات في المصالح والآراء، بل إنه الحل الوحيد الممكن لها، وإن الحرب الأهلية لا تحل شيئاً، ولو اعتقد البعض أنها تقدم وسيلة سهلة للتخلص من الخصم، لكن التخلص من الخصم يعني، هو نفسه، سد الطريق علي الديمقراطية التي لا يمكن أن توجد دون وجود التعدد والتعارض، والتناقض والصراع السياسي كبديل من الصراع العسكري والحرب وهنا يجدر بنا أن نشير:

إن التطرف الذى نشاهده في أفريقيا والعالم العربي بالتأكيد، لم يولد من العقيدة الإسلامية نفسها، ولكن ولد من نوع الممارسة السياسية التي تبنتها بعض الأنظمة تجاه معارضتها السياسية والسلمية، وكنتيجة لسد الطريق علي هذه المعارضة في البلدان الأفريقية والعربية وهنا، لايمكن اليوم أن نوقف التدهور الراهن والعودة إلي مسار التحويل الديمقراطي طالما لم ننجح في تأسيس سياسة عقلانية تجاه قوي المعارضة الاجتماعية

والسياسية جميعاً بما في ذلك تلك المتطرفة وغير العقلانية منها. حيث بدأنا نفتقد إلي الرؤية السياسية العقلانية البسيطة، فإن ذلك قد أدي غياب الحوار والنقاش والتفاهم حول الأهداف والمصالح الوطنية واختفاء السياسة والمنطق السياسي تماماً ولم يبق في الميدان إلا عمليات القمع والاعتماد علي الأجهزة الأمنية. وهكذا، نحن نقبل بأن نعامل جزءا من شبيبتنا الوطنية كما لو كان عنصراً غريباً عن الأمة، أو طرفاً أجنبياً يمكن التضحية به في بساطة، وأن ندفع المعارضة السلمية برمتها في اتجاه الغل والضغينة والإحباط، والنتيجة أنه بدل التوصل إلي حل، ولو مؤقت وجزئي للتناقضات والتوترات الاجتماعية يحفظ الاستقرار، ويقلل من خطر القلاقل وعرقلة التنمية عموما.

إن الجمود أو استمرار الأوضاع السياسية علي ما هي عليه الان، لا يقدم أي حل للأمة، ولكنه بقدر ما يؤجل ساعة الحسم ويعمق التوترات والتناقضات، يهدد بأن تبقي نار التوتر الطائفي مشتعلة تحت الرماد ولا يقلل من مخاطر الانفجار، أنه لا وجود لمشاكل اجتماعية ليس من الممكن مواجهتها بصراحة ووعي وبلورة الحلول الواقعية والعملية والسلمية لها، علي شرط أن تكون هناك نية صادقة وحقيقية للخروج من المأزق.

ولو تأملنا قليلاً، لوجدنا في الواقع أن النمو المتزايد لقوي الاحتجاج ورفض الدولة نابع، هو نفسه، مما تقوم به السلطة المطلقة نفسها في خلقه من مشاكل وصعوبات وتوجهات سلبية علي مستوي الدولة والمجتمع، مستوي الثقافة والسياسة معاً. فصعوبة الانتقال ومخاطره نابعة:

أولاً: من أن المجتمعات التي عاشت لفترة طويلة محرومة من مناقشة أمورها بصراحة وجدية بسبب طغيان العقانديات والمذهبيات الجاهزة، وتضييق دائرة حرية التعبير إلي أقصي حد، لاتتمتع بالنضج السياسي الكافي الذي يحصن الفرد من الردود العاطفية ويصونه من التأثر السريع بالدعوات الجزئية وغير الوطنية.

وهي **نابعة ثانياً**: من أن المجتمعات قد تحولت بفعل غياب العمل والنضال السياسي الحر والتنافس الحقيقي على السلطة، إلي نوع من الدقيق المسحوق الذي يتحرك مع هبات الريح الصغيرة والكبيرة، أي أنها تفتقر إلي الهياكل والبني الحزبية والمهنية والفكرية القوية، التي تستطيع أن تؤطرها وتنظمها وتنسق نشاطها، وتعقلن ممارستها، وتجعلها أقدر علي إنضاج ردود أفعال عقلانية ومتماسكة، ومفكر بها، ومن دون هذه البني والهياكل، تتحول الجماعات إلي قطعان ضائعة وخائفة، تتحرك بمنطق ردود الأفعال الغريزية، أي خوفاً أو رعباً أو حباً أو كرهاً أو انتقاماً أو نقمة، ولأنها تفتقر إلي هذه البني، فمن الصعب التحكم الحقيقي في ردود أفعالها، عندما يزاح عن صدرها كابوس الأجهزة والقوي الرسمية التي تحيط بها وتؤطرها في النظم الدكتاتورية.

وهي **نابعة ثالثاً**: من غياب التفاهم والحد الأدني من الإجماع الوطني بين النخبات الاجتماعية المختلفة، التي دفعتها المنافسة غير الشرعية، والصرعات الدموية، والأحقاد، والضغائن المنبعثة من سياسات الاستبعاد والتهميش للبعض، واستزلام البعض الآخر، وتدمير البعض الثالث، إلي الانحطاط بوعيها وطرائق ممارستها السياسية وتنظيمها، وأغلقت أمامها في الواقع إمكانات التفاهم والاتفاق والوحدة، وكل هذه

المشكلات التي تعانيها نخبات المجتمعات التي تعرضت لحقبة عنيقة من الاستبداد تفقدها مصداقيتها بعين الرأي العام، وتجعل المجتمعات تشعر بعدم وجود قيادة اجتماعية وسياسية حقيقية.

هذه هي إذن المشكلات التي تحتاج إلي الحل حتي لا «تفلت الأمور». فيتحول التغيير الديمقراطي إلي إ نتقام طائفي، سياسي أو جبهوي، فما الضمانات علي ألاّ يستغل الانفتاح والتحول الديموقراطى من أجل الإساءة إلي هذه الفئة أو تلك، أو هذه الطائفة أو تلك؟

من الواضح أنه ليس هناك ضمانات حقيقية في هذا المجال. فليس هناك أحد يمكن أن يقدم ضمانة لأحد حول نضج الوعي السياسي في البلاد ، وليس هناك من يمكن أن يضمن وجود معارضة وطنية وقوية تمسك بالمجتمع وتقود خطاه بصورة عقلانية ومنظمة، كما أنه من المستحيل لأحد أن يضمن أن تنصرف النخبات السياسية التي قضت معظم حياتها في صراع أجهزة قمعية وقاسية، بموضوعية ونزاهة ووعي وطني صارم هذا هو المجتمع الذي صاغها في العقود الماضية، وهذه هي المعارضة التي سمح لها أن تبني، أي التي أريد لها أ ن تكون، وهذه هي النخبة التي تربت علي هذا الأساس، وليس باستطاعتنا بعد كل ذلك أن نتمني علي المجتمعات أن يتصرف بغير ما أعد له ودرب عليه. فلكل نخبة المجتمع الذي ربته، ولكل نظام المعارضة التي كونها ، أو أعاد هيكلتها علي حساب الأهداف والخطط والغايات السياسية التي كانت تحركه وتقوده، فلا يولد النضج السياسي من فراغ، وفي غياب كل تفكير وعمل سياسي. وكذلك لا تنمو المعارضة ذات الصبغة الوطنية في إطار سياسات قمعية عشائرية أو عصبوية، ولا تزدهر قيم التسامح والتفاهم الوطني والحرية

والعقلانيـة لدي النخبات التي قـضت عـمرها وما تزال تحت التعذيب في السجون والمعتقلات، هذه هي مادة المجتمع السياسي الذي ورثناه لأنفسنا، ومنها يجب أن ننطلق، ومن داخلها ينبغي أن تستمد القوي والعناصر الإيجابية التي سوف نعتمد عليها من أجل تغيير الأوضاع، وفي هذا الصدد علينا في هذا المجال أن نمتثل بتجارب غيرنا أيضا. فنحن لسنا وحدنا الذين مررنا بمثل هذه المراحل الصعبة، وكما خرجت الشعوب التي مرت بتجارب مشابهة لنا محنتها، فإننا نستطيع نحن أيضاً أن نتجاوز صدمات الماضي ونخرج منها.

إن **العنصرالأول:** في بلورة سياسة الانتقال السلمي، والمتحكم به، هو أن ترسخ لدي الرأي العام، وقبل ذلك لدي النخبات الاجتماعية نفسها، مبدأ التفكير من وجهة نظر المستقبل وتجاوز الماضي، وهذا يعني أن ننجح في أن نغير نحن أنفسنا من شعورنا تجاه ما حدث لنا، وأن نتغلب علي مشاعر العنف الداخلي وتأنيب الضمير، فينبغي ألا نجعل من الحقبة الماضية جدار مبكي دائماً ونهائياً، فقد حصل ماكان الواقع التاريخي نفسه يدفع إليه، بسبب ضعفنا وعمق التناقضات التي تنخر فينا وضيق أفقنا جميعاً، والمهم أن نمسح الماضي وأن نفكر في المستقبل، دون أن نكون في تفكيرنا وردود أفعالنا حبيسي هذا الماضي وما تركه من آثار، إن الماضي هو الماضي، وكلنا بشكل أو آخر، وبهذه الدرجة أو تلك، مسؤول عنه.

والعنصرالثاني: في بلورة هذه السياسة السليمة، هو تغيير موقفنا السياسي العميق، ويعني ذلك تطبيق مبدأ الصدق، أي الجرأة علي الاعتراف بالواقع ومواجهة الواقع كما هو. وما لم نقبل بهذا المبدأ، فليس

هناك إصلاح ممكن للعلاقة من الجمهور والرأي العام، وهو الشرط الأول لنجاح أية عملية انتقال، ذلك أن المهم في كل تحول هو كسب ثقة الناس وقناعتهم بالتغيير من جهة، وإيمانهم بصدق النية، ولا يهم بعد ذلك الأخطاء. وإن القيادة التي تفقد ثقة الجمهور لابد من أن تفشل حتي لو كانت سياستها سياسة صحيحة وعقلانية، ذلك أن نجاح الخطط وتحقيق الأهداف يتوقف في السياسة حتماً علي تعاون الناس وقبولهم، وليس هناك أهداف إيجابية يمكن تحقيقها بالعصا.

ويعني الصدق كذلك مواجهة المشاكل القائمة بجرأة، وعدم الخوف، من طرحها، ووضع فئات الشعب المختلفة أمام مسؤولياتها لإيجاد الحلول الوطنية لها، إن مشاركة الشعب في إيجاد الحلول هي أهم ضمانة لإحباط مشروعات التلاعب بعواطف الشعب أو استغلال فرص الحرية المعطاة، بالتأكيد هناك من يقول: كيف يمكن طرح قضايا أو فتح نقاش عام حول مشاكل حساسة من هذا النوع في حجر شعب متعصب أو غير واع أو تعمل فيه المشاعر الطائفية؟ والجواب: إن أفضل وسيلة لدفع الشعوب إلي الارتفاع إلي مستوي المسؤوليات الوطنية هي وضعها في موقع المسؤولية ورفع معنوياتها، وإشعارها بما تتمتع به من صفات إيجابية، وبقدرتها علي تجاوز نقائصها وسلبياتها. فهذه هي التربية الوطنية، وهذا هو العمل لدفع الشعوب نحو مناخات جديدة، ثم إن الوقت قد حان كي نكف عن التعامل مع الجمهور تعاملنا مع الطفل القاصر، ولا ينبغي أن نعتقد أن منعنا الرسمي للنقاش في أمر من الأمور، يعني أن الأمور قد اختفت من أذهان الناس. كل ما هنالك أننا نحرم الرأي العام من ميزة الاستنارة في مواقفه الفكرية والسياسية بآراء وتحليلات المفكرين أو السياسيين التي تنحو إلى أن تكون أكثر موضوعية وشمولية وعمقا[١].

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٧.

باختصار، إن تحريم النقاش في أمر لا يعني شيئاً سوي تخفيض مستوي الوعي والنقاش فيه. وهو ما تتغذى منه المواقف والمذهبيات والتوجهات الضيقة، القبلية والطائفية، الذاتية الطابع والمغلقة علي نفسها. وفي جميع الأحوال، من الأفضل أن يفكر الناس علناً في المشاكل، ويعبروا عن أنفسهم وخلافاتهم بالكلام من أن يحققوها بالسلاح.

والعنصرالثالث : هو إعادة البناء الأساسي للمجتمع، أي زرع وتوطين الهياكل المؤطرة له والمنظمة والمعقلنة حركته وسلوكه، ومبدأ إعادة البناء يعني إذن خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية والحزبية المستقلة، التي تستطيع أن تستوعب الاحتجاج والاعتراض والاختلاف علي أسس سياسية وأرضيات عقائدية صريحة وعقلانية، وبالتالي إتاحة الفرصة لتطوير الهيكلية الجديدة التى للمجتمع، فرصة التخلي عن اللجوء إلي العصبيات، وأشكال التضامن اللاتاريخية التي اضطر إلي الانطواء عليها بسبب حرمانه من العمل السياسي الشرعي، وهذه الهيكلة الجديدة والتدريجية هي التي تضمن ألا يتحول الانفتاح إلي انفجار جماهيرى لا ناظم لها، ويفترض هذا البناء الجديد تغيير أسلوب العمل مع المعارضة ونظر المسؤولين إلي طبيعة التنظيمات السياسية ودورها الاجتماعي، واستقلالية الدولة عن أي حزب، وترسيخ التعددية في المبدأ والممارسة. وتنبع من ذلك احترام الآراء المختلفة للجماعات والمجموعات السياسية وغير السياسية، وإطلاق حرياتها، والتركيز علي مساهماتها الإيجابية.

إن انعدام الثقة بالمجتمعات التي تحكمها، وعدم إيمانها بوجود الشعور الوطني يدفعها غالباً إلي المطابقة بين المعارضة وبين القوي الأجنبية، حتى كادت كلمة التآمر أن تكون مفتاح الحوار السياسي والعمل

السياسي في أقطارنا. وهذا يفسر لماذا لا يمكن السلطة أن تتصور معارضة، تكون حوافزها وقاعدتها ووسائلها وأهدافها وطنية أو عقائدية، أي نابعة من الخوف الحقيقي علي الوطن أو خدمة المصلحة العامة أو الاختلاف في وجهات النظر حول مصالح قومية.

وبما أن المعارضة تلعب بالضرورة دوراً معادياً للنظام، وتشكل التجسيد العلني والملموس لغياب روح الوطنية والشعور بالمسؤولية، فإن الانفتاح الديمقراطي بقدر ما يعطي هذه المعارضة شرعية رسمية وعلنية، ويحد بالتالي من إمكانات المراقبة عليها وعلي ممارستها الاجتماعية، يهدد بإضعاف النظام ويفاقم فرص استغلال الحرية لأهداف غير سياسية وغير إنسانية.

دور النخبة السياسي والوعي الوطني والانتقال للديمقراطية:

إن المسيرة الديمقراطية لا تزال بحاجة إلي بلورة مفهوم الممارسة الديمقراطية في البيئة الأفريقية. أي إلي توطين الفكرة والرؤية والمفهوم، بقدر ما هي بحاجة إلي تنمية القيم والمثل المرتبطة بها، ولو دققنا النظر بحقيقة الثقافة السياسية لجيل النخبة الحاكمة اليوم في معظم الأقطار الأفريقية، وبالقيم التي استلهمتها في حكمها، والتجربة الشخصية أو المهنية التي عاشتها وصدرت في سلوكها وممارستها العامة عنها، لأدركنا، دون أي شك، أن ما نعيشه اليوم وما وصلنا إليه في أوضاعنا السياسية، واغتيالنا المستمر للحريات ليس غريباً، ولا مستحيل التفسير، ولهذا فإن العمل على صعيد تطوير الوعي السياسي ما يزال ضرورياً وأساسياً جداً،

وإن النضج السياسي لم يتحقق بعدهذا المجال، والنتيجة الأولي التي يمكن أن نستخصلها من كل هذا، أو نريد أن نلفت الآنتباه إليها في معركتنا الديمقراطية الراهنة، هي أن الديمقراطية لاتزال تستعمل عندنا إلي حد كبير كشعار سياسي، لا كمنطلق فعلي لتغيير جدي في طريقة العمل الجمعي العام وأهدافه ووسائله، وهذا عند النخبة الحاكمة وفي صفوف المعارضة علي حد سواء. وأكبر دليل علي ذلك سلوك حركات هذه المعارضة فيما بينها، وضعفها العام ومشاكل تواصلها المستعصية مع الجمهور.

إن الديمقراطية لم تتحول بعد من شعارْ استهلاكي في الصراع أو التنافس علي السلطة، إلي نظرية مستنبطة وموجهة الممارسة اليومية، كما أن القيم المرتبطة حتماً بها لم تصبح بعد قيم السياسة السائدة في عقل النخبة السياسية والأغلبية الاجتماعية علي حد سواء. ويشكل هذا الضعف في العامل الذاتي، النظري والقيمي الإلهامي، العنصر الأهم من بين العناصر التي تجسد أمل الجمهور الواسع في تكوين البديل اللازم للنظام الراهن.

إن ضمان استمرار التحولات الديمقراطية يستدعي، إلي جانب الرؤية النظرية والتحليل الموضوعي للقوي والصعوبات والمشكلات القائمة، نشوء إيمان ثابت وعميق، بأن الخيار الديمقراطي قادر علي حل جميع الخلافات والنزاعات في المصالح والآراء، بل إنه الحل الوحيد الممكن لها، وإن الحرب الأهلية لا تحل شيئاً، ولو اعتقد البعض أنها تقدم وسيلة سهلة للتخاص من الخصم، ولكن التخلص من الخصم يعني هو نفسه سد الطريق علي الديمقراطية التي لا يمكن أن توجد دون وجود التعدد والتعارض، والتناقض والصراع السياسي كبديل من الصراع العسكري والحرب، ولا يمكن اللجوء

إلي هذه الأمور ألا في حالة الرفض التام من النظام، وهو طريق محفوف بالمخاطر للجميع ليس فيه غالب ومغلوب في النهاية الخسارة تعم الجميع.

وهكذا، فإن الجمود واستمرار الأوضاع السياسية عل ما هي عليه لا يقدم أي حل للأزمة، ولكنه بقدر ما يؤجل ساعة الحسم ويعمق التوترات والتناقضات، يهدد في نفس الوقت بأن التوتر الطائفي مشتعل تحت الرماد ولا يقلل من مخاطر الانفجار، وإنما يجعل منه أكثر دماراً أو خراباً، ومما يفيد في ذلك أنه أصبحت هناك قناعة عامة اليوم أمام الشعب الإريتري، فإنه لا وجود لمشاكل اجتماعية ليس من الممكن مواجهتها بصراحة ووعي وبلورة الحلول الواقعية والعملية والسلمية لها، علي شرط أن تكون هناك نية صادقة من الحكومة وحقيقية للخروج من المأزق؛ ولذلك يجب إعادة التوازنات الكبري، الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعني إعادة التوازنات، التمسك بمبدأ العدل والنزاهة والمساواة الفعلية بين الناس، والكف عن كل أشكال التمييز والحظوة والعصبية القبلية أو الطائفية، ولكنها تعني أيضاً رفع وصاية الدولة عن العقيدة، ونزع عقيدتها الخاصة، باستثناء تلك التي تكون جوهر رسالتها، أي الإلتزام بالمصلحة العامة والدفاع عن فكرة الصالح العام وتعني العدل ووضع حد للسياسات التي تسمح بالإثراء السريع والفاحش لفئة قليلة من المجتمع علي حساب الفئات الكبري، سواء كان ذلك بسبب التضخم أو السياسة الضريبية أو الفساد المستشري أو التمييز المقصود، ويعني العدل كذلك، إعادة التوازن داخل النخبة الاجتماعية، بين أطرافها المثقفة والسياسية والإدارية والعسكرية، ومنع تحقير وحداتها الأخري كما جرت عليه العادة حتي الآن، وهذا يقتضي أن نعيد للنخبة الاجتماعية والثقافية

والسياسية والإدارية مكانها ودورها، علي حساب التضخم الخطير لدور ومكانة الأجهزة والمؤسسات العسكرية القوية. إن امتلاك العسكريين السلاح والقوة المادية لا يبرر لهم احتكار القيادة واستبعاد أو تهميش قادة الأمة الفكريين والسياسيين والاقتصاديين والإداريين، بل إن ذلك لابد أن تؤدي، كما حصل بالفعل، إلي قتل فرص تكوين القيادات السياسية الشعبية المؤثرة والقادرة علي أن تحظي بولاء الناس وثقتهم الضرورية، وبالتالي أن تتطور كعنصر توجيه وإرشاد فعلي، كما يؤدي إلي قتل فرصْ الإبداع الفكري والنظري، وإلغاء روح المبادرة وتعميم روح الاستزلام والمحسوبية والنصب كمعيار أو للتقدم في المناصب وتحمل المسئوليات الكبري، وهو ما حصل في الاتحاد السوفيتي كما في بقية بلدان الحزب الواحد. إن حصول الشعور العميق لدي الناس بأن التحول الديمقراطي يعني إعطاء كل ذي حقه حقه، ومنع الظلم والافتراءات علي الآخرين، بسبب التمتع بموقع قوي عسكري أو غير عسكري، هو الضمانة الأساسية لكسب الثقة ومنع الانفلات[1].

كل هذه العوامل التي تقصد إلى تأطير المجتمع من الداخل، ووضعه في مناخ إيجابي وبث الثقة والتفاؤل من جديد بين صفوفه، من الشروط الأساسية لدفعه إلي نسيان الماضي وتجاوز العقد والإحباطات والإخفاقات العديدة التي عرفها فيه، ومن ثم لكسب تعاونه الضروري في هذه العملية التاريخية بالفعل، وليس هناك أي شك في أن جميع الأطراف الاجتماعية، والسياسية والمهنية والدينية والعملية سوف تظهر تعاونها ودعمها وتفهمها، وتقف صفاً واحداً ضد أي تجاوز للقيم والمباديء الوطنية، إذا شعرت بأن هناك رغبة ونية صادقتين في إخراج البلاد من الوضع الصعب

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٩.

والأزمة المدمرة التي تشهدها اليوم علي جميع المستويات، والأمر يتوقف علي قدرة المسؤولين علي التغيير في إظهار حقيقة هذه النبات وعدم الخوف من المجتمع، والمراهنة علي الحس الوطني والقيم الإيجابية والخبرة لديه، وكل تردد أو تشكيك في قدرة الشعب وحقه، لابد أن يؤدي إلي تعثر الانتقال ويفرز ردود أفعال انطوائية وعدوانية.

بيد أن هذه السياسة الداخلية الهادفة إلي فكفكة عقد الماضي، وتسهيل السير نحو وضعية وطنية جديدة، بفضل الديمقراطية، تحتاج أيضاً كي تزيد من فرص نجاحها، إلي بلورة سياسة خارجية جديدة متفقة معها ومساعدة إياها، تشكل وسيلة لمنع استغلال الأزمات أو النزاعات التي يمكن أن تحصل أثناء الانتقال من قبل قوي خارجية لا تدرك خطورة الموقف أو تريد الايقاع بالبلاد والمغامرة بمستقبلها. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون الهدف الأول لمثل هذه السياسة الخارجية، هو العمل عل إزالة الخلافات والتوترات القائمة مع البلدان العربية وكسب دعمها وتأييدها هذه السياسة الجديدة.

والأمر الأساسي في حركة الانتقال هذه، سواء فيما يتعلق بالداخل أو بالخارج، هو إدراك أن السياسة هي قبل كل شيء التفاهم والتفاوض مع القوي التي تساعد علي تحقيق الأهداف المحددة. وهذا يعني أيضا أن تكون هذه الأهداف واضحة بدقة للجميع ومقبولة. فكل شيء يتوقف علي هدفنا من الإصلاح. فإذا كان الهدف هو فتح الطريق نحو حل الأزمة الاجتماعية والسياسية، فإن الضمانة الأساسية هي النجاح في تحقيق الديمقراطية نفسها وتحويلها بالفعل إلي إطار للمصلحة الوطنية، وهذا يعني العمل علي إعادة توزيع السلطات والصلاحيات والمصالح بما يفيد

مراعـاة أكبر للعدالة والحق. أمـا إذا كانت الغـاية كسب مزيد من الوقت وإنقاذ القيم والمصالح والممارسات القديمة بتلبيسها شعارات وأشكالاً أو مظاهر أخري، فلن نحصل أبداً علي ما نريده من الانتقال، ولكننا سوف نعمل أكثر من قبل علي تعميق مشاعر اليأس والإحباط والغبن عند غالبية اجتماعية تنتظر بفارغ الصبر التغيير، وفي هذه الحالة لن يشكل الانتقال الديمقراطي ضمانة، ولكنه سوف يقود إلي طريق مسدودة، ذلك أن المجتمع سوف يشعرأنه خدع مرة ثانية، وفي هذه الحالة، لن يبقي هناك أي مخرج للتوتر والقنوط والشعور بالمهانة، إلا الثورة والتعويض بكل ما هى شرعية وطرق سلمية للتغيير.

لابد إذن من إدراك حقيقة أن الديمقراطية، ليست هي التي تحتاج إلي ضمانات، ولكنها هي التي تشكل بالعكس الوسيلة والضمانة الحقيقية للخروج من الانفلات والأزمة والخطر الدائم لانفجار العنف، فبفضل ما أثارته من آمال التغيير أصبحت رمزاً للإصلاح والتفاؤل المرتبط به، ومن ثم الفرصة الجدية الوحيدة للخروج من الوضع القديم وحلحلة الأمور في اتجاه مصالحة وطنية نهائية وشاملة، قوامها إعادة نصاب العدل مقابل نسيان الماضي، ومحو الحزازات السياسية والعقائدية والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد.

والأصل هنا وهناك، وفي كل ما يتعلق بسياسة الشعوب والدول، الإيمان بالمبدأ القائل إن التغطية علي المشاكل والتستر عليها لا يساهم في حلها، ولكنه يفاقهم من مخاطر تفجرها وتحويلها إلي مصدر لأزمات مدمرة لا يمكن السيطرة عليها، وبالمقابل، فإن فتح الحوار حولها وضرب المثال الساطع للجمهور العام عن إمكانية معالجتها ومناقشتها بصورة

عقلانية وجدية، وبروح المسؤولية الوطنية يساعد بشكل أفضل علي اكتشاف الحلول السليمة لها وتجنيب البلدان كوارث الحروب الأهلية والدمار الذي تقود إليه. وإذا كانت هناك ضمانة حقيقية فعلاً، فهي إقناع الجمهور بنية التغيير الصافية، وإظهار نتائج هذا التغيير، إن المراهنة علي رغبة الشعب بالخلاص، وتجنب الغرق في حروب وآلام جديدة، ليست مراهنة مثالية ولا خاطئة، والضمانة السياسية التي يمكن أن تكون أهم من الضمانات القانونية أو العملية، هي، في نظري، ما يمكن أن يقدمه مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من فوائد وإغراءات لجماهير الشعب، تجعله يشعر بأن ما يجنيه من التسوية الجديدة المقدمة إليه، في إطارانتقال ديمقراطي وسلمي، أكثر مما يجنيه من التمرد علي الدولة والثورة علي النظام. لكن هذا يعني أيضاً أنه إذا كانت الإصلاحات وبالتالي المصالح الجدية ضئيلة جداً أو غير موجودة، فليس هناك ما يسمح بتحويل مشاعر الإحباط والحقد والغبن السلبية إلي مشاعر تعاون وتفاهم ومصالحة وطنية إيجابية[1].

وليس هذا من الأمور المستحيلة أو المعقدة أو الصعبة؛ ذلك أن الشعوب، بصرف النظر عن دينها وعرقها وجنسها، وفي مقدمتها الشعوب العربية والأفريقية تتطلع اليوم، ورغم الظواهر السطحية، إلي المستقبل أكثر مما هي متعلقة فعلاً بالماضي، وهي مستعدة للنسيان وفتح صفحة جديدة أكثر مما هي ميالة للانتقام، وليس لذلك علاقة بالثقافة أو بالدين، ولكن بالوجود نفسه. إن الحرب الأهلية لا تلبي أي أمل أو طموح أوقيمة

---

(١) جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب. مجموعة من المؤلفين، الدار البيضاء، دار أفريقيا الشرق ١٩٩٢.

راسخة لأحد، بل هي تخيف الجماعات كما تخيفها الكارثة، ولذلك فإن الخوف من وقوع الفتنة، وقد قضت الحرب الأهلية اللبنانية نهائياً علي مشاعر الانتقام، التي كان من الممكن أن تشجع قلة من المجتمع علي مواجهة احتمال الحرب الأهلية دون كثير تردد أو تأنيب ضمير، فليس هناك أفضل من الديمقراطية لخلق إطار مصالحة وطنية تخرج أطراف المجتمع من مخاوفها المتبادلة.

والوسيلة الوحيدة للتقدم علي الديمقراطية والانتقال السلمي إلي الوضع الصحيح، هي في تغيير منهج الحكم والسياسة ذاتها، بحيث تصبح المفاوضة العامة بين جميع الأطراف الاجتماعية، وبين المجتمع والدولة هي الآلية الرئيسية لحل النزاعات جميعاً، بل إن الديمقراطية لا تعني في العمق سوي افتتاح عصر المفاوضات العامة هذه داخل المجتمعات الأفريقية، وفي صدد كل المشكلات التي لم تجد الحل المناسب لها.

وفي النهاية، ليس هناك مهرب من إجراء الانتخابات الحرة والعامة في اللحظة المناسبة، حتي يمكن تسليم السلطة الفعلية للممثلين الحقيقيين للشعب مهما كانوا، وليس هناك من يملك شرعية أن يقول للشعب أوأن يحدد له من هم ممثلوه الحقيقيون غير الاقتراع العام، ولاشك في أن هذا يحتاج إلي تضحيات كبيرة من جميع الأطراف: تلك التي سوف تتصدي لأول مرة للحكم، وما يترتب عليها من تخليص البلاد من أحقاد وأخطاء وحساسيات الماضي بأسرع وقت.

إن مستقبل الديمقراطية متوقف قبل كل شيء علي الغاية التي نريدها منها، والهدف الذي نسعي إلي تحقيقه من خلالها.

وأخيراً، إن الديمقراطية لا تقدم ضمانات، ولن تفيد في تخليد المصالح التي عجزت عن تخليد نفسها بالوسائل القاسية والعنيفة. إن هدفها وغايتها والمرجو منها أن تمكن المجتمعات الأفريقية والعربية من الخروج بوسائل سلمية وسياسية من المآزق التي دخلت فيها، ومن ثم الانتقال نحو مناخ جديد وشروط أكثر ملاءمة لبلورة سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر عقلانية وشعبية. إن فائدتها كامنة في تقديم الإطار لاعادة دفع المسيرة الحضارية علي أسس جديدة، أسس المشاركة الوطنية الحقيقية، والمبادرة الذاتية للجميع، والتضحية وبذل الجهد والاستثمار، والأمل بالمستقبل والثقة بالقدرات الذاتية.

والخلاصة، أن الظروف الموضوعية والذاتية لا تزال تقاوم بالفعل حركة تحول سريع في اتجاه الديمقراطية، لكن سوء الظروف الاجتماعية لا يلغي حقيقة أن ما نعيشه اليوم هو انطلاق معركة الديمقراطية، أي معرفة إعادة بناء النظام السياسي في المجتمعات الأفريقية، علي أساس الحرية والتعددية والسيادة الشعبية، وليس المطلوب ولا الممكن تصور التعامل مع الديمقراطية من منطلق أستيراد المصنع أو الجهاز، إن الديمقراطية لا تنشأ إلا كمعركة، وكتفكيك مستمر ودائم لنظام القمع النفسي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي كثمرة تاريخية لكفاح مستمر ودائم أيضاً، وفي ظل هذا الكفاح، بل إن ما نعيشه اليوم ليس مرحلة الانتقال الديمقراطي كما يعتقد البعض، وإنما هو الصراع العنيف والحاسم بين الخيار الديمقراطي والخيار الفاشي الجديد، الذي يتستر وراء الخوف على الديمقراطية من أجل تبرير اغتيالها.

إن خطر انقضاض الجماعات غير الديمقراطية وانجازاتها موجود دون

شك. لكن لا تكون مقاومة هذا الخطر بإفراغ الديمقراطية نفسها من أي مضمون والحد من المشاركة. فتهميش القوي السياسية والجماعات وعزلها هو الذي يؤسس لديها مشروعية الانقضاض علي السلطة وينمي لديها النزوعات الاستبدادية، ويفقدها الشعور بالمسئولية الوطنية والحياة السياسية، وكذلك من خلال تحويل الديمقراطية نفسها إلي مشروع للتغيير الاجتماعي والإصلاح، وتشجيع النزوعات السلمية والتخفيف من حدة التفاوت الذي يقود إلي تغذيتها بالجمهور الثائر.

وبالمثل، ينبغي ألا ننسي هشاشة أسس الخيار الديمقراطي، ومن ورائه المراهنة علي العمل ضمن إطار الشرعية، إن قسماً مهماً من أعضاء النخبة الأفريقية التي مازالت تتمتع بحس وطني وشعور عميق بالعدالة، لن يتردد في تغيير معسكره، والمراهنة من جديد علي معسكر المهمشين والمستبعدين، إذا شعر بعد فترة بأنه خدع في آماله وطموحاته وأن نظام التعددية لم يقدم مبدءاً صالحاً لأحترام حقوق الانسان، وضمان الحريات الأساسية وتجاوز الصراعات والخلافات الكبري والتفجرات الاجتماعية.

إن الحل يكمن إذن في استغلال الفرص التي يقدمها المنهج الديمقراطي، والسبل التي تفتحه تنمية المشاعر الوطنية والتفاؤل والأمل بالمستقبل والتعلق بالسلام الأهلي، من أجل جعل المشاركة السياسية وسيلة لإغراء جميع الأطراف بالعمل في إطار الشرعية والمراهنة عليها، وفي هذه الحالة، لن تلعب الحركات الدينية دوراً بناءاً فقط من خلال ترسيخها الثقة بالذات والشعور بالهوية في حقبة اهتزاز خطير في الشخصية الوطنية، والتردد والحيرة والانتظار، لكنها سوف تساهم، أكثر من ذلك، في بلورة آلية التسوية الشرعية للمشاكل والتوترات الاجتماعية[1] ويمكن التعامل بها سياسياً، ومن آفاق ومعايير التفاهم

(١) أي في التحول إلي قناة الامتصاص واحتواء التوترات الأجتماعية.

السلمي والوطني، بدل أن تنفجر في شكل انتفاضات دموية لا وعي لها لاهدف وهكذا.

إن قوة الخيار الديمقراطي في إريتريا وفائدته يكمنان فيما يقدمه من قاعدة مقبولة للحكم من خلال الاحتكام إلي الرأي العام، وفي هذا الصدد أنبه إذا استخدمت الفكرة الديمقراطية كوسيلة للالتفاف حول هذا الرأي العام وتكريس سياسة تصنّع وتبلور خارجية ضده، فلن يفيد الحديث عن الديمقراطية شيئاً ولن يمنع الجمهور من رفض هذه السياسة ومقاومتها.

وأخيراً، فإن مستقبل الديمقراطية في أفريقيا والقرن الأفريقي مرتبط بقدرة النخبة الحاكمة في منطقتنا[١] علي إطلاق الروح الوطنية من جديد، عن طريق فتح باب تداول السلطة الطبيعي والقضاء علي الشعور المثبط والقائل بأن الدولة والوطن والحكومة إرث شخصي، ثابت ودائم لفئة أو لفريق من السكان، وأن تتغلب علي انقساماتها العقائدية بجعل الاتفاق علي العمل والبرنامج السياسي، مركز التفاهم الأول بدل التركيز علي القيم والمثل الكبري والفلسفية[٢].

---

(١) منطقتنا المقصود بها إساسًا: إريتريا وإثيوبيا والصومال.

(٢) زيداني، سعيد: «إطلالة علي الديمقراطية الليبرالية» المستقبل العربى السنة ١٣، مايو ١٩٩٠.

الفصل الثالث عشر

الموارد والتحديات بين الماضى والحاضر فى إريتريا

المحتويات:

١ - مفهوم التنمية الشاملة:

بينما انطلقت دول عديدة في قارات العالم أجمعها نحو بناء الذات وحققت على دروب التقدم والتنمية إنجازات هائلة، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم، وتؤهلها لدخول القرن الحادي والعشرين، فإن إريتريا كانت تعانى من ويلات المواجهة مع إثيوبيا بغية أن تظفر باستقلالها. وفقدت إريتريا الكثير من ثرواتها وأبنائها في الصراع. والآن وقد صارت إريتريا دولة مستقلة، يحق لنا أن نتساءل:

ما هى إمكانيات إريتريا لتحقيق إنجازات مماثلة لإنجازات دول الطفرة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ولتعديل أوضاعها والتأهب للقرن القادم؟

والحقيقة أن إريتريا وإن كانت تبدأ متأخرة عن الجميع بنحو نصف قرن إلا أنها تستطيع أن تستفيد من تجارب هذه الدول، ولا تبدأ من الصفر، بل تنطلق من حيث انتهوا، وتحقق تنمية شاملة مؤسسة على مبادىء علمية، تحصر الموارد والطاقات والإمكانيات، وتستفيد بها وتوظفها للانطلاق.

يقصد بالتنمية الشاملة استغلال الموارد المتاحة في أية دولة من الدول الأخري أو منطقة من المناطق، استغلالاً أمثل لصالح السكان الذين يعيشون فيها، مع المحافظة علي البيئة الموجودة في الدولة. أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فإنه يتم التركيز علي الأنشطة الأقتصادية الموجودة، وذلك بواسطة السكان الذين يعيشون فيها ومن أجل ترقية أحوالهم الاقتصادية، وتختلف الأنشطة من منطقة إلي أخرى وفقا لنوعية الموارد

الموجودة بها فهناك مناطق تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادى الأساسي الخاص بها: هذا في حين أن حرفة الصيد السمكى تعتبر ذات أهمية كبيرة في منطقة أخرى، أو تكون الصناعة هي الحرفه الأولى بالنسبة لمنطقة ثالثة وهكذا[١].

ولا شك أن للتنمية الاقتصادية مقومات ومعوقات، وتعتبر المواد الخام أو الموارد الطبيعية بصفة عامة مثل التربة والغابات والمعادن والمياه... إلخ ذات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، ومن العوامل التي تساهم بقسط كبير في التنمية الاقتصادية البنية الأساسية Infracture أو التحتية سواء النقل والاتصالات أو الطاقة المحركة أو المياه اللازمة، ولا شك فى أن قارة أفريقيا تملك بعض مقومات التنمية الأقتصادية، مثل المواد الخام أو المواد الطبيعية، مثل التربة الجيدة والغابات الكثيفة والحشائش الفسيحة اللازمة للرعى والمياه العذبة الوفيرة، ولكن في نفس الوقت نجد أن القارة الأفريقية تعاني من مشكلات كثيرة تؤدى إلي وجود معوقات للتنمية الاقتصادية منها نقص الخبرة الفنية للعمالة الأفريقية وتدني المستوي التكنولوجي. وضمن هذه العوامل المؤثرة عدم توافر رأس المال اللازم، كما أن مشكلة نقص رأس المال تعكس أيضاً ضعف البنية الأساسية سواء بالنسبة للطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل المائي والجوي، وكذلك نقص وسائل الاتصالات بأنواعها المختلفة[٢].

---

(١) السعيد إبراهيم البدوى (دكتور) : مشكلة التنمية الأقتصادية في أفريقيا، من أعمال الندوة، الهيئة المصرية العامة، ص ٤١٦ .

(٢) السعيد إبراهيم البدوى (دكتور): نفس المرجع السابق، ص ٤١٧ .

التنمية الإقتصادية في إريتريا قبل التحرير وبعده:

تعتبر إريتريا اليوم من أكثر بلاد العالم فقراً، بينما كانت في إبان نمو الحركة الوطنية في الأربعينات من هذا القرن من أكثر مناطق أفريقيا تقدما، حيث كان لديها قاعدة زراعية وصناعية جيدة وتجارة خارجية نشطة، إلا أن سنوات الحرب الطويلة من أجل الاستقلال، وموجات الجفاف المتعاقبة والسياسات الاستعمارية المجمعة تركت اقتصادها مدمراً، ويحتاج إلي جهود هائلة لإعادة تأهيله يوضح الجدول رقم(١) بعض المؤشرات الاجتماعية الديموجرافية لإريتريا، لعام ١٩٩٢، ومنه نتبين أن نصيب الفرد من الدخل لم يتجاوز في أفضل التقديرات ١٥٠ دولار سنوياً. وهو رقم يضعها ضمن أفقر دول العالم، وتزداد حدة الفقر لدى الغالبية الساحقة من سكان الريف الذين يشكلون ما يزيد عن ٨٠٪ من سكان البلاد[٢].

وهكذا يقدر متوسط العمر المتوقع بنحو ٤٦ سنة، وهى المعدلات المخفقة بالمقاييس الأفريقية، بينما تتدنى بنسبة السكان الذين يحصلون علي المياه النقية إلى الثلث تقريبا. أما الذين تصل إليهم خدمات الصرف

---

(١) انظر الدراسة التى أعدها الدكتور عراقى/ عبد العزيز الشربيني الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة عن سياسات الاقتصاد لإريتريا في عهد الاستقلال وهي بحق دراسة قيمة، ومفيدة متضمنة بعض الأرقام والبيانات الخاصة ببنك التنمية الدولى وهي أول دراسة اقتصادية تقدم في عهد الاستقلال. ولمزيد من التفاصيل اطلع علي هذه الدراسة التي قدمها الدكتور العراقى في كتاب «إريتريا دراسة مسحية شاملة» أعدها معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٦.

(٢) انظر الجدول رقم (١).

الصحى فحوالي ١٤٪ فقط من مجموع السكان وترتفع معدلات وفيات الأطفال إلي ١٣٥ من الألف، بينما يبلغ عدد السكان لكل طبيب حوالي ٢٨ ألفاً، ومن ناحية التغذية فإن نصيب الفرد من السعرات الحرارية يقدر بحوالى ١٧٥٠ سعراً يوميًا .

والواقع أن المشكلات السكانية التي خلقتها حرب التحرير الطويلة، كانت أكثر عمقاً: فإلي جانب وفاة نحو أكثر من ١٦٥ ألف شهيد، وإعاقة نحو ٤٠ ألف نسمة، فإن هناك أعداداً ضخمة (تزيد عن المليون) من اللاجئين في الدول المجاورة يعيش معظمهم في معسكرات إيواء اللاجئين، ولم يعد منهم حتي الآن إلا نسبة ضئيلة بعد الاستقلال[1].

وقد بذلت الحكومة الإريترية عقب التحرير منذ منتصف عام ١٩٩١، جهداً مقدراً في هذا الصدد للتصدى لهذه المشكلات، والعمل علي إعادة بناء وإعمار البلاد حيث وضعت برامج للإنعاش الاقتصادى وإعادة التعمير، تم تمويلها من جانب البنك الدولى وغيره من الجهات والدول المانحة للمساعدات[2].

---

(١) الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية العربية - تقرير عن مشروع توسعة محطة كهرباء بلزا: دولة إريتريا (التقرير رقم ٤٠٠ / ٩٤ فبراير ١٩٩٤ ص ٧).

(٢) World Bank, Eritrea! Options and Strategies for growth Vol, 1 - Executive Summary and Main Report (Report 12930 November 1994, P. III.

كما شرعت الحكومة في إقامة مؤسسات جديدة فى مجالات الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة الخارجية، وفي إقامة الهياكل الإدارية اللازمة.

ومهما كانت الاصلاحات الاقتصادية التى قامت بها الحكومة الإريترية إن لم تتبعها إصلاحات ديمقراطية والتي تتناسب مع آمال شعبنا وطموحاته في الديمقراطية، وهى كما أوضحت سابقا مطلب من مطالب الشعب الإريترى، وشرائحه الواعية وهي الضمان الوحيد لصون الوطن وللحفاظ علي مكتسبات شعبنا واستقلاله بُعيداً عن الفردية والاستبداد التي دمرت معظم دول القارة الأفريقية ودول العالم الثالث؛ ذلك أن الاستقلال السياسى إن لم يتبعه استقلال اقتصادى ديمقراطى كامل غير منقوص لا يعنى شيئاً [1].

الثروة الزراعية:

وجدت الزراعة في إريتريا منذ القدم، فتعد إريتريا بلداً زراعياً ورعوياً بالدرجة الأولى، فإن مجموع السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصفًا يعمل ٧٨٪ منهم بالزراعة، وهذا يعنى أن الزراعة هى الحرفة الأساسية للسكان. وتعتبر إريتريا من ناحية البيئة النباتية وانتشار الأصناف، من أكثر بلدان العالم تنوعاً، ويشمل انتاج إريتريا مختلف المحاصيل الحقلية والخضر والفواكه ومنتجات الغابات، ويساعدها في ذلك تعدد الحالات المناخية وتعتبر مناطق أراضى الجاش وسيتيت، المنخفضة بأمطارها الغزيرة والأراضى المنخفضة الغربية، مع فرص تطور الري الهائل

(١) محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضا وشعبا، ١٩٩٤ ص ٥٨٧.

فيها، والمرتفعات ذات المناخ الممتاز، وسهول هزمو في أكلى غوزاى، ومنطقة ديبارروا في المرتفعات الشمالية، والأرض المنخفضة علي الساحل الشرقي، ومنطقة بحرى، حيث تزدهر كافة أنواع المحاصيل، تعتبر كلها مناطق زراعية غنية في إريتريا كما يمكن استغلال أنهر بركة، مأرب، سيتيت، الجاش، كوميلى، حداس، عنسبة، علي قدر وغيرها لتعزز الموارد الزراعية والمحاصيل[1].

وتقدر المساحة الصالحة للزراعة في إريتريا بحوالي ٣,٢ مليون هكتار، تمثل قرابة ٢٦٪ من مساحة البلاد، إلا أن ما يستغل فعلاً للزراعة في الوقت الحالي لا يزيد إلا قليلاً عن ١٠٪ من المساحة القابلة للزراعة[2]، ويشكل الإنتاج الباقى قرابة ثلاثة أرباع الإنتاج الزراعى، بينما تشكل الغابات نحو ١٦٪ والماشية ٨٪ ولا تستأثر الثروة السمكية إلا بحوالى ١٪ فقط؛ بالرغم مما تتمتع به البلاد من إمكانات كبيرة في هذا المجال[3].

أهم المحاصيل الزراعية:

وتنتج إريتريا محاصيل متنوعة أهمها الحبوب وطبقا لبيانات عام ١٩٩٢، كان السورغم يمثل ٤٦٪ من إجمالى إنتاج الحبوب يليه الذرة الصفراء (٢١٪) ثم الشعير (١٥٪) وكل من الذرة البيضاء والطاف

(١) مصدر سابق، ص ١٥١ .

(٢) هذا هو تقرير وزارة الزراعة الإريترية، إلا أن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة وهي أحدث تشير إلي أن المساحة القابلة للزراعة هي في حدود ٢ مليون هكتار فقط أو حوالي ١٧٪ من المساحة الكلية للبلاد: انظر World Bank (Vol. 1) P. 69

(٣) Ibid, PP. 69 - 70.

٤,٥٪. كما تنتج الدخان وأنواع البهارات والبقول كالحمص والفول والحلبة والعدس والبطاطس والسمسم والبصل والثوم، والخضروات المتنوعة والحمضيات والفواكه المدارية مثل الليمون والبرتقال والمانجو والموز والألياف النباتية والتبغ والقطن والبن الذي كان يزرع في منحدرات الهضبة الإريترية، وخاصة في منطقة فلفل وجندع ذات المنسوب العالي من مياه الأمطار. عموما، فإن أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج يذهب للاستهلاك المعيشي.

وهكذا، فإن القطاع الزراعى حتي الآن ما زال يعانى من آثار الدمار الذي خلفته الحروب وسياسات النظام والاستعمار، فضلا عن نقص المستلزمات الرئيسية وخصوصاً الأسمدة والبذور وآلات الزراعة، نظرا لندرة النقد الأجنبي، يضاف إلي ذلك الآثار السلبية لتدهور البنية الأساسية، ومشكلات مؤسسية أخرى كنظام الملكية والحيازة السائدة[١].

الغابات:

وتغطى الغابات مساحة تقدر بحوالي ١,٥٢٠,٠٠٠ هكتار أي بنحو ٥٪ من مساحة إريتريا، وتعتبر الغابات، في إريتريا من أهم مصادر الثروة الطبيعية، فهى توفر العلف للماشية وأخشاب البناء والحطب والفحم واللبان وتكون حماية ضد الرياح، كما تحافظ علي التربة من التعرية والانجراف، وإذا ما نسقت الأشجار فإن ذلك يجعل الغابات مصدراً هاما من مصادر الدخل. وإريتريا من الأماكن النادرة في العالم التي تنبت فيها (آشجار الدوم) وهى أشجار لها قيمة اقتصادية في إريتريا وكانت تعطى المواد الأولية لصناعة الأزرار المحلية والصرف والكحول وزيت الصابون وعلف الماشية، قبل الاستقلال[٢]، ويحصل من

---

(١) الدكتور عراقي: مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

(٢) بحث للمؤلف: عن جغرافية إريتريا غير منشور .

تحت قشرة الثمرة علي حامض التنيك بكميات تجارية تستخدم في صناعة دبغ الجلود، كما تستخدم القشرة الخارجية للثمرة للقوة ويصنع من أوراق شجرة الدوم الحبال[1]، ويكثر انتشار هذه الأشجار في بركة والجاش في الأراضى المنخفضة، كما تكثر في الأراضى المرتفعة في منطقة كرن، وهناك أشجار «أوفربيا» أو «كاندبلابرا» في الهضبة والمرتفعات الشمالية، والتي كانت تصنع منها عيدان الكبريت، وأشجار بوسد «اليابابا بيريتارا» فى المرتفعات الشمالية والجاش وسيتيت التي كان يستخرج منها نوع من البخور التجارية «اللبان» وأشجار «الاكاسيا» المتنوعة التي يستخرج منها الصمغ العربى. كما يصنع من الأخشاب بعض الأوانى ينحتونها بأدوات بدائية وتسمي هذه الأوانى «الطيشو»[2]. وقد حافظ الايطاليون علي غابات إريتريا، فترة حكمهم لها وكونوا حرسا خاصاً لها.

الثروة الحيوانية:

تشكل الثروة الحيوانية مصدراً هاماً لثروة إريتريا وهي تعد من المصادر الرئيسية للإقتصاد الإريترى، إذ أن الرعى وتملك الماشية حرفة تمارسها جماهير كثيرة من سكان إريتريا منذ القدم، نظرا لتوافر المراعي الطبيعية التي تغطي نحو ٧٥٪ من مساحة إريتريا وينتقل الرعاة بقطعانهم بين المناطق المختلفة تبعا لاختلاف فصول الأمطار، بحثا عن المراعى الخصبة، ويملك الشعب الإريترى عدة ملايين من الأبقار والأغنام، وهي من العربي؛ العرضى والبركاوي بالنسبة للأبقار إلي جانب الماعز

---

(١) محمد عثمان بكر: مرجع سابق، ص ١٥٣ .

(٢) الطيشو: هي عبارة عن إناء يستخدم للأكل وخاصة الأكلات الوطنية.

والضأن من الأغنام والإبل، فهما من ذوات السنام الواحدة، وكانت الثروة الحيوانية تبلغ حوالى عشرة ملايين رأس من الغنم والبقر والإبل [1] وكانت تجد العناية والاهتمام، وقد أنشئ لها منذ عام ١٩٠٥ مركز للأبحاث البيطرية وكان من أكفأ المراكز البيطرية فى أفريقيا في عهد إيطاليا وبريطانيا، إلي أن أهملت هذه المراكز عقب الاحتلال الإثيوبى المدمر ولابد أن تتولى الحكومة العناية بهذا الأمر قدر المستطاع. من أجل تنمية هذه الثروة والتي تعد من الثروات القومية نظراً لأهميتها، والجمال كان لها اهتمامها من جانب الشعب الإريترى منذ القدم، وكانت تستخدم لأغراض نقل الأمتعة في الريف الإريترى، وفي عهد حرب التحرير لعب الجمل دوراً أساسياً ورئيسياً في خدمة الثورة وأخذ نصيبه من الإبادة التي تعرض لها الشعب الإريترى في أيام المقاومة ضد الأحتلال الأثيوبى ولهذا جعلته الدوله الإريترية بعد الاستقلال شعارا لها.

عموماً فإن الإنتاج الحيوانى بصفة عامة، يتركز في المنطقة الجنوبية الشرقية، فهو بلا شك يسهم بقدر ملموس فى حصيلة الصرف الأجنبى من خلال صادرات الجلود والحيوانات الحية، وتصدير اللحوم المذبوحه

الثروة البحرية:

يشكل الساحل الإريترى الذي يفوق الألف كم، وكذلك أرخبيل دهلك مستقبلاً زاهراً للصناعة البحرية.

فقد ازدهرت في الماضى مصانع تعليب الأسماك، ومنتجات بحرية

---

(١) نفس مرجع السابق، ص ١٥٤ .

أخرى علي نحو ممتاز بشكل عام، فإن البحر الأحمر هو أحد المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ذات الإمكانات الاقتصادية الهائله لإريتريا ، فكان البحر الأحمر المصدر الرئيسي لثروة إريتريا من الأسماك، وتمتلك ثروة بحرية هائلة منها الأصداف والمرجان والقواقع والإسفنج واللؤلؤ، والملح بجانب الثروة المعدنية التي تربض في قاع البحار في الشاطئ الإريتري، وإن استغلال هذه الثروة يعطى دخلاً مهماً يساعد في تدعيم الاقتصاد الوطني.

الثروة المعدنية منذ العصور القديمة في إريتريا:

عرفت أراضى إريتريا منذ القدم بكثرة معادنها ، وفي أدوليس[1] كان ازدهار صناعة صهر الحديد والنحاس والذهب، وكانت المناجم المجاورة في هضبة قوحيتو وجبال قدم المصدر الأساسي.

وفي العصور الوسطى، اشتهرت جزيرة دهلك التي كانت بها سلطنه إسلامية غنية مزدهرة محليا ، أما شمال إريتريا فقد عرف عهد ممالك ألبيجة في العصورالوسطى، الصراع بين عدد من القوى العربية والبيجاوية حول استغلال مناجم الذهب والحديد والنحاس والفضة وغيرها.

---

(١) أدوليس: مرفأ قديم يقع في الساحل الإريتري أنشأه البطالمة، بالقرب من مدينة زولا الحالية في القرن الأول بعد الميلاد حيث تطور بمرور الزمن ليصبح ممراً، لتنفذ منه الحضارة السامية واليونانية والمصرية والرومانية إلي داخل إريتريا والمناطق المجاورة ولقد أصبح فيما بعد مركزاً للتجارة العالمية. ومدينة أودليس عريقة في القدم، وقد عرفها العرب قبل بطليموس باسم عدولى «وباللهجة المحلية التجرى» «عزولى» باللهجة العفرية المحلية أيضاً أطلق عليها عدل نسبة إلي البحر وكانت كلمة عدولية تطلق علي السفن التي كانت يتم صنعها في ميناء أدوليس القديم، وكان هذا الميناء معبرا لكثير من الهجرات القديمة. إلي البر الإريتري وقد اشتهر الميناء وازدهر في عهد «بطليموس فيلادلفوس» أحد ملوك البطالمة اليونانيين، الذين حكموا مصر بعد إن انقسمت إمبراطورية الإسكندر الأكبر، وكان المجتمع العدولى منظما، يعيش آمنا وكانت عدولية واسعة ذات مبانٍ جملية، تركزت فيها المعابد والحمامات، ولعل اطلال عدولى الآن خير شاهد علي حضارةً الساحل الإريتري في القرون القديمة. ولمزيد من التفاصيل، انظر كتاب «تاريخ إريتريا أرضا وشعبا» للمؤلف، ص ١٠٦ - ١١٣ .

وبالرغم من أنه لم يجر مسح شامل للمعادن في إريتريا حتي الآن، بسبب ظروف الحرب والصراعات التي كانت قائمة، فإن الدراسات الأولية والحقائق الملموسة تشير إلي وجود مخزونات كبيرة من المواد الخام بكميات تجارية.

وتشمل المكتشفات المعدنية، النحاس فى مناطق عديدة، كذلك الفضة والأملاح المعدنية والرخام والبترول والنيكل والمنجنيز والمغنسيوم والبوتاسيوم وسليكات الألومنيوم وغيرها، فالدلائل المتوفرة تدل على أن إمكانات المعادن ليست قليلة فتشير المعلومات إلي وجود:

الذهب : في أربع مناطق رئيسية وهي وادي عنسبة أو كرن وهضبة الحماسين في إقليم أسمرا ووادى جعال Gaala جنوب أسمرا ووادي الجاش وبارنتو.

الحديد: يوجد الحديد في عدة أماكن علي الهضبة وجبال قدم، وسفوح التلال خلف مصوع تجاه حرقيقو.

الأملاح: توجد كميات كبيرة من أملاح الصوديوم في المناطق الجنوبية للسهل الساحلى عند بردولى Bardoli، وفي شبه جزيرة بورى ورامودى Ramodi بالقرب من مدينة طيعو Tio أما الآن فهى المصدر الرئيسي للأملاح سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير [1].

وكانت تستخرج الميكا من جبال قدم وسلكى Silike جنوب حريقيقو، وقد وجد الزبرجد في جبال قدم والكاولين Kaolin في عدة أماكن في أقليم الحماسين والرخام في عدى نبو Adi Nevu في إقليم سراى.

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٩ .

البترول : قبل الاستقلال:

لقد قيل الكثير عن وجود البترول في سواحل البحر الأحمر الإريترى وقد عثر الإيطاليون في خلال السنوات العشر الأخيرة من احتلالهم لإريتريا علي البترول، فى جزر «دهلك» شرقى ساحل ميناء مصوع، ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية أوقفت عمليات التنقيب بعد أن بدءوا بالحفر، ولم تقدم أي تقارير بشكل علمى عن نتائج تلك الحفريات، وربما استولت عليها إثيوبيا في ذلك الوقت. وسواحل إريتريا من المناطق التي تلائم ظروف وجود بترول، وقد ثبت وجود رواسب العهد الميوسينى في الساحل الشمالى لميناء مصوع، كما أوضحت الخرائط التي وضعها الچيولوچيون الإيطاليون إمكانية وجود البترول في المنطقة الواقعة حول مصوع والممتدة إلي شبه جزيرة بوري.

وفي داخل المياه الإقليمية من خليج دهلك، وفي سنة ١٩٥٨ ظهرت بوادر البترول في أم بيرمى بإقليم سمهر في منطقة شمال مصوع، ولكن نظراً لعدم الاستقرار السياسى توقف البحث عن البترول.

تنشيط قطاع البترول بعد الاستقلال:

يعود التنقيب عن البترول في إريتريا كما ذكرت إلي عام ١٩٦٠. إلا أن هذا النشاط توقف بسبب الحرب وعدم الاستقرار وبعد الاستقلال عاودت الشركات نشاطها، وحيث كانت في الميدان شركة British Petroleum وشركة أمكو Amoco أمريكية Intrenational Petroleum Corporation of Canada) الكندية ألغي امتياز التنقيب للشركة الأولى التي كانت تقوم بأعمال التنقيب بمقتضى عقد مع النظام الإثيوبى السابق،

ولم يبقى فى هذا المجال إلا الشركات الأخريات، حيث تملك Amoco حقوق التنقيب في مساحة قدرها ٣١ ألف كم٢ في إقليم دنكاليا، حيث تزداد الأحتمالات بوجود احتياطات جيدة من البترول والغاز الطبيعي تحت مياه الساحل الإريترى[١]، وهكذا وفي أواخر عام ١٩٩٣ أصدرت الحكومة مرسوما جديداً لتنظيم قطاع البترول، استهدفت من ورائه تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وقد قدم المرسوم شروطاً تتسم بالتساهل والتحرر، ولذلك رحبت به العديد من الشركات العالمية المرموقه في مجالات التنقيب والتوزيع[٢]

الصناعة قبل التحرير:

اشتهر الإريتريون منذ القدم بصناعة السيوف والرماح وأسنتها الحادة القاتلة، وقد نسب العرب قبل الإسلام السيف الجيد الصنع إلي السمهر فكان يقال: «سمهر العوالق». إن توافر المواد الأولية اللازمة للتصنيع، كان أبرز العوامل المشجعة لقيام عدة صناعات في إريتريا مقدمة علي الخامات المحلية ومن ذلك مصانع الإسمنت والطوب والزجاج لأغراض مختلفة والثقاب والورق ومنتجات الألياف النباتية والأكياس وحلج القطن وغزله والخزف والزجاج والزراير ومنتجات الألبان والصابون والعطور والزيوت والكحول والبيرة ودبغ الجلود والأخشاب والمسامير ولف السجاير واستخراج الملح والهواء المضغوط «الأكسجين» وأكسيد الكبريت وحفظ اللحوم وتعليب الأسماك وتعبئة الخضروات وتوليد الكهرباء

---

(١) Africa: south of the sahara, Op. cit; P. 370 .

(٢) مصدر سابق، ص ٢٦٠ .

والبلاستيك. كل هذه الصناعات كانت متواجدة في إريتريا قبل الاحتلال الإثيوبي لها، الذي أدى إلي تدميرها، والبعض الآخر نقلته سلطات الاحتلال إلي أديس أبابا ويرجع قيام الصناعة في إريتريا إلي عام ١٩٠٥، عندما أصبحت ملاحة مصوع ثم في عصب حيث بلغ الإنتاج في عام ١٩٢٧، أكثر من مليون ونصف كنتال صدر كله إلي اليابان والهند.

ثم أنشيء مصنع للسجائر في العاصمة أسمرا سنة ١٩٢٧. وقد ابتدأ التوسع الصناعى في إريتريا سنة ١٩٤٧، وبلغ عدد المنشآت الصناعية حتي سنة ١٩٥٢، ٢٤ مؤسسة أضيف إليها شركات أخري سنة ١٩٥٧ منها ٢٢ مؤسسة في العاصمة أسمرا فقط وشركتان في مصوع وأخري في كرن.

الصناعة في عهد الاستقلال من عام ١٩٩١:

كما ذكرنا، شهدت فترة حرب التحرير تدمير الجانب الأكبر من القاعدة الصناعية في إريتريا عند التحرير عام ١٩٩١، وكانت المصانع التي ما زالت تعمل تمثل قرابة ٤٠٪ فقط من مصانع القطاع العام القائمة، وهذه كانت تعمل بحوالى ثلث طاقتها الإنتاجية [١] .

وتتركز الصناعات القائمة في إريتريا، كما أوضح الدكتور «العراقى»، حول إنتاج بعض المواد الغذائية كالمعلبات والمشروبات، وبعض السلع الاستهلاكية كالمنسوجات، والمنتجات الجلدية، والزجاج وبعض المواد الكيماوية والأدوات المعدنية، وكذلك الإسمنت والبلاط، إلا أن إريتريا تملك فضلاً عن ذلك صناعة استراتيجية مهمة، هي صناعة تكرير البترول

(١) الدكتور عراقى مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

التي تواجه احتياجات كل من إريتريا وإثيوبيا من المنتجات البترولية، ويقوم بالنشاط الصناعى مجموعة من المنشآت العامة والخاصة وقد بلغ عدد المنشآت العامة عام ١٩٩٣، ٤٢ منشأة غالبيتها متوسطة الحجم، وتنتج قرابة ٨٥٪ من قيمة الناتج الصناعى، وقد بلغ متوسط عدد العاملين في منشآت القطاع العام حوالى ٢٥٠ فرداً للمنشأة، بينما بلغ متوسط رأسمال المنشأة حوالي ٢,٢ مليون بر طبقا لإحصاءات عام ١٩٩٣، ويتركز ٣٨ من تلك المنشآت في مدينة أسمرا.

أما المنشآت الخاصة، فقد بلغ عددها طبقا لنفس الإحصاءات ٨٩٠ منشأة - ٥٨٠ منها فقط كانت تعمل في ذلك الحين (نهاية ١٩٩٣)، وتقع كلها ضمن الصناعات الصغيرة والحرفية التي يبلغ متوسط عدد العاملين بمنشآتها حوالي ٦ أفراد وتستخدم رأسمال ضئيل للغاية يبلغ حوالي ٩٠ ألف بر فقط للمنشأة في المتوسط، ويتركز حوالي ٥٥٪ من هذه المنشآت في العاصمة أسمرا [١].

وبالرغم من المشكلات المعقدة التي يواجهها القطاع الصناعى في إريتريا من نقص المستلزمات وارتفاع تكلفتها، ونقص الطاقة الكهربائية، وندرة العمالة الماهرة ومنافسة البدائل المستوردة - فإن القطاع شهد تحسنا بعد الاستقلال، نتيجة لجهود الحكومة في مجال إعادة تأهليه, الأمر الذي يظهر إلي حد ما في زيادة الإنتاج وتحسن استخدام الطاقة الانتاجية, كما

(١) مصدر البيانات حتي ٣٠ / ٩ / ١٩٩٣ . World Bank (Vol 1), P. 48.

يتضح من الجدول رقم (٣)[١] الذي يعطي صورة عامة لتطور القطاع الصناعى حتي عام ١٩٩٤ .

التجارة والمواصلات قبل التحرير وبعده:

كانت إريتريا تصدر الكثير من سلعها إلي الخارج كالاسمنت والكبريت واللؤلؤ والمرجان والجلود والملح وغيرها ، فكان الملح يصدر إلى الشرق الأقصى والكونغو كما كانت تصدر الزيوت إلي هولندا ، والأسماك والأزرار والسجق واللحوم المحفوظة إلي بريطانيا والدول الأوربية الأخرى مثل إيطاليا ، وحبال الألياف النباتية والذرة والفواكه وخاصة الموز إلي الخارج.

وكانت تجارة إريتريا تخدمها شبكة رائعة من الطرق والمواصلات، ولم تعرف الأقاليم الإريترية في تاريخها صعوبة الاتصال بين أجزائها وكذلك الاتصال بالعالم الخارجي، سواء أكان بالنسبة للأشخاص أم تصريف حركة التجارة، وكان الإيطاليون أثناء احتلالهم البلاد قد اهتموا بإعداد شبكه من المواصلات البرية فعبّدوا الكثير من الطرق للسيارات وأنشأوا خطا حديديا ، وخطا آخر (تلفريك معلق) من مصوع إلي العاصمة أسمرا ، وكانت تمتد الطرق المعدة إلي ٣٠١٦ كم، والسكة الحديد يبلغ طولها ٣٦١ كم مخترقة ٣٥ نفقا في الهضبة الإريترية ومنحدراتها عبر الطريق الذي يربط بين مصوع وأسمرا وكرن وأغردات.

وأما شبكة طرق السيارات التي أنشأها الإيطاليون في إريتريا ، فقد وصفت بأنها عمل هندسي، بالإضافة إلي ذلك هناك طرق يبلغ طولها

---

(١) انظر الجدول رقم (٣).

حوالي ١٤٠٠ ميل من الطرق الثانوية والدروب. وكان يمر بميناثى مصوع وعصب ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من صادرات إثيوبيا ووارداتها.

وتعتبر مصوع جغرافيا المنفذ الطبيعي للبذور الرئيسية والذرة والفواكه والجلود من المناطق الغربية والمرتفعات الإريترية وشمال إثيوبيا (إقليم تجري)، وأما عصب فموقعها مناسب لتصدير الملح والقمح والذرة من الأجزاء الوسطى والجنوبية من إثيوبيا [1].

ومجمل القول: أن التجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الإريتري، حيث تعتمد إريتريا اعتماداً كلياً علي العالم الخارجي في سد احتياجاتها من السلع الإستهلاكية الضرورية، والآلات والتجهيزات ومعدات النقل اللازمة. وما زالت إثيوبيا حتي الآن الشريك التجارى الرئيسي لإريتريا وإن كانت أهميتها أوضح كثيراً فى جانب الصادرات «حيث تستحوذ علي أكثر من ٦٠٪ من صادرات إريتريا»، وتمر تجارة إثيوبيا الخارجية عبر مينائى عصبْ ومصوع دون أية رسوم سيادية إريترية عدا رسوم الميناء ورسوم الشحن. وتصدر إريتريا إلي إثيوبيا المنسوجات والأحذية وبعض الأدوات المنزلية والملح والمشروبات، بينما تستورد إريتريا من إثيوبيا بعض المواد الأستهلاكية والمنتجات البترولية.

صادرات إريتريا إلى الدول الأخرى:

ووفق البيانات الصادرة لعام ١٩٩٤، تمثل صادرات إريتريا إلي الدول المجاورة السمسم إلي مصر، والجلود إلي إيطاليا، والحيوانات الحية (إلي السعودية) وكمية ضئيلة من الأسماك. أما واردات إريتريا فهى

---

(١) انظر: كتاب تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً للمؤلف.

تأتي بصفة رئيسية من دول الخليج والسعودية، والدول الأوربية «إيطاليا وألمانيا». وقد شكلت واردات الآلات ووسائل النقل حوالي ٤٠٪ من واردات إريتريا عام ١٩٩٤، بينما استأثرت المواد المصنعة بنحو ٣٠٪ نظرا للظروف المرحلية التي تمر بها البلاد.

ويشكل السودان العمق الاستراتيجى للتجارة مع إريتريا وتشمل الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير أيضاً، وهذا من خلال البيانات الصادرة في سجلات وزارة التجارة والاقتصاد في إريتريا.

وقد سجل الميزان التجاري الإريترى عجزاً مستمراً خلال السنوات الثلاث، ١٩٩٢ - ١٩٩٤، بالإضافة إلى التقديرات الأولية لخبراء صندوق النقد الدولى، إلا أن العجز اتخذ اتجاها إلي الانخفاض، كما يبين الجدول رقم (٤)[1] وقد شمل هذا العجز كلاً من المعاملات بالبر (مع إثيوبيا) والمعاملات بغير البر.

إلا أن العجز التجارى في جانب البر لم يمثل إلا جزءاً ضئيلا من العجز التجارى الكلى خلال السنوات الثلاث، والجدير بالذكر أن إريتريا أتخذت سياسة التخلى التدرجى من البر الإثيوبى، وذلك بعد أن أعلنت استخدام العملة الخاصة بها أسمتها «نفقه» وهي من فئة ٥ - ١٠ - ٥٠ - ١٠٠ وحده وما يعادل براً في سوق المعاملات.

---

(١) انظر الجدول رقم (٤).

إعادة بناء الإقتصاد الوطنى بعد التحرير:

مما لا شك فيه أن الحكومة الإريترية قد شرعت عقب التحرير في اتخاذ سلسلة من الإجراءات عاجلة؛ لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، وقد أظهرت الحكومة التزاما قويا بهذا الهدف، ولقد حققت تقدماً ملحوظا في مجالات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية، وقد تشعبت جهود الدولة خلال هذه الفتره في اتجاهات عديدة، في مقدمتها إقامة مؤسسة جديدة تقوم علي تخطيط وتنفيذ عملية الإصلاح في شتى القطاعات، واعادة تنظيم وهيكلة المؤسسات العامه وإصدار التشريعات المنظمة لمختلف الأنشطة، وخصوصاً الاستثمار المحلي والأجنبي وحيازة الأرض والتجارة الخارجية والصرف الأجنبي، والضرائب والنقد والائتمان. وعلي الصعيد الخارجى فقد بدأت إريتريا توثق صلاتها بالمجتمع الدولى، وخصوصاً الدول والمؤسسات المانحه للمساعدات الدولية، وقد انضمت إلي عقود كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى في يوليو ١٩٩٤ .

كما انضمت إلى السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (Comesa)، ولمجموعة دول أفريقا والكاريبي والمحيط الهادي (ACP) أعضاء اتفاقية لومس مع الاتحاد الأوربى، هذا وما زال الاقتصاد الإريتري في بدايته يحتاج إلي العناية والتنشيط والحماية من جانب الحكومة.

إن تطور الاقتصاد الوطنى ورفع مستوى حياة الشعب في كافة النواحي من الأمور الهامة الضرورية، و تقتضي السير عن طريق وفق مبدأ التخطيط الأقتصادي والأجتماعى الشامل القائم علي جرد ومسح الموارد الطبيعية والبشرية والتمويلية لبلادنا، وتوفير المستلزمات الضرورية

للتنمية، وتشجيع القطاع الخاص والعمل من أجل تصنيع البلاد بالصناعات الثقيلة والخفيفة علي ضوء نتائج مسح الثروة المعدنية، والاهتمام بصناعة النفط والكبريت، والسعى من أجل كهربة البلاد ، واتخاذ ما يلزم لازدهار الصناعة الوطنية وحمايتها من المزاحمة الأجنبية، وتشجيع استثمار الرأسمال الوطنى والأجنبى في الصناعات مع مراعاة مصلحة المستهلكين وتطوير صناعاتنا الوطنية .. والعمل من أجل تنمية وازدهار الصناعات، الزراعية التي من شأنها تنشيط الإنتاج وتنويعه بما يتفق ومصلحة التنمية للقطاعين الصناعى والزراعى معاً، التي من شأنها تنشيط الإنتاج وتنويعه.

ومن التحديات التي تواجه الحكومة الإريترية ، البطالة:

لذلك، فإن القضاء علي البطاله جذريا وتشريع القوانين من قبل الدولة لضمان مصالح العمال والمستخدمين عن طريق تحديد الحد الأدنى للأجور بشكل بضمن معيشة العامل وعائلته عيشة لائقة، وتحديد ساعات العمل، ومنع تشغيل الأحداث، وتشريع القوانين اللازمة للتقاعد والضمان الاجتماعى الشامل، وضمان الحريات النقابية، وزيادة المدارس الصناعية لرفع مستوى التكنيك للعمال، من الأمور الهامة.

ومن التحديات فى المجال الاقتصادى أيضاً:

العمل على تنظيم الشئون المالية بشكل يهدف إلى الاقتصاد فى المصروفات وتوفير الأموال الكافية للمشاريع الإنتاجية، مع مراعاة التوازن بين المصروفات والواردات.

إيجاد نظام عادل للضرائب يعتمد على الضرائب المباشرة

والتصاعدية على الدخل والإرث، وتخفيف الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على الطبقات الكادحة.

الأستثمار وتطوير نظام المصارف الإريترية وذلك بزيادة رؤوس أموالها وفتح الفروع الكافية وزيادة التسهيلات المصرفية، لكى تلعب دورها فى ازدهار الاقتصاد الوطنى مع السماح للأستثمار الأجنبى وخاصة فى مجال البنوك .ويجب أن تكون السوق الحرة والمواجهة إذا لزم الأمر، لتحقيق مبدأ المنافسة الحرة وليقوم محل الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة [١].

وأول التحديات التى تواجه إريتريا الدولة، هى إعادة بناء المرافق التى دمرتها الحرب وتوفير السلع الأساسية للحياة اليومية للمواطنين، حيث توجد أزمات فى الإسكان والأسعار الفلكية التى وصلت إليها عمليات شراء واستئجار المساكن، حيث يتراوح إيجار الشقة المتوسطة فى أسمرا بين ٢٠٠٠، ٣٠٠٠ بر، بينما متوسط دخل المواطن لا يزيد على ١٢٠٠ بر شهرياً برغم أن الحكومة شرعت فى بناء مشروع سكنى ضخم بالعاصمة بخبرة أجنبية لتخفيف الأزمة، كما سارعت الحكومة فى بناء العديد من السدود الصغيرة وحفر الآبار وقنوات الرى لتوفير المياه للزراعة وتزويدهم بالمعدات والقروض وإقامة المزارع التجريبية وبناء محطات الكهرباء وغيرها [٢].

---

(١) مشروع الدستور الإريتري المقترح المادة ٣، ص ٢٨ .

(٢) عطية عيسوى: إريتريا التحديات والأسباب ، جريدة الأهرام ١٩٩٧/٣/٤.

الإستثمار وجلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية:

تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى من الأمور الهامه لتقدم الاقتصاد الوطنى فى إريتريا ، فهو يعد عاملاً جوهريًا فى تنمية الإنتاج المحلى وزيادة فرص العمال وتحسين القدرة التصديريه للبلاد ، ومما لا شك فيه أن الحكومة الإريترية كانت على اقتناع كامل بأن ذلك الهدف الجوهرى يتطلب توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الخاصة. ومن أهم عناصر هذا المناخ كما هو معروف وجود سياسات ملائمة ومستقرة تعمل على توفير الحوافز الكافيه لهذه الاستثمارات، ومن أهمها الحوافز المالية المغرية، ونظام متحرر للصرف الأجنبى والتجارة الخارجية، وتحرير الأسواق، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وإزالة المعوقات الإدارية أمام المستثمرين[(١)].

وقد نص القانون على أن جميع مجالات النشاط الاقتصادى فى إريتريا ، تعتبر مفتوحة أمام جميع المستثمرين الوطنيين والأجانب، بل أجاز للأجانب تملك كامل رأسمال مشروعاتهم.

وتضمن عددا من الحوافز للمستثمرين فى صورة إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وتيسيرات فى الحصول على التراخيص، وتسهيلات فى تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج وهكذا فى إطار القانون الجديد والتنظيمات الأخرى فى مجالات الضرائب والائتمان المصرفى، أصبحت الاستثمارات الجديدة تتمتع بعدد من الحوافز المالية وتحتاج إلى

---

(١) مصدر سابق، ص ٢٦١ .

المزيد من التشجيع من الحكومة. ويشير الدكتور «العراقى» فى بحثه عن الاستثمار قائلاً: «وأيا كان الأمر، فلا يخفى أن مثل هذه الحوافز وغيرها ليس إلا جانباً واحدا من مقومات تشجيع الاستثمارات الخاصة، وأن هناك جوانب أخرى قد تكون أكثر أهمية، وفى مقدمتها إزالة الاختناقات والعقبات التى تهدد الاستثمارات الجديدة، مثل نقص مصادر الطاقة وضعف البنية الأساسية، وندرة المهارات الفنية، والغموض الناجم عن التشريعات الجديدة كمرسوم الأرض السابق الإشارة إليه، وهى أمور تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد» [1].

ومهما يكن من الأمر، فإن لبرامج التنمية الأقتصادية دوراً أساسياً فى تحقيق التغيير الهيكلى، فهى الكفيلة برفع مستوى العيش ويفتح سبل الإرتقاء فى وجه الطبقة الدنيا الفقيرة، وتسيير مرونة الانسياب والصعاب بين فئات المجتمع.

---

(١) الدكتور عراقى مرجع سابق، ص ٢٦٢ .

الخاتمة

إذا ما ألقينا نظرة سريعة علي عموم القارة الأفريقية، نجد أنها تعيش اليوم في صراعات مختلفة متداخلة، تتعلق بعملية تحول كبرى من مجتمع المؤسسة الطبيعية «القبيلة» إلي مجتمع المؤسسة العقلانية، ونقطة الحرج في عملية التحول هذه هي كونها تتم «ربما» بتواتر سريع وعلي مدى واسع جدا، وذلك لأن دوافع الانتقال وبواعثه ليست نابعة فقط من جوف المجتمع بفعل تطور داخلى كما حدث في أوروبا، بل إنه انتقال أو تحول يتم تحت ضغوط حضارية عالمية أغرقت العالم بمنجزاتها وإغراءاتها وآلياتها؛ ففرضت نفسها كحضارة للعصر كله وكتتويج للمراحل السابقة من التاريخ البشرى.

ومن هنا تبدو الديمقراطية عملية تاريخية، إنها وحدها القادرة علي مَأسَسة (جعلها ذات أساس) وقولبة عملية التحول الكبرى هذه، إن التعبير الديمقراطى الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير، هي الشروط الضرورية التي تضمن أو علي الأقل تساعد علي تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول تلك تصريفا سليما، وبالتالى تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدنى من أحزاب وجمعيات ونقابات ومجالس منتخبة، وهي المؤسسات التي تؤطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع في اتجاه التقدم التاريخي، ونحن عندما نؤكد من خلال كتابنا هذا علي

الديمقراطية كضرورة تاريخية. فلأننا لا نرى بديلا عنها في ظل عملية التحول الكبرى التي تعم المنطقة سوى الإحباط والفوضى المؤديين إلي الحرب الأهلية، والحروب الأهلية كما نعلم لا تفرز بديلاً ولا ينتصر طرف انتصارا تاريخيا، يقفز بالمجتمع خطوات إلي الأمام، بل بالعكس فالحروب الأهلية تنتهي دوما إلي نتيجة واحدة هي هزيمة جميع الأطراف، وليس غير الديمقراطية بديل تاريخي لمثل تلك الهزيمة. بمعنى آخر الديمقراطية اليوم ليست موضوعا للتاريخ، بل هي قبل ذلك وبعده ضرورة من ضرورات عصرنا، إنها مقوم ضروري لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد بل مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية فضلا عن حق الحرية، حرية التعبير والاجتماع إنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في التعليم والعمل والحق في المساواة، مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية إلي غيرها.

خلاصة القول أن الديمقراطية ينبغي أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في هذا المجتمع أو ذاك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد الشعب من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم من جهة أخري.

إن الديمقراطية هي مطلب مركزي من مطالب شعبنا وشرائحه الواعية في إريتريا، وهي الضمانة الوحيدة لصون الوطن وللحفاظ علي مكتسباته واستقلاله ومستقبله، بعيدا عن الفردية والاستبداد التي دمرت معظم دول

القارة الأفريقية ودول العالم الثالث .. عموما ومن المعروف أن الاستقلال في حد ذاته لا يمثل غاية إن لم يتبعه استقلال ثقافى واقتصادى وديمقراطية كاملة غير منقوصة ولا يعنى شيئا ، فكثير من دول العالم الثالث استقلت وسبقتنا إلي الحرية بسنوات طوال، إلا أنها وكنتيجة لغياب الديمقراطية لا تزال أسيرة الانقلابات والانقلابات المضادة والديون والحروب الأهلية والجفاف والمجاعات، حتي غدت الانقلابات والانقلابات المضادة جدلية أفريقية وهي جدلية خطيرة كما تعلمون؛ لكونها راوحت مكانها. وعلينا جميعاً أن نتوخى الموضوعية والحيطة والحذر ونعمل في اتجاه إقامة كافة الآليات اللازمة لإنجاز الأطر الديمقراطية، التي تمكننا من الحفاظ علي مكتسباتنا والانطلاق بوطننا والشعب إلي رحاب القرن الحادي والعشرين، حيث تتبارى شعوب ودول العالم. وما يحدث في الصومال الشقيق وأنجولا ورواندا ونيجيريا والجزائر وغيرها من دول القارة، خير دليل وأكبر شاهد علي أهمية الديمقراطية وكونها المخرج الوحيد للإصلاح الاقتصادي والثقافى والاستقرار السياسى وللحفاظ علي وحدة الشعب والوطن، ولتحقيق كل هذا علينا أن نكون ديمقراطيين في سلوكنا، وأن نترجم ذلك عمليا ، وأن نسن من القوانين والحيثيات ما يضمن ممارسة الحقوق الديمقراطية كاملة غير منقوصة ولا مقننة، وألا نضع فيتو ضد مواطن، وألا نحجر رأيا أو نصادر قناعة ما لم تضر بمصلحة الوطن العليا ومصالح الشعب الحقيقية في الاستقرار والتقدم والازدهار.

لا شك فى أن الديمقراطية تعتبر المخرج الطبيعى والحقيقى الوحيد

للنأى بإريتريا وشعبها من الحروب الأهلية والانتكاسات، وقد أدرك شعبنا هذه الحقيقة إبان مسيرته النضالية، وتقاطعا مع هذا الإدراك وتلك الرغبة الجماهيرية واستناداً إلي دور الجهة الشعبية ذاتها كتنظيم إريترى، قاد ملحمة نضال شعبنا إلي أن أنجز الاستقلال. وإن تداول السلطة وبقاء الأصلح هما المخرج الحقيقى الذي يتلاءم ومعاناة الإريتريين الذي ناضلوا من أجل تسديد قيم العدالة والديمقراطية، ولا شك علينا أن نضع الضوابط اللازمة؛ حتى لا تكون الديمقراطية التعددية انفلاتًا فوضويًا لا يعبر عن الذات الإريترية ولا يصون وحدة الشعب وتطوزه الاجتماعى، إلا أن هذا لا يعنى أن يستخدم كذريعة لاحتكار السلطة وتقنين الديمقراطية علي شكل جرعات شكلية كما نرى في العديد من دول العالم الثالث.

ومن خلال تتبعنا لعملية سير الإجراءات الخاصة بالدستور الإريترى الذى أجيز مؤخراً، لاحظنا النقاط التالية، وهى مواضيع لها أهميتها بالنسبة للمواطن الإريترى: -

أولاً: عدم الاستجابة لرغبات وآراء الجماهير والتى أكدتها في كثير من اللقاءات والندوات التى أجرتها مفوضية الدستور في الداخل والخارج.

ثانياً: تمييع مسألة اللغة في الدستور، علي الرغم من تأكيد الجماهير في إقرار اللغة العربية والتجرينية كلغتين رسميتين للبلاد بجانب تطوير اللهجات المحلية.

ثالثاً: عدم وضوح إقرار مبدأ التعددية السياسية والديمقراطية في نظام الحكم للدولة الإريترية في المستقبل.

هذا التجاهل واللامبالاة من قبل الحكومة لآراء الجماهير والشعب يدعونا إلي القلق والحيطة لمستقبل بلادنا، حيث تسير الأمور عكس اتجاهات رياح الديمقراطية والتعددية السياسية، والسير نحو الحكم الشمولي الفردي، من خلال انفراد الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية وحدها في حكم البلاد. وهذا في اعتقادي في النهاية إن لم يكن في المنظور القريب، سوف يؤدي في المستقبل إلي صراعات سياسية ويمكن أن يتطور الأمر إلي الحروب الأهلية «والله أعلم»، ومهما يكن من الأمر، فإريتريا في غنى عن هذه الصراعات؛ نظرا لاحتياج البلاد لمعركة البناء والتعمير والتي يجب أن يسهم فيها الجميع بمختلف الاتجاهات السياسية .. وهنا، نحن لسنا فيها النقاط التي يجب مناقشتها والتي لنا وجهة نظر فيها في الدستور، إلا أن هذا الأمر له مكان آخر سوف نبدى فيه ملاحظاتنا في موضوع آخر بالتفصيل فيما بعد.

هذا ما وصلت إليه لإبداء هذه الملاحظات من خلال قراءتي لسير تطورات الأحداث في إريتريا .. وأرجو أن أكون مخطئا وأتمنى أن يكون عكس ما أتوقعه تجنبا للصراعات ومن أجل مصلحة الأمة والشعب؛ ليعم البلاد الأمن والاستقرار والسلام و يتم بناء إريتريا الديمقراطية في المستقبل إن شاء الله.

وهنا، ينبغي علينا التأكيد علي أهمية وضع الضوابط اللازمة حتي لا تكون الديمقراطية بابا لنشر السموم لإريتريا وشعبها، كما أن الإيمان بالديمقراطية في الوقت ذاته يفرض علينا أن نؤمن بحق الجميع في التعبير

عن آرائهم السياسية، بغض النظر عن انتماءاتهم وآرائهم وقناعاتهم السياسية وبعيدا عن «الراديكالية» التنظيمية خاصة وأن هناك بعض الأصوات تنطلق - علي قلتها - بدعوات انصرافية مغلفة تجر إلي الردة الديمقراطية والأنظمة الأحادية، بدعوى أن إريتريا لا تحتمل أكثر من حزب، ومع احترامى مثل هذه الآراء أو الأصوات وإقرارى بالمثالب والمشاكل التي صاحبت الديمقراطية الكلاسيكية فى أفريقيا، أرى أنه لابد أن تكون الديمقراطية إطاراً وحيداً للخروج بإريتريا من مثالب الديكتاتورية، كما أن نظام الحزب الواحد أو المؤسسة الحزبية الواحدة وإن تقاسمت الأدوار وبدت وكأنها أكثر من حزب حقيقى ومستقل عن الحزب الآخر في رؤاه وبرامجه وأهدافه وخطابه السياسى، وألا يكون الرابط مع الأحزاب الأخري سوي مصلحة الوطن العليا أو المصالح القومية كما أوضحنا في السابق.. ومن المهم جدا أن تجد الأحزاب فرصتها لتؤسس هيكلها وتضع برامجها، وأن تكون الفرصة متاحة لها وبخاصة في الداخل والخارج لعرض برامجها، وأن تكون بالطبع بعيدة عن الطائفية والقبلية والإقليمية. ولا شك فى أن شعبنا مؤهل لأن يمارس العمل الديمقراطى ويخوض غمار الصراع السياسي والحضارى، عطفا علي تجربته إبان الفيدرالية ومن مسيرته الطويلة وفى خلال العديد من المؤتمرات والاتحادات النقابية والروابط الفئوية، ووقوف شعبنا علي تجارب كل الثورات ومعظم دول العالم. كل هذا يمكن شعبنا من أن يكون سيدا لمصيره ومستقبله ومكتسبه، من خلال ديمقراطية كاملة من

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع كتاب جذور الثقافة العربية في إريتريا

أجل الحفاظ علي مكتسباتنا ولا يمكن الحفاظ علي هذا المكتسب واستقرار البلاد إلا من خلال الديمقراطية الأفقية الحقيقية، التي تتيح المجال لأي مواطن لأن يمارس حقه المشروع بحرية ويشارك في القرار وقيادة الوطن والرقى بالشعب ووضعه علي أعتاب الاستقرار الكامل والرقى والازدهار،وكل هذا لا يتأتى إلا من خلال ديمقراطية حقيقية كاملة تكفل للمواطنين حرية التعبير وإبداء الرأي وتكوين النقابات المهنية والروابط والاتحادات وحقوق الإنسان وحرية الملكية وأن تسود الديمقراطية وبخاصة العدالة الاجتماعية والقضاء علي التفاوت التنموى والثقافى وتشجيع كل ما من شأنه أن يحقق التجاذب الاجتماعى بين فئات الشعب المختلفة، علي ألاً يؤدى كل ذلك أو بعض ذلك إلي الإضرار بمصالح الشعب والوطن وأن يكون القضاء عادلا، وليكون كذلك لابد أن يكون مستقلا ليمارس دوراً رقابياً علي مجمل الأوضاع وأن نركز علي حرية الصحافة والمنتديات، وأن تتاح الفرصة لمختلف الأحزاب لأن تقدم برامجها ورؤاها بحرية تامة ودون تعويق أو تخويف. وهناك عوامل كثيرة تضمن لنا أن نمارس الديمقراطية الكلاسيكية بصورتها الإيجابية في مقدمتها الوعى الوطنى بطبيعة وحقيقة التركيب الاجتماعى والثقافى لشعبنا، كما أن النضال الذي خاضه شعبنا وبمختلف قبائله وطوائفه حقق حراكا اجتماعيا وطنيا قوميا لكل فئات الشعب المختلفة. وألغي المسافات بينها وقضى علي حساسيات الماضى؛ ليحل محل كل ذلك إحساس دافئ بالوطن وسعى جاد حقيقى من أجل صون وحدة الشعب ومصالحه الحقيقية.

وإذا كانت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية تؤمنان بالمساواة والتباين

الثقافي والاختلاف الطائفي والحضاري والعرقي، ينبغي علينا إحترام خصوصية الإنسان الإريتري وخصوصية تعدد فئاته ولغاته وثقافاته[1] في إطار مشروع ديمقراطي حضاري، يعترف بحقوق الجميع في تطوير ثقافاتهم والدفاع عن مرتكزاتهم الثقافية وتفاعلاتهم الحضارية. والديمقراطية التي نريدها هي تلك التي يجد فيها كل إريتري نفسه ولا يحس بالتجاهل أو الدونية، وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال الاعتراف حيثيا وعمليا بحق المواطن في الاقتراع الحر والتصويت العادل والمساهمة في كل شئون البلد من القاعدة إلي أعلي قمة الهرم القيادي، وأن تكفل لهذا المواطن حرية الرأي والعدالة والحق في المحاكمات العادلة، في ظل قضاء عادل ومستقل والمساواة الكاملة اللامشروطة أمام القانون.

ومجمل القول، أن مسألة الديمقراطية التعددية الحقيقية هي المخرج الوحيد لنا؛ ليعم الأمن والأمان والاستقرار ولتجنيب البلاد القلاقل والصراعات. وكان يجب علينا أن نراعي الجوانب الثقافية كاللغة عند صياغة الدستور. ووضع الحيثيات الدستورية التي تمكننا من خلق حياة ديمقراطية سليمة ومعافاة، خاصة وأن الأنظمة الأوتوقراطية كما نرى تتهاوي يوما بعد آخر لتحل محلها الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، ولم تفلح كل الأنظمة الأتوقراطية أن تطيل عمرها من خلال معالجات سطحية وديمقراطية مقننة ومنفوصة .. بل إن رياح الديمقراطية حولت تلك الأنظمة إلى مجرد غبار في التاريخ.

---

(١) مركز البحوث الأفريقية، مختارات العلوم السياسية الأفريقية ١٩٩١ .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أننا في عالم فشل الأنظمة الشمولية السلطويه في أفريقيا والعالم الثالث وخاصة في السنوات الأخيرة، وانتصار أفكار الليبرالية / التعددية / المشاركة في صنع القرار. ونهتم هنا بوجه خاص بتلك التي تؤثر علي مجتمعنا أو التي لها صلة بواقعنا الاجتماعى ومن خلال تتبعنا الواقع الأفريقى. والدول ذات الحزب الواحد هي دول استبدادية، تئول أنظمتها إلي الانهيار تحت وطأة الضغوط الداخلية الشديدة[1]، كما حدث في الصومال الشقيق وأماكن أخرى في القارة الأفريقية التي نشاهدها. ومن هنا، فقد تطرقنا في هذا الكتاب كما هو واضح ولو بشكل عابر إلي بعض المبررات عن الديمقراطية في أفريقيا علي وجه عام وإريتريا علي وجه الخصوص، مع الإشارة إلي ما طرح من مبررات عقلانية وعملية تلائم مجتمعنا الإريترى، وقدمت من اعتبارات أخلاقية لأفضلية نظام الحكم الديمقراطى، علي نظم حكم الوصاية والاستبداد.

فالمساواة في الحقوق والواجبات، وحماية حرية الإنسان الذي كرمه الله، وسيادة حكم القانون، كلها قيم غالية لدي شعبنا فهى عزيزة عليهم؛ لإنها تظهر المنهج الديمقراطى باعتباره منهجاً ضرورياً ولا بديل عنه مهما طال الزمن أو قصر، فهي من مستلزمات العصر الحديث. هذا ويحكم تجربة النضال الطويله والتى بدأت منذ ميلاد الثورة الإريترية في أول سبتمبر ١٩٦١ وإلي أن تحررت إريتريا في ٢٤ / ٥ / ١٩٩١، رأيت أن من واجبى أن أتقدم بهذا الكتاب ليسهم في سد بعض الثغرات التي قد

تظهر هنا أو هناك وأكون في الوقت ذاته قد برأت نفسي وأديت بعضا من وصية شهدائنا الذين سقطوا من أجل أن تبقى البلاد حرة كريمة، وينعم أهلها بالأمن والأمان والديمقراطية والتعددية السياسية والعدل والمساواة.

الملاحق

وثيقة رقم (١)
الكتلة الاستقلالية الاريترية

أن الاحزاب والجمعيات السياسية الآتي ذكرها:

الرابطة الاسلامية الإريترية

حزب الأحرار والتقدم

حزب إريتريا الجديدة

جمعية قدماء العساكر المحاربين الأريترين

جمعية الايطاليين الإريترين

الحزب الوطنى

حزب إريتريا المستقلة

بالنظر

أ ـ لرغبات الشعب الإريتري الرامية إلى الإستقلال الناجز.

ب ـ لحق تقرير المصير المخول للشعوب بمقتضى نظام هيئة الأمم المتحدة.

جـ ـ بما أن الشعب الإريترى بأكمله بدون فرق فى الديانة والجنس واختلاف الأحزاب السياسية يعارض فكرة تقسيم الوطن العزيز اريتريا.

د ـ بالنظر للأتفاق الذى حصل قى دقى محرى يومى ٢٢ و٢٦ يونيو ١٩٤٩ بين جميع ممثلى الأحزاب والجمعيات السياسية الإريترية ويوم ٢٤ يوليو ١٩٤٩ فى اسمرا.

نعلن

نحن الأحزاب السياسية المذكورة أعلاه بأننا قد كونا الكتلة الإستقلالية الإريترية التى يتخلص برنامجها السياسى فيما يأتي:

١ ـ احراز الاستقلال الناجز لارتريا.

٢ ـ تأليف حكومة ديمقراطية.

٣ ـ الاحتفاظ بوحدة الأراضى الإريترية داخل حدودها الجغرافى الحالى.

٤ ـ رفض أى مشروع يرمى إلى تقسيم إريتريا كأقتراح بيفن ـ سفورزا أو ضم أى جزء منها إلى أثيوبيا أو إلى السودان وعلى أى وجه ورفض أى مشروع يرمى إلى ضم إريتريا إلى أى بلد أو حكومة كانت.

سكرتارية الأحزاب:

ابراهيم سلطان على ـ الرابطة الإسلامية

اسمروم ولد قرجيس ـ حزب الأحرازوالتقدم

قرنكثيل براخى ـ حزب إريتريا الجديدة

على ابراهيم ـ جمعية قدماء العساكر المحاربين الإريترين

ميكيلى بوليرا ـ جمعية الإيطاليين الإريترين

أحمد عبدالقادر بشير ـ الحزب الوطنى

عبدالجليل محمد شيخ ـ إريتريا المستقلة

ملحق

جدول رقم (١) بعض المؤشرات الاجتماعية والديمجرافية في إريتريا (عام ١٩٩٢)

بيـــــان	التقدير
* السكان	
ـ عدد السكان (مليون نسمة)	٣,٠ ـ ٣,٥
ـ معدل النمو السكاني السنوى (نسبة مئوية)	٢,٧ ـ ٣,٠
ـ سكان الريف (نسبة مئوية)	٧٠ ـ ٨٠
ـ توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٤٦
ـ معدل الخصوبة الاجمالى (نسبة مئوية)	٦,٨
* الصحة:	
ـ معدل وفيات الأطفال (في الألف)	١٣٥
ـ عدد السكان لكل طبيب (ألف نسمة)	٢٨
ـ عدد السكان لكل سرير (ألف نسمة)	١٠
ـ نسبة السكان الذين تصل إليهم المياه النقية (مئوية)	٨
ـ نسبة السكان الذين يصل إليهم الصرف الصحى (مئوية)	١٤
* التغذية:	
ـ عدد السعرات الحرارية للفرد يوميا	١٧٥٠
* التعليم:	
ـ نسبة السعرات فى التعليم الابتدائى (مئوية)	٤٢
ـ نسبة الأمية للكبار (مئوئة)	١٣
ـ نسبة الأكية للكبار (مئوية)	٨٠
* خطوط التليفونات لكل ألف من السكان	٣٧,٠
* نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بسعر التكلفة) دولار أمريكى	١٢٠ ـ ١٥٠

المصدر (Worod Bank (Vol. 1) , P.

جدول رقم (٢) الهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى
(عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
ـ الزراعة	٢٨,٥	١٣,١	١٩,٠
ـ الصناعة	١٩,٣	٢٠,٧	١٨,١
ـ الصناعات التحويلية	٨,٧	٩,٥	٨,٤
ـ خدمات التوزيع	٣٤,١	٤٣,٢	٤٣,٥
ـ النقل والمواصلات	١٣,٥	١٦,٢	١٣,٤
ـ التجارة	٢٠,٩	٢٧,٠	٣٠,١
ـ الخدمات الأخرى	١٨,١	٢٣,٠	١٩,٣
ـ الناتج المحلى الإجمالى بأسعار التكلفة الجارية	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تقديرات أولية لصندوق النقد الدولى: IMF, P. 56.

جدول رقم (٣) بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي للقطاع الصناعي

	عدد المشروعات ١٩٩٤	عدد العاملين ١٩٩٤	الطاقة الإنتاجية (ألف بر)	قيمة الإنتاج (ألف بر) ١٩٩٢	١٩٩٣
الصناعات الغذائية	٦	٩٩٠	٨٨,٨	٤٨,٥	٤٨,٤
صناعات المشروعات	٣	٨٤١	٧٩,٤	٥٥,١	٦٥,٥
الدخان والثقاب	٢	٣٨٩	٢١,٠	٢,٠	٣,٦
المنسوجات	٥	٣٧٥٢	٥٤,٧	١٣,٢	١٦,٥
الجلد والأحذية	٥	١٥٥٠	٥٧,١	١٧,٢	٢٨,٢
الصناعات غير المعدنية	٤	٧١١	١٩,٧	١٤,٤	٢٤,٠
الورق والطباعة	٣	٣٤٩	١٠,٤	٩,١	١٧,٧
الصناعات الكيماوية	٥	٨٨٠٠	٨٥,٥	٣٧,٤	٥١,١
الصناعات المعدنية	١٠	١٠٠٢	٢٣,١	١٧,٦	٣٤,٠
المجموع	٤٣	١٠,٤٦٤	٤٣٠,٧	٢١٤,٦	٢٨٩,١

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٢)، ص ٥٩.

جدول رقم (٣) ميزان المدفوعات الأردني · مليون دولار أمريكي)
١٩٢ ـ يونيو ١٩٩٤

	١٩٩٢			١٩٩٣			يناير / يونيو ١٩٩٤		
	البر	غير البر	جملة	البر	غير البر	جملة	البر	غير البر	جملة
الميزان التجاري	-٢٨,٥	-٢٧٧,٦	-٢٧٧,١	-١٦,٨	-٢٥٩,٣	-٢٧٦,١	-٦,٠	-١٢٥,٦	-١٣١,٧
- الصادرات	١٤,٣	١,	١,٠	-٢٥,	١١,١	٣٦,١	١٣,٠	١٤,٥	٢٧,٥
- الواردات	٥٢,٨	٢٧٨,٥	٢٧٨,٥	٤١,٨	٢٧٠,٤	٣١٢,٢	١٩,١	١٤٠٠,٩	١٥٩,٢
- * ميزان الخدمات	٦٥,٢	٧,٦	٧,٦	٥١,٥	٥ ,٢	-١٠٢,٠	٢٠,٩	٤,٩	٢٥,٨
صافي التحويلات الخاصة	٦,٩	١٧٤,٠	١٧٤,	-	٢٠٢,٥	٢٠٢,٥	-	١٥٠,٠	١٥٠,٠
الحساب الجاري									
عدا التحويلات الرسمية	٣٣,٦	-٩٦,٠	-٩٦,٠	-٣٤,٧	-٦,٣	٢٨,٤	١٤,٩	٢٩,٣	٤٤,١
حساب رأس المال								.	
(شاملا التحويلات الرسمية)	٥٨,٩	١٦٧,٧	١٦٧,٧	-	٧٠,٠	٦٩,٩	-	--٤٧,٥	-٤٧,٥
** الأخطاء والمحذوفات	٤٥,٩	٦٢,٨	٦٢,٨	٠,١	٣٦,٨	٣٦,٩	-١٧,٥	٤٧,٣	٦٤,٨
**									
** الميزان الإجمالي	١٨٧,٩	٨,٨	٨,٨	٣٤,٧	١٠٠,٥	١٣٥,٢	-٢,٦	٢٩,٥	٢٦,٨

المصدر: تقديرات أولية لخبراء صندوق النقد الدولي ـ وأعد الجدول من بيانات IMP, P. ٧٦.

جدول رقم (٥) هيكل إيرادات الحكومية المركزية (١٩٩٢-١٩٩٤)

					١٩٩٤	
	مليون بر	٪	مليون بر	٪	مليون بر	٪
* الإيرادات الضريبية	٣٠٩,٣	٦١,٨	٥١٦,٣	٥٧,٤	٢٩٥,١	٧١,٠
- الضرائب المباشرة	٦٣,٨	١٢,٧	١٧٢,٤	١٩,٢	١٢٧,١	٣٠,٦
- الضرائب غير المباشرة المحلية	١٠٩,٢	٢١,٨	١٤٣,٦	١٦,٠	٦٨,٦	١٦,٥
- الضرائب على الواردات	١٣١,٦	٢٦,٣	١٥٨,٨	٢٠,٧	٩٠,٠	٢١,٧
- ضريبة الصادرات	٤,٧	٠,٩	١٤,٥٩	١,٦	٩,٤	٢,٣
- الإيرادات غير الضريبية	١٩١,٢	٣٨,٢	٣٨٢,٥	٤٢,٦	١٢٠,٦	٢٩,٠
* جملة الإيرادات الحكومية	٥٠٠,٥	١٠٠,٠	٨٩٨,٨	١٠٠,٠	٤١٥,٧	١٠٠,٠

المصدر: تقديرات لخبراء صندوق النقد الدولي، والسنوات المالية تنتهي في آخر ديسمبر،

المصدر IMF, P. 66.

الكتلة الاستقلالية الارترية

ان الاحزاب والجمعيات السياسية الآتي ذكرها

الرابطة الاسلامية الارترية

حزب الاحرار والتقدم

حزب ارتريا الجديدة

جمعية قدماء العساكر المحاربين الارتريين

جمعية الايطاليين الارتريين

الحزب الوطني

حزب ارتريا المستقلة

بالنظر

ا) لرغبات الشعب الارتري الرامية الى الاستقلال الحر

ب) لحق تقرير المصير المخول للشعوب بمقتضى نظام هيئة الامم المتحدة

ج) بما ان الشعب الارتري بكامله بدون فرق في الديانة والجنس واختلاف الاحزاب السياسية يعارض فكرة تقسيم الوطن العزيز ارتريا

د) بالنظر للاتفاق الذي حصل في دق محري يوم ٢٢ و ٢٦ جونيو ١٩٤٩ بين جميع ممثلي الاحزاب والجمعيات السياسية الارترية ويوم ٢٤ يوليو ١٩٤٩ في اسمرا

نعلن

نحن الاحزاب السياسية المذكورة اعلاه باننا قد كونا

الكتلة الاستقلالية الارترية

التي يتلخص برنامجها السياسي فيما يأتي

١) احراز الاستقلال الناجز لارتريا

٢) تأليف حكومة ديمقراطية

٣) الاحتفاظ بوحدة الاراضي الارترية داخل حدودها الجغرافي الحالي

٤) رفض اي مشروع يرمي الى تقسيم ارتريا كاقتراح بفن - سفورزا او ضم اي جزء منها الى اثيوبيا او الى السودان وعلى اي وجه رفض اي مشروع يرمي الى ضم ارتريا الى اي بلد او حكومة كانت.

سكرتاري الاحزاب

ابراهيم سلطان علي - الرابطة الاسلامية

اسفروم ولدقرجيس - حزب الاحرار والتقدم

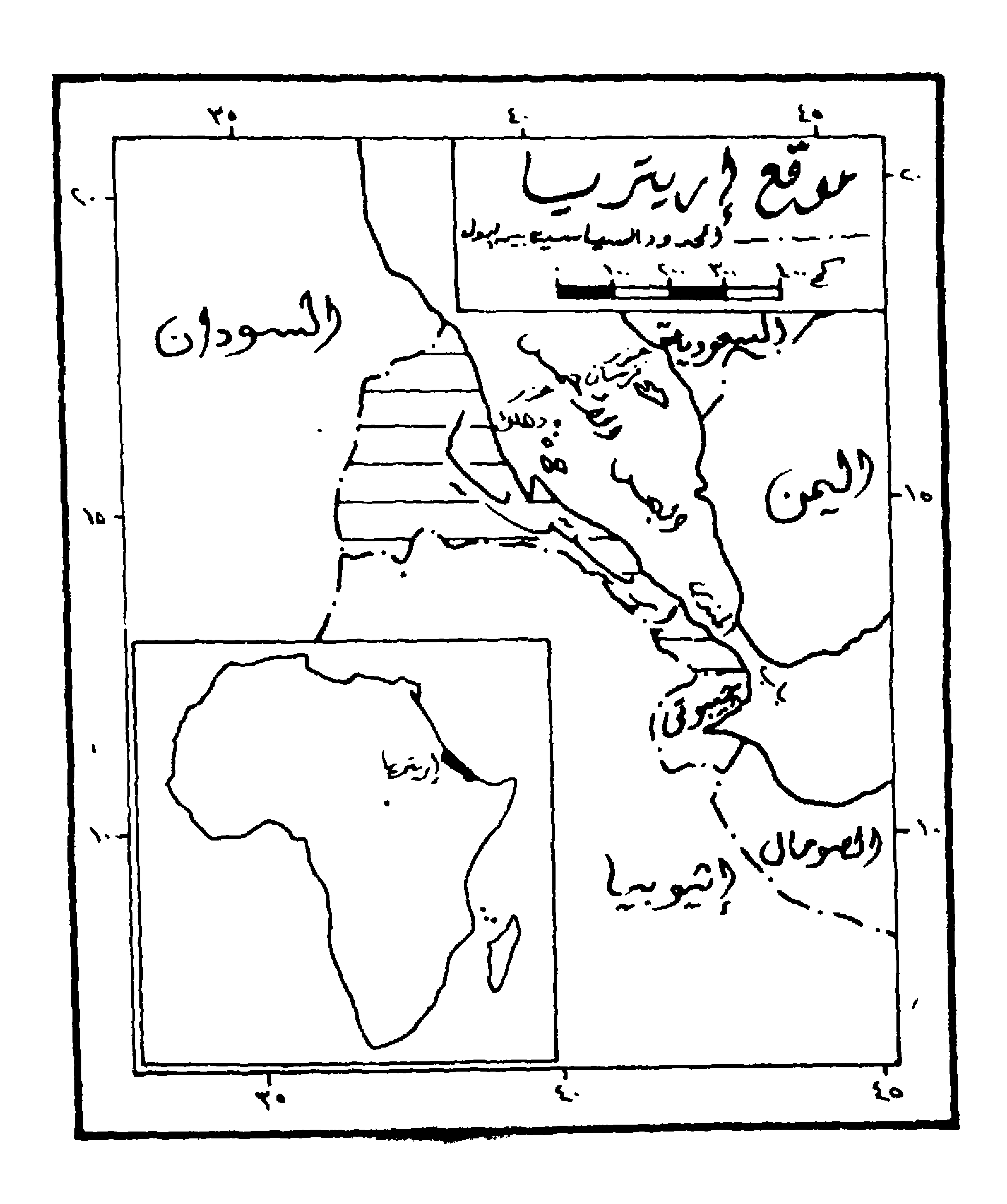
فرنكثيل براخي - حزب ارتريا الجديدة

علي ابراهيم - جمعية قدماء العساكر المحاربين الارتريين

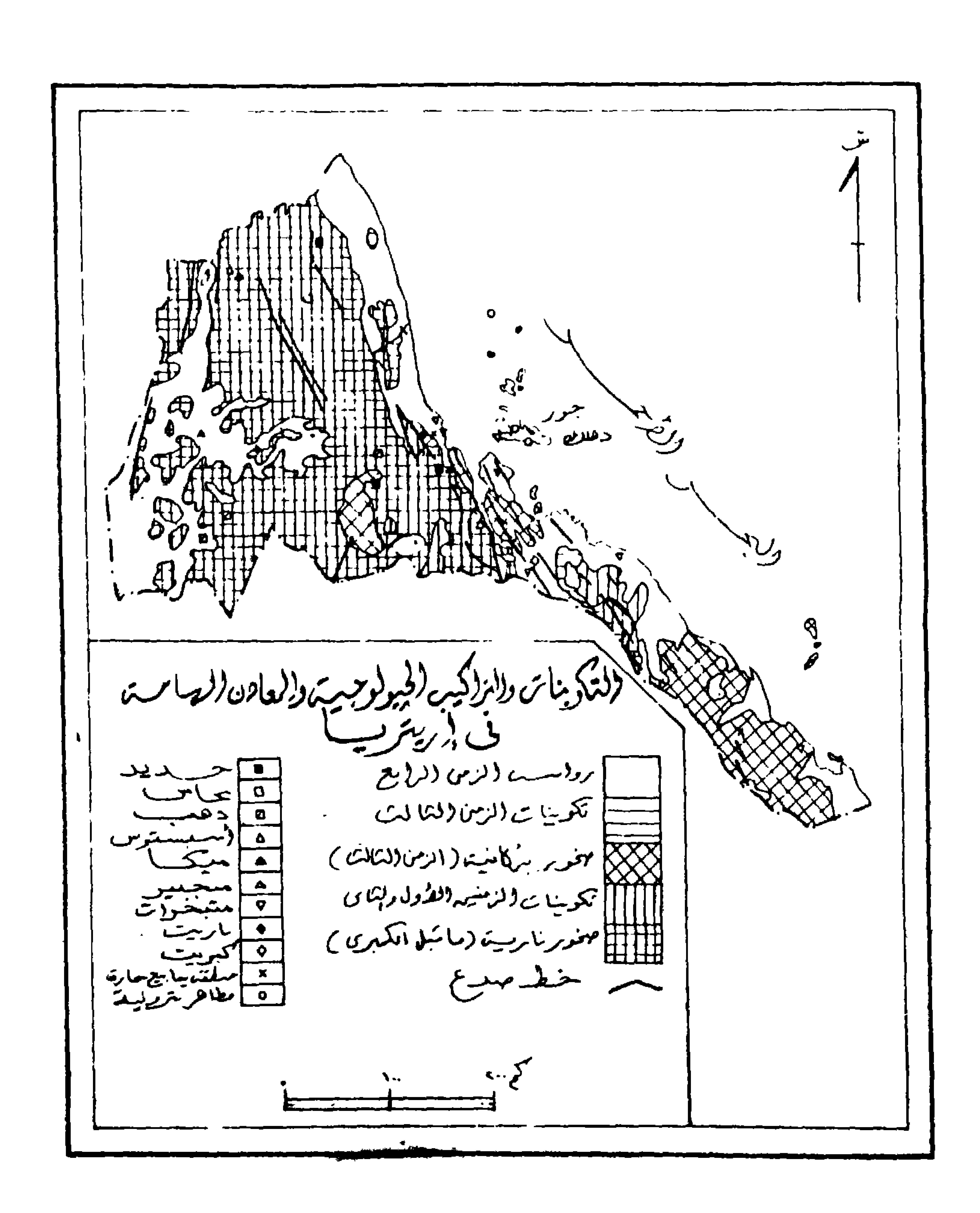
مكيلي بوليرا - جمعية الايطاليين الارتريين

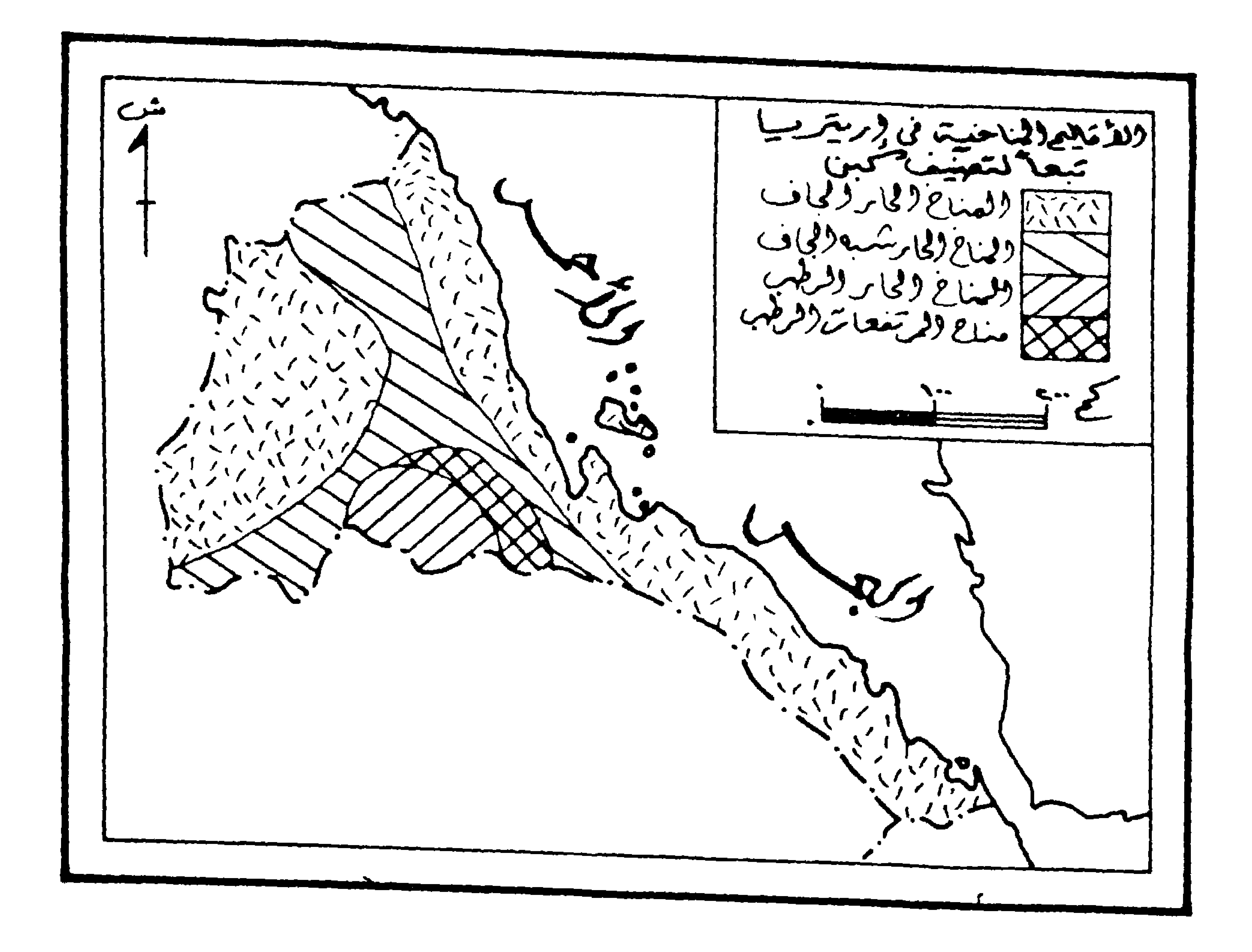
احمد عبدالقادر بشير - حزب الوطني

عبدالجليل محمد شيخ - ارتريا المستقلة

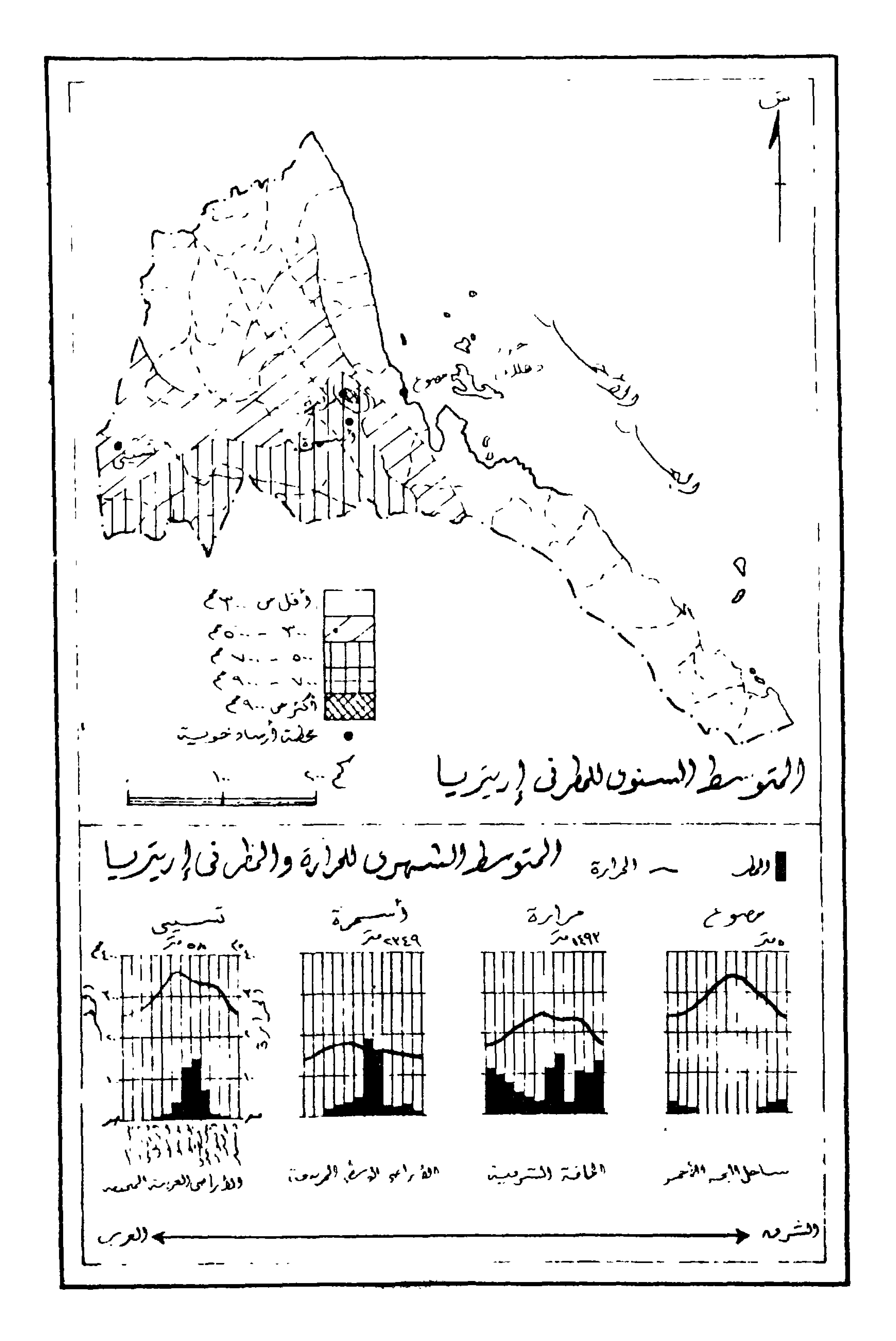


موقع إريتريا
الحدود السياسية بين الدول
السودان
السعودية
اليمن
الصومال
إثيوبيا
إريتريا
جيبوتي
دهلك
٣٥
٤٠
٤٥
٢٠
١٥
١٠

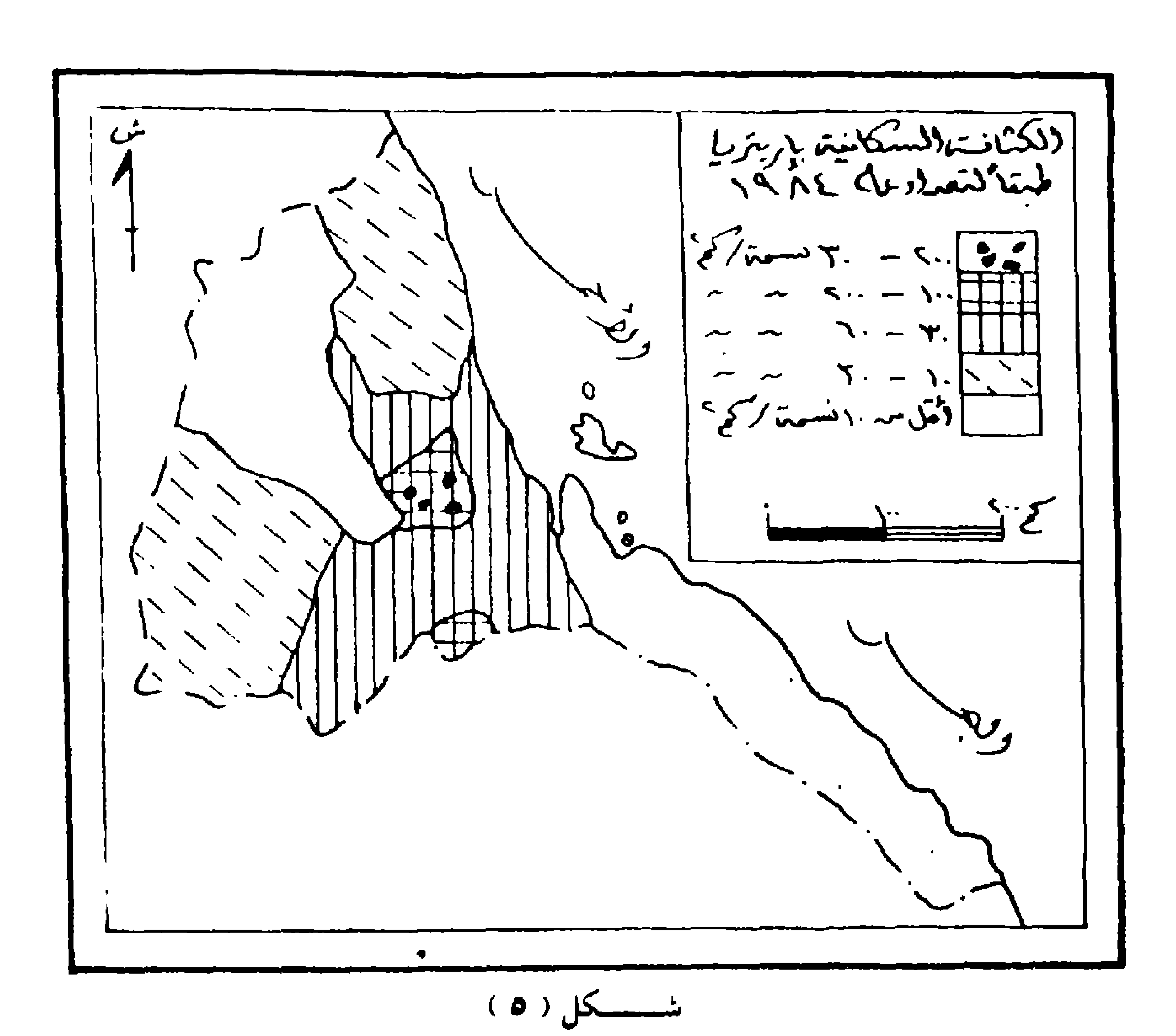

ش
جزر دهلك
التكوينات والتراكيب الجيولوجية والمعادن الهامة في إريتريا
رواسب الزمن الرابع
تكوينات الزمن الثالث
صخور بركانية (الزمن الثالث)
تكوينات الزمنين الأول والثاني
صخور نارية (ما قبل الكمبري)
خط صدع
حديد
نحاس
ذهب
أسبستوس
ميكا
منجنيز
متبخرات
باريت
كبريت
ينابيع حارة
مظاهر بترولية
كم ٢٠٠
١٠٠
٠


الأقاليم المناخية في إريتريا
تبعاً لتصنيف كبن
المناخ الحار الجاف
المناخ الحار شبه الجاف
المناخ الحار الرطب
مناخ المرتفعات الرطب
كم
ش
البحر الأحمر

شكل (٣)



أقل من ٣٠٠ مم
٣٠٠ - ٥٠٠ مم
٥٠٠ - ٧٠٠ مم
٧٠٠ - ٩٠٠ مم
أكثر من ٩٠٠ مم
محطة أرصاد جوية
كم ٢٠٠
١٠٠
المتوسط السنوي للمطر في إريتريا
المطر
الحرارة
المتوسط الشهري للحرارة والمطر في إريتريا
مصوع
٥ متر
مرارة
١٤٩٢ متر
أسمرة
٢٣٤٩ متر
تسيني
٥٨٠ متر
ساحل البحر الأحمر
الحافة الشرقية
الأراضي الوسطى المرتفعة
الأراضي الغربية المنخفضة
الشرق
الغرب



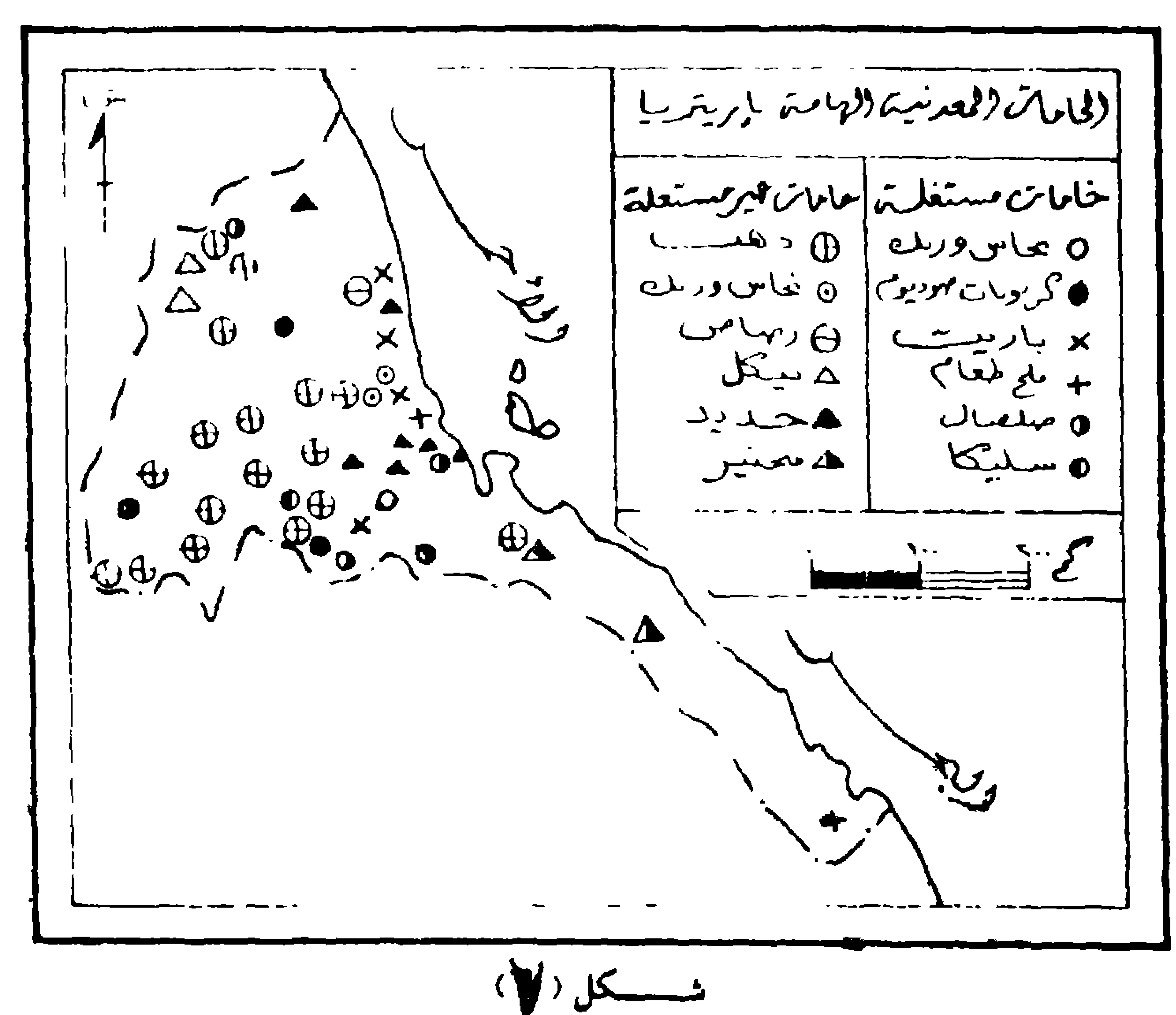
شـــكل (٥)

توزيع الأديان في إريتريا

المسلمون
المسيحيون
الوثنيون

كم ٢٠٠ ١٠٠ ٠

جزر
دهلك



شكل (٧)

شبكة الطرق في إريتريا

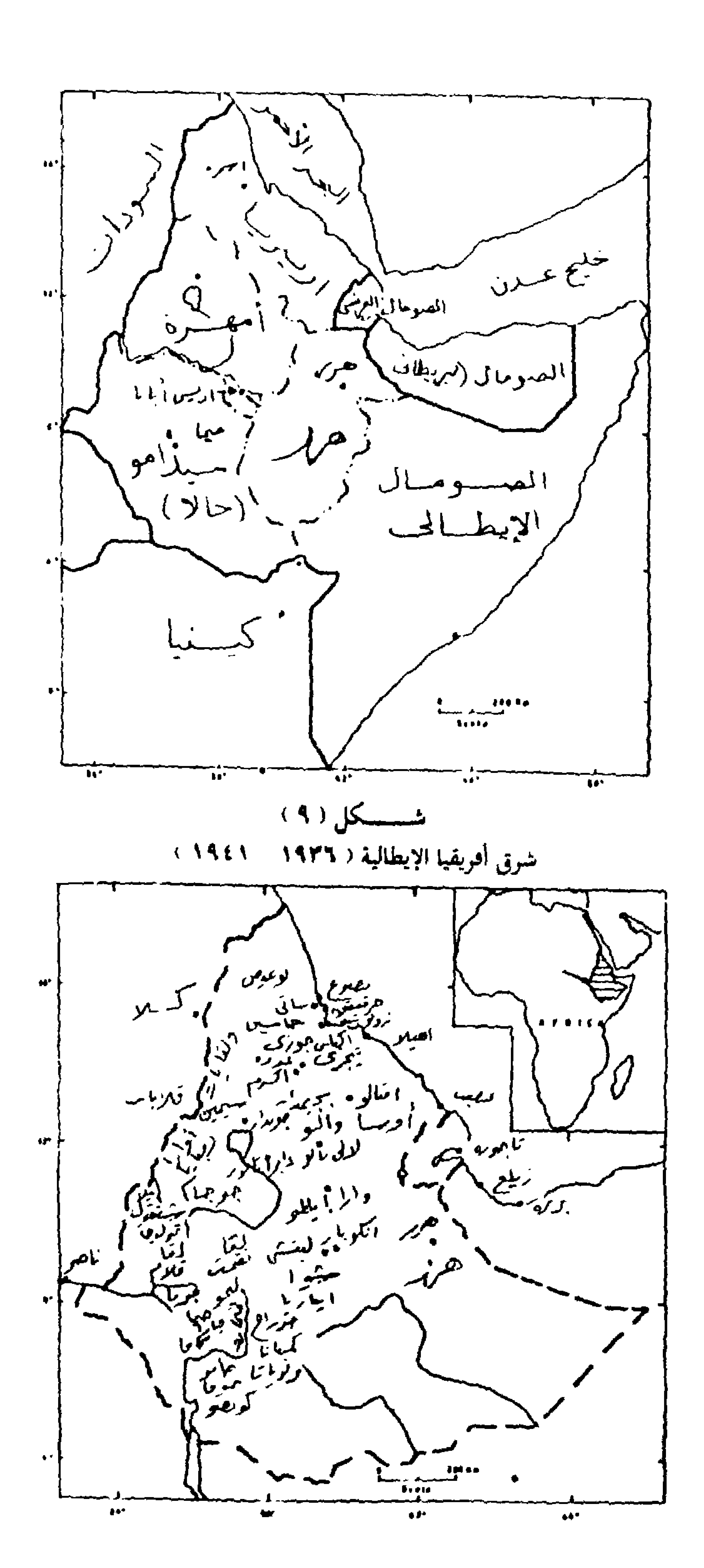
مدينة

سكة حديدية

طريق رئيسي

طريق ثانوي

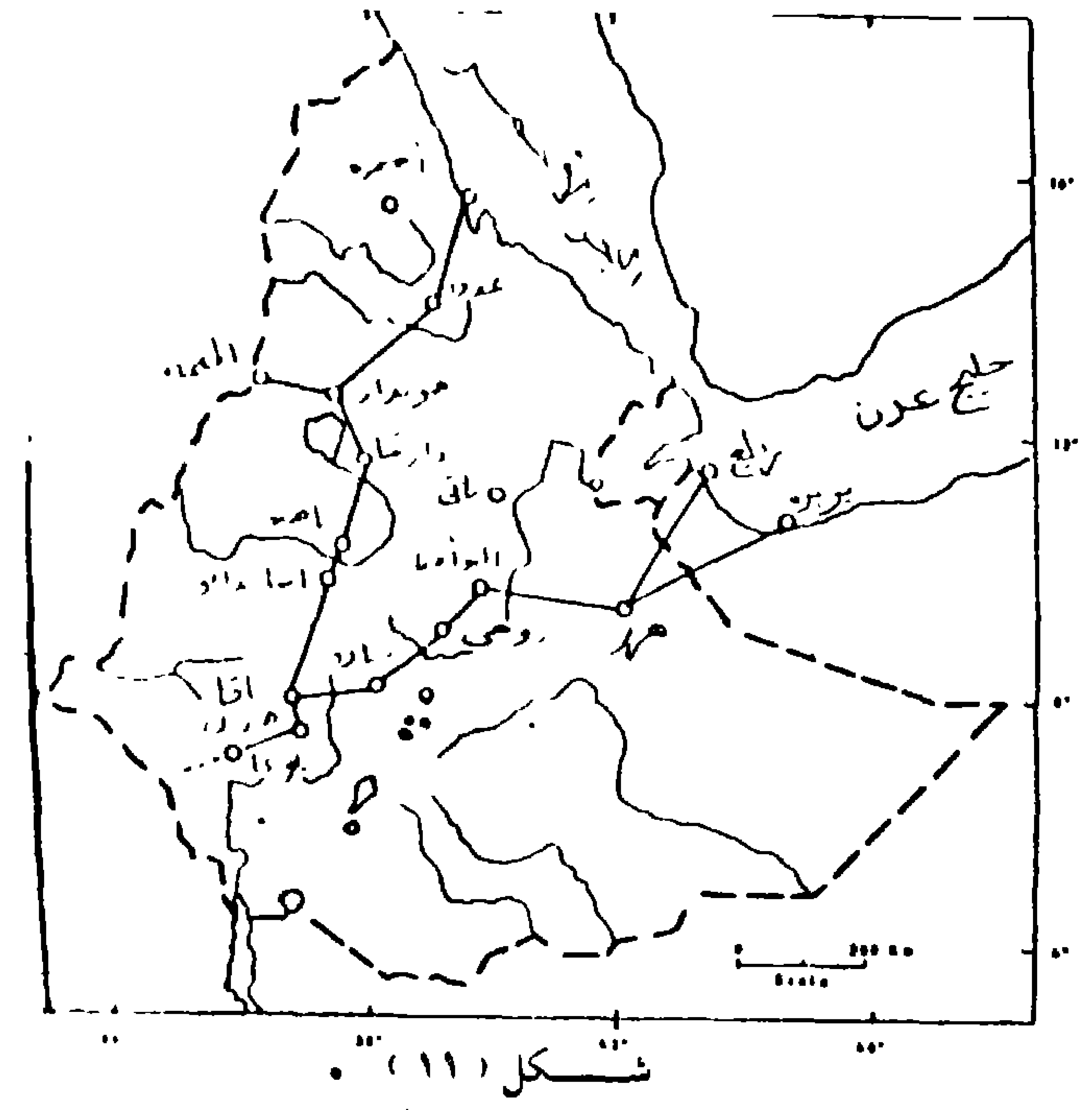
كم



شكل (٩)

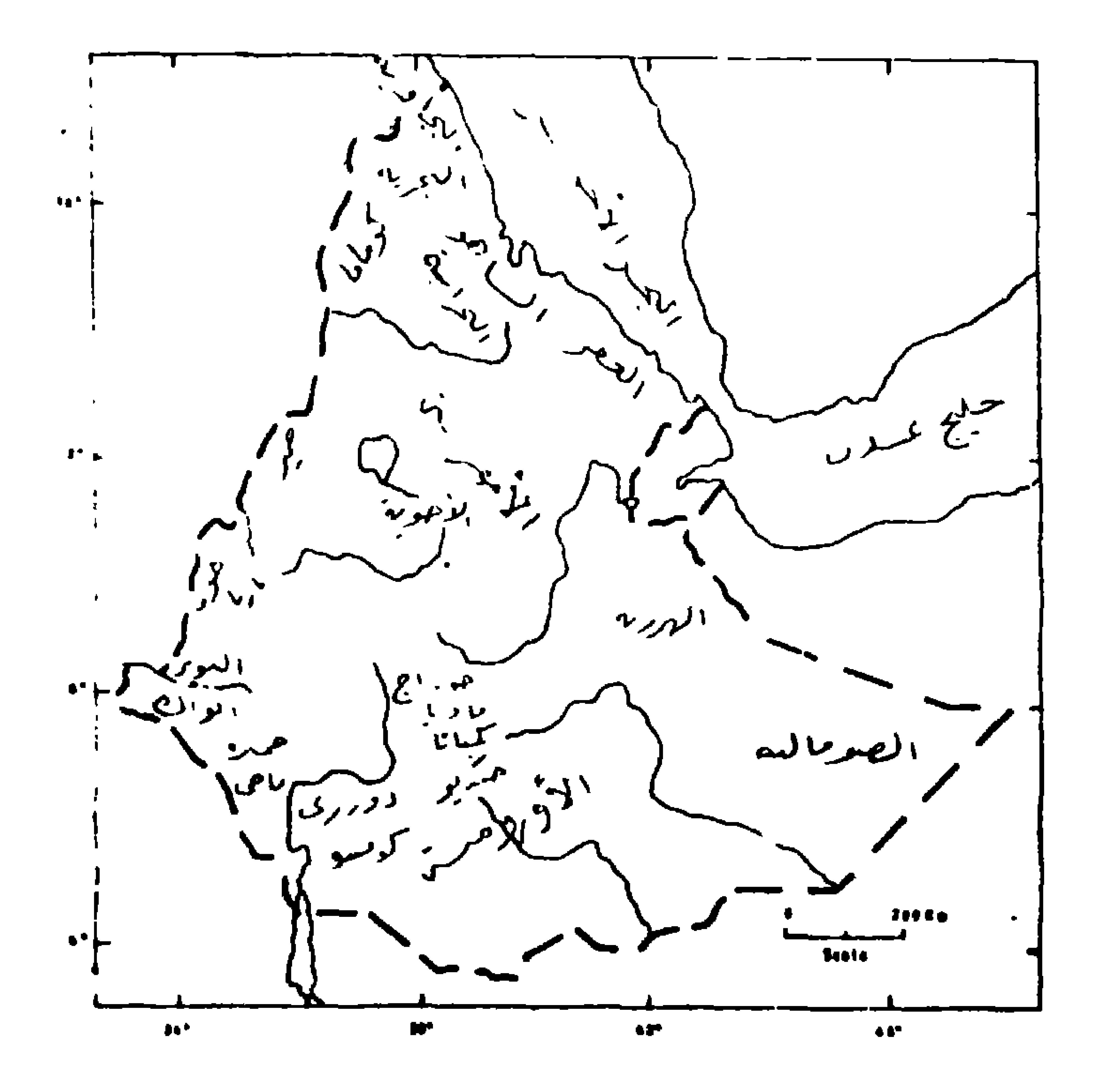
شرق أفريقيا الإيطالية (١٩٣٦ - ١٩٤١)

بعض الأماكن ذات الأهمية التاريخية في القرن الأفريقي



شكل (١١)

طرق التجارة بين الهضبة والبحر الأحمر وخليج عدن



خريطة لغات القرن الأفريقي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانيا: الحديث

ثالثا: وثائق غير منشورة

رابعا: وثائق منشورة:

١ - وثيقة الكتلة الإستقلالية الإريترية.

خامسا: مصادر عربية:

١ - جبهة التحرير الإريترية : البرنامج المرحلي والتفصيلي.

٢ - جبهة التحرير الإريترية: دائرة الإعلام «إريتريا بركان القرن الأفريقي».

٣ - دولة إريتريا الاتحادية: دراسة موزعة للجماهير الإريترية - إعداد وتقديم بعض النخب الإريترية في جدة كحلول مطروحه للنقاش.

٤ - الصندوق الكويتى للتنمية.

٥ - الطبري: تاريخ الطبري ج٣ .

٦ - ميزان الحكمة - المحمدية الرأى الشهري.

٧ - الماوردي: أدب الدين والدنيا.

٨ - ابن تيمية - الحسبة.

سادسا: مراجع عربية:

١ - أحمد برخت ماح : ماذا يحدث في الصومال ١٩٨٩ .

٢ - أحمد ثابت (دكتور) : التعددية السياسية (دراسة) ١٩٩٠ .

٣ - إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧ .

٤ - بول كسلا تال: المكان والسلطة، ترجمة دكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ١٩٩٠.

٥ - تمام همام تمام (دكتور): تطور حركة الجهاد الوطني في الصومال .

٦ - توفيق محمد الشناوي (دكتور) : أعلي مراتب الديمقراطية (الشوري).

٧ - جلال يحيي (دكتور) : مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، ١٩٨١ .

٨ - جودت سعيد: مفهوم التغيير ، الطبعة الأولي ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥م.

٩ - حسين كفافي (دكتور) المحبه والسلام بين المسيحية والإسلام، الجزء الأول يناير ١٩٩٦ .

١٠ - حورية توفيق مجاهد (دكتورة) مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا.

١١ - راشد البراوي (دكتور) الصومال الجديد فلسفة وأمل ١٩٧٣.

١٢ - رجب حراز (دكتور) إريتريا الحديثة ١٥٥٧ ـ ١٩٤١ القاهرة ١٩٧٤ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١٣ - س. ف. نايدل: التركيبة السكانية في إريتريا والعناصر والقبائل.

١٤ - سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر ط٢ - القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٢ ، جـ١، ص ٤٧٨ .

١٥ - سمير الأمين (دكتور) بعض قضايا المستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، القاهرة ١٩٩١ .

١٦ - سويم العزي (دكتور) : الديكتاتورية والاستبداديه والديمقراطية والعالم الثالث - الطبعة الأولي أكتوبر ١٩٨٧ .

١٧ - سيد علي أحمد فليفل (دكتور): مشكلة أوجادين بين الاحتلال، الحبشى والانتماء العربي والإسلامي ١٨٨٧ ـ ١٩١٤، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧.ص ١٧،

١٨ - سيد على أحمد فليفل (دكتور) الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٩٦.

١٩ - صلاح الدين حافظ. صدمة الديمقراطية - الطبعة الأولى ١٩٩٣ .

٢٠ - صلاح الدين حافظ: مسئولية المعارضة ومستقبل الديمقراطية.

٢١ - عبد الرحمن عثمان الطويل: سفير الصومال في الإمارات سابقا، الصومال تاريخ وحضارة. دار الفجر أبو ظبى الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٢٢ - عبد الله إبراهيم ناصف: مدي توازن السلطة مع المسئولية في الدولة الحديثة ، القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨١ص ٢٦٢ .

٢٣ - عبد الله العروي: مفهوم الدولة، الطبعة الأولي ١٩٩٣.

٢٤ ـ عبدالملك عودة ـ (دكتور) (محرر) دراسة مسحية شاملة عن إريتريا إعداد معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٦م.

٢٥ - عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات - العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، / ١٩٨٨ ص ٣٠٦.

٨٦ - عثمان خليل: الديمقراطية الإسلامية.

٢٧ - عثمان صالح سبي: جغرافية إريتريا. دار الكنوز الأدبية بيروت ١٩٨٣.

٧٨ - عثمان صالح سبي، جذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها.

٢٩ - عراقي أحمد الشربيني (دكتور) التنمية الاقتصادية في إريتريا (من كتاب إريتريا دراسة مسحية شاملة) إعداد مركز الدراسات العربية. المحرر عبدالملك عودة (دكتور).

٣٠ - عزمي بشارة: مدخل إلي معالجة الديمقراطية وأنماط التدين.

٣١ - علي إسماعيل محمد:الصومال الحركة الوطنية ١٩٩٦.

٣٢ - غازى فيصل: التنمية السياسية فى بلدان العالم الثالث - بغداد - دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩٣ ص ١١٤.

٣٣ - كريم بقرادوفي، وكريم مروة: الوطن الصعب والدولة المستحيلة.

٣٤ - كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة - الكويت، شركة الربيعات للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ص ٣٤٠ .

٣٥ - قمر الدين علي قرنبع (دكتور): دور التعليم في الوحدة العربية، بحث ألقي في الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية - بغداد ٣٠ / ٤ / ١٩٧٩ .

٤٦ - فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية. مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٩٣م.

٣٧ - لاري دايمونـد: النضال من أجل الديمقراطية التعددية في العالم النامي.

٣٨ - محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان سلسلة الثقافة القومية، قضايا الفكر العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤ ص ١٦٤ .

٣٩ - جدلية الدولة بالمغرب : مجموعة من المؤلفين الدار البيضاء ١٩٩٢.

٤٠ - محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا.

٤١ - محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضاً وشعباً - الطبعة الأولي ١٩٩٤ .

٤٢ - محمد عثمان أبو بكر: جذور الثقافة العربية والتعليم فى إريتريا - الطبعة الأولي ١٩٩٧ .

٤٣ - محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجرانة ومشروع الانتماء العربي ١٩٩٤ .

٤٤ - محمد سعيد رمضان البوطي (دكتور) وجودت سعيد: التغيير مفهومه وطرائقه ١٩٩٥ .

٤٥ - محمد المعتصم سيد (دكتور) مهدي الصومال.

٤٦ - محمد وقيد: البعد الديمقراطي ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

٤٧ - محمود محمد أبو العينين (دكتور): أفريقيا، التحولات الراهنة في النظام الدولي ومصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة. «من أعمال الندوة» الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦ .

٤٨ - مركز البحوث والدراسات الأفريقية: مختارات العلوم السياسية الأفريقية ١٩٩١ .

٤٩ - مركز دراسات الوحدة العربية : مجموعة من المؤلفين، حول الديمقراطية - دراسة نقدية - الطبعة الأولي ١٩٩٤.

٥٠ - مشروع الدستور الإريتري المقترح: مقدمه مركز القرن الأفريقي للدراسات والأبحاث «بحث غير منشور».

٥١ - مصر بين الدولة الدينية والمدنية.

٥٢ - مني مكرم عبيد : التجارب الحزبية المصرية.

٥٣ - مومار ديوب، ممادو ديوف: تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا ترجمة: عمر الشافعي ١٩٩٢ .

٥٤ - يحيي الجمل (دكتور): التعددية الحزبية في مصر - منتدي الفكر العربي ٢٨ / ٣ / ١٩٨٩ .

٥٥ - التقرير الإستراتيجي العربي: القرن الأفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام.

٥٦- صندوق النقد الدولي.

٥٧- جبهة التحرير الإريترية - قوات التحرير الشعبية: موجز تاريخ إريتريا الحديث.

٥٨ - وثيقة الكتلة الإستقلالية الإريترية.

سابعا: المراجع الاجنبية:

1 - Africa South of Sohara op. Cit. Chaudake Rethinking Africa Democracy Journal of Democracy.

2 - Democracy Autonomy Verus control (New Haven pale university press 1982).

3 - George Bush The U, S. A. and Africa the Republican, Record - Election in Africa Report Vol.

4 - Patrick Dumleavy and Rendan Leavy Theories of the State! Rhw Political of Libe ral Democracy.

5 - Raichard Sklar: Democracy in Africa Studies Review.

6 - Richard Sklar "Democracy in Africa Studies Review 26 September December 1983 .

7 - Robert Eatton, Liberal Demcracy in Africa Political Science.

8 - Samuel P. Huntington Jhon, Nelson, No, Eany: Choice (Cambridge MA: Harvard University Press, 1976. P. 3.

9 - Tomy Chapter French African Policy to Wards Change in African Affairs.

10 - World Bank Eritrea! Option and Strategies for growth Vol.

ثامنا: الدوريات:

١ - إبراهيم نصر الدين (دكتور): القرن الأفريقي وأهم القضايا المثارة (حلقة نقاش)، المستقبل العربي بيروت ٤ / ١٩٩٧.

٢ - إجلال رأفت (دكتورة): القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة (حلقة نقاشية)، المستقبل العربي - بيروت ٤ / ١٩٩٧.

٣ - أحمد البغدادي (دكتور) مفهوم الثقافة، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع والعشرون - العدد الرابع أبريل ١٩٩٦.

٤ - أحمد شوقي الفنجري : كافة المواطن في دولة الإسلام، جريدة الحياة ٢٩ / ١ / ١٩٩٧ - العدد ١٢٣٩٠ .

٥ - أسعد عبد الرحمن: الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني، المستقبل العربي ١ / ١٩٩٥ .

٦ - أيمن السيد عبد الوهاب: الصومال وتداعيات انهيار الدولة السياسية الدولية «تقرير».

٧ - جلال عبد الله معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ١١ - العدد ١ . مارس ١٩٨٣ ص ١٣٧ - ١٣٨ .

٨ - جلال عبد الله معوض: «الفساد السياسي في الدول النامية» دراسة عربية السنة ٢٣، العدد ٤، فبراير ١٩٨٧ ص ٢٠ .

٩ - حبيب معلوف: الديمقراطيات النامية وراء عشرات ثقافاتها الكبيرة جريدة الحياة ١ / ٦ / ١٩٩٧.

١٠ - حسين الحسين : إريتريا ميلاد أمة وتاريخ إسلامي عريق، مجلة منار الإسلام - الكويت غرة المحرم ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١١ - حسين علوان البيج (دكتور) : المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية المستقبل العربي ص ٦٤/ ٩٠، ١٩٩٧ .

١٢ - رعد عبودى بطرس: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان فى الوطن العربى، المستقبل العربى، السنة ١١٨، العدد ٢٠٦ أبريل ١٩٩٦ ص ٣٠ - ٣٦.

١٣ - رياض حسين قاضي: أزمة الحرية الديمقراطية في وجداننا المعاصر والمداخل الخاطئة - المستقبل العربي ١ / ١٩٨٠ .

١٤ - السعيد إبراهيم البدوي (دكتور) مشكلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا، من أعمال الندوة الهيئة المصرية العامة.

١٥ - سعيد بن سعد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربي في الفكر العربي الحديث المستقبل العربي ٤ / ١٩٩٢ .

١٦ - سيد أحمد خليفة: منجستو سجن الإمبراطور بعد وفاته - جريدة الشرق الأوسط.

١٧ - شفيق الحوت: أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية المستقبل العربي ١٢ / ١٩٩٦ .

١٨ - شمس حسين: أفكار لإنقاذ المجتمع المهمش في الصومال - جريدة المجتمع.

١٩ - صادق يلي: أديس أبابا إثيوبيا الجديدة - مجلة العربي - العدد ٤٢٩ أغسطس ١٩٩٤.

٢٠ - طلال عتريس : (دكتور) مركز الدراسات والإعداد للقرن الحادي والعشرين مجلة الكلمة.

٢١ - عبد الإله بلقريز: التعددية السياسية - جريدة الحياة ٣١ / فبراير ١٩٩٦ .

٢٢ - عبد الإله بلقريز: (دكتور) خطاب التوبة، المثقف والاستبدال الثقافي، مجلة الطريق.٢٢ - عبد الله أحمد يوسف : عوائق الحوار الإسلامي - مجلة الكلمة .

٢٣ - عبد الفتاح أنور: المشكلة الصومالية وقفزة علي طريق الحل النهائي - جريدة الأهرام.

٢٤ - عبد العزيز الدوري: العولمة والعرب، المستقبل العربي ٧ / ١٩٩٧.

٢٥ - عبد الغفار رشاد: العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ٨ العدد ١ - أبريل ١٩٨٠ ص ٢٣ .

٢٦ - فؤاد زيدان : القرن الأفريقي، أرض العذاب والإصرار والأمل - جريدة الخليج ٨ / ٦ / ١٩٩١ .

٢٧ - محمد حاج يوسف : في مقابلة مع مجلة المجتمع عن الصومال الكويت ٣ / ٤ / ١٩٩٤ .

٢٨ - محمد سبيل: هل الدولة الديمقراطية ودولة الحق - جريدة الحياة - العدد ١٢٣٩٠ .

٢٩ - محمد سعيد أبو عامود: النخبة السياسية في مصر - دراسة حالة للنخبة الوزارية - المستقبل العربي ٥ / ١٩٩٤ .

٣٠ - محمد عابدالجابرى: نظام القيم في الثقافة العربية - جريدة الشرق الأوسط.

٣١ - محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية - مجلة الكلمة - بيروت ١٩٩٦ .

٣٢ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي - القاهرة ١٩٩٤ .

٣٣ - مسارع الراوي (دكتور): تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، المستقبل العربي ، بيروت العدد ١١٠ . سنة ١٩٨٠م.

٣٤ - مصطفي الفيلالي: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي، ٩ / ١٩٩٧ ص ٧٨ .

٣٥ - هدى عبودي برطي: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي - السنة ١٨ العدد ٢٦ - أبريل ١٩٩٦ ص ٣ - ٣٦ .

٣٦ - يحيي شريف (دكتور): قصة النزاع الصومالي الإثيوبي - مجلة العربي - الكويت يناير ١٩٧٨ .

تاسعا: رسائل وبحوث مقالات:

١ - باشا أحمد عبدي: جذور الأزمة الصومالية، بحث منشور في مجلة القرن الأفريقي.

٢ - دراسة في التنمية بالمشاركة دراسة حالة في إثيوبيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

٣ - سعد الدين إبراهيم (دكتور): أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ .

٤ - طارق عبد الواحد: المهدي الصومالي السيد/ محمد عبد الله حسن، بحث غير منشور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٧ .

٥ - عبد الإله بلقزير (دكتور) : الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.

٦ - عبد الله نجيب محمد (دكتور): الصراع الثقافي في القرن الأفريقي، بحث ألقي في الندوة الدولية للقرن الأفريقي يناير ١٩٨٥.

«في الأصل ورقة قدمت إلي المؤتمر القومي العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٧».

٧ - غسان سلامة (دكتور): التعددية السياسية في المشرق ورقة مقدمة في المنتدي الفكري، عمان ٢٦ ـ ٢٨/ ٣/ ١٩٨٩.

٨ - منشور الاعلام الخارجى دمشق ١٩٨٢.

٩ - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقرير عن مشروع توسعة محطة كهرباء - بلزا - إريتريا.

الفهـرس

الفصل الثانى

التحديات السياسية والوحدة الوطنية في القرن الأفريقى

الفصل الثالث

الديمقراطية وحقوق الانسان في افريقيا

الفصل الرابع

إثيوبيا بين التحول الديمقراطي وتحكم الأقلية

الفصل الخامس

الصومال الجريح

القضية الصومالية والديمقراطية الغائبة

الفصل السادس

الديمقراطية والنضال من أجلها

الفصل السابع

التعددية السياسية والحزبية

الفصل العاشر

الوحدة الوطنية الإريترية

الفصل الحادى عشر

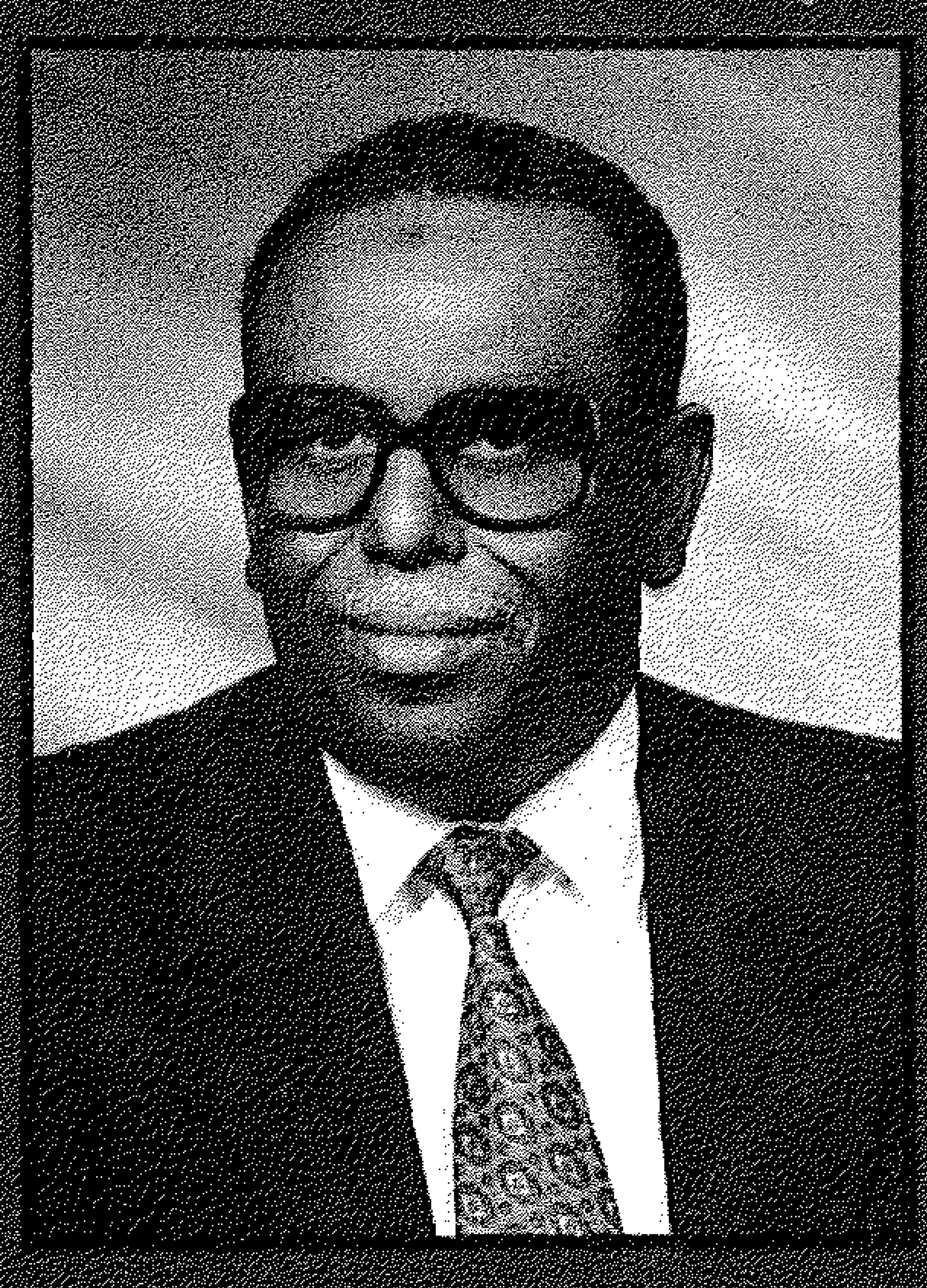
الأقرار بمبدا التعايش الديني والثقافي في اريتريا

الفصل الثاني عشر

أزمة المعارضة والقيادة السياسية

الفصل الثالث عشر

الموارد والتحديات بين الماضي والحاضر في إريتريا



محمد عثمان أبو بكر
باحث وسياسي إريتري
حاصل علي ليسانس آداب قسم التاريخ
جامعة القاهرة
دبلوم الدراسات العليا في التاريخ من
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

هذا الكتاب

* هو رصد وتحليل واستشراف من مسيرة الديمقراطية والتحول الديمقراطي التي تشهده القارة الأفريقية

* إن الديمقراطية التي نصيغها في بلادنا هي التي تقوم علي قاعدة المشاركة وتقاسم السلطة والتناوب علي الأجهزة التنفيذية

* إن قضية الديمقراطية في منطقتنا أصبحت تمثل مكاناً بارزاً في اهتمامات الجماهير الإريترية العريضة ويشتد الجدل حولها ويخرج أحياناً عن جادة الصواب

* تحاول هذه الدراسة توجيه الاهتمام العام للمواطن الإريتري حول الديمقراطية في بلادنا ومنطقة القرن الإفريقي والتي أصبحت تهزنا اليوم من الأعماق حاضراً ومستقبلاً وسوف تصبح إعصاراً عاتياً لا يصده الزيف والادعاء الكاذب والتلبيس الملفق

* يعد هذا الكتاب من هذا المنظور محاولة جادة لإعادة كتابة قضية الديمقرا[illegible] المختلفة في إفريقية القرن الإفريقي [illegible] قابلة للمناقشة والاجتهاد



الناشر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات
٥ ش مصطفى طمـوم ـ المنيل ـ القاهرة ت: ٣٦٥٥٤٨٧